الجمهورية الجزائريّـــــــــة الديمقراطيّة الشعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمـــــــي

كليّة الآداب واللّغـــــــــــات

قسم اللّغة والأدب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه" تخصص صوتيات عربية ومستويات الدرس اللغوي

الاقتصاد الصّوتي عند العرب في ضوء علم اللّغة الحديث

من إعداد الطالب:

–إلياس سالمي

تحت إشراف:

–أ. د فتيحة بن يحيى

لجنة المناقشة

أ.د عبد الحكيم والي دادة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.بن يحي فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
د.موس لبنى أمال	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د. ابراهيم مناد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	عضوا
د. محمد هتهوت	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 02	عضوا
د. سامية بن يامنة	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للأساتذة وهران	عضوا

السنة الجامعية: 2020 م – 2021 م / 1441هـ – 1442 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى من فاضت عليّ أفضالهما، واستحال إيفائي حقّهمـــا..... والديّ أطال الله عمريهما، وبارك لي فيهما

إلى من حفظت على يديه القرآن.....شيخي عبد اللطيف سماحي

إلى من صبرت معي، ودعمتني، وشاركتني حلو الحياة ومرّها..... زوجتي الكريمة

إلى قـــرّة عيني، وفلذة كبـــــدي..... ابنتي جنان

إلى من شدّ الله بهم أزري.....إخوتي الأعزاء

إلى كلّ من زرع فيّ بذرة حبّ العلم حتّى أخرجت شطأها...وكلّ من سقاها حتّى استقام عودها ...وكلّ من عرض لها بخير حتّى تؤتيَ أكلها.

أهدي هذا العمل

الشكر و التقدير

الحمد لله فاطر القلوب على حبّ الخير وإقرار الجميل، القائل جل في علاه في محكم التنزيل: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 09]، والصلاة والسلام على القائل: {من لا يشكر الناس لا يشكر الله}.

أمّا بعد:

فمن تمام شكره سبحانه وتعالى شكرُ من قيّض لي عونا ومرشدا في طريق الإنجاز، عرفانا بالفضل، وإقرارا بالحقّ.

أتقدّم بوافر الشكر، وصدق الامتنان إلى المشرفة على البحث الدكتورة "**فتيحة بن يحيى**"، التي منحتني الرعاية الصادقة، والتوجيه المخلص، فكانت المقيل من العثرة، والباعث للهمة كلمّا وهنت الخطوة.

كما أتقدّم بشكري أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة تلمسان، لاسيما "**الدكتور عبد الحكيم والي دادة**"، "**والدكتور هشام خالدي**"، "**والدكتورة نصيرة شيادي**"، الذين وجدتهم ناصحين، ومرشدين، وداعمين كلما احتجت إلى ذلك، فلهم من الشكر أجزله، ومن التقدير والعرفان أكمله.

ولا يفوتني أن أصل بشكري المشوبِ بكل مشاعر التقدير والامتنان، إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

مقدّمـــة

الحمد لله المتفضّل المنّان، الّذي أنزل الفرقان بأفصح لسان، وصلاة وسلامًا أتمّين أكملين على سيّد ولد عدنان، خير من نطق فأبان، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان، وبعد:

خلق الله الإنسان فأحسن خلقه وتصويره، وكرّمه بملكاتٍ وهباتٍ لم ينلها غيره، فأودع فيه القدرة الكلاميّة لكي تناسب غايته وتلبّي حاجاته في التّواصل والتّعايش، والتّعبير عن الأفكار الّتي تجول في ذهنه، بلغةٍ نواتها الأساس أصوات فاللّغة كما عرّفها ابن جنّي "أصوات يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم".

وبما أنّ الأصوات محدودة متناهية، فلا يمكنها أن تعبّر عن الأغراض والمعاني غير المحدودة، إلّا إذا اقتصد فيها وضعًا واستعمالًا، فالاقتصاد ظاهرة لا تخصّ لغة دون أخرى، بيد أنّ اللّغة العربيّة تميّزت عن غيرها، فأحاطت بالمعاني المختلفة من أقصر الطرق وأقل الأصوات كونها اعتمدت على جملة من الإجراءات التوازنية خلّصتها من ثقل التّراكيب وحافظت على انسياب وسلاسة الكلام.

وإذا ما أردنا تتبع الاقتصاد في اللّغة فإنّنا نجده في جميع المستويات اللّغويّة، الصّوتيّة، والصّرفيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة وقد اخترت منها المستوى الأوّل في بحثي هذا الموسوم: **"الاقتصاد الصّوتي عند العرب في ضوء علم اللّغة الحديث"**، وقد دفعني إلى هذا الموضوع شغفي بالدرس الصوتي لاشتغالي بحفظ القرآن الكريم وتعليمه بالتجويد، المجال الذي يعنى بالأصوات عناية خاصة. أضف إلى ذلك بحثي في الماستر والذي كان موضوعه "**علم التجويد وأثره في الدرس الصوتي**"

كما أردت أن أخدم المشروع الّذي أنتسب إليه بموضوع يدعو الباحث إلى الرّجوع للتّراث، وهو الركيزة والمنهل الأساس لمن أراد التخصّص في علوم اللغة العربية، وفي الوقت نفسه يربطه بالدّرس الحديث ارتباط المستعين بعلم الفيزياء لدراسة ظاهرة لغويّة.

كما أنّ العلاقة بين الدّرس الصّوتي القديم والدّرس الصوتي الحديث قوّت رغبتي في معرفة مدى تطابق ملاحظات القدامى مع المحدثين من خلال عرضها على وسائل الدّرس الحديث.

ولقد حاولت في عملي هذا الإجابة عن الإشكالية التالية:

-ما ملامح الاقتصاد الصّوتي عند القدامى في دراستهم اللغة العربية؟ وهل خصّصوا لها مباحث منفردة؟

-كيف عالج الأوائل ظواهر الاقتصاد الصّوتي؟ وهل أسعفهم منهجهم في إدراك حقيقتها؟

-كيف ينظر الدّرس الحديث إلى نتائج الأوائل؟ وإلى أيّ مدى اقتربت هذه النتائج مما وصل إليه المحدثون؟

وقبل أن أتعرّض لخطّة البحث لابدّ أن أنوّه لأهمّ المصادر الّتي أفدت منها لعلاقتها بالموضوع منها:

الاقتصاد اللّغوي في صياغة المفرد: للدّكتور فخر الدّين قباوة وقد ضمّنه مقدّمة وتمهيدا وثلاثة أبواب، فجاء التمهيد بعنوان: "الاقتصاد واللّغة"، أمّا الباب الأوّل وفيه فصلان فعنوانه: "اقصاد اللّغة العربيّة"، والباب الثّاني الذّي ضمّنه فصلين أيضًا عنوانه: "خصائص الاقتصاد اللّغوي"، أمّأ الباب الثالث فعنونه(بـ): "أنماط الاقتصاد وظوابطه" وقد أفاد بحثي هذا منه كثيرًا، خاصّة فيما تعلّق بضوابط الاقتصاد الصّوتي، الفصل الّذي ذيّل الكتاب في بابه الثّالث.

ظواهر التّشكيل الصّوتي عند النّحاة واللّغويّن العرب حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري: مخطوط رسالة مقدّمة لنيل درجة دكتوراه الدّولة في اللّغة لمهدي بوبروبة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) الجزائر، تعرّض فيها للظّواهر التّشكيليّة التّوازنيّة عند القدامى وهو ما أفدت منه في البحث أكثر من غيره.

الصّوتيات العربيّة: للدكتور منصور بن محمّد الغامدي، إذ ذكر في الفصل السادس من الكتاب (الصّوتيات الفزيائيّة الأكوستيكيّة) موردًا فيه أمثلة عن الرّسم الطّيفي لبعض الكلمات شارحًا الموجة الصّوتيّة، كما ذكر في الفصل التاسع الأجهزة المستعملة في هذا المجال، وقد استهدى البحث به فيما تعلّق بجانبه التّطبيقي الأكوستيكي.

وقد استقرّ البحث بعد جمع المادّة على خطّة مقسّمة إلى ثلاثة فصول مصدّرة بـــمقدّمة ومدخل ومنتهيةً بـخاتمة وهي كالآتي:

المدخل: مفهوم الاقتصاد الصّوتي وعلاقته باللّغة، كان أوّله تعريفا لمصطلح الاقتصاد ثمّ مقاربة اصطلاحيّة لمفهوم الاقتصاد الصّوتي حاولت تتبّع المصطلحات المتداخلة مع (الاقتصاد) أو المشابهة له دلالة محاولة لحصر معانيها، كما بيّنت علاقة الاقتصاد الصّوتي بالدّرس اللّغوي ومظاهر تجليه في اللّغة العربيّة.

الفصل الأوّل: ظواهر الاقتصاد الصّوتي غير التّشكيلية: وقد افتتحته بتوطئة عن اهتداء العربيّة في سننها إلى مجموعة من الظّواهر الصّوتيّة لتفادي الثّقل والإسراف في الجهد وذلك عبر مراحل تاريخيّة، ثمّ تلته أربعة مباحث.

أوّلها النسيج المقطعي في الكلمة العربيّة ويطرق مفهوم المقطع بين القدماء والمحدثين، وأنواع المقاطع العربيّة وخصائصها إذ وجدتها المنطلق لدراسة ما سيتلوها من الظّواهر فوق المقطعيّة.

وثاني المباحث عنوانه: النبر: ويتناول النبر بين القدماء والمحدثين ومواضع النّبر وأنواعه وقيمته في العربية.

أمّا ثالث المباحث: التنغيم: ويتضمّن التّنغيم بين القدماء والمحدثين مع ذكر الأنواع والوظيفة. وختام مباحث الفصل الأوّل: الفاصلة الصّوتيّة: ويتعرض للوقف ثمّ السّكت.

الفصل الثاني: ظواهر الاقتصاد الصّوتي في المستوى التشكيلي (التركيبي): ويبدأ بتوطئة تحدثت فيها عن الحسّ اللّغوي عند علماء العربيّة في معالجة الظّواهر الّتي تحفظ انسجام عناصر الكلمة العربيّة، ثمّ اتّبعته ثلاثة مباحث أوّلها: المماثلة بين القدامى والمحدثين، ثمّ فصلت بين الصّوامت والصّوائت، أمّا ثاني المباحث فخصّصته لـ: المخالفة ولم يختلف عن الأوّل في التقسيم فتعرّض للمخالفة بين القدامى والمحدثين، ثمّ المخالفة بين الصّوامت، والصّوائت، أمّا المبحث الثالث فعنوانه: الحذف واهتمّ بحذف الصّوامت أوّلا ثمّ حذف الصّوائت.

الفصل الثالث : الدّراسة التطبيقيّة –معالجة أكوستيكيّة– بدأ بتوطئة عن أهميّة الاعتماد على الدّراسة المخبريّة والأجهزة الحديثة للوصول إلى نتائج علميّة في مجال الدّراسات اللّغويّة عمومًا والصّوتيات خصوصًا.

ثمّ تلاه مبحثان أوّلهما للتعريف بالبرنامج والأدوات المستعملة في الدّراسة التطبيقيّة، وثانيهما تطبيقات على بعض الأمثلة الّتي سبق دراستها في الفصلين الأوّلين.

أمّا **الخاتمة** فذكر فيها أهمّ النتائج المتوصّل إليها في البحث.

أمّا المنهج الّذي اعتمدت عليه في عرض هذه الفصول فهو المنهج الوصفي المحض في الفصلين الأوّلين، إذ قمت بتتبّع المادّة الصّوتيّة في كلّ الظّواهر اللّغويّة المضمّنة في البحث دون إبداء رأي، في حين تطلّب منّي الفصل الأخير الاستعانة بالاجراء التحليلي، لتحليل بعض نتائج التسجيل التّطبيقي.

ومن الصّعوبات الّتي اعترضتني تعدّد المصطلحات المتداخلة مع الاقتصاد وكثرة المفاهيم المتعلّقة به، ممّا ألزمني توسيع مكتبة البحث، كذلك التّعامل مع عدّة برامج آلية في معالج الصّوت والاتّصال بمهندسي الحاسوب للبحث عن أفضلها وأيسرها فبعضها استصعبته لطبيعة تخصّصي.

هذا وما كان لهذا العمل أن ينجز لولا رعاية من أحاطوه عناية بالقراءة والتّصويب والتّوجيه والتّصحيح، أخصّ منهم ذكرًا المشرفة أستاذتي الفاضلة الدكتورة فتيحة بن يحيى، وأعمّم دعاءً لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

وأخيرًا أرجو من الله تعالى أن يجبر نقص العمل بصحيح النيّة والقصد والحمد لله ربّ العالمين.

إلياس سالمـــــي

تلمسان يوم: 01 ذو الحجة 1441هـ الموافق لـ 22 جويلية 2020

المدخل:

مفهوم الاقتصاد الصّوتي وعلاقته باللّغة

أوّلًا: مفهوم الاقتصاد

ثانيًا: مقاربة اصطلاحيّة لمفهوم الاقتصاد الصّوتي

ثالثًا: الاقتصاد وعلاقته بالدّرس اللّغوي

أوّلًا: مفهوم الاقتصاد:

يُعَدّ الاقتصاد من أكثَر المصطلحات الّتي تتشابه دلالاته وتَكثُر مرادفاته بين القدماء والمحدثين، وهناك مصطلحات أخرى تلتقي معه حتّى وإن اختلف التّعريفُ بينهم.

ولهذا أَرَدت أن تكون بداية هذا المدخل عرض لبعض ما ورد في معاجِم اللّغة لمادّة (قَصَدَ)، ثمّ أحاول بعدها تبيين الفرق بين الاقتصاد والمصطلحات الّتي تتشابه معه.

أ-الاستقامة والاستواء:

يُقال: "القَصْدُ استِقامَة الطّريق[1]، قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا، فَهُوَ قَاصِد، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ **قَصْدُ** ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾[2]، "أي: على الله تَبْيِين الطّريق المستقيم، والدّعوة إليه بالحُجَجِ والبراهين الواضِحة"[3]، و"قَصدُ السّبيل: هو الطّريق الّذي لا اعوجاج فيه"[4].

و"طريق قاصِد: سهلٌ مستقيم"[5]، و"قَصُدَ الطّريق قصدًا: استقام"[6]، و"قَصَدَ فلانٌ في مشيِه إذا مشى مستويًا"[7]، و"اقتصَدَ فلانٌ في أمرِهِ إذا اِستقام"[8]، و"سهمٌ قاصدٌ، وسهامٌ قواصِدٌ: مُستويةٌ

1 - تهذيب اللّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد العظيم محمود، مراجعة: محمّد على النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مادّة (قصد)، ص: 352/08.

2 - سورة النّحل: الآية: 09.

3 - لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حبيب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة، مادّة (قصد)، ص: 3642/05.

4 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمّد الأمين الشنقيطي، إشراف: بكر عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، ص: 267/03.

5 - لسان العرب، ص: 3642/05.

6 - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدولية، ط: 04، 2004م، ص: 738.

7 - لسان العرب، ص: 3642/05.

8 - تهذيب اللّغة، ص: 355/08.

نحو الرَّمْيةِ"[1].

و"قصْدُ السّبيل: هو الطّريق المستقيم القاصِد الّذي لا اِعوجاج فيه"[2]، "قال امرؤ القيس[3]:

ومن الطّريقة جائرٌ وهُدًى **قصْدُ** السّبيل ومنهُ ذو دَخْل

وقد فُسِّر القَصْدُ في هذا السّياق بالعدل، ويؤكّد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾[4]، ويُعزّزه أيضًا قول أبي اللّحام الثعلبي[5]:

على الحَكَمِ المأتي يومًا إذا قضى قضيتَه أن لا يجورَ و**يقْصِدُ**

قال ابن برّي في (يقصِد): «أي على الحَكَم المرضيّ بحُكمِهِ المأتي إليه ليحكُم ألّا يجور في حُكمِهِ بل يقصد، أي يعدل»[6]، وقيل: «قصد في الحكم: عدل ولم يمِل ناحية»[7].

ب-التوسّط والاعتدال:

القصد؛ "بين الإسراف والتّقتير، يقال: فلان مقتصد في النّفقة"[8]، "وقَصَد في معيشته واقتصد، وقصِد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحدّ ورضي بالتوسّط، لأنّه في ذلك يقصِد الأسد، وهو على

1- أساس البلاغة، أبو قاسم جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م، ص: 81.

2 - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ص: 267/03.

3 - ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: 05، دت، ص: 238.

4- سورة النحل، الآية: 09.

5 - لسان العرب، ص: 3642/05.

6 - كتاب التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، أبو محمّد عبد الله بن برّي المصري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، مجمّع اللغة العربيّة، ط: 01، 1981م، ص: 48/02.

7 - المعجم الوسيط، ص: 738.

8- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1990،04م، مادّة (قصد)، ص: 525/02.

القصدِ، وعلى قصدِ السّبيل إذا كان راشِدًا"[1]، "وقصد في مشيه اعتدل فيه"[2]، "وفي الحديث: {مَا عَالَ **مقتصِدٌ** ولا يعِيل}، أي: ما افتقر من لا يسرِف في الإنفاق ولا يقتر"[3]، وقال أبو عبيدة: «مج قَصيدٌ وقصودٌ، وهو دون السّمين وفوق المهزول»[4]، وقال الليث: «المقصّد من الرّجال الّذي ليس بجسيم ولا قصير، وقد يستعمل هذا النّعت في غير الرّجال أيضًا»[5]، وذكر الكفوي[6]؛ "أنّ الاقتصاد فيما له طرفان إفراط وتفريطٌ محمودٌ على الإطلاق، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَٱقْصِد** فِي مَشْيِكَ ﴾[7].

والاستقامة تؤدّي إلى المقصد من أقرب الطّرق، لأنّ الطّريق المستقيم هو أقصر الطّرق المؤدّية إلى الغاية، وهذا ما يفسّره قوله تعالى: ﴿وَأَن هَـٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيماً فَٱتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[8]، فالصّراط المستقيم هو المقصَد والأقصَد، أمّا السّبل الأخرى فإنّها مُنحرفة عن الوصول إلى القصد.

وقيل: «القاصِد: القريب، يقال بيننا وبين الماء ليلةٌ قاصدةٌ، أي هيّنة السّير لا تعب فيه ولا بُطء»[9]، وسَفرٌ قاصِد: سهلٌ قريب، وفي التنزيل الحكيم: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَراً قَاصِداً

1 – أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م، ص: 81.

2– المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، ط: 04، 2004م، ص: 738.

3 – لسان العرب، مادّة (قصد)، ص: 3642/05.

4 –تهذيب اللّغة، مادّة (قصد)، ص: 353/08.

5 – المصدر السابق نفسه، ص: 354/08.

6 – الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكعوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1998م، ص: 158.

7 – سورة لقمان، الآية: 19.

8 – سورة الأنعام، ص: 153.

9 – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل حماد الجوهري، مادّة (قصد)، ص: 524/02، لسان العرب، ص: 3642/05.

لَأَتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ﴾[1]، قال ابن عرفة: «سفرًا قاصِدًا، أي غير شاقّ»[2]، "وسَيرٌ قاصِدٌ، وبيننا ليلةٌ قاصِدةٌ، وليالٍ قواصِدٌ، هيّنة السّير"[3].

وقوله تعالى: ﴿وَالذِين إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يُقْتِرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[4]، وقوله تعالى أيضًا: ﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِالْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[5]، وفي الحديث: {...و**القصدُ القصدُ** تبلغوا}[6]، "أي عليكم بالقصدِ من الأمور في القول والفعل، وهو الوسط بين الطرفين"[7]، وفي الحديث أيضًا: {كانت صَلاتُهُ قصْدًا وخِطبتُهُ **قصْدًا**}[8]، وفي الحديث أيضًا: {عليكم هَدْيًا **قاصِدًا**}[9]، "أي: طريقًا معتدِلًا"[10].

1 – سورة التوبة، الآية: 42.

2 – لسان العرب، ص: 3642/05.

3 – أساس البلاغة، ص: 81.

4 – سورة الفرقان، الآية: 67.

5 – سورة فاطر، الآية: 32.

6 – صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، دار ابن كثير للنشر والتوزيع، دمشق، ط: 01، 2002م، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ص: 1609.

7 – لسان العرب، ص: 3642/05.

8 – صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 2006م، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ص: 385.

9 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حنبل الشيباني، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 01، 2001م، الحديث رقم: 22963، ص: 61/38.

10 – لسان العرب، ص: 3642/05.

جـ-الإتيان والتوجّه:

القصْدُ: "إتيانُ الشّيء"[1]، تقول: «قصَدتُه وقصَدت له، وقصَدت إليه بمعنى، وقصدتُ قصدُه: نَحوتُ نحوَه»[2]، قال القطامي[3]:

أرمي **قصيدَهم** طرفي وقد سَلكوا بين المجمير فالرّوحاءِ فالوادي

وقيل: «القصدُ: الاعتماد والأمّ، قصده يقصدُه قصدًا، وقصَدَ له، وأقصدني إليه الأمر، وهو قصدُك وقصدَك، أي تُجاهَك، وكونه اسمًا أكثر في كلامهم»[4]، "وقصد له وإليه: توجّه إليه عامِدًا، وإليه مقصدي: وجهتي، والقصد: موضِع القصد"[5].

قال ابن جنّي: «أصل (ق، ص، د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والنّهوض نحو الشيء على اعتدال كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يُخصُّ في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل»[6].

وقريب من معنى الإتيان معنى آخر هو الإصابة، وقد ذكره ابن فارس في مقاييسه في نفس الباب، (الإتيان والأمّ)، قال: «ومن الباب: أقصَدَه السّهم، إذا أصابَه فقُتِل مكانه، وكأنّه قيل ذلك

1 - لسان العرب، ص: 3642/05، وينظر الصحاح، ص: 524/02، ومجمل اللغة لأحمد بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1986م، ص: 755.

2 - الصحاح، ص: 542/02، وينظر، أساس البلاغة، ص: 81، ومجمل اللّغة، ص: 756.

3 - ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1960، ص: 80.

4 - لسان العرب، ص: 3642/05.

5 - المعجم الوسيط، ص: 738.

6 - لسان العرب، ص: 05/ 3643.

لأنّه لم يحد عنه، ومنه: أقصدته حيّةٌ، إذا قتلته»[1]، ومن الشّواهد الّتي تدلّ على معنى الإصابة قول الأعشى[2]:

فأقصَدها سهمي وقد كان قبلها لأمثالها من نسوة الحيّ قارصًا

وقول الحطيئة[3]:

فإن تكن الحوادث **أقصدتنـــي** وأخطأهُنّ سهمِي حين أرمي

فقد أخطأت حين تبعث سهمًا سفاها ما سُفِهت وزلّ حلمي

وقيل: «الاقتصاد: القتل على كلّ حال: وهو القتل على المكان، ويقال: رمته المنيّةُ بسهمها فأقصدته»[4]، قال القطامي[5]:

بانوا وكانت حياتي في اجتماعهم وفي تفرقهم موتى و**اقتصادي**

وهذه المعاني اللّغويّة السّابقة تتضافر لخدمة لفظ، (الاقتصاد) وتجعله أصلح من غيره وأدقّ، وذلك لأنّ ثمّة مقصدًا وغرضًا يؤُمّه الشّخص وينحو نحوه، ويريد إصابته، ويسلك إليه الطّريق المستقيمة المستوية السّهلة، والّتي تكون أقصر الطّرق وأقربها وأقلّها جهدًا ووقتًا، وهي متوفّرة في اللّغة، كونها "أصواتًا يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم"[6]، فالأغراض هي المعاني، والطّريق الموصلة إليها هي

1 – معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، ط: 02، 1979م، ص: 95/05.

2 – ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمّد محمّد حسين، ص: 149.

3 – ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. محمّد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1993م، ص: 176.

4 – تهذيب اللّغة، ص: 354/08.

5 – ديوان القطامي، ص: 80.

6 – الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 03، 2008م، ص: 87/01.

الألفاظ، والمتكلّم يعمد إلى اللّفظ القليل أو يقلّل الكثير، لتدفع عنه الثّقل الّذي قد يجهده أو يعوقه عن غرضه الّذي قصده، أو ليدفع عنه الإطالة الّتي تبعده عنه[1].

ثانيًا: مقاربة اصطلاحيّة لمفهوم الاقتصاد الصّوتي:

أ-الاختصار:

لغة: جاء في لسان العرب، "الاختصار في الكلام: أن تَدَعَ الفضول وتستوجز الّذي يأتي على المعنى، وهو سنّة من سنن العَرب وخَاصيّةٌ من خصائصها"[2]، "وكذلك الاختصار في الطّريق، والاختصار في الجَزّ: ألا تستأصله، واختصار الطّريق سلوك أقربه، واختصار الكلام إيجازه، والاختصار: حذف الفضول من كلّ شيء"[3]، "والاختصار: إرادةٌ للتخفيف"[4].

أمّا ابن فارس في مقاييس اللّغة، فيقول: «الخاء والصاد والراء أصلان: أحدهما البرد، والآخر وسط الشيء... وأما الآخر فالخصر خصر الإنسان وغيره، وهو وسطه المستدق فوق الوركين...، وخصر الرمل: وسطه، قال:

أخذن خصور الرمل ثمّ جزعنه على كلّ قينيّ قشيب ومقام

والاختصار في الكلام: ترك فضوله واستيجاز معانيه، وكان بعض أهل اللّغة يقول: الاختصار أخذ أوساط الكلام وتركُ شعبِه»[5].

1 – ينظر، الاقتصاد في البنية والتركيب، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطالب: وليد محمّد خير الله، الكليّة دار العلوم بجامعة، القاهرة، 2007م، ص: 15.

2 – لسان العرب، مادّة (حصر).

3– مختار الصحاح للرازي، تحقيق: محمود خاطر، مطبعة مكتبة لبنان، بيروت، 1995م، ص: 74/01.

4 – التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق: البحاوي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1369هـ، ص: 17.

5 – معجم مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: 02، 1390هـ، ص: 188/02، 189.

وفصل الزبيدي المعنى فقال: «الخصر وسط الإنسان، وقيل هو المستدق فوق الوركين، كما في المصباح...، ومن المجاز الخصر طريق بين أعلى الرمل وأسفله خاصّة...، واختصر الكلام أوجزه أي أخذ أوساطه وترك شعبه، واختصر حذف الفضول من الشيء عامّة...، واختصر الطّريق سلك أقربه»[1].

اصطلاحًا: "هو أن يعمد القائل -المتكلّم- إلى اختصار كلامه مكتفيًا بفحواه ومعبّرًا عن أكبر كمّ من المعاني بأقلّ عدد ممكن من اللّفظ والجهد"[2]، وقيل: «الاختصار تجريد اللّفظ اليسير من اللّفظ الكثير مع بقاء المعنى»[3]، ويمكن أن يكون الاختصار أيضًا "وضع صيغة على وزن يسمح به نظام اللّغة، لتقوم مقام كلامٍ آخر على سبيل الإيجاز"[4].

ب-الاقتصار:

لغةً: جاء في مقاييس اللّغة لابن فارس[5]: "القاف والصاد والراء أصلان صحيحان؛ أحدهما يدلّ على ألّا يبلغ الشّيء مداه ونهايته، والآخر الحبس، والأصلان متقاربان".

فالأول؛ القِصر: خلاف الطول، يُقال: هو تقصير بيّن القصر، ويُقال: هو قصير بيّن القِصر، ويقال: قصّرت الثّوب والحبل تقصيرًا، والقصر: قصر الصّلاة، وهو ألّا يتمّ لأجل السّفر، ويقال: أقصرت الشاة، إذا أسنت حتّى تقصر أطراف أسنانها، وأقصرت المرأة: ولدت أولادًا قصارًا، ويقال: قصّرت في الأمر تقصيرًا، إذا توانيت، وقصرت عنه قصورًا: عجزت، وأقصرت عنه إذا نزعت عنه وأنت قادر عليه، قال:

1 - تاج العروس، محمّد مرتضى الوبيدي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ص: 177/03، لسان العرب، ص: 240/04، 243، والصحاح، ص: 646/02.

2 - ينظر، الاختصار سمة العربيّة، لعبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 01، 2006م، ص: 23.

3 - موصل الإعراب، ص:161/01، ومغني اللبيب، ص: 797/01.

4 - الاختصار سمة العربيّة، ص: 23.

5 - معجم مقاييس اللّغة، ص: 96/05، 97، وتهذيب اللّغة، ص: 08/ 358، 359.

لولا علائق من نُعْم علقت بها لأقصر القلب منّي أي اقتصار

وكلّ هذا قياسه واحد، وهو ألّا يبلغ مدى الشّيء ونهايته.

والأصل الآخر، وقد قلنا إنّهما متقاربان: القصر، والحبس، يقال: قصرته، إذا حبسته، وهو مقصور، أي محبوس، قال الله تعالى: ﴿حُور مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾[1]، وامرأة قاصرة الطرف: لا تمدّه إلى غير بعلها، كأنّها تحبس طرفها حبسًا، قال سبحانه: ﴿فِيهِن قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾[2]، ومن الباب قصر الظّلام، وهو اختلاطه، وقد أقبلت مقاصر الظّلام، وذلك عند العشي، وقد يمكن أن يحمل هذا على القياس، فيقال: «إنّ الظّلام يحبِس عن التّصرّف»، كما جاء في لسان العرب: "قصُر الشيء بالضّم، يقصِر قصر اختلاف طال... والقصير من الشّعر: خلاف الطّويل، وقصر الشّعر: كفّ منه وغضّ حتّى قَصُرَ... الاقتصار على الشّيء الاكتفاء بهِ، واستقصر أي عدّه مقصّرًا، وكذلك إذا عدّه قصيرًا... واقتصر على الأمر: لم يجاوزه"[3].

اصطلاحًا: قال السيوطي: «الحذف لدليل يسمّى اختصارًا، ولغير دليل يسمّى اقتصار»[4]، وقال ابن هشام: «جرت عادة النّحويين أن يقولوا: بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل»[5].

أمّا الاقتصار اللّغوي ومنه الصّوتي لعلاقة الجزء بالكلّ، فهو الحذف لغير دليل يتحقّق بالاكتفاء بالقليل من ألفاظ الكلام وحبس النّفس عليه حتّى لا تتعدّى إلى التّطويل.

1 – سورة الرحمان، الآية: 72.

2 – سورة الرحمان، الآية: 56.

3 – لسان العرب، ص: 95/05، 96.

4 – همع الهوامع في شرح الجوامع، جلال الدّين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م، ص: 224/02.

5 – مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك وزميليه، دار الفكر، بيروت، ط:06، 1985م، ص: 797.

جـ-الحذف:

لغةً: "حذَفَ الشّيء يحذِفُه حذفًا: قَطَعَه من طرفه... وأذن حذفاء كأنّها حذفت أي قطعت"[1]، وفي الصّحاح للجوهري؛ "حذف الشّيء إسقاطه... وفي الحديث: {حذف السّلام في الصّلاة سنّة وتخفيفه وترك الإطالة فيه}"[2]، فهي تحمل معنى القطع والإسقاط والتخفيف.

اصطلاحًا: الحذف هو "إسقاط كلمة لدلالة فحوى الكلام عليه"[3]، ويعرّفه محمّد إبراهيم عُبادة، بقوله: «يُراد بالحذف في النّحو إسقاط كلمة من بناء الجملة»[4].

وقد قال عبد القاهر الجرجاني في الحذف: «هو بابٌ دَقيقٌ المسلَك، لطيفُ المأْخَذ، عجيب الأمر شبيهٌ بالسّحر، فإنّك ترى به تركُ الذّكر والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجدُك أنطق ما تكون إذا لم تَنطِق، وأتمّ ما يكون بيانًا إذا لم تُبِن»[5].

كما جعل علماء النّحو والبلاغة شروطًا وقواعد للحذف: كأن يكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا من لفظه أو سياقه، وهو من أهمّ شروط الحذف، فلابدّ من وجود قرينة تدلّ على المحذوف، إذ يقول "ابن جنّي": «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[6].

1 – لسان العرب، ابن منظور، ج: 02، مادّة (حذف)، ص: 86.

2 – الصحاح، الجوهري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 01، 1999م، مادّة (حذف).

3 – الحذف في النحو العربي، تمام حمد عيد المنيزل، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعيّة، ط: 01، 2012م، ص: 16.

4 – معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: 25.

5 – دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، علّق عليه: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2004م، ص: 146.

6 – الخصائص، ابن جنّي، ج: 02، ص: 360.

كذلك عدم إيجازهم الحذف المؤدّي لاختصار المختصر، وقد قال "ابن جنّي": «حذف الحروف ليس بالقياس وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهَبْت تحذِفها لكنت مُختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به»[1].

نفهم من خلال هذه التعاريف والشّروط الّتي وضعها القدماء أنّ الحذف يتعلّق بإسقاط عنصر من عناصر الكلام حتّى في مستواه الفونيمي.

د–التّخفيف:

لغةً: جاء في لسان العرب: "الخفّة ضدّ الثّقل والرجوح، وهي خفّة الوزن وخفّة الحال، وخفّ القوم خفوفًا أي قلّوا، وقد خفّت رحمتهم، التّخفيف ضدّ التثقيل، واستخفّه خلاف استثقله، واستخفّه رآه خفيفًا، ومنه قول بعض النّحويين: «استخفّ الهمزة الأولى فخفّفها»، وقوله تعالى: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعَنِكُمْ ﴾[2]، أي يخفّ عليكم حملها، والمخِفّ: القليل المال، واستخفّ قومَه: أطاعوه، واستخفّه الفرح: أي ارتاح لأمر، واستخفّه الجزع والطرب: خفّ لهما فاستطار ولم يثبت"[3]. وفي اللّسان أيضًا: "خفّ الرّجل طاش، وخفّ إلى العدوّ خفوفًا، أي: أسرع"[4].

كما ورد في الصّحاح: "التّثقيل ضدّ التّخفيف، وثقلت الشّاة، أي وزنتها، وذلك إذا رفعتها لتنظر ما ثقلها من خفّتها، وأثقلت أي ثقل حِملها، ودينار ثاقل إذا كان لا ينتقِص"[5]، وفي أساس البلاغة "رجل مثقل، أي حمل فوق طاقته، ولفلان ثقل كبير، أي: متاع وأخذتني ثقلة، وهي النّعمة الغالبة، واستثقل في نومه، وهو مستثقل كالميّت"[6].

1 – الخصائص، ابن جني، ج: 02، ص: 273.
2 – سورة النّحل، الآية: 80.
3 – لسان العرب، مادّة (خفّف)، ج: 09، ص: 80.
4 – المصدر نفسه، الصفحة نفسها، مادّة (خفّف).
5 – الصحاح، الجوهري، ج: 04، ص: 1247، مادّة (ثقل).
6 – أساس البلاغة، الزمخشري، ج: 01، ص: 96، مادّة (ثقل).

وإذا تتبّعنا المعاني اللّغويّة للفظة الخفّة من خلال المعاجم نجد الكلمة لها عدّة مفاهيم مثل:

-ضدّ الثّقل.

-التّرك والتخلّص.

-النّقص والقلّة.

-الإسراع والاستطارة.

-التوقّد والذّكاء.

اصطلاحًا: يقول "محمّد العياشي": «لا حدّ للثّقل إذا اعتبرنا العنصر الثّقيل على حِدة، ولا حدّ للخفّة إذا اعتبرنا العنصر الخفيف على حِدة، ولكن الخفّة نسبيّة تقاس بالثّقل، والثّقل نسبيّ يقاس بالخفّة، ومتى عرفنا ما بينهما من النسبة، وإن التثقيل ضعف التّخفيف، والخفيف نصف الثقيل صارت لهما حدودٌ محدّدة، ومقادير مقدّرة»[1].

أمّا "فندريس" فيقول أنّهما مجرّد انطباع وأثر في النّفس، وهو يتحدّث عن الأصوات عسيرة النّطق: «وعُسر النّطق كعكسه، وهو اليسر، من المسائل النّسبيّة المحضة الّتي يحسّها المتكلّم بوضوح على ما يبدو، ولكنّها تختلف في كلّ لغة عنها في لغة أخرى، ولا يمكن تقويمها دون معرفة اللّغة معرفة دقيقة، والواقع أن أصلها يرجع إلى العادات المكتسبة من الحركات النّطقيّة»[2].

فنرى أنّ البعض يرجع الخفّة والثّقل إلى مجرّد الانطباع، وبعضهم يرجعهما إلى إحساس المتكلّم، ولهذا قال النّحاة: «إنّ الخفّة والثّقل لشيء نسبيّ»، أمّا "سيبويه" في هذا الشأن فيقول: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنًا،

1 – نظرية إيقاع الشّعر العربي، محمّد العياشي، المطبعة العصريّة، بتونس، 1976م، ص: 44.

2 – اللّغة، فندريس جون، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1950م، ص: 92.

فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسّكون، وإنّما هي من الأسماء، ألّا ترى أنّ الفعل لابدّ له من الاسم، وإلّا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا...»[1].

وإذا كان الثّقل عمليّة نسبيّة، وإحساس المتحدّث وانطباعه هما اللّذان يجسّدان الظّاهرة لدى المتكلّم، فمن الأجدر أن نقول: «إنّ الثّقل لا يظهر إلّا بمواصفات تتجسّد في الاستخدام اللّغوي لدى النّاطقين بشكل عملي قنّنه النّحاة القدماء في شكل قواعد ملموسة، ثمّ تلاهم النّحاة المحدثون»، "هذه المواصفات كثيرة، نقتصر منها على المواصفات الفصحى"[2]. "باعتبارها نماذج للّغة الّتي ترتضيها الطّبقة المثقّفة وتعتبرها مقياسًا للصّواب"[3].

أمّا هذه القواعد سأكتفي بذكر ما يتعلق منها بالاقتصاد الصوتي، ومنها:

-خفّة الفتح عن الكسر والضمّ، وخفّة الكسر من الضّم[4].

-المهموس أخفّ من المجهور[5].

-اختلاف الحروف أخفّ عليهم من موقع واحد[6].

-النكرة أخفّ من المعرفة[7].

-الكسرة مع الياء أخفّ من التّثنية والجمع، والتّثنية أخفّ من الجمع.[8]

1 - الكتاب، سيبويه أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م، ج: 01، ص: 20، 21.

2 - ينظر، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصريّة اللّبنانيّة، ط: 01، بيروت، 1996م، ص: 30.

3 - التطور اللّغوي، عبد الرحمان أيّوب، دار الطّباعة القوميّة بمصر، ط: 01، 1964م، ص: 58.

4 - الكتاب، سيبويه، ج: 04، ص: 37، 167.

5 - المصدر نفسه، ج: 04، ص: 450.

6 - المصدر نفسه، ج: 04، ص: 417.

7- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 22.

8- الكتاب،ج: 04، ص: 54، 55.

-الياء مع الياء أخفّ عليهم من الواو مع الواو.[1]

-الياء أخفّ من الواو.[2]

-التنوين علامة الخفّة.[3]

-التّضعيف يثقل على ألسنتهم، واختلاف الحروف أخفّ عليهم.[4]

-التقاء الحاءين أخفّ في الكلام من التقاء العينين.[5]

ثالثًا: الاقتصاد الصّوتي وعلاقته بالدّرس اللّغوي:

أ-مفهوم الاقتصاد الصّوتي:

هو ظاهرة لغوية غير مقصورة على اللّغة العربيّة وحسب، وإنّما هي ظاهرة معروفة في كلّ لغات العالم ولكن بدرجات متفاوتة، ويتأثّر بها التركيب والصوت، وبالتالي كانت من الظّواهر العلميّة في اللّغات إذ إنّها ليست وفقًا على لغة دون أخرى.[6]

ويبدو من خلال هذا التعريف أنّ الاقتصاد الصّوتي هو ظاهرة لغوية تنزع إليه اللّغات عامّة، كما أنّ الاقتصاد بشكله العامّ، لا يخلو مستوى من مستويات اللّغة من مظاهره إلّا أنّ ظاهرة الاقتصاد الصّوتي بارزة في العربيّة أكثر، لأنّها تشترك مع اللّغات الأخرى في جنوحها إلى اقتصاد الجهد الذّهني والعضلي، وطلب الخفّة في الأداء، (قانون السّهولة والتّسيير)، وممّا زاد أهميّة هذه الظّاهرة، هو "وقوف علماء العربية القدامى على جملة من الظّواهر اللّغويّة الّتي تصيب الأصوات في حركتها التّلقائيّة

1 - الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 22.
2 - المصدر نفسه، ج: 04، ص: 55.
3 - المصدر نفسه، ج: 04، ص: 37، 167.
4 - المصدر نفسه، ج: 04، ص: 177.
5 - المصدر نفسه، ج: 04، ص: 450.
6 - ينظر علم الجمال اللّغوي، سليمان ياقوت، ص: 307/01.

داخل بنية الكلمة، نحو: الإبدال، والإدغام، الإعلال، وغيرها، وإدراكهم أنّ الولوج إلى رحاب هذه الظّواهر ومعالجتها المعالجة المطلوبة الّتي تردّ للبنية استقامتها، وتعيد لأصواتها توافقها وانسيابها، لا يتمّ إلّا باستثمار معطيات الدّراسة الصّوتيّة"[1].

ب–مظاهر تجلّي الاقتصاد الصّوتي:

إنّ الاقتصاد الصّوتي كما ذكرنا لا يقتصر على لغة دون أخرى، ولكنه أكثر حضورًا في العربيّة من غيرها، كما أنّ مظاهِره تتعدّد وتختلف آليةً ومصطلحًا، فإذا ذهبنا إلى التراث العربي القديم، نجد عديد المصطلحات الّتي تمثّل مظهرا من مظاهر الاقتصاد الصّوتي؛ كالحذف، والإدغام، والإضمار، والاستتار، والاختصار، والاقتصار، والاختزال والإيجاز، والخفّة، والمشابهة، والإتباع عند سيبويه، وكذا المقاربة عند الفرّاء ما يقابلها في الدّرس الصّوتي الحديث (المماثلة)[2]، وهذه المصطلحات قد شرحنا بعضًا منها فيما سبق، لأنّ كثيرًا منها قد تُرِدَف بعضها ببعض، لأنّ مفهوم الاقتصاد لا يكاد يخرج عن كونه قطعًا من السّلسلة الكلاميّة سواءً كان صوتيًا خاصًّا أو لغويًّا عامًّا وكثرة هذه المظاهر هي ما حوّلت العربيّة لتكون أكثر اقتصادًا من غيرها، وهو ما عبّر عنه ابن خلدون حين قال: «ولذلك نجد كلام العجم في مخاطباتهم أطول ممّا نقدّره بكلام العرب، وهذا هو معنى قوله صلّى الله عليه وسلّم: {أوتِيتُ جَوَامِعُ الكَلِم واختصر لي الكلام اختصَارًا}»[3]، "وقد دعا عليه صلّى الله عليه وسلّم إلى الإيجاز الّذي بلَغَ حدّ الإعجاز في الخطابة، فقال: {إنّ طول الصّلاة وقِصرَ الخطبة مَئِنَّةٌ من فقه الرّجلُ}"[4].

1 – ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللّغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث هجري، رسالة تقدّم بها الباحث المهدي بوروبة إلى قسم اللّغة العربيّة وآدابها من كليّة الآداب، جامعة تلمسان، لنيل درجة دكتوراه دولة، عام 2002م، ص: 160.

2 – المرجع نفسه، ص: 165.

3 – المقدّمة، عبد الرحمان ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 01، 2004م، ص: 621.

4 – النهاية في غريب الحديث والآثار، ابن أثير، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1963م، ص: 290/04.

جـ-الاقتصاد الصّوتي مقصد لغويّ:

استقرّ لدينا ممّا سبق أنّ الاقتصاد الصّوتي في اللّغة هو أحد مقاصدها، وأنّ جميع علماء العربيّة القدامى قد اهتدوا إلى ذلك، من نحويين وبلاغيين وقرّاء، كلٌّ ولجَ إلى رحاب هذه الظّاهرة اللّغويّة من منظوره وتخصّصه تحت عنوانها الجامع (الاقتصاد اللّغوي)، إذ يرى "السّيوطي" في مؤلَّفه "الأشباه والنّظائر"؛ "أنّ الاختصار جلّ مقصود العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم"[1]، ويُؤكّد البغدادي على ذلك قائلًا: «فغالب كلام العرب مبني على الإيجاز والاختصار»[2]، ويقول ابن جنّي في "الخصائص": «إنّهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، ممانعين عنه، عُلِمَ أنّهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التّصريح، فهذا ونحوه ممّا يطول إيراده وشرحه ممّا يزيل الشّك عنك في رغبتهم فيما خفّ وأوجز، عمّا طال وأملّ»[3].

أمّا الاقتصاد الصّوتي، فنجد ابن فارس يقول: «وممّا اختصّت به لغة العرب قلبهم الحروف عن جهاتها، ليكون الثّاني أخفّ من الأوّل نحو قولهم: «ميعاد» ولم يقولوا «موعاد» وهما من الوعد إلّا أنّ اللّفظ الثّاني أخفّ»[4].

إذًا فالاقتصاد من تخفيف واختصار وإيجاز، واستغناء وحذف وغيره، ظاهرة من الظّواهر اللّغويّة الّتي كانت تقصدها العربيّة، وتسري في شراينها وهو مقصد ممثّلًا بعدّة قواعد وآليات، خاصّة

1 – الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدّين السيوطي، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د.ط، 2006م، ص: 28/01.

2 – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ص: 274/02.

3 – الخصائص، ص: 129/01.

4 – الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب من كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: أحمد حسين بسبح، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1997م، ص: 21.

في دراسات القدماء، نحو: "التخفيف مقصد من مقاصد اللّغة، والأيسر في الاستعمال هو الأشهر والمشقّة تجلب التّيسير"[1]، ويقول ابن شجري: «الحذف اختصارًا من أفصح كلام العرب»[2].

1 – ينظر، الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف، د. عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 2003م، ص: 18.

2 – الاختصار سمة العربيّة، ص: 46.

الفصل الأول:

ظواهر الاقتصاد الصّوتية غير التشكيليّة

*توطئة

أولاّ: النسيج المقطعي في الكلمة العربيّة

ثانيا: النبر

ثالثا: التّنغيم

رابعا: الفاصلة الصّوتيّة

توطئة:

لقد سبقت الإشارة في مدخل هذه الرّسالة، أنّ الاقتصاد الصّوتي هو ظاهرة لغويّة عامّة ولا يقتصر على لغةٍ دون أخرى، فجميع اللّغات تحرِص على أن يكون هناك انسجام بين الأصوات داخل الكلمات حتّى تؤمّن قدرًا أعلى من السّهولة في النّطق واقتصادًا أكثر في الجهد، وحدًّا أعلى من الوضوح في السّمع، وهذه الغاية هي أكثر تحقيقًا في العربيّة لما تملكه من خصائص وميزات.

والحقّ أنّ اعتماد التّراث العربيّ، في نقله وتبليغه على المشافهة والسّماع، قد أدّيا إلى تخليص العربيّة في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركبات الصّوتيّة العسيرة نطقًا وغير المستساغة سماعًا، ممّا سبغ على الكلام العربيّ انسجامًا واتّزانًا، وعلى الكلمة العربيّة سلاسةً وانسيابًا ومسحة موسيقيّة امتازت بها من سائر أخواتها السّاميات[1].

"الكلمة العربيّة تشكّل وحدة صوتيّة جيّدة، وأنّها موزونة أينما وردت في الشّعر والنّثر، وأنّ كلّ اللّغات السّامية قد خلت من هذه الموسيقيّة الّتي توفّرت في اللّفظة العربيّة، حتّى إنّ المستشرق الألماني "شادة" لم يعدّ قصيدة عبريّة واحدة فيها البحر والوزن الموحّد من أوّلها إلى آخرها، وإنّما وجدت لمحات من أوزان مختلفة"[2].

"في كلّ لغة ترتبط الأصوات بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا، فهي تُكوِّن نظامًا متجانسًا مغلقًا، تنسجم أجزاؤها كلّها فيما بينها"[3]، وهذا لا يعني أنّ "الأصوات اللّغويّة لا توجد مستقلّة، وأنّها لا تُحلّل على انفراد"[4]، "بل للصّوت تلك الحالة صفاته وخواصّه الصّوتيّة الّتي تميّزه عن غيره من الأصوات

1 – ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي عند النّحاة واللّغويين العرب، المهدي بوروبة، ص: 16.

2 – الدراسات اللّغويّة عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمّد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1980م، ص: 436.

3 – اللّغة، ج فندريس، تعريف: عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م، ص: 62.

4 – المرجع نفسه، ص: 83.

المستقلّة الأخرى، غير أنّه قد يفقد بعضًا من هذه الملامح إذا ائتلف وغيره في سياق صوتي ما"[1]، "من ذلك مثلًا (الباء العربيّ)، فهو صوت شفهي شديد مجهور، فإذا حدث أن فقد الباء إحدى هذه الصّفات، كان هذا استجابة لمقتضيات السّياق، وذلك كما في (اِرْكَبْ)، إذ اقتضى الوقف، وهو ظاهرة من ظواهر السّياق أن تفقد (الباء) صفة الجهر"[2]، "أو كفقد الدّال السّاكنة جهرها تحت تأثير همس التّاء في نحو: (قَعَدْت) الّتي تصبح بعد التّعديل (قعتّ)"[3].

ومن هذا "نتبيّن أنّ الأصوات في الكلمة أو الجملة تكتسب خصائص جديدة، وأنّ لها في تجاوزها نظامًا يحكم سلوكها"[4]. ونجد أيضًا "الصّوت الفلاني يدغم في الأصوات الفلانيّة، في مواضع معيّنة، ونجد أنّ هذا الصّوت ينقلب صوتًا جديدًا، إذا وقع في سياق صوتيّ معيّن، ونجد أنّ صوتًا ثالثًا يحذف إذا توفّر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معيّنة، وقد يظهر لهذا الحذف أثر ما في سواه من الأصوات المجاورة، ونجد أنّ المقطع الفلانيّ إذا وقع في هذا الموقع من الكلمة نطق بقوّة نفس أكبر، وبجهد من الأعضاء أعنف"[5].

وقد اهتدت العربيّة في درسها الصّوتي لتفادي الثّقل والعسر اللّفظي وما يصاحبهما من إسراف في الجهد المبذول إلى التجانس، والانسجام بين الأصوات، وتكييف النّطق وإزالة التعذّر، وتقليل الجهد واقتصاده، وسائل كثيرة وظواهر عديدة منها التشكيليّة كالإدغام، والإبدال، والمضارعة، والحذف، والمخالفة وغيرها.

1- ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 18.

2 – مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التّراث العربي دراسة وتقويم، آمنة بن مالك، البحث رسالة قدّمت لنيل درجة دكتوراه في معهد اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة الجزائر، 1987م، ص: 412.

3 – اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصريّة العامّة للكتّاب، القاهرة، مصر، د.ط، 1979م، ص: 263.

4 – علم اللّغة، محمّد السعران، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1962م، ص: 187.

5 – المرجع نفسه، ص: 188.

ومنها الظواهر غير التشكيليّة نحو النّبر، والتنغيم، والوقف، وما يرتبط من دراسة لمقاطع اللّغة العربيّة، "الدّرس الصّوتي عند العرب قد عرف جانبًا من تلك الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة كالنّبر والتّنغيم وما يتّصل بها من دراسة المقاطع، وذلك عبر مراحله التّاريخيّة المتعاقبة"[1].

1 – ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 286.

أوّلا: النّسيج المقطعي في الكلمة العربيّة:

"تتكوّن كلّ لغةٍ من وحداتٍ صوتيّةٍ صغيرةٍ، مكوّنة من حركات وصوامت تُنظّم فيما بينها لتؤلّف وحدات كبرى، والأصوات البسيطة المفردة هي الوحدة الدّنيا في بناء اللّغة، والوحدة الّتي تلي الأصوات البسيطة هي المقطع، وهي أهمّ الوحدات اللّغويّة"[1].

المقطع اللّغويّ (syllable) أصغر كمّ نطقي يمكن للمتكلّم التوقّف عليه، وهو أساس صوتيّ مركّب تشترك فيه جميع اللّغات ويمكن تحليلها على أساسه[2]، لقد وجد العلماء أنّ الكلمة أو الجملة تحتوي على نوع من التّموّج في الوضوح السّمعي، يكون من السّهل إدراكه من قِبل السّامع، ويمكن أن يتخيّل هذا التموّج كخطّ منعرج فيه قمم (peaks) تشير إلى الحدّ الأعلى للوضوح، وقعان (valleys) تشير إلى الحدّ الأدنى للوضوح، في الكلمة أو الجملة، وكلّ صوت يحتلّ قمّة وضوح يسمّى صوتًا مقطعيًّا (syllabic) والكلمة أو الجملة، على هذا تحوي عددًا من المقاطع بقدر ما هنالك من قمم ووضوح"[3].

"وعلى الرّغم من بساطة تصّور المقطع، ومن قدرة الأشخاص العاديين المجرّدين من أي خبرة لغويّة أن يعدّوا على أصابعهم عدد المقاطع في السلسلة الكلاميّة، على الرّغم من ذلك فإنّ علماء الأصوات لم يوفّقوا حتّى الآن في إعطاء تحديد شامل ودقيق له، الأمر الّذي حدا ببعضهم إلى القول بأنّ المقطع مجرّد اصطلاح ليس له أيّة حقيقة موضوعيّة"[4].

1 – أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، دار عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط: 01، 2004م، ص: 97.

2 – ينظر، نظرية العروض وموسيقى الشّعر في الفكر الفلسفي عند العرب قديمًا وحديثًا، مخطوطة أطروحة دكتوراه دولة، إعداد: د. محمّد خليفة، إشراف: أ.د. عبد القادر دامخي، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة: 2005م، ص: 07.

3 – اللّغة، ج. فندريس، ص: 75.

4 – أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، ص: 97.

1: المقطع الصّوتي عند القدامى:

جاء في لسان العرب[1]؛ "كلمة (المقطع): من القطع، وهو إبانة بعض الشيء من بعض، يقال: تقطعه يقطعه قطعًا وقطعة، واقتطعه فانقطع، وتقطّع بتشديد الطّاء للكثرة، قال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓا أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ﴾[2]، أي: تقسموه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾[3]، أي: فرقناهم، وقوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾[4]، أي انقطعت أسبابهم ووصلهم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ﴾[5]، قال ثعلب: «استؤصلوا من آخرهم»، فالمقطع: مفعل، اسم مكان من قطع ومقطع كلّ شيء ومنقطعه آخره حيث ينقطع، كمقاطع الرّمال والأوديّة، ومقاطيع الأودية مآخيرها، ومنقطع كلّ شيءٍ حيث ينتهي إليه طرفه، والمقطع الموضع يقطع فيه النّهر من المعابر وهو الآخر من الخاتمة، ومقاطع القرآن مواضع الوقوف، ومبادئه مواضع الابتداء، ومقطعات الشّيء طرائقه الّتي يتحلّل إليها ويتركّب عنها، كمقطعات الكلام ومقطعات الشّعر ومقاطِعُه ما تحلّل إليه وتركّب عنه من أجزائه الّتي يسمّيها عروضيو العرب الأسباب والأوتاد.

وفي القاموس المحيط؛ "المقطع... منه ما يقطع فيه النّهر وتقطيع الرّجل قدّه قامته وفي الشّعر وزنه بأجزاء العروض"[6]، أمّا في مختار الصّحاح فنجد "ما يقطع به الشّيء والقطع الطائفة من البقر أو الغنم والجمع أقاطيع وأقطاع وقطعان، والقطيعة الهجران والقطاعة بالضمّ ما سقط عن القطع ومنقطع كلّ شيء بفتح الطّاء حيث ينتهي إليه طرفه، نحو: منقطع الوادي والرمل والطّريق، وانقطع الحبل

1 – لسان العرب، مادّة: قطع، ص: 10/151-154.

2 – سورة المؤمنون، الآية: 53.

3 – سورة الأعراف، الآية: 168.

4 – سورة البقرة، الآية: 166.

5 – سورة الأنعام، ص: 45.

6 – القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ج: 01، ص: 973.

وغيره، وقطع الشيء فتقطع شدّد للكثرة وتقطّع أمرهم بينهم أي تقسّموه وتقطيع الشّعر وزنه بأجزاء العروض"[1].

وكذلك نجد في تاج العروس "ومن المجاز المقطعات من الشعر قصاره وأراجيزه، سُمِّيت الأراجيز مقطعات لقصرها وكذلك من المجاز منقطع الشّيء بفتح الطّاء، حيث ينتهي إليه طرفه ومنه وقطع دابرهم أي استؤصلوا من آخرهم، وشراب لذيذ المقطع أي الآخر والخاتمة وهو مجاز"[2].

ويقول صاحب تهذيب اللّغة: «المقطع من الحليّ؛ هو الشّيء اليسير منه القليل، وأقطعت الدّجاجة إذا انقطع بيضها»[3]، وفي معجم مقاليد العلوم يقترب مدلول المقطع من المعنى المعاصر، فالمقطع هو: "ما يقسّم المادّة إلى أجزاء"[4]، والمقطع عند أحمد بن فارس؛ "إبانة الشيء... وكذلك مقطعات أبيات الشّعر"[5].

إنّ المتأمّل في تراثنا اللّغويّ ليدرك أنّ علماء العربيّة الأوائل أشاروا إلى عديد هذه الظواهر الأدائيّة غير التشكيليّة بكثير من العمق والدقّة حتّى وإن لم يهتدوا لتسميتها أو التنظير لها، ومنهم:

أ-عند الخليل (ت170هـ):

لقد سبق الذّكر إلى أنّ الأوائل تعرّضوا لمثل هذه الظواهر تعرّضًا ضمنيًّا يستشفّ من ثنايا الخبر دون الالتفات إلى المصطلح، وإذا تحدّثنا عن النّظام المقطعي فإنّه لزامًا علينا ذكر العروض العربي

1 – مختار الصّحاح، محمّد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، دار مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995م، ج: 01، ص: 226.

2 – تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج: 22، ص: 42.

3 – تهذيب اللّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمّد عوض، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط: 01، 2001م، ص: 130.

4 – معجم مقاليد العلوم، أبو الفضل عبد الرحمان جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: أ.د. محمّد إبراهيم عبادة، دار مكتبة الآداب المصريّة، القاهرة، ط: 01، 2004م، ج: 01، ص: 663.

5 – معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الكتب العلميّة، إيران، د.ت، ج: 05، مادّة: قطع، ص: 101، 102.

القائم على مبدأ الحركة والسّكون، نظام الطّبيعة الموسيقيّة ذات الإيقاع الجذّاب، ومن الدّلالات الضّمنيّة الرّواية الّتي أوردها الأخفش نقلًا عن الحسن بن يزيد الّذي سأل الخليل[1] عن مصدر تحصيله علم العروض قائلًا: «هل عرفت له أصلًا؟»، فأجابه: «نعم»، ثمّ أفصح عن ذلك بقوله: «مررت بالمدينة حاجًّا، فبينما أنا في بعض طرقاتها، إذا أبصرت بشيخٍ على باب يعلّم غلامًا، وهو يقول له قل: «نعم لا- نعم لا لا – نعم لا – نعم نعم نعم لا – نعم لا لا – نعم لا – نعم لا لا» فدنوت منه فسلّمت عليه، وقلت له: «أيّها الشّيخ ما الّذي تقوله لهذا الصّبيّ؟»، فذكر أنّ هذا العلم شيء يتوارثه هؤلاء الصّبية عن سلفهم، وهو علم عندهم يسمّى التّنعيم، لقولهم فيه نعم»[2]، ثمّ أنهى الخليل وصفه لهذه الحادثة بقوله: «فحججت، ثمّ رجعت إلى المدينة فأحكمتها»[3].

ومن النّصوص الضّمنيّة الّتي توحي أنّ التّقطيع شبيه العروض، ما أورده الباقلاني، نقلًا عن أبي العبّاس ثعلب الّذي ذكر كيفيّة تلقين العرب للشّعر، "إنّ العرب تُعلّم أولادها قول الشّعر بوضع غير معقول، يوضع على بعض أوزان الشّر، كأنّه على وزن:

قِفَا نبْكِ مِنْ ذِكرَى حبيبٍ ومنزِلِ

ويسمّون ذلك الوضع (المتير)، واشتقاقه من (المتر)، وهو الجذب أو القطع، يقال: «مترت الحبل، أي قطعته أو جذبته»[4]، ومن هذا يبدو جليًّا أنّ نظام العروض العربي القائم على مبدأ الحركة

1 – الخليل أحمد الفراهيدي هو: أبو عبد الرحمان خليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ولد وتوفي (100هـ-170هـ)، وهو أوّل من سمّي في الإسلام بأحمد وأصله من الأزد من فراهيد، وهو عربيّ الأصل من أزد عمان، لغويّ ومعجميّ ومنشئ علم العروض، وهو عالم اللّغة والنّحو والموسيقى، وجاراه فيها من أتى بعده، وله من التّصانيف: كتاب العين، وهو أوّل معجم في العربيّة، كتاب النّغم، كتاب العروض، كتاب الشّواهد، النقط والشّكل، كتاب الإيقاع، ينظر: تقريب التّهذيب، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: محمّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1986م، ط: 01، ج: 01، ص: 195.

2 – كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم، دمشق، د.ت، د.ط، ص: 7-8.

3 – المصدر نفسه، ص: 08.

4 – إعجاز القرآن، أبو بكر بن الطيّب الباقلاني، تعليق: صلاح بن محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001م، ص: 63.

والسّكون من أسباب وأوتاد وفواصل، هو نفسه مبدأ المقطع الّذي يعتمد على السّاكن والمتحرّك[1]، وهذا ما قام به الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ ثبت أوزان الشّعر وصنّفها إلى بحور، وجعل لكلّ بحر تفعيلاته الّتي تعتبر المقياس الّذي يقاس به أبعاد البيت.

"فالسبب عبارة عن مقطع صوتي مؤلّف من حرفين؛ أوّلهما متحرّك وثانيهما ساكن، مثل: (قل)، و(هل)، وهذا ما يعرف بالسبب الخفيف ويرمز له عروضيًّا بالرّمز (/0) ويقابله النّوع الثّالث من المقاطع العربيّة (ص، ح، ص)، أو يتكوّن من مقطعين صوتيين، كلّ منهما حرف واحد متحرّك، مثل: (لَكَ) و(بِكَ) ويعرّف بالسبب الثّقيل، ويرمز له عروضيًّا بالرّمز (//)، وفي التّقسيم المقطعي اللّغوي يتكوّن من مقطعين من النّوع الأوّل (ص، ح + ص، ح).

أمّا الوتد فإمّا أن يكون مفروقًا أو مجموعًا، فالمجموع يتألّف من مقطعين من ثلاثة أحرف، الأوّل والثاني متحرّكان، والثّالث ساكن، مثل: (عسى – فتى)، ويرمز له بالرّمز (//0) وفي تقسيمه اللّغوي المقطعي يتكوّن من مقطع قصير وآخر طويل (ص ح + ص ح ح)، وإمّا أن يكون مفروقًا: يتألّف من مقطعين من ثلاثة أحرف الأوّل والثّالث متحرّكان والحرف الّذي في الوسط ساكن، مثل (قال وقام) ويرمز له بالرّمز (/0/)، وتقسيمه المقطعي (ص ح ح + ص ح).

أمّا الفاصلة فتنقسم إلى:

1– فاصلة صغرى: وتتألّف من ثلاثة مقاطع، كلّ مقطع يمثّله حرف متحرّك، إلّا أنّ المقطع الثّالث يمثّله حرف متحرّك أو ساكن مثل: (حبل ورجل) تكتب عروضيًّا (رجلن، وحبلن) فالرّاء مقطع، والجيم مقطع واللاّم والتنوين مقطع/ ويرمز للفاصلة الصّغرى بالرّمز (///0) وتقسيمها المقطعي هو (ص ح – ص ح – ص ص).

1 – ينظر، مبادئ اللّسانيات، د. أحمد محمّد قدّور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 02، 1999م، ص: 115.

2–فاصلة كبرى: وتتألّف من أربعة مقاطع، عدد حروفها خمسة، جميعها متحرّكة إلّا الخامس، مثل: (كُتُبهم) ويرمز لها عروضيًّا بالرّمز (////0) وتقسيمها المقطعي هو (ص ح – ص ح – ص ح – ص ح ص) أي ثلاثة مقاطع قصيرة والمقطع الرابع متوسّط مغلق بصامت"[1].

ب–عند الجاحظ (ت 255هـ):

ونجد الجاحظ[2]، أيضًا من العلماء الّذين أشاروا للمقطع ضمنيًّا بأسماء متباينة، فيستخدم مصطلح (التّقطيع) بمفهوم مغاير لمن سبقه مسّ به المفهوم الحديث، فيقول: «الصّوت هو آلة اللّفظ، والجوهر الّذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التّأليف»[3]، ويقول في موضع آخر: «ولا تكون الحروف كلامًا إلّا بالتّقطيع والتّأليف»[4]، وفي هذا دلالة واضحة على أنّه قصد التّجزئة الفونيميّة للكلام إذ ذكر الصّوت وجعله جوهر التّقطيع.

جـ–عند الفارابي (ت 339هـ):

إنّ الفارابي[5] من العلماء الّذين خدموا الدّرس الصوتي بأعماله الجليلة، ونتاجه قارب كثيرًا نتائج الدّرس الصّوتي الحديث، وخاصّة المقطع الصّوتي من خلال ترجمته لكتاب أرسطو طاليس الّتي لم

1 – ينظر، المقطع في بنية الكلمة العربيّة، رسالة ماجستير في علم اللّغة، مناع عبد الله مصلح شداد، كليّة اللّغة العربيّة بجامعة أم درمان الإسلاميّة، 2009م، ص: 31.

2 – الجاحظ: هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الفقيمي، ولاء، أشهر أدباء القرنين الثاني والثالث الهجريين وأوسعهم ثقافة، لقب بالجاحظ لجحوظ عينيه، ولد في البصرة سنة (150هـ)، وتوفي (255هـ)، في بيتٍ فقير، واختلف إلى الكتاتيب، وتلقى عن العلماء والأدباء والشعراء والنحاة واللغويين العلم والأدب، ويرى مؤرخو البلاغة العربيّة أنّه مؤسّس الدّرس البلاغي، بما عالجه من موضوعاته وأرساه من مصطلحاته، وقد ترك الجاحظ مكتبة ضخمة من أهمّها، كتاب الحيوان، البيان والتّبيين، البخلاء. ينظر، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1992م، ط: 01، ج: 05، ص: 489.

3 – البيان والتّبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، دار صعب، بيروت، لبنان، تحقيق: فوزي عطوي، ج: 01، ص: 79.

4 – المصدر نفسه، ص: 79.

5 – الفارابي: هو أبو نصر محمد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ، ولد في فاراب سنة (260هـ) وبها نشأ، وهي بلدة من بلاد الأتراك تقع على نهر جيحو، كان عارفًا باللّغات ولوعًا بها، نشأ نشأة دينيّة كان كثير التنقّل بين بغداد ومصر ودمشق، وتوفي بدمشق عام (339هـ)، وقد خلّف الفارابي ما يربو عن سبعة وثلاثين كتابًا معظمها مفقود، ومن أبرزها: تحصيل السعادة، أراء

يقف فيها ناقلًا من اليونانيّة إلى العربيّة فقط، بل أضاف أمورًا كثيرةً لم تكن موجودة، وتختصّ بها العربيّة دون غيها، ومنها: أنّ المقطع في اليونانيّة لا معنى له وهو مفرد، حتّى وهو جزء من كلمة ذات معنى وهذا ما رآه يخالف العربيّة، حيث توجد بعض المقاطع الدّالة على معنى وهي مفردة، كقوله: «أمّا المقطع الواحد من مقاطع الاسم ليس بدالّ لكنّه حينئذٍ صوتٌ فقط»[1]، ومن ملاحظته ذكر؛ "أنّ الكثري من أجزاء الاسم ربّما اسمًا مفردًا لم يقصد به حيث أخذ جزءً للاسم المفرد أن يكون جزءً له، على أنّه قد كان اسمًا دالًّا، مثل قولنا: «أبكم في العربيّة»، فإنّ قولنا: «أب»، وقولنا: «كم»، كلّ واحد منهما دالّ انفراده، لا من حيث هو جزء لاسم، ولكن يقال في أمثال هذه إنّ أجزاءها دالّة بالعرض"[2].

ولعلّ هذه نتيجة تعدّ دليلًا صارخًا أنّ الفارابي أدرك المقطع بمفهومه الحديث، وعليه يعلّق الدّكتور مهدي بوروبة قائلًا: «ويدلّ اختيار الفارابي لكلمة أبكم دلالةً قاطعة على إدراكه للمقطع الصّوتي بمعناه الاصطلاحي الثّابت في الدّرس الصّوتي الحديث، فهو بعد أن عرض رأي أرسطو تنبّه إلى ظاهرةٍ مهمّة في اللّغة، وهي أنّ كثيرًا من الأسماء يمكن أن يكون جزءً منها دالًّا، ولكن دلالته ليست جزءً من دلالة الاسم كلّه، وإنّما هي دلالة عارضة بالتّقسيم المقطعي، وقد مثّل لذلك بكلمة عربيّة من مقطعين كلاهما دالًّا بمفرده ولكنهما بجموعهما يدلّان على غير ما يدلّ كلّ منهما منفردًا، وهذا يعني أنّ الكلمة لم تركّب منهما بالنّظر إلى دلالة كلّ منهما، جاءت دلالتهما عارضة في تلك التجزئة، فالمقطع الأوّل: أب، مقطع متوسّط مغلق بصامت، وهو كلمة دالّة عند الوقف حين تقول: «هذا أبٌ يا فتى»، فإذا وقفت قلت: «هذا أبْ»، والمقطع الثاني: كم، مقطع من النّوع السّابق، وهو

أهل المدينة الفاضلة، السياسة المدنيّة، الموسيقى الكبير، إحصاء العلوم، رسالة في العقل، عيون المسائل، الجمع بين رأيي التحكيمين أفلاطون وأرسطو. ينظر، الموسوعة العربيّة، ج: 01، ص: 230، والأعلام، خير الدّين الزركلي، بيروت، لبنان، 1979م، ط: 04، ص: 20.

1 – شرح الفارابي لكتب أرسطو طاليس في العبارة، كوتش اليسوعي، دار المشرق، بيروت، ط: 02، د.ت، ص: 49.

2 – المرجع نفسه، ص: 49.

اسم استفهام والملاحظ هنا أنّ الفارابي قدّم الكلمة مجزّئةً إلى مقطعين متوسّطين، وإن لم يصرّح بذلك»[1].

هذا وإنّ الفارابي تطرّق إلى المقطع بدراسة متفرّدة، بغضّ النّظر عن شرحه لكتاب "**العبارة لأرسطوطاليس**" فإنّه ألّف كتابًا ضخمًا تحت عنوان؛ "الموسيقى الكبير" الّذي بلغت صفحاته ألف ومائتين تقريبًا. تناول فيه المقطع الصّوتي ويُظهِر موازنته بين الدّراسة المقطعيّة والأوزان الشّعريّة واستفادته من الأخيرة في الكشف عن الأولى، كما أنّه أطلق على ما يقابل الصّامت المتبوع بالمصوّت القصير، مصطلح (المقطع القصير)، ومصطلح (المقطع الطويل)، على ما يقابل الصّامت المتبوع بمصوّت طويل، واستعمال كلمة (حرف) بما يقابل مصطلح الصّوتيّ (فونيم) وغير ذلك من مسائل الدّرس الصّوتي الحديث المهمّة[2].

"كلّ حرف غير مصوّت أتبع بمصوّت قصير قُرِن به، فإنّه يسمّى (المقطع القصير)، والعرب يسمّونه (الحرف المتحرّك)، من قبل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة (حركات) وكلّ حرف لم يتبع بمصوّت أصلًا، وهو يمكن أن يقترن به فإنّهم يسمّونه الحرف السّاكن وهو كلّ حرف غير مصّوت قُرِن به مصوّت طويل فإنّا نسمّيه المقطع الطّويل"[3].

ثمّ يربط المقطع الطّويل بالسّبب الخفيف فيقول: «وكلّ مقطعٍ طويل فإنّ قوّته قوّة السّبب الخفيف فلذلك يعدّ في الأسباب الخفيفة وكلّ ما لحق بالأسباب الخفيفة، لحق المقاطع الطّويلة وسائر ما يركّب تركيبًا أزيد ممّا عددناها فإنّ جميعها مركّبة إمّا عن أسباب، وإمّا عن أوتاد، وإمّا عنهما جميعًا، وكلّ سبب خفيف فإنّه يقوم مقام نقرةٍ تامّة، تعقبها وقفة، وكذلك كلّ مقطع طويل»[4].

---

1 – ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 278.

2 – ينظر، المقطع في بنية الكلمة العربيّة، منّاع عبد الله مصلح، ص: 18.

3 – الموسيقى الكبير، الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتب العربي، القاهرة، 1997م، ص: 1072 إلى 1075، وينظر، علم اللّسانيّات الحديثة –نظام التحكّم وقواعد البيانات–، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2002م، ط: 01، ص: 384.

4 – الموسيقى الكبير، الفارابي، ص: 1075.

ويقول أيضًا في الموسيقى الكبير: «وكلّ حرفٍ متحرّك أتبع بحرف ساكن، فإنّ العرب يسمّونه السّبب الثّقيل، والسّبب الثقيل متى أتبع بحرف ساكن سموه الوتد المجموع، لاجتماع المتحركين فيه، والسبب الخفيف متى أتبع بحرف متحرّك سموه الوتد المفروق لافتراق المتحرّكين فيه، بالساكن المتوسّط، والسبب الخفيف متى أتبع بحرف ساكن سمّى الوتد المفرد لانفراد المتحرّك فيه، والسّبب الثّقيل متى ما أتبع بمتحرّك فلنسُمِّه نحن السّبب المتوالي لتوالي المتحرّكات الثّلاثة فيه»[1].

وهذا ما يجعلنا ندرك أنّ الفارابي أدرك العلاقة بين المقاطع والأسباب وحول هذا الإدراك يتحدّث الدّكتور كمال بشر: «وعلى الرّغم من أنّه لم يقدّم لنا تعريفًا للمقطع أو تحديدًا لمفهومه نظريًّا فقد انصرف بأمثلته إلى الإفصاح عن خواص المقطع من حيث التّركيب والبناء، أي كونه أشبه بحزمة عنقوديّة من الأصوات المتتابعة على وجه مخصوص، هذا بالإضافة إلى قصر أمثلته الواردة على اللّغة العربيّة، فكأنّه يسير سير الآخذين بالمنهج الفنولوجي لا الصّوتي المحض»[2]. ويقول أيضًا في كتابه "علم الأصوات": «واكتفاؤه بمثالين لما سماهما المقطع القصير، والمقطع الطّويل لا يعني عدم إدراكه لبقيّة الأنماط المقطعيّة للّغة العربيّة»[3].

وهذا ما جعل الدّكتور المهدي بوروبة يُجزِم أنّ الفارابي كان له السبق في إدراك المقطع بمفهومه الحديث فيقول: «يمكن التّسليم بأنّ الفارابي هو أوّل علماء العربيّة من استخدم المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة، وقد ذكر من المقاطع الأنواع الرّئيسيّة الّتي يتشكّل منها النّسيج المقطعي في اللّغة العربيّة، وهي المقطع القصير الّذي يتشكّل من صامت ومصوّت قصير، ويمكن أن نرمز إليه (ص م)[4]، والمقطع الطّويل الّذي يتألّف من اقتران صامت بمصوّت طويل، ونؤثّر اختزاله بهذه

1 – الموسيقى الكبير، الفارابي، ص: 1073.

2 – علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، 2000م، ص: 507.

3 – المرجع نفسه، ص: 508.

4 – يرمز للصائت (م) لأنّه يفضّل مصطلح (مصوّت) لاختلاف الحرف الأوّل عن الصامت ولعدم الالتباس في حالة الاختزال أو الرّمز إليهما.

الصّورة (ص مَ)[1]، كما أورد الفارابي نوعًا ثالثًا غير أنّه لم يسمّه مقطعًا بل دعاه السّبب المفرد، وهو عبارة عن تتابع صامتين يتوسّطهما مصوّت قصير، ويمكن الرّمز إليه: (ص م ص)»[2]، بل ويشير إلى أنّ المقاطع الثّلاثة الّتي جاء بها الفارابي هي أكثر المقاطع تردّدًا في النّسيج العربي، إذ بلغت نسبة جريانها تسعة وتسعين بالمائة (99%)[3].

د–عند ابن جنّي (ت 392 هـ):

أمّا ابن جنّي[4] الّذي يعدّ من العلماء الأوائل الّذين أثروا الدّرس الصّوتي واجتهدوا فيه فيقول: «الصّوت عرض يخرج مع النّفس مستطيلًا متّصلًا حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين قاطع تثنيه عن امتداده، واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفًا وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها وإذا تفطّنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنّك تبتدئ الصّوت من أقصى حلقك ثمّ تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرسًا ما، فإن انتقلت منه راجعًا عنه أو متجاوزًا له ثمّ قطعت، أحسست عند تلك صدى غير الصّدى الأوّل، وذلك نحو الكاف فإنّك إذا قطعت بها سمعت غيره وإن جرت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأولين»[5].

تحدّث ابن جنّي عن مصدر الصّوت وكيفيّة حدوثه وطريق خروجه، وعوامل تقاطعه، واختلاف جرسه بحسب اختلاف مقاطع، ولكنّ لم يقصد المقطع الّذي نقصده (syllabic) الّذي يعني "وحدة صوتيّة تتكوّن من صائت واحد على الأقلّ هو نواة المقطع، إلّا أنه قارب المحدثين في

1 – الفتحة فوق الميم دليل على الإطالة أو الزّيادة في الكميّة، لأنّ المصوّت الطّويل في العربيّة قد يساوي ضعف المصوّت القصير أو أضعافه.

2 – ظواهر التشكيل الصوتي، المهدي بوروبة، ص: 293.

3 – ينظر، علم الأصوات لبرتيل مالمبرج، ص: 165، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1999م، ط: 03، ص: 165.

4 – ابن جنيّ: عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلي، توفي في بغداد سنة (392هـ)، له مؤلّفات غاية في الجودة والإتقان، منها: الخصائص في النّحو، سرّ صناعة الإعراب وشرحه، شرح الفصيح لثعلب، ينظر، الأعلام للزركلي، ج: 04، ص: 204.

5 – سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1980م، ط: 01، ج: 01، ص: 06.

وجه، وهو الربط بين كلمة مقطع والصّوت، وهو يقصد به المكان الّذي يعترض الصّوت فيه عائق بمنعه من جريانه واستطالته وهو يقصد مخارج الأصوات"[1]، لا الصّوت النّفس، كما يوافقه على ذلك (ابن يعيش)، حيث يورد مصطلح المقطع بمعنى المخرج، فيقول: «المخرج: المقطع الّذي ينتهي الصّوت عنده»[2].

كما يطلق ابن جنّي مصطلح المقاطع على القافية في الشّعر وعلى آخر السجعة في النّثر، فيقول: «ألا ترى أنّ العناية في الشّعر إنّما هي بالقوافي، لأنّها المقاطع، وفي السّجع كمثل ذلك وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسى»[3].

هـ-إخوان الصفا (القرن الرابع الهجري):

تعدّ جماعة إخوان الصفا[4]، من أوائل من تنبّه لهذا المصطلح، ولكنّهم قصدوا به الحروف المفردة، فيقولون: «الكلام هو صوت بحروف مقطّعةٍ دالّة على معانٍ مفهومةٍ من مخارج مختلفة»[5]، وقد سبق الذّكر أنّ الجاحظ قد استخدم أيضًا مصطلح التّقطيع غير أنّه مسّ به المفهوم الحديث.

1 – الفونيمات فوق التركيبيّة في الدّراسات الصّوتيّة العربيّة الحديثة –دراسة وصفيّة تحليليّة–، رسالة دكتوراه، د/العوض أحمد الشيخ أحمد، كلية اللّغات، جامعة السّودان، 2006م، ص: 66.

2 – شرح المفصّل، موفق الدّين بن يعيش ت (643هـ)، تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة الوقفيّة، القاهرة، مصر، المجلّد: 02، ج: 10، ص: 124.

3 – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمّد عليّ النجار، دار الهدى للطباعة والنّشر، لبنان، ج: 01، ط: 02، ص: 84.

4 – إخوان الصفا، جماعة سريّة من المفكّرين عاشت في البصرة بالعراق في النّصف الثّاني من القرن الرابع الهجري، وكان لها فرع في بغداد، سمّاها مؤسّسوها إخوان الصفا وخلّان الوفا، وكان لهم رسائل جامعة لأنواع متعدّدة من المعارف، تناولت العلوم الرياضيّة والدّينيّة والكونيّة والفلسفيّة، ورسالة أخرى خاصّة بالجغرافيا تضمّنت بعض الملاحظات السيرة الّتي سبقت عصرها، ينظر، الأعلام للزركلي، ج: 01، ص: 154-155.

5 – رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، دار صادر، بيروت، لبنان، ج: 03، ص: 114.

و–عند القاضي عبد الجبار الأسد أبادي (ت 415هـ):

ومن الأوائل الّذي وفّقوا في الوقوف على حقيقة المقطع بمفهومه في اللّسانيات الحديثة، هو المتكلّم القاضي عبد الجبار[1]، عند تناوله لتجنّس الصّوت مطبّقًا عليه المنهج الطبيعي الفيزيائي، فيقول: «الأصل في هذا الباب أنّ جنس الصّوت قد يختلف الوجه الّذي يحدث عليه، فقد يكون صوتًا مفيدًا غير مقطّعًا في جنس على وجه يتّصل تارةً في الحدوث وينفصل في أخرى»[2].

ويقول: «الكلام هو الصّوت المقطّع الواقع على بعض الوجوه وإبطال القول بأنّ الكلام غير الصّوت يدلّ على ذلك استحالة وجود الكلام المعقول عاريًا من الأصوات المقطّعة، واستحالة وجود الأصوات عارية من الكلام، ولو كان أحدهما غير الآخر لم يمتنع ذلك فيهما على بعض الوجوه»[3].

ز–عند ابن سينا (ت 428هـ):

إنّ ابن سينا[4]، من الفلاسفة الّذين تناولوا المقطع بمفهوم اللّسانيات الحديثة، حيث أدرك أركان المقطع، وهي الحروف المصوّتة بنوعيها الممدودة والمقصورة، فيقول: «المقطع الممدود والمقصور كما علمت، يؤلّف من الحروف الصامتة، وهي الّتي لا تقبل المدّ البتّة مثل الطّاء والباء والّتي لها نصف

1 – القاضي عبد الجبار: هو عبد الجبار بن أحمد بن خليل عن عبد القاضي، أبو الحسن الهمداني الأسد آبادي، ولد عام 359هـ، وتوفي 410هـ، وهو الّذي تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة، قال عنه ابن المرتضى: «نسخت كتبه كتب من تقدّم من المشايخ»، ومن أشهر كتبه: الدواعي والصواري، الخلاف والوفاق، الخاطر، شرح الأصول الخمسة. ينظر، تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج: 11، ص: 113.

2 – المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار، تحقيق توفيق الطويل ومراجعة إبراهيم مذكور ج: 07، ص: 09.

3 – المصدر نفسه، ج: 07، ص: 21.

4 – ابن سينا: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الحكيم المشهور، فيلسوف وطبيب إسلامي، ولد عام (381هـ) بخرميثنا إحدى ضياع بخارى، وتنقّل بعد ذلك في البلاد، واشتغل بالعلوم وحصل الفنون لقّب بالشّيخ الرّئيس لأنّه جمع بين العلم والوزاة، توفي سنة (428هـ)، كتبه كثيرة ومتنوّعة تمتاز بالوضوح والإيجاز منها: كتاب الشّفاء الّذي يشتمل على المنطق والطّبيعيّات والرياضيّات والإلهيّات، وله القانون في الطّب، وله أيضًا المعاد، رسالة في الحكمة، أسرار الحكمة الحرفيّة، النبات والحيوان، أسباب الرّعد، أقسام العلوم، الدّستور الطبّي. ينظر: عيون الأنباء في طبقة الأطباء، ابن أبي أصيبعة، ج: 01، ص: 437.

صوت، وهي الّتي تقبل المدّ مثل السّين والرّاء، والمصّوتات الممدودة الّتي يسميّها مدّات، والمقصورة وهي الحركات»[1].

ويقول في موضع آخر في كتابه (المنطق): «وإنّما أشكل هذا واشتبه على قوم في أمر القول المسموع، فإنّهم قالوا: إنّه من الكمّ المنفصل بذات جزء ما؛ ثمّ إنّ بعضهم جعل السّبب فيه أنّه يقدر بمقاطعه، فتكون مقاطعة أجزاءه ولها أزمنة تقدّرها؛ فتكون المقاطع تقدّر الجملة بسبب زمانها، وقوم يقولون: إنّ الصّوت يعظم ويصغر بسبب حال القارع والمقروع، ولا يكون ذلك العظم معتبرًا بالزّمان، فهو إذن من باب آخر، فهؤلاء لبسو، إنّما يجعلون القول وهو المركب من المقاطع، وحدّه كمًّا منفصلًا، بل يجعلون الصّوت نفسه كمًّا...، وقوم ممن هم أشدّ تحصيلًا زعموا أنّه ليس القول كما بشيء من ذلك، بل لأنّ المقطع جزؤه وهو يعدّه بجزء له فهو من الكمّ»[2].

حـ- عند ابن رشد (ت 595هـ):

يعدّ ابن رشد[3] من الفلاسفة الّذين وقفوا بدراستهم عند المقطع على غرار الفارابي وابن سينا، واستطاع الاقتراب أكثر من روح الدّرس الصّوتي الحديث في تعريف المقطع، فهو عنده "يحدث عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت"[4]، وهو أوّل من أشار إلى حقيقة التّقسيم المقطعي[5]، من حيث

1 – كتاب الشّفاء الفن التاسع، ابن سينا، تحقيق: محمّد سليم سالم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، 1967م، ص: 65.

2 – المنطق، ابن سينا، د.ت، د.ط، ج: 01، ص: 92.

3 – ابن رشد: هو محمّد بن أحمد بن رشد، وكنيته أبو الوليد، ولد وتوفي بقرطبة (520هـ-595هـ) في أسرة قضاة وجاه وعلم، درس الفقه وعلم الكلام والطّب والفلسفة، عُيّن قاضيًّا في إشبيليا ثمّ قرطبة وأصبح قاضي القضاة، ويعرف بابن رشد لأنّه سليل آباء من القضاة والعلماء، عرف في أوروبا في الشارح الأكبر وقامت مدرسة فلسفيّة بأوروبا تحمل اسمه الرشديّة، وله عديد الكتب منها: الكليات في الطّب، تهافت التّهافت، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتّصال، مناهج الأدلّة في عقائد الملّة، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ينظر، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام المسدّي تدمري، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، 1987م، ط: 01، ج: 45، ص: 94.

4 – التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، الدار العربيّة للكتّاب، ليبيا، تونس، 1971م، د.ط، ص: 262.

5 – ينظر، المقطع في بنية الكلمة العربيّة، مناع عبد الله مصلح شدّاد، ص: 27.

كون المتكلّم لا يستطيع الأداء المستمرّ، فيستهل كلامه، "فيتخيّل على ذلك بأن يتوقّف عن هذا الأداء بين برهة وأخرى توقّفًا لا يكاد يحسّ به"[1].

بل ويضيف أنّ الفاصل الزّمني بين المقاطع –أي التوقّف– له أهميّة في فهم المعاني، "لأنّ هذه الألفاظ إذا وردت مشافعة في الذّهن لم يتمكّن الذّهن من فهم واحدًا منها حتّى يرد عليه آخر"[2]، وقد أدرك أيضًا حدود المقطع بنوعيه، الممدود وهو ما اقترن فيه صوت صامت بمصوّت طويل، المقصور وهو ما اقترن فيه صامت بمصوت قصير، ويُظهِر هذا التّقسيم في حديثه عن النّبر في العربيّة وكيفيّة حدوثه، فيقول: «العرب يستعملون النّبرات بالنّغم عند المقاطع الممدودة، كانت في أوساط الأقاويل أو في أواخرها، وأمّا المقاطع المقصورة فلا يستعملون فيها النبرات والنّغم، إذا كانت في أوساط الأقاويل، وأمّا إذا كانت في أواخر الأقاويل، فإنّهم يجعلون المقطع المقصور ممدودًا، وإن كان فتحة أردفوها بألف، وإن كانت ضمّة أردفوها بألف، وإن كانت كسرة أردفوها بياء، وذلك موجود في نهايات الأبيات الّتي تسمّى عندهم القوافي، وقد يمدّون المقاطع المقصورة في أوساط الأقاويل إذا كان بعض الفصول الكبار ينتهي إلى مقاطع مقصورة في أقاويل جُعِلت فصولها الكبار تنتهي إلى مقاطع ممدودة، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّون بِاللَّهِ اِلظُّنُونَا ﴾ [3]، بالجملة إنّما يمدّون المقطع المقصور عند الوقف»[4].

ومن هذا النّص يتّضح أنّه أدرك المقطع إدراكًا يُقرّه الدّرس اللّساني الحديث، كما زاوج بين مصطلح المقطع ومصطلح السلابي (SYLLABLE) الّذي نقله من اليونانيّة إلى العربيّة منتهجًا سبيل التّعريب، ليوضّح أكثر فكرة المقطع حيث يرى أنّ المقطع، "كلٌّ لا يتجزّأ من حيث هو كمّية

1 – تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق: عبد الرحمان البلوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، لبنان، د.ت، ص: 284–285.

2 – المصدر نفسه، ص: 284.

3 – سورة الأحزاب، الآية: 10.

4 – تلخيص الخطابة، ابن رشد، ص: 286–287.

متكاملة"[1]، ويقول: «لأنّه كالكائن الحيّ ليست هويته مجرّد حصيلة أجزائه، وإنّما هو في حقيقة أمره حاصل مجموع العناصر المركّبة له مع شيء آخر، فالمقطع لا ينتج عن مجرّد ضمّ عناصر متجانسة كالكدس من الحبوب، وإنّما اجتماع عناصر تنصهر ليتكوّن منها شيء جديد يخالفها جوهريًّا»[2].

ويتجلّى ذلك أكثر في قوله: «إذا تقرّر أنّ هاهنا أمورًا مركّبة، لم يجتمع منها شيءٌ واحدٌ بالفعل كالمركّبة من الأشياء الّتي لا يكون منها واحدٌ إلّا بالتّماس مثل الكدس المجموع من حبوب كثيرة، بل يكون المجتمع فيها بحيث يحدث عنه شيء وزائد غير المجتمعات من غير أن يكون للمجتمعات أنفسها، مثل المقطع الّذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت، فإنّ المقطع ليس هو اجتماع الحروف الّتي تولد منها، بل هو شيء زائد على الحروف»[3].

ويستعين في توضيح هذه الصّفة الخاصّة للمقطع إلى المقابلة الحسيّة لإزالة الإبهام وإثارة المعنى، حيث يقارن بين المقطع واللّحم، بقوله: «أنّ هذه إذا انحلّت وفسدت ليس ينحلّ المقطع إلى مقاطع واللّحم إلى لحوم، كما تنحلّ الأشياء المجموعة إلى تلك الّتي اجتمعت منها، أعني لا يحدث فيها عن الاجتماع شيء زائد... فالحروف هي الّتي نسبتها إلى السُّلابي نسبة النّار والأرض إلى اللّحم... فالسّلابي شيء آخر هو، وليس هو الحروف، أي الحرف المصوّت والّذي لا صوت له، بل شيء آخر أيضًا»[4].

ويزيد من إيضاح فكرة المقطع لمثال أجزاء الدّائرة فيرى، "أنّ هناك أشياء أجزاءٌ حدّها ليست حدودًا لأجزائها، وهناك أشياء بعضُ حدودها حدود لأجزائها، كالدّائرة ونصف الدّائرة، وهناك أشياء أجزاء حدّها حدود لأجزائها كالمقطع"[5].

1- التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، ص: 262.

2 - المرجع نفسه، ص: 263.

3 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

قال ابن رشد: «إنّا نجد بعض الأشياء حدّ أجزائها غير داخل في حدودها، مثل حدود أجزاء الدّائرة، فإنّها ليست منحصرة في حدّ الدّائرة، وذلك أنّ ثلث وربع الدّائرة ليس هو داخلًا في حدّ الدّائرة، ولا حدّ الدّائرة منحلًّا إلى حدودها، بل الدّائرة مأخوذة في حدّ الجزء، وأمّا حدود المقاطع ففيها كلمة الحروف الّتي تركّب منها المقاطع، وذلك أنّ الحروف منها مصوّت وغير مصوّت، فإن كان المقطع مقصورًا قيل في حدّه إنّه الّذي يتألّف من حرفين المصوّت وغير المصوّت، وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حدّه حدّ الحرف غير المصوّت والمصوّت الممدود، وليس ينحصر في حدّ الدّائرة حدّ نصفها ولا حدّ ربعها، وذلك معروف بنفسه»[1].

لقد تبيّن ممّا سبق أنّ المقطع عند العرب من فلاسفة وأطبّاء وعلماء الكلام ولغويّين قد عُرِف عندهم ابتداءً من القرن الثّالث الهجري، ويقرّب كثيرًا من المفهوم الاصطلاحي للدّرس اللّساني الحديث، وربّما الدّراسة العروضيّة أوضح مثال في تماثُلها مع روح النّسيج المقطعي في اللّغة العربيّة الّتي يتكوّن من (صامت وحركة، قصيرة أو طويلة) معتبرة حروف المدّ، حركات طويلة على عكس الدّراسة العروضيّة الّتي تعدّها سواكن وقد استغرب الدّكتور عبد السّلام المسدّي ممّن أنكر جهود القدماء على اختلاف حقولهم المعرفيّة، في إشاراتهم للمقطع بمعناه الاصطلاحي، فيقول: «من الغريب أنّه اطّرد لدى الدّارسين عمومًا أنّ العرب لم يعرّفوا المقطع بمفهوم (Syllable) وهو حكم كاد أن يصبح مقرّرًا لدى كلّ النّاظرين في علم الأصوات كما عرّفه العرب وبلوروه»[2].

2: المقطع الصّوتي عند المحدثين:

أجمع علماء الأصوات بأنّ الأصوات في السّلسلة الكلاميّة تتابع على شكل مجموعات متتالية يمكن تمييز أصوات كلّ مجموعة عن الأخرى، "تتألّف الكلمة من مجموعة واحدة أو أكثر، وقد تتداخل تلك المجموعات بين كلمتين في الكلام المتّصل، وأطلقوا على كلّ مجموعة فيها اسم المقطع"[3].

1 – المرجع السابق نفسه، ص: 263–264.

2 – التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، ص: 261.

3 – المدخل إلى عم الأصوات، غانم قدوري محمّد، منشورات المجمّع العلمي، مطبعة المجمّع العلمي، 2002م، ص: 198.

"كما أن نتائج الدّراسة التّجريبيّة أثبتت ذلك، فقد أثبتت أنّ الصّدر لا يواصل ضغطًا ثابتًا خلال المجموعة، وأنّ عضلات الصّدر تنتج نبضة منفصلة من الضّغط لكلّ مقطع"[1]، ولئن أجمعوا على وجود المقطع فإنّهم لم يجمعوا على تعريف واحد، واختلفوا فيه اختلافًا بيّنًا مردّ ذلك أنّ كلّ منهم نظر إلى المقطع من منظور خاصّ برؤية خاصّة وفق منهج مدرسته، لذلك يجب تحديد مقاطع كلّ لغة بما يتلاءم مع بنيتها الصّوتيّة وخصائصها ومميّزاتها، ومن بين الاتّجاهات الّتي اختلفت فيما بينها في تعريف المقطع:

أ–الاتّجاه النّطقي (الفيسيولوجي):

لقد تناول هذا الاتّجاه المقطع من الجانب الفيسيولوجي، حيث الأعضاء المسؤولة عن عمليّة الكلام، والّتي من خلالها يمكن تحديد مقاطع الكلمة، فمن بين تعريفاته: تعريف كانتينو بأنّه: «الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التّصويت سواء كان الإغلاق كاملًا أو جزئيًّا»[2]، أو هو؛ "وحدة منفردة لتحريك هواء الرّئتين لا تتضمّن أكثر من قمّة كلاميّة"[3]، والمقطع هو؛ "قمّة تموّج مستمرّ من التّوتّر في الجهاز العضلي النّطقي"[4]، وهو عبارة عن "نبضة صدريّة"[5]، فكلّ إنسان ناطق يشعر بخفقات صدره عند إنتاجه للكلام، وهذه الخفقات هي بمثابة عدد المقاطع الملفوظ بها، فلو تلفّظت بكلمة (درس) بأداء متأنّي هكذا (دَ رَ سَ) فتحسّ بثلاث ضغطات على صدرك، هي نفسها عدد مقاطع الكلمة[6]. وهذا العالم الأمريكي "ستيتسون Stétson" يشير إلى أنّ الضغط

1 – دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط: 01، 1976م، ص: 280.

2– دروس في علم أصوات العربيّة، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الجامعة التّونسيّة، 1996م، ص: 190.

3 – دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 242.

4 – المرجع نفسه، ص: 242.

5 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6 – ينظر، مدخل إلى علم الأصوات، غانم قدوري الحمد، ص: 199.

يتصاعد في بداية إنتاج المقطع، ثمّ يميل إلى الفتور والتّناقض عند نهاية العمليّة"[1]، ويمثّل أصحاب هذا الاتّجاه المقطع بالشّكل الآتي:

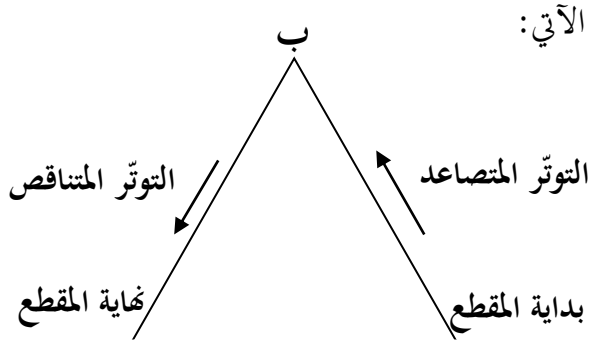

المقطع عند أصحاب الاتّجاه النّطقي الفيسيولوجي

"يمثّل هذا الخطّ (أ، ب) التّوتّر المتزايد للمقطع، ويمثّل الخطّ (ب، ج) التوتّر المتناقص أو ذيل المقطع، وتمثّل نقطة (ب) الذّروة أو أعلى قمّة الإسماع"[2].

ب–الاتّجاه الفونيتيكي (الأكوستيكي):

من أهمّ تعريفات هذا الاتّجاه أنّه؛ "تتابع من الأصوات الكلاميّة، له حدّ أعلى أو قمّة إسماع طبيعيّة، تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع"[3]، "فالمقطع عندهم يحتوي على قمّة واحدة من الوضوح وأنّ الأصوات تميل في تحقّقها تبعًا لما تتميّز به من جهر أو وضوح سمعيّ، وأنّ هذا الجانب يلعب دورًا حاسمًا في تكوين البنى المقطعيّة وأنّ الوحدات الصّوتيّة ترتبط في تجمّعها بالوحدة الأدنى في السّمع وأصفاها"[4].

يمكن تحديد قمّة الإسماع من خلال التّجربة الّتي قام بها الأصواتيّون المحدثون، فهم لاحظوا أنّه؛ "في حالة تسجيل الذّبذبات الصّوتيّة لجملة من الجمل فوق لوح حسّاس، يظهر أثر هذه الذّبذبات

1 – علم الأصوات، مالمبرج، ص: 162، الأصوات اللّغويّة لعبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: 01، 1998م، ص: 216-217.

2 – ظواهر التّشكيل الصّوتي عند النّحاة واللّغويّين، المهدي بوروبة، ص: 288.

3 – دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 241، وينظر، أصوات اللّغة، عبد الرحمان أيّوب، مكتبة الشّباب، القاهرة، د.ت، ص: 139.

4 – علم الأصوات، مالبرج، ص: 157.

الصّوتيّة في شكل خطّ متموّج، يتكوّن هذا الخطّ من قمم ووديان، وتلك القمم هي أعلى ما يصل إليه الصّوت من الوضوح السّمعي، والوديان هي أقلّ ما يصل إليه الصّوت من الوضوح، وأصوات اللّين تحتلّ في معظم الأحيان تلك القمم، تاركة الوديان للأصوات السّاكنة"[1].

ويتّضح ما سبق من خلال الشّكل التّالي[2]:

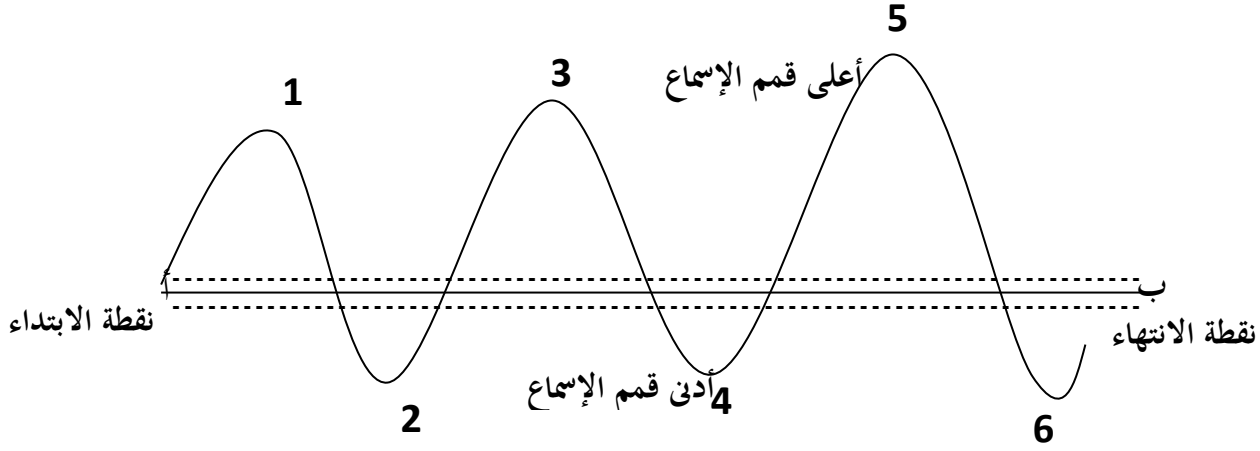

تسجيل الذّبذبات الصّوتيّة لجملة فوق لوح حسّاس

- ✓ الخطّ (أ – ب) يمثّل الوسط الّذي ينتقل بواسطته الكلام.
- ✓ الأرقام (5- 3- 1) ترمز إلى أعلى قمم الإسماع.
- ✓ الأرقام (1- 4- 2) ترمز إلى أدنى قمم الإسماع.

❖ تتوقّف درجة علوّ الصّوت على سرعة الذّبذبات، وتدافعها وعددها في الثّانية الواحدة.

❖ تتركّز السّعة بين نقطة البداية وابعد نقطة يصل إليها الصّوت.

❖ يتوقّف نوع الصّوت الّذي يؤلّف بنية المقطع على درجة الصّوت والمصدر المنتج له.

1 – الأصوات اللّغويّة، د. إبراهيم أنيس، ص: 161.

2 – هندسة المقاطع الصّوتيّة، ص: 54، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 241.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ "دوسوسير" قد سبق في صياغة تعريف للمقطع القائم على درجة الانفتاح في الأصوات إذ يرى؛ "أنّ الصّوامت تتجمّع حول الحركات تبعًا لدرجة الانفتاح، فالحدّ المقطعي يوجد حيث يكون الانتقال من صوت أكثر انغلاقًا إلى صوت أكثر انفتاحًا"[1].

ومن بين تعريفات الفونتيكيين للمقطع هو؛ "أصغر وحدة في تركيب الكلمة، أو وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة قمة إسماع أو بروز"[2]. أمّا "ماريوباي" فيعرّفه بأنّه؛ "عبارة عن قمّة إسماع، غالبًا ما تكون مضافًا إليها أصواتًا أخرى عادةً –ولكن ليس حتمًا– تسبق القمّة أو تلحقها ففي ah قمّة إسماع كما هو واضح هي: a، وفي it هي: i، وفي do هي: o، وفي get هي: e"[3]، ويؤيّده يحي غبابنة بقوله: «المقطع مجموعة من الأصوات الّتي تمثّل قواعد صوتيّة مكوّنة من أصوات صامتة تتلوها قمّة مكوّنة من أصوات العلّة»[4].

ومن أشهر اللّغويين في هذا الاتّجاه والّذين اهتمّوا بالوضوح السّمعي في المقطع "أوتو جسبرسن" حيث رتّب الأصوات بحسب إسماعها التّرتيب الآتي تصاعدي[5].

1)الصوامت المهموسة:

أ)الوقفية: (الشديدة)، المجهورة مثل: (ك، ب، ت) (k-b-e).

ب)الاحتكاكيّة:1)الرخوة مثل: (س، ف)، (f-s).

2)الوقفية الشديدة المجهورة، مثل: (ب، د، ق)، (g-d-b).

3)الاحتكاكيّة المجهورة، مثل: (ز، ف)، (v-z).

1 – علم الأصوات، مالبرج، ص: 159.

2 – دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 241–242.

3 – أسس علم اللّغة، هاريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط: 02، 1983م، ص: 96.

4 – دراسات في فقه اللّغة والفونولوجيا العربيّة، يحي عبابنة، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمان، ط: 01، 2000م، ص: 15.

5 – دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 488، والمدخل إلى علم الأصوات، قدوري الحمد، ص: 200، وعلم الأصوات، مالبرج، ص: 157.

4)الأصوات المتوسّطة الجانبيّة والأنفيّة، مثل: (م، ن، ل)، (l-m-n).

5)الترددیات واللّمسيات والمتكرّرة، مثل: (ر)، (r).

6)الذوائب (العلل الضيّقة) أو (الصّوائت المغلقة مثل الكسرة والضمّة) (ـِ وُ)، (i-u).

7)الصوائت نصف المغلقة أو نصف الواسعة، مثل: (الفتحة) (ـَ)، (ɔ-o-e).

8)الصّوائت (الذّوائب أو الحركات) الواسعة أو المفتوحة، مثل: (ـَ)، (a).

جـ–الاتّجاه الفونولوجي (الوظيفي):

يرى أصحاب هذا الاتّجاه أن المقطع "وحدة ذات صفات وخصائص متميّزة في كلّ لغة"[1]، فلكلّ لغة قواعدها الخاصّة بتجميع الوحدات الصّوتيّة في مقاطع، "ومن ثمّ فإنّ تعريف المقطع بالاستناد إلى النّاحيّة الوظيفيّة له، سوف يختلف باختلاف اللّغات"[2].

كما يعرّف المقطع بأنّه، "عبارة عن أصغر وحدة في تركيب الكلمة"[3]، ويصعب في هذا الاتّجاه إيجاد مفهوم محدّد وشامل، لاختلاف أسلوب ترتيب المقاطع في كلّ لغة، فما هو مقطع في لغة ما، ربّما لا يكون كذلك في أخرى، لكونه وحدة في كلّ لغة على حدة، لذلك لابدّ أن يشير المقطع إلى "عدد من التّتابعات المختلفة من السّواكن والعلل، زيادة على عدد من الملامح الأخرى، مثل: النبر والتنغيم، أو إلى علل مفردة أو سواكن مفردة، تعدّ في اللّغة المعينة مجموعة واحدة"[4].

1 – هندسة المقاطع الصّوتيّة وموسيقى الشّعر العربي، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط: 01، 1998م، ص: 48.

2 – المدخل إلى علم الأصوات، قدوري الحمد، ص: 201.

3 – أثر القوانين الصوتيّة، الشايب، ص: 98، ودراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 280.

4 – أسس علم اللّغة، ماريوباي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: 08، 1998م، ص: 96.

لكن يجمع أصحاب هذا الاتّجاه أنّ المقطع هو المجال الرّحب الّتي تظهر فيه حركة الفونيم (الوحدة الصّوتيّة) لذلك يعدّ تعريف "دو سوسير" أفضل تعريف أحاط بالمقطع لدى الصّوتيين في تصوّر هذا الاتّجاه بأنّه، "الوحدة الأساسيّة الّتي يؤدّي الفونيم وظيفة داخلها"[1].

أمّا "هيلمسلف" الدانماركي فيرى أنّ المقطع؛ "الوحدة الّتي يمكن أن تحمل درجة واحدة من النّبر، كما في الإنجليزيّة أو نغمة واحدة كما في كثير من اللّغات النّغميّة"[2]، وأمّا "هوكت" فيذهب إلى أنّه؛ "وحدة تحتوي على صوت علّة –واحدة فقط– إمّا وحده أو مع سواكن بأعداد معيّنة وبنظام معيّن"[3].

كما عرّفه مجموعة من الأصواتيين العرب، ومنهم الدّكتور عبد الصّبور شاهين الّذي يرى بأنّه؛ "مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللّغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفّسي"[4]، ويقول أيضًا: «تأليف صوتي بسيط، تتكوّن منه واحد أو أكثر كلمات اللّغة، متّفق مع إيقاع النّفس الطّبيعي، ومع نظام اللّغة في صوغ مفرداتها»[5].

ويعرّفه الدّكتور حسام النعيمي بقوله: «هو وحدة صوتيّة تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أوّل صامت يرد متبوعًا بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيئ القيد»[6]، وقيل في هذا التّعريف بأنّ "جامع مانع"[7]، ويعرّفه الدّكتور غانم القدوري الحمد بأنّه؛ "مجموعة أصوات (أو تجمّع صوتي) تبدأ بجامد (صامت) يتبعه (ذائب) (مصوّت) طويل أو قصير وقد يأتي متبوعًا بجامد أو

1 – دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 96، وعلم اللّغة العام، دي سوسير، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، العراق، الموصل، ط: 01، 1988م، ص: 43.

2 – المرجع نفسه، ص: 282.

3 – التنوّعات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 86.

4 – المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م، ص: 38.

5 – القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانجي، 1966م، ص: 25.

6 – أبحاث في أصوات العربيّة، د. حسام النّعيمي، دار الشّؤون الثّقافيّة، بغداد، العراق، ط: 01، 1998م، ص: 08.

7 – المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربيّة، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 2000م، ص: 278.

جامدين"[1]، ويعرّفه الدّكتور رمضان عبد التواب بأنّه؛ "كميّة من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة يمكن الابتداء بها والوقوف عليها"[2].

ويعرّفه الدّكتور إبراهيم أنيس فيقول عنه: «عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة»[3]، كما يعرّفه الدّكتور عبد الرحمان أيوب بأنّه "مجموعة من الأصوات الّتي تمثّل قاعدتين تحصران بينهما قمّة"[4]، ويعرّفه الدّكتور هلال بأنّه؛ "أصغر وحدة صوتيّة يمكن النّطق بها ويستطيع المتكلّم أن ينتقل منها إلى غيرها من أجزاء الكلام"[5]، ويقول العزاوي في المقطع بأنّه: «تتابع كمّي من الأصوات الصّامتة والصّائتة، مؤدّيا، إلى إنتاج ملامح تمييزيّة في الدّلالة»[6].

3: أنواع المقاطع في العربيّة:

تختلف مقاطع اللّغات تبعًا لاختلاف أنظِمتها الصّوتيّة، وطرق تشكيلها لوحداتها اللّغويّة، وقد عدّ علماء الأصوات منها عشرة أشكال ترجع إلى مختلف اللّغات في أنسجتها المقطعيّة[7]، وقد عرفَت العربيّة منها أربعة أنواع يمكن تصنيفها بالنظر إلى الصّائت والصّامت من حيث هما نهاية، المقطع القصير (ص، ح)، والمتوسّط وهو على نوعين مفتوح (ص، ح، ح)، والمغلق (ص، ح، ص) والمقطع الطويل وهو على نوعين أيضًا؛ طويل مفرد الإغلاق (ص، ح، ح، ص)، طويل مزدوج الإغلاق (ص، ح، ص، ص)، والمقطع الرّابع وهو المديد ولا يكون إلّا عند الوقف (ص، ح، ح، ص، ص).

---

1 – المدخل إلى علم الأصوات، غانم قدوري، ص: 202.

2 – المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03، 1985م، ص: 101.

3 – موسيقى الشّعر، د. إبراهيم أنيس، ص: 146.

4 – أصوات اللّغة، عبد الرحمان أيّوب، مكتبة الشّباب، القاهرة، د.ت، ص: 139.

5 – أصوات اللّغة العربيّة، عبد الغفار هلال، مكتبة وهبة، ط: 03، 1996م، ص: 206.

6 – التّنغيم اللّغوي في القرآن الكريم، سمير العزاوي، رسالة ماجستير، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص: 121.

7– ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط: 04، 1991م، ص: 205، ومبادئ اللّسانيات، أحمد قدور، ص: 110، وظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 88.

ولكن ثلاثة أنواع هي الأكثر شيوعًا في العربيّة، كما يرى أحمد مختار عمر؛ أنّ مقاطع اللّغة العربيّة ثلاثة فقط، وتمكّن عن طريق إطالة العلّة أن تصبح ستّة، حين يرمز للعلّة الطّويلة برمزين[1]. حيث يرمز للصّوت الصّائت بالرّمز (ص: س) ويقابله في الإنجليزيّة (C)، ويرمز للحركة بالرّمز (ح: ع) ويقابله في الإنجليزيّة (V).

1-المقطع القصير: ص، ح (cv):

ويسمى بالمقطع "المفتوح أو الحرّ أو المتحرّك"[2]، ويرمز له بالرّمز (ص، ح) ويتكوّن هذا المقطع حسب ما يرمز له من (صامت + حركة قصيرة)، ومثاله مقاطع الفعل (كتب) أو (شرب) فهي مركّبة من ثلاثة مقاطع قصيرة هي: (كَ+تَ+بَ) أو (ش+ر+ب)/ (ص ح، ص ح، ص ح).

2-المقطع المتوسّط: وهو على نوعين[3]:

أ-المفتوح ص ح ح (cvv):

وهو المقطع الذّي يتكوّن من صامت وحركة طويلة ويرمز إليه بالرمز (ص، ح، ح)، ومثاله كلّ من: "ما"، "في"، "ذو"، "يا".

ب-المغلق: ص ح ص (cvc):

وهو الّذي يتكوّن من صامت وحركة قصيرة وصامت ويرمز إليه بالرمز (ص ح ص)، ومثاله كلّ من: "قُمْ"، "عَنْ"، "خُذْ"، "قُدْ".

1- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 256.

2- علم وظائف الأصوات اللّغويّة الفونولوجيا، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّساني، بيروت، ط: 01، 1992م، ص: 94.

3- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، فوزي الشايب، ص: 100.

وهذه المقاطع الثلاثة الّتي سبق ذكرها، كل من القصير، والمتوسّط المفتوح، والمتوسّط المغلق، هي الأكثر شيوعًا في الكلام العربيّ، حيث يقول د.إبراهيم أنيس: «هذه الأنواع الثلاثة من المقاطع العربيّة هي الشّائعة وهي الّتي تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربيّ»[1].

أمّا عن توالي المقاطع عند د. إبراهيم أنيس، فيقول: «وتوالي المقاطع من النّوع الأوّل أو من النّوع الثّالث جائز مستساغ في الكلام العربي، وإن كانت اللّغة العربيّة في تطوّرها تميل إلى التخلّص من توالي النّوع الأوّل، أمّا النّوع الثاني فهو مقيّد غير مألوف في الكلام العربيّ، ولا يسمع الكلام العربيّ بتوالي أكثر من اثنين من هذا النّوع»[2].

3-المقطع الطّويل: وهو على نوعين أيضًا:

أ-الطويل المغلق بصامت: ص ح ح ص (CVVC) ويدعى أيضًا (طويل مفرد الإغلاق) أو (أحادي الإغلاق)[3]، ويتكوّن من صامت وحركة طويلة وصامت ويرمز إليه (ص ح ح ص)، ومثاله كلّ من: (باب، ديك، عود).

4-الطويل المغلق بصامتين: ص ح ص ص (CVCC) ويسمّى أيضًا (الطويل مزدوج الإغلاق) أو(ثنائي الإغلاق)[4]، ويتكوّن هذا المقطع من صامت وحركة قصيرة وصامت وصامت، ويرمز إليه "ص ح ص ص"، ومثاله كلّ من: (بَدْر، قَبْر، بُعْد).

والملاحظ أنّ هذين النّوعين من المقاطع غير شائع ويقلّ تردّدهما في الكلام العربيّ، ويقول عنهما د. إبراهيم أنيس: «فقليلا الشّيوع في العربيّة، ولا يكونان إلّا في أواخر الكلمات وحين

1- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 165.

2- المرجع نفسه، ص: 66.

3- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة، فوزي الشايب، ص: 101، وظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 290.

4- ينظر، نفس المرجعين السابقين، ص: 101، ص: 290.

الوقف»[1]، ويظهران أكثر في بعض الكلمات، ذات الاستخدام النّادر، وفي حالة الوقف عليها بالسّكون[2]، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّين﴾[3]، ﴿الصَّـٰفَّـٰت﴾[4]، ﴿ٱلْحَآقَّه﴾[5]، ﴿مُدْهَآمَّتَان﴾[6].

4-المقطع المديد: ص ح ح ص ص (cvvcc):

ويسمّى أيضًا المقطع (البالغ الطّول المزدوج الإغلاق) ولا يكون إلّا عند الوقف، ويتكوّن من صامت وحركة طويلة وصامت طويل ويرمز إليه بـ "ص ح ح ص ص"، ومثاله كلّ من: "سارٌّ"، "شاقٌّ"، "ضالٌّ"، "وقفًا"، ولقلّة تردّده في الكلام العربي أغفله الكثير من الباحثين، فلم يذكروه في نظام المقاطع العربيّة[7].

"هذه هي الإمكانات المقطعيّة في اللّغة العربيّة، وكلّ مقطع من هذه المقاطع إمّا مفتوح "open" ينتهي بحركة، وإمّا مغلق "closed" ينتهي بصامت"[8]، "كما أنّ نظام العربيّة جمع بين الاثنين على عكس بعض اللّغات الّتي لا يوجد فيها إلّا المقطع المفتوح ولا تحتوي على مقاطع مغلقة، مثل: السلافية القديمة واليابانيّة"[9].

1- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 165.
2- علم الأصوات، لمالمبرج، ص: 166، والعربيّة الفصحى، ص: 44.
3- سورة الفاتحة، الآية: 07.
4- سورة الصافات، الآية: 01.
5- سورة الحاقّة، الآية: 01.
6- سورة الرحمان، الآية: 64.
7- ينظر، علم الأصوات، لمالمبرج، ص: 166 و201، والعربيّة الفصحى، ص: 44، والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 220، 221، ودراسات في فقه اللّغة، ص: 200.
8- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 257.
9- المرجع نفسه، ص: 257.

وفي المقابل هناك لغات تفضّل أن تنتهي بمقطع مغلق كالإنجليزيّة والألمانيّة[1]، وكذلك أشار النّحاة القدماء أنّ العربيّة، "تميل إلى مقاطع السّاكنة حين قرّروا استحالة توالي أربعة متحرّكات في الكلمة الواحدة... ولكنّهم أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة كما في (استفهمتم)"[2].

"والمقاطع العربيّة ليست متساوية من حيث شيوعها في الكلام، وكثرة استعمالها، فالمقاطع القصيرة من نوع "ص ح" أكثر الأشكال المقطعيّة شيوعًا في العربيّة يليه المقطعان المتوسطان "ص ح ح" و"ص ح ص"، فهذه الأشكال المقطعيّة الثّلاثة هي الّتي تكون الكثرة الغالبة من الكلام العربيّ أمّا المقاطع الطّويلة والمديدة، فهي نادرة قليلة الشّيوع في الكلام وورودها في العربيّة مقيّد في أغلب الأحيان بحالة الوقف"[3].

وتتوزّع المقاطع في الكلمة العربيّة وفق الآتي[4]:

1.أحادية المقطع، مثل: عزّ (ص ح ص).

2.ثنائيّة المقطع، مثل: اكتب (ص ح ص + ص ح ص).

3.ثلاثيّة المقطع، مثل: كاتبٌ (ص ح ح + ص ح + ص ح ص).

4.رباعيّة المقطع، مثل: مدرسةٌ (ص ح ص + ص ح + ص ح + ص ح ص).

5.خماسيّة المقطع، مثل: احتفالاتٌ (ص ح ص + ص ح + ص ح ح + ص ح ح + ص ح ص).

6.سداسيّة المقطع، مثل: استقبالاتهم (ص ح ص + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح + ص ح ص).

1- لغات البشر، ماريوباي، ص: 64.

2- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 164.

3- أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، الشايب، ص: 102.

4- الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 221، 223.

7.سباعية المقطع، مثل: استقبالاتهنّ (ص ح ص + ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح + ص ح + ص ح ص + ص ح).

يقول أحمد مختار عمر: «فالكلمة المشتقّة في اللّغة العربيّة اسمًا كانت أو فعلًا، حين تكون مجرّدة، لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع، ويندر أن تجدها تتكوّن من خمسة مقاطع مثل: يتعلّم، متعلّم، أمّا (فسيكفيكهم) في قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1] فهي مكوّنة من أكثر من مقطع (ف+ س + يك + في + ك + هم)، وربّما تعدّ هذه الكلمة واحدة من أكبر التجمّعات المقطعيّة الّتي تقع في اللّغة العربيّة»[2].

4-خصائص المقطع العربي:

لكلّ لغةٍ نظام مقطعي خاص به يميّزه عن غيره من الأنظمة، وكذلك هي العربيّة لها كثير من المميّزات أهّلتها لتتفرّد بنسيج مقطعي خاصّ، ومن أهمّ هذه الخصائص:

1/وجوب ابتداء المقطع العربي بصامت:

"لأنّ الأصوات لا تعترف بأن تبدأ المجموعة الكلاميّة بحركة، ولذلك تعمد إلى همزة تنشئتها قبل هذه الحركة، وتتّخذها قنطرة للنّطق بها، ثمّ تعتبر هذه الهمزة من بنية المقطع، فإذا كان هذا المقطع التّشكيلي في وسط الكلام فإنّ دراسة الأصوات لا تعترف به، لأنّها تتّخذ من الصّحيح قبله قنطرة، كما اتّخذت همزة الوصل في بداية الكلام... وهذا المقطع إن صحّ أن يقع في أوّل الكلام، فإنّه لا يصِحّ أن يقع في وسط الكلمة، أي أنّه يلزم موقعه في بداية الكلمة الّتي هو فيها"[3].

1- سورة البقرة، الآية: 137.

2- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 260.

3- مناهج البحث في اللّغة، د.تمّام حسان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د،ط)، 1986م، ص: 177.

قال بروكلمان: «كلّ حركة في أوّل الكلمة في اللّغات السّامية تنطق في الأصل محقّقة، بمعنى أنّها تسبق بهمزة»[1]، وقال الخليل بن أحمد عن ألف الابتداء: «والألف الّتي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ، ليست من أصل البناء، وإنّما أدخلت هذه الألفات في هذه الأفعال، وأمثالها من الكلام لتكون الألف عمادًا وسلمًا للسان إلى حرف البناء، لأنّ حرف اللّسان حين ينطلق ينطق السّاكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل»[2].

2/لا يجوز توالي صامتين في بداية المقطع:

لا تسمح العربيّة بالتقاء صامتين في بداية المقطع على هذا النّحو (ص ص م*)[3]، على نحو ما يجري في بعض اللّغات الأخرى كالفرنسيّة والإنجليزية"[4]، "كما تسمح بتتابع صامتين في وسط الكلمة، وهو أقصى ما يقبله النّسيج المقطعي في العربيّة، نحو الكاف والميم في يشمل، والرّاء والسّين في يُرسِل"[5].

3/لا يقبل النّظام المقطعي في العربيّة أكثر من أربعة مقاطع إلّا فيما نذر:

"لا يزيد عدد مقاطع الكلمة في اللّغة العربيّة عن سبعة مهما اتّصل بها من سوابق ولواحق، ومثال ذلك، قوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾[6]، فهذه اللّفظة تتألّف من سبعة مقاطع وورود ذلك في

1- فقه اللّغات السّامية، بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، السعودية، ص:41.

2- العين، الخليل بن أحمد، الجزء: 01، ص: 54.

*-يرمز للصائت بـ(م) لتفادي التباس رمز الصّائت مع الصامت.

3- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 291.

4- علم الأصوات، مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصابور شاهين، مكتبة الشباب، ص: 167.

5- علم اللّغة بين القديم والحديث، د. عاطف مذكور، مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، جامعة حلب، 1987م، ص: 144، والعربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب عبد الصّبور شاهين، ط: 02، دار المشرق بيروت، لبنان، 1983م، ص: 43.

6- سورة البقرة، الآية: 137.

العربيّة نادر"[1]، على الرّغم من ذلك يجمع العلماء على أنّ الكلمة في العربيّة لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع إلّا في حالات نادرة.

4/مقطع واحد في العربيّة قد يكون ذو معنى:

إن أقصى ما تنزل إليه الكلمة العربيّة في بنائها مقطع واحد، كمثل بعض الأدوات: واو العطف، في، عن، بما، ذو، وغيرها إلّا أنّ السّائد في المباني العربيّة تتشكّل من مقطعين فصاعدًا[2].

5/بعض المقاطع العربيّة ترد في حالة الوقف فقط:

المقطع الطّويل المغلق بصامتين (ص، ح، ص، ص)، لا تسمح به العربيّة إلّا في الوقف فقط، وذلك في النّثر وفي بعض أوزان الشّعر المقيّدة، أمّا المقطع الطّويل الآخر فهو (ص ح ح ص)، فإنّه يوجد في النّثر كثيرًا في باب شابّة ودابّة.

ولهذا القرّاء النّحويين انتقدوا بعض القراءات منها قراءة نافع (169 هـ) في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَمَحْيَآىَ وَمَمَاتِىَ﴾[3]، ووصفوها بالغرابة والخروج عن القياس[4]. وقد وصف الزمخشري التخلّص من المقطع الطّويل في النّثر بالهمز بقوله: «وهذه لغة من جد في العرب من التقاء السّاكنين»[5].

1- الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص: 163.
2- مبادئ اللّسانيات، د. أحمد محمّد قدّور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 02، 1993م، ص: 114.
3- سورة الأنعام، ص: 162.
4- شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت، د.ط، الجزء: 03، ص: 34.
5- الكشاف، الزمخشري، الجزء: 01، ص: 73.

6/لا يسمح النّظام المقطعي في العربيّة بالتقاء صائتين:

كما لا يجوز توالي صامتين في بداية المقطع فإنّ النّسيج المقطعي في العربيّة يرفض التقاء حركتين التقاءً مباشرًا يقول "بروكلمان": «من غير الممكن في اللّغات السّامية التقاء حركتين التقاءً مباشرًا»[1].

7/يأبى النّظام المقطعي تتابع المقاطع المتوسّطة المفتوحة:

كما ينفر النّسيج المقطعي من تتابع المقاطع القصيرة لما تسببه من توتر وإجهاد للنّاطق فإنّها تكره تتابع المقاطع المتوسّطة المفتوحة (ص ح ح)، فهي تصيب الصّيغة بالضّعف والوهن، وعليه فهذه الأبنية كانت قليلة في الكلام العربي، مثل: "فاعال"، و"فوعال"، "فيعال" ومعظمها معرّب، نحو: "هامان"، و"ساسان"، و"قارون"، و"دولاب" وقد أكّد "أوليري" أنّ بعض هذه الأبنية دخيل على العربيّة، مثل: فاعيل، وفاعول[2].

"فإذا تحقّق هذا النّسق في كلمة ما، فاحكم أنّها مبتدعة وليست عربيّة، وقد مثّل لذلك الأستاذ محمّد الأنطاكي –رحمه الله– بكلمتي قاديشا وعامودا، أمّا إذا وصلت الكلمة بشيء من الزّوائد واللّواحق، فإنّ العربيّة تستسيغ تكرار هذا النّسق ثلاث مرّات، نحو: قالوها وباعوها وما كان على منوالهما"[3].

هذا ويبقى ما سقناه من خصائص المقطع العربي غير جامع لكلّ ما يمتاز به هذا النّسيج المتفرّد الّذي يُظهر بوضوح أنّ العربيّة من أكثر اللّغات اقتصادًا، ومن أكثرها بحثًا عن السّهولة والتّيسير.

1- فقه اللّغات السّامية، بركلمان، ص: 42.

2- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص: 140.

3- ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 292.

ثانيا: النّبر:

"النبر ظاهرة صوتيّة تعرفها أغلب لغات العالم بتفاوت، فبعض اللّغات يستخدم فيها للتفريق بين المعاني، فيكون وحدة صوتيّة (فونيما)، وهو نوع من الفونيمات الثّانوية، أو الفونيمات فوق التّركيبيّة"[1]، أو غير تشكيليّة وهو المصطلح الّذي اخترناه لهذا الفصل وهو ما استعمله الدّكتور "مهدي بوروبة" في رسالته "ظواهر التّشكيل الصّوتي عند النّحاة واللّغويين العرب".

والنّبر بالمفهوم الحديث لم يكن معروفًا عند القدماء، "والواقع أنّ الدّرس اللّغوي القديم يخلو من معالجة نظريّة لظاهرة النّبر على غرار ما هي عليه في الدّرس الحديث، ولكن هذا لا ينفي وجود إشارات مهمّة بثّها النّحاة واللّغويين في ثنايا مصنّفاتهم أوّلًا"[2].

1: النبر بين القدماء والمحدثين:

فالنّبر عند الخليل (ت: 175هـ)، في كتابه "العين"؛ "النّبر بالكلام: الهمز، وكلّ شيء رفع شيئًا فقد نبره، وانتبر الأمير فوق المنبر، (وسُمّي المنبر منبرًا لارتفاعه وعلوّه)، وانتبر الجرح إذا ورم، ورجل نبّار بالكلام، فصيح بليغ، "والنّبرة: شبه ورم في الجسد ونحوه"[3].

وجاء في معجم مقاييس اللّغة لابن فارس (395هـ)؛ "نبر: النون والباء والرّاء أصل صحيح يدلّ على رفع وعُلوّ، ونبر الغلام: صالح، وأوّل ما يترعرع، ورجل نبّار: فصيح جهر وسمّي المنبر، لأنّه مرتفع الصّوت عليه، والنّبر في الكلام: الهمز، أو قريب منه، وكلّ من رفع شيئًا فقد نبره"[4].

1- أسس علم اللّغة، ماريوباي، ص: 92.

2- ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 295.

3- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مادّة (رنب)، الجزء: 08، ص: 296.

4- معجم مقاييس اللّغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ط: 02، 1999م، مادّة (نبر)، الجزء: 05، ص: 38.

كما جاء في لسان العرب لابن منظور (ت: 711هـ)؛ "النبر بالكلام: الهمز، قال: وكلّ شيء، رفع شيئًا فقد نبره، والنّبر: مصدر نَبَرَ الحرف ينبِرُه نبرًا همزه، والمنبور المهموز، والنّبرة الهمزة، وفي الحديث: {قال رجل للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم: «يا نبيء الله»، فقال: لا تنبر باسمي}، وقريش لم تكن تهمز في كلامها.

ورجلٌ نبّار: فصيح الكلام، ونبّار بالكلام: فصيح بليغ، وقال اللّحياني، رجل نبّار صيّاح، وأورد قول الأنباري: النّبر عند العرب ارتفاع الصّوت، يقال نبر الرّجل نبرة إذا تكلّم بكلمة فيها علوّ"[1].

هذا بعض ما ورد في معاجم اللّغة لمادّة (نبر)، أمّا إشارات القدماء للنّبر فلم تقتصر على المعاجم ولا على اللّغويين فقط، "وتتجلّى تلك الأفكار والإشارات المأثورة عن علماء العربيّة القدامى الّتي يمكن عدّها من صميم بحث ظاهرة النّبر، فيما حملته معاجم العربيّة القديمة في ثلاث مواد لغويّة هي: همز نبر وطرح"[2].

والهمزة عند "سيبويه"؛ "نبرة في الصّدر تخرج باجتهاد"[3]، والوصف نفسه تقريبًا نجده عند "ابن سينا" للصّوت المهموز، فيقول عنه: «حفز قويّ من الحجاب وعضل الصّدر لهواء كثير»[4]، والهمز المقصود هنا عند ابن سينا يكافئه دلاليًّا النّبر في الدّرس الحديث كما أنّنا نجد "الفارابي" يعرض للنّبرة

1- لسان العرب، ابن منظور، مادّة (نبر)، الجزء: 07، ص: 39-40.

2- ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 296.

3- الكتاب، عمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 05، الجزء: 03، ص: 548.

4- رسالة أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين (ابن سينا)، تحقيق: محمّد حسّان الطيّان، ويحي ميرعلم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحّام، وأحمد راتب النفاح، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، سوريا، ط: 01، 1983م، ص: 72.

في الكلام في أكثر من موضع، فيقول: «متى توالت متحرّكات كثيرة وتناهت إلى متحرّك ووقف عليه فإنّه ربّما جعل المتحرّك الأخير ممدودًا أو مقروعًا بنبرة»[1].

أمّا ما خلصنا عليه فيما يتعلّق بمعرفة القدماء لظاهرة النّبر، وهو رأي الدّكتور "والي دادة عبد الحكيم" في رسالته "النّبر والتنغيم" في اللّغة العربيّة، إذ يقول: «ولعلّ هذا ما ينصف القدماء في تعاملهم مع النّبر، أمّا أنّهم لم يعرفوه أو لم يستعملوه، فهذا مستبعد، أمّا تعرّضهم وتعاملهم معه بمنهج علمي فهذا ما لا ندعيه عنهم لطبيعة المادّة والوسائل المستعملة آنذاك»[2].

أمّا إذا إلى انتقلنا إلى مفهومه في ضوء الدّرس اللّساني الحديث، نجد اختلافًا واضحًا في تعريفه، ممّا جعل البعض يقول: «ليس من السّهل تعريف النّبر»[3]، بيد أنّنا نجد مجموعة من اللّسانيين يعرّفه فهذا "جان كانتينو" يعرّف النّبر بأنّه: «إشباع مقطع من المقاطع، وذلك بتقوية ارتفاعه الموسيقي أو شدّته، أو مداه، أو عدّة عناصر منها في آن واحد»[4].

ونجد "ماريو باي" يعرّفه فيقول: «إعطاء مزيد من الضغط أو العلوّ من بين مقاطع متتالية»[5]، أمّا "هنري فليش"، فيرى بأنّ النّبر؛ "إيقاع موسيقي كما في قوله تعالى: ﴿يطهّر﴾ فهو عند قبايل مكّة هكذا، و﴿يَتَطَهَّرُ﴾ عند غيرها، وقوله تعالى: ﴿ولا الضّالين﴾ في النّبر على المقطع الطّويل"[6].

1- الموسيقى الكبير، أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان (الفارابي)، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، ومراجعة: د. محمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي للطّباعة والنّشر، القاهرة، ص: 1085.

2- النبر والتّنغيم في اللّغة العربيّة -دراسة وصفيّة وظيفيّة-، رسالة تقدّم بها الباحث: والي دادة عبد الحكيم إلى معهد اللّغة العربيّة وآدابها من كليّة الآداب جامعة تلمسان، لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات، عام 1998م، ص: 15.

3- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 187.

4- دروس في علم الأصوات العربيّة، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، ص: 203.

5- أسس علم اللّغة، ماريوباي، ترجمة أحمد مختار عمر، ط: 02، ص: 230.

6- العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، لبنان، 1996م، ص: 44.

أمّا علماء الأصوات العرب فقد قعّدوا للنّبر، واختلفوا على تعريف موحّد له، فقد عرّفه الدّكتور "إبراهيم أنيس" بقوله: «النّبر هو نشاط في جميع أعضاء النّطق في وقتٍ واحد»[1]، ويقول: «عند النّطق بمقطع منبور، نلحظ أنّ جميع أعضاء النّطق تنشط غاية النّشاط، إذ تنشط عضلات الرّئتين نشاطًا كبيرًا، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين، ويقتربان أحدهما من الآخر ليسمحا بتسرّب أقلّ مقدار من الهواء، فمعظم لذلك سعة الذّبذبة، ويترتّب عليه أنّ يصبح الصّوت عاليًا واضحًا في السّمع»[2].

ويعرّفه الدّكتور "محمّد على الخولي" بأنّه: «قوّة التلفّظ النّسبيّة الّتي تعطي للصّائت في كلّ مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة، وتؤثر درجة النّبر في طول الصّائت وعلوّ الصّوت، والنّبر أحيانًا فونيم (فوقمقطعي) ذو أربع درجات من النّبر... فإذا كان المقطع منبورًا فإنّه يتطلّب طاقة زائدة من المتكلّم تجعل نواة المقطع أكثر بروزًا من سواها من الأصوات من حولها»[3].

ويعرّفه الدّكتور "توفيق شاهين" بقوله: «هو الوضوح السّمعي لمقطع من مقاطع الكلمة أكثر من غيره»[4]. كما يعرّفه "محمّد الأنطاكي" بأنّه؛ "نشاط فجائي يعتري أعضاء النّطق أثناء التلفّظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة"[5]، والنّبر عند الدّكتور "تمام حسّان"، "ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السّمع عن بقيّة ما حوله من أجزاء"[6].

ويُرجّح الدّكتور "تمام حسان" عمليّة النّبر إلى، "عنصرين يرتبط أحدهما بظاهرة علوّ الصّوت وانخفاضه وهي ترتبط بدورها بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرّئتين ليفرّغ ما فيهما من هواء؛

1- الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص: 139.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
3- معجم علم الأصوات، محمّد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 01، 1998م، ص: 169.
4- علم اللّغة العام، توفيق محمّد شاهين، مكتبة وهبة القاهرة، دار التّضامن للطّباعة، القاهرة، ط: 01، 1980م، ص: 113.
5- المحيط في أصوات اللّغة العربيّة ونحوها وصرفها، محمّد الأنطاكي، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، ط: 01، 1971م، ص: 252.
6- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط: 01، 1973م، ص: 170.

فتؤدّي زيادة كميّة الهواء إلى اتّساع مدى ذبذبة الأوتار الصّوتيّة فيكون من ذلك علوّ الصّوت ويرتبط العنصر الآخر يتوتّر التماس بين أعضاء النّطق في مخرج الصّوت"[1].

أمّا الدكتور "كمال بشر" فلم يختلف عن سابقيه في تعريف النّبر إذ يقول: «المقطع المنبور ينطق ببذل طاقة أكثر نسبيًّا ويتطلّب من أعضاء النّطق مجهودًا أشدّ»[2]، وغير بعيد عن هذا المعنى نجد الدّكتور "محمود السعران"، فيقول: «هو درجة قوّة النّفس الّتي ينطق بها صوت أو مقطع، وليس كلّ صوت أو مقطع ينطق بنفس الدّرجة، والصّوت أو المقطع الّذي ينطق بارتكاز أكبر يتضمّن طاقة أكبر»[3]، "وما سمّاه محمود الشّعران بالارتكاز يسمّيه الدّكتور "عبد الرّحمان أيوب" (الضّغط)"[4].

ويعرّفه الدّكتور "فهمي حجازي" على أنّه، "درجة ارتفاع الصّوت تختلف عند النّطق بين مقطع وآخر في الكلمة الواحدة، ويطلق مصطلح النّبر على درجة ارتفاع الصّوت ولذا ففي الكلمة المكوّنة من مقطع واحد، لا مجال للحديث من مقطع منبور وآخر غير منبور"[5].

أمّا الدّكتور "أحمد مختار عمر" فيورد أكثر من تعريف[6]:

-النّبر إضافة كميّة من الطّاقة الفيسيولوجيّة لنظام إنتاج الكلام موزّعة على القنوات الرّئويّة والتّصويتيّة والنّطقيّة.

-انطباع من طاقة زائدة في النّطق للمقطع المنبور ينتج عنها المقطع أعلى أطول من المقاطع الأخرى في نفس الكلمة.

1- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص: 171.
2- علم الأصوات، د.كمال بشر، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 2000م، ص: 162.
3- علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، د. محمود السّعران، دار الفكر، د.ت، ص: 157.
4- أصوات اللّغة، عبد الرحمان أيّوب، مكتبة الشّباب، د.ت، ص: 150.
5- المدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للإذاعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، طبعة جديدة، 1998م، ص: 81.
6- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 221.

-هو اسم يعطي للجهد العضلي الأقوى الّذي يمكن أن نشعر به متّصلًا ببعض المقاطع في مقابل مقاطع أخرى.

-هو البروز المعطى لمقطع واحد داخل ما يشكّل الوحدة البروزيّة الّتي تطابق في معظم اللّغات ما يسمّى بالكلمة.

"وجميع هذه التّعريفات تتّفق على أنّ النّبر يقتضي طاقة زائدة أو جهدًا عضليًّا إضافيًّا"[1].

كما أنّ التعاريف الّتي أوردناها وأخرى لم نوردها حتى وإن اختلفت شكليًّا أو مصطلحيًّا، بين الارتكاز والضغط والوضوح والبروز والإشباع، فإنّها تجتمع ضمنيًّا على أنّ النّبر هو، "مضبوط بضغط الهواء خارج القفص الصّدري مع اتّساع في ذبذبة صوت ما محدثًا بروزًا لصوت دون غيره داخل الكلمة الواحدة"[2].

ونخلص أيضًا أنّ النّبر هو الضّغط على مقطع معيّن ليزداد وضوحه في السّمع أكثر من بقيّة المقاطع الّتي تحيط به، ويرتبط هذا العلوّ بحركة الحجاب الحاجز في ضغطه على الرّئتين ليفرغ ما فيهما من الهواء، فتؤدّي زيادة كميّة الهواء إلى اتّساع مدى ذبذبة الوترين الصّوتيين، فيكون من ذلك وضوح الصّوت وبروزه، ويرتكز هذا الضّغط أو التّوتّر على الزّيادة في واحد من ثلاثة أمور، هي: (مدّة المقطع، أو شدّته أو حدّته)[3].

وعليه أيضًا فإنّ أشكال النّبر ثلاثة وهي ما استخلصها علماء الأصوات المحدثون[4]، وهي:

- ❖ النّبر التوتّري (الزّفري).
- ❖ النّبر التّنغيميّ (الموسيقي).

1- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 221.

2- النّبر والتّنغيم في اللّغة العربيّة، والي دادة عبد الحكيم، ص: 18.

3- ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 195.

4- ينظر، علم الأصوات، مالمبرج، ص: 187، ودراسات في فقه اللّغة، ص: 205، والقراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، ص: 26.

❖ النّبر المديّ (الطّولي).

2: مواضع النّبر وأنواعه:

إنّ الحديث عن أنواع النّبر ومواضعه في العربيّة يجرّنا حتمًا إلى الاعتراض القائل: «أنّ العربيّة ليست من اللّغات النّبريّة»، ولا يمكننا أن نتكلّم عن النّبر في العربيّة بينما لا نرى له دور مميّز فيها، ولماذا لا نجد في إشارات القدامى في حديثهم عن النّبرة المعنى الاصطلاحي للنبر الّذي أقرّه الدّرس اللّساني الحديث؟.

"فكان لزامًا علينا قبل تحديد مواطن النّبر وذكر أنواعه أنّ نرُدّ على هذا الحكم الّذي يكاد يسري على معظم الدّارسين في حقل اللّغويات العربيّة من عرب ومستشرقين"[1].

فمن الأوائل الّذين قاربوا المفهوم الحديث للنّبر نجد ابن سينا (ت: 728 هـ)، ويتجلّى هذا في رسالته، "أسباب حدوث الحروف" في حديثه عن الحدث الكلامي وكيفيّة تركيبه، فيقول: «أمّا نفس التموّج فإنّه يفعل الصّوت، وأمّا حال المتوّج في نفسه من اتّصال أجزائه وتلمّسها، وتشظيها وتشذّبها فيفعل الحدّة والثّقل، أمّا الحدّة فيفعلها الأوّلان وأمّا الثّقل فيفعله الثّانيان»[2].

ويؤكّد إدراكه للمفهوم الاصطلاحي أكثر في قوله:«من أحوال النّغم والنّبرات، وهي هيئات من النّغم مدّية غير حرفيّة، يبتدئ بها تارةً، وتخلّل الكلام تارةً، وتعقّب النّهاية تارةً، وربّما تكثّر في الكلام، وربّما تقلّل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربّما كانت مطلقة الإشباع... ولتفخيم الكلام وربّما أعطيت هذه النّبرات بالحدّة والثّقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل»[3].

1- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 316.

2- رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، ص: 59.

3- التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص: 266، نقلا عن الخطابة لابن سبنا، ص: 128.

وممّن أنصفوا العربيّة في النّبر كان المستشرق الألماني "كارل بروكلمان" الّذي قال: «في اللّغة العربيّة القديمة يدخل نوع من النّبر تغلب عليه الموسيقيّة ويتوقّف على كمّية المقطع فإنّه يسير من مؤخّرة الكلمة نحو مقدّمتها حتّى يقابل مقطعًا طويلًا فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإنّ النّبر يقع على المقطع الأوّل منها»[1].

ومن المحدثين العرب الدّكتور رمضان عبد التّواب، والدّكتور عبد الصّبور شاهين، والدّكتور أحمد عمر مختار، والدّكتور إبراهيم أنيس، وهذا الأخير قد وضع قواعد لمعرفة النّبر في اللّغة العربيّة استنادًا إلى نوع المقطع العربيّ وإلى قرّاء القرآن في القاهرة، فيقول: «لمعرفة موضع النّبر في الكلمة العربيّة ينظر أوّلًا إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النّوعين الرّابع والخامس كان هو موضع النّبر، وإلّا نُظِر إلى المقطع الّذي قبل الأخير، فإن كان من النّوع الثّاني والثّالث حكمنا بأنّه موضع النّبر، أمّا إذا كان من النّوع الأوّل نُظِر إلى ما قبله فإن كان مثله أي من النّوع الأوّل أيضًا كان النّبر على هذا المقطع الثّالث حين نعدّ من الآخر إلّا في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع الثلاثة الّتي قبل الأخير من النّوع الأوّل»[2].

كما أعطي لها أمثلة من الكلمات العربيّة ويمكن تلخيص هذه القواعد كالآتي[3]:

1-لمعرفة مواضع النّبر في الكلمة ينظر أوّلًا إلى المقطع الأخير فإن كان من النّوع الرّابع أو الخامس أو السّادس كما في (نستعين، مستقرّ، تحابّ)، كان هو موضع النّبر.

2-وإلّا نظرنا إلى المقطع الّذي قبل الأخير، فإنّ كان من النّوع الثّاني أو الثّالث أو الرّابع كما في: (أخوك، كتبتم، وتحابّت)، حكمنا بأنّه موضع النّبر.

3-أمّا إذا كان من النّوع الأوّل نُظِر إلى ما قبله، فإن كان مثله أي من النّوع الأوّل أيضًا كما في: (كتب، ينكسر حاسبك وضالته)، كان النّبر على المقطع الثّالث حين نعدّ من آخر الكلمة.

1- فقه اللّغات السّامية، ص: 45.

2- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 172.

3- المرجع السابق نفسه، ص: 173.

4-أمّا إذا لم يكن الثّالث من آخر الكلمة من النّوع الأوّل، كما في: (قاتل، ويكتب، وجادّة)، فإنّ النّبر يقع على المقطع قبل الأخير.

5-ولا يكون النّبر على المقطع الرّابع حين نعدّ من الآخر إلّا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثّلاثة الّتي قبل الأخير من النّوع الأوّل كما في: (حركةٌ، ويَحترِمُكَ).

وتحدّث إبراهيم أنيس على نوعين رئيسيّين من النّبر:

أ-نبر الكلمة: وهي النّبرة الرّئيسيّة الّتي تأخذها الكلمة إذا قيلت منفردة، أي مسبوقة بسكون[1]، وهذه النّبرة تخضع لقوانين منها ما ذكرناه سلفًا للدّكتور إبراهيم أنيس على أنّه أوّل من اهتمّ بالتّقعيد لمواضع النّبر في الكلمة العربيّة، ولأنّ كثير من الدّارسين ساروا على نهجه، كما خالفه عددٌ من الدّارسين أيضًا، لصعوبة نظام النبر وزئبقيّة تموقعه في الكلمة.

ولهذا سنعرض ما ذكره "محمّد علي الخولي" عن قوانين النّبرة في الكمة العربيّة منها ما يلي[2]:

- ❖ إذا كان الكلمة ذات مقطع واحد، تأخذ نواة المقطع نبرة رئيسيّة، مثل: عن، ومن، ولن.
- ❖ إذا كانت الكلمة ذات مقطعين قصيرين أو ثلاثة تكون النّبرة الرّئيسيّة على المقطع الأوّل، مثل: درس، وجلس، وذهب، وتأخذ المقاطع الأخرى نبرات ضعيفة.
- ❖ إذا كانت الكلمة ذات مقطعين أو ثلاثة مقاطع طويلة، تكون النّبرة الرّئيسيّة على المقطع الأخير، وتأخذ بقيّة المقاطع نبرات ثانويّة، مثل: (طاووس، وناسون، وناجين، وباقون، وماشين، نادانا).
- ❖ إذا كانت الكلمة ذات مقطعين أو ثلاثة متنوّعة (أي قصيرة أو طويلة) فآخر مقطع طويل يأخذ النّبرة الرّئيسيّة وبقيّة المقاطع تأخذ نبرة ثانويّة إذا كانت طويلة ونبرة ضعيفة إذا كانت قصيرة، مثل: (كاتب، وكتاب، ونائم، وصائم، وصيام، صائمون).

1- الأصوات اللّغويّة، محمّد علي الخولي، عمان، الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 1990م، ص: 165.
2- المرجع نفسه، ص: 166-176.

- ❖ إذا كانت الكلمة ذات أربعة مقاطع، فإنّ المقطع الثّاني يأخذ نبرة رئيسيّة، مثل: (مدرسة، طاولة... ويستثنى من ذلك أن يكون المقطع الثّالث أو الرّابع طويلًا، فيأخذ هذا المقطع النّبرة الرّئيسيّة، مثل: (بنايات).
- ❖ إذا كانت الكلمة ذات خمسة مقاطع، فتقع النّبرة الرّئيسيّة على المقطع الثّالث، مثل: (متقدّم، متعلّم)، ويستثنى من ذلك أن يكون المقطع الرابع أو الخامس طويلًا فيأخذ هو النّبرة الرّئيسيّة في هذه الحالة، مثل: (مدرستنا، كتاباتنا، معلّمنا).
- ❖ إذا كانت الكلمة ذات ستّة مقاطع أو أكثر فإنّ آخر مقطع طويل يأخذ النّبرة الرّئيسيّة، مثل: (استقبالاتهنّ).

ب–نبر الجمل: وهو أن يميّز المتكلّم في جملته كلمة واحدة فيزيد من نبرها لتأكيدها ليشير إلى غرضٍ خاصّ يريده، ويقدّم الدّكتور إبراهيم أنيس مثلًا على ذلك بالعبارة: [هل سافر أخوك أمس؟].

"ففي الجملة يختلف الغرض منها باختلاف الكلمة المنبورة، فحين نبّر كلمة (سافر) قد يكون معناها إنّ المتكلّم يشكّ في حدوث السّفر من أخي السّامع، وإذا نبر المتكلّم على الكلمة (أخوك) فُهِم من الجملة أنّ المتكلّم لا يشكّ في حدوث السّفر وإنّما الّذي يشكّ فيه هو المسافر (الفاعل)، فربّما كان "أباه" "عمّه" أو "صديقه" لا "أخاه"، وأخيرًا إذا ضغط المتكلّم على كلمة (أمس) فُهِم من الجملة أنّ الشكّ في تاريخ السّفر"[1].

وقد يكون هذا النّوع إلى التّنغيم أقرب منه النّبر، كما أنّ العربيّة لم تُولِيه اهتمامًا لما نملِكه من آليات التّقديم والتّأخير، فقولنا: «هل سافر أخوك أمس؟»، تختلف عن قولنا: «هل أخوك سافر أمس؟»، ومعناها يتغيّر إذا قلنا: «هل أمس سافر أخوك؟»، وهذا ما أسمته مدرسة النّحو التّوليدي بـ(التّرتيب).

1- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 174.

3: قيمة النّبر في العربيّة:

"أجمع الدّارسون المعاصرون في حقل اللّغويّات على النّبر يطال كلّ لغات العالم، ولكنّها ليست سواء في استخدام النّبر، فهناك لغات نبريّة، وهي الّتي يكون فيها النّبر فونيمًا ويفرّق بين المعاني كالإنجليزيّة فهي تستخدمه للتّمييز الصّرفي النّحوي، فتتحوّل الصّيغة من اسم إلى فعل بنبر معيّن وهناك لغات غير نبريّة، تثبّت النّبر في مكان معيّن من الكمة، فهو في اللّغة الفلنديّة والتّشكيليّة على المقطع الأوّل من الكلمة، وفي البولنديّة على المقطع قبل الأخير"[1].

فهل النّبر في العربيّة يعدّ فونيمًا؟ وهل له قيمة وظيفيّة؟ ويغيّر دلالة الكلمة؟

"أمّا على المستوى الصّوتي فله دور مميّز المساعدة على التعرّف على حدود الكلمة، وانتقال الدّور له في تغيير صوت الكلمة وتطوّرها"[2]، "أمّا على المستوى الصّرفي والنّحوي فله أمثلة كثيرة، فالدّكتور محمّد عليّ الخولي يضرب لذلك أمثلة، مثل: (كان)، فإنّ كان النّبر على المقطع الأوّل كانت كما هي، وإن قلناها والنّبر على المقطع الثّاني أصبحت (كانا) وهي ذات معنى مختلف، وكذلك (ذهب) النّبر على المقطع الأوّل، وإن كان النّبر على المقطع الثّاني أصبحت (ذهبا) والمعنى مختلف"[3].

والمتأمّل في ألفاظ القرآن الكريم ليجد كلمات كثيرة يُحدّد النّبر دلالتها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾[4]، فلو قرأها مثل لفظ (جعلا له) فتصير كلمة (فسقى) وكأنّها من

1- الدّراسة الصّوتيّة عند علماء العرب والدّرس الصّوتي الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، مصر، ط: 01، 2005م، ص: 170.

2- علم الأصوات العربيّة (الفونولوجيا)، د. عبد القادر شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 2012م، ص: 79.

3- الأصوات اللّغويّة، محمّد علي الخولي، ص: 158.

4- سورة القصص، الآية: 24.

(الفسوق) في حين أنّها من (السّقي)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[1]، إذا نبر القارئ المقطع الأوّل (الفاء) في (فقست) صار الفعل مشتقّ من (الفقس) لا من (القسوة)[2].

ومن أمثلة النّبر الّذي يغيّر في دلالة الكلمات، قولنا: (وزنت) تكون من الوزن إذا وقع النّبر على (الواو)، وتكون من (الزنى) حين يقع النّبر على (الزاي)، مثلها: (لَبَكَت): تكون من (اللّبك) بمعنى الخلط إذا وقع النّبر على (اللّام)، وتكون من (البكاء) إذا وقع النّبر على (الباء) وتصبح اللّام زائدة.

وإذا نظرنا إلى الهمز كشكلٍ من أشكال النّبر فإنّ لفظة: (تأريخ) المهموزة أي المنبورة هي غير (تاريخ)، والفعل (سأل) المهموز هو غير (سال)، كما يمكن للنّبر أن يغيّر الكلمة بين الفعل والاسم إذا غيّر موقعه فيها كلفظة (أسد)، فإذا وقع النّبر على المقطع الأوّل كانت اسم حيوان، أمّا إذا وقع النّبر على المقطع الأخير تصير بمعنى (أصوب)، ومثلها الكلمات (أمر)، و(أجل)، و(ألم)[3].

ويبدو لي ممّا مرّ أنّ النّبر في العربيّة له قيمة تميزيّة في كثير من الكلمات، وقد يكون فيها فونيمًا يؤثّر في دلالتها، في حين لا يكون إلّا تطريزًا وملمحًا تحسينيًّا في كلمات أخرى.

1- سورة الحديد، الآية: 16.

2- ينظر، دلالة الظّاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم، للطالب خالد حسين بني دومي، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م، ص: 114.

3- ينظر، دراسة السّمع والكلام، سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، ص: 273.

ثالثا: التنغيم:

يعتبر التّنغيم من الفونيمات فوق التّركيبيّة أو الأدائيّة غير التّشكيليّة الّتي تصاحب نطقنا للكلمات والجمل، وهو من أكثر طرق الأداء اتّساعًا وشموليّة، إذ أنّ له أثر كبير في نفوس السّامعين ومتابعتهم، وحسن إصغائهم، فضلًا عن إزالة اللّبس عن معنى الجملة، وإدراك الفرق ببين المعاني المتعدّدة، وفهم المراد[1].

ويُعدّ وجود التّنغيم في التّراث العربيّ كأغلب الظّواهر الأدائيّة غير التّشكيليّة مسألة خلاف بين الدّارسين المعاصرين، فالدّكتور تمّام حسّان ينفي وجود ظاهرة التّنغيم في التّراث العربي حيث يقول: «التّنغيم في اللّغة العربيّة الفصحى غير مسجّل ولا مدروس، ومن ثمّ تخضع دراستنا إيّاه في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النّطقيّة في اللّهجات العاميّة»[2].

وأمّا الدّكتور رمضان عبد التّواب، فيقول: «إنّ القدماء أشاروا إلى بعض آثار التّنغيم، ولم يعرفوا كنهه، غير أنّنا لا نعدم عند بعضهم الإشارة إلى بعض آثاره في الكلام للدّلالة على المعاني المختلفة»[3]، وإلى مثل رأيهم ذهب الدّكتور عبد السّلام المسدّي الّذي قال: «إنّ التّنغيم في العربيّة له وظائف نحويّة، لأنّه يفرّق بين أسلوب وآخر من أساليب التّركيب ومع هذا فإنّه لم يحظ لدى أجدادنا ببحث مستفيض، أو تطبيق مستند إلى قواعد محدّدة»[4].

1- ينظر، الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى، د. حمدان أبو عاصي، ص: 67.

2- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، ص: 228.

3- المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 02، 1985م، ص: 106.

4- التّفكير اللّساني، في الحضارة العربيّة، د. عبد السّلام المسدّي، الدّار العربيّة للكتاب، 1981م، ص: 226.

ويقول الأنطاكي: «قواعد التّنغيم في العربيّة مجهولة تمامًا، لأنّ النّحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم»[1]، فهل حقًّا غفل القدماء عن لمح أثر التّنغيم في الكلام؟

1: التّنغيم بين القدماء والمحدثين:

يعلّق الدّكتور المهدي بوروبة عن إشارات القدماء ونتائجهم لظاهرة التّنغيم قائلًا: «وإذا عرضنا موروث هؤلاء الأسلاف في هذا المجال، بما يناظره في الدّرس الصّوتي الحديث سيقف الباحث النّزيه مشدوهًا أمام تلك النّتائج العلميّة الّتي اهتدى إليها هؤلاء العلماء الأجلّاء على الرّغم من الفارق الزّمنيّ السّحيق والتّفاوت الكبير في وسائل البحث، ومع كلّ هذا فإنّ جلّ ما انتهى إليه هؤلاء العلماء من أفكار صوتيّة أفضى إليهم بحثهم لظاهرة التّنغيم، أصبحت من الحقائق أو المسلّمات العلميّة الّتي تؤيدها الدّراسات الصّوتيّة الحديثة»[2].

"وقد تنبّه النّحاة واللّغويّون إلى التّنغيم منذ وقت مبكّر، وكانوا على دراية تامّة بأهميّته وأثره في معاني التّركيب وتوجيه دلالة الوحدات اللّغويّة في السّياق بوصفه إشارات تخدم دلالة النّص اللّغوي في التّفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة، إلّا أنّهم اختلفوا في أسلوب دراسته، وتحليلهم له، فضلًا عن تعدّد تسمياته لديهم، لاختلاف اتّجاهاتهم العلميّة في دراسة التّنغيم"[3]، وهذا المجال لم يقتصر على علماء اللّغة والنّحو فحسب، بل شمل الفلاسفة والبلاغيّين وعلماء التّجويد[4].

1- المحيط في أصوات اللّغة العربيّة ونحوها وصرفها، محمّد الأنطاكي، دار الشّروق العربي، بيروت، لبنان، ط: 03، 1971م، ص: 252.

2- ظواهر التّشكيل الصّوتي عند النّحاة واللّغويين العرب، د. المهدي بوروبة، ص: 319.

3- التّنغيم اللّغوي في القرآن الكريم، سمير إبراهيم العزّاوي، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط: 01، 2000م، ص: 40 وما بعدها.

4- ينظر، الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد، د. غانم القدّوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، ط: 01، 1986م، ص: 567، 568.

ولعلّ سيبويه (ت: 180هـ) أوّل من أشار إلى هذه الظّاهرة، إذ قام بربط التّنغيم ضمن سياقات الحدث الكلامي من هذا قوله: «والتّرحّم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكلّ صفة ولا كلّ اسم، ولكنّ ترحّم بما ترحّموا به العرب»[1].

وقد شرح السّيرافي هذا القول فقال: «مذهب الترحّم على غير منهاج التّنظيم والشّتم، وذلك أنّ الاسم الّذي يعظّم به والاسم الّذي يشتم به شيء قد وجب للمعظّم والمشتوم وشهرًا وعرفًا به، فيذكره المعظّم أو الشّاتم على جهة الرّفع منه والثّناء، أو على جهة الوضع منه والذّم، والتّرحّم مذهب الترحّم على غير منهاج التّنظيم والشّتم، وذلك أنّ الاسم الّذي يعظّم به والاسم الّذي يشتم به شيء قد وجب للمعظّم والمشتوم وشهرًا وعرفًا به، فيذكره المعظّم أو الشّاتم على جهة الرّفع منه والثّناء، أو على جهة الوضع منه والذّم، والتّرحّم إنّما هو رقّة وتحنّن يلحق الذّاكر على المذكور في حال ذكره إيّاه رقّة عليه وتحنّنًا»[2].

ويقول سيبويه: «يقول الرّجل أتاني الرّجل، يريد واحدًا في العدد لا اثنين فيقال ما أتاك الرّجل»[3]، فجملة (ما أتاك الرّجل) يسكن التّعبير بها عن العدد والجنس والنّوع، من خلال تباين النّعمة وانسجامها مع العرض، ولابن جنّي (ت: 392 هـ) إشارات واضحة إلى التّنغيم ويتّضح ذلك من خلال النّصوص الّتي نقلها في الخصائص، فيقول: «لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبرًا، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرّجل في الفضل، ولست مستفهمًا»[4].

وينقل ابن جنّي نصًّا آخر منسوبًا إلى سيبويه في حديثه عن حذف الصّفة فيقول: «قد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها وكذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلٌ،

1- الكتاب، سيبويه، الجزء: 02، ص: 75/74.

2- المصدر نفسه، ص: 75.

3- المصدر نفسه، الجزء: 01، ص: 339.

4- الخصائص، عثمان ابن جنّي، تحقيق، محمّد عليّ النّجار، مطابع الهيئة المصريّة العامّة، مصر، ط: 04، 1986م، الجزء: 03، ص: 269.

وهم يريدون: ليلٌ طويل، وكأنّ هذا إنّما حُذفت فيه الصّفة لما دلّ من الحال على موضعها. وذلك إنّك تحسّ في كلام القائل لذلك من التّطويح والتّطريح والتّفخيم والتّعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلٌ أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمّلته، وذلك أن تكون في مدح إنسانٍ والثّناء عليه فتقول: كان والله رجلًا! فتزيد في قوّة اللّفظ بـ(الله) هذه الكلمة، ولتمكّن في تمطيط اللّام وإطالة الصّوت بها وعليها، أي رجلًا فاضلًا، أو شجاعًا أو كريمًا، أو نحو ذلك. وكذلك نقول: سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكّن الصّوت بإنسان وتفخّمه فتستغني بذلك عن وصفه لقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضّيق، فقلت: سألناه وكان إنسانًا!، وتزوي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخِلًا أو نحو ذلك»[1].

وإذا ما توجّهنا صوب الفلاسفة نجد الفارابي (ت: 339 هـ) قد استعمل مصطلح النّغم للدلالة على الحالة النّفسيّة الّتي يكون عليها المتكلّم، فيقول: «ومن فصول النّغم الفصول الّتي بها تصير دالّة على الانفعالات النّفس، والانفعالات عوارض النّفس، مثل: الرّحمة والقساوة والحزن والخوف والطّرب والغضب، واللّذة والأذى وأشباه هذه، فإنّ الإنسان له عند كلّ واحدٍ من هذه الانفعالات نغمةٌ تدلّ بواحد واحدٍ منها على عارض عارض من عوارض نفسه، وهذه إذا استعملت خيّلت إلى السّامع مع تلك الأشياء الّتي هي دالّة عليها»[2].

أمّا إذا بحثنا عن مادّة (نغم) في معاجم اللّغة فنجد الخليل يذكر في العين أنّ النّغمة هي، "جرس الكلام وحسن الصّوت في القراءة ونحوها"[3]، والمعنى نفسه أورده الجوهري والفيروزأبادي ويذكر ابن منظور، "أنّ النّغمة جرس الكلمة"[4]، هذا وإنّ من أشار للتّنغيم من القدماء كثير من لغويين

1- الخصائص، عثمان ابن جني، الجزء: 02، ص: 371، 372.

2- كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان الفارابي، تحقيق: غطاس عبد المالك خشبة، مراجعة: د. محمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة، ص: 1071.

3- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجزء: 04، ص: 426.

4- لسان العرب، ابن منظور، مادّة (نغم)، الجزء: 12، ص: 590.

نحويين إلى فلاسفة إلى علماء التّجويد، وكلّ هذا يدعونا لإعادة النّظر في رأي من أنكر أنّ التّراث العربيّ خالٍ من أيّ إشارة إلى هذه الظّاهرة وأثرها في تبليغ المعاني.

أمّا عند المحدثين فقد شغل حيّزًا كبيرًا في دراساتهم اللّغويّة فقد نبّه الدّكتور "إبراهيم أنيس" اللّغويين على أهميّة دراسة التّنغيم، إذ يقول: «البحث عن نظام درجات الصّوت وتسلسله في الكلام العربيّ يحتاج إلى عون خاص من الموسيقيّين ولسوء الحظّ حتّى الآن لم يهتد موسيقيّونا إلى السلّم الموسيقي في غنائنا، أو بعبارة أخرى لم يتّفقوا ليه»[1].

يقول "تمّام حسّان" معرّفًا التّنغيم: «التّنغيم ارتفاع الصّوت وانخفاضه أثناء الكلام»[2]، ويقول: «إنّ الكلام لا يجري على طبيعة صوتيّة واحدةٍ بل يرتفع الصّوت عند بعض مقاطع الكلام أكثر ممّا يرتفع عند غيره وذلك ممّا يعرف باسم التّنغيم»[3].

ويعرّفه "كمال بشر" بقوله: «التّنغيم مصطلح يدلّ على ارتفاع الصّوت وانخفاضه في الكلام، ويسمّى أيضًا موسيقى الكلام»[4]، في حين يعرّفه "توفيق محمّد شاهين"، "هو الّذي يحدّد المعنى ويدلّ على الغرض المطلوب، ويضفي على اللّغة كمالها"[5].

كما يعرّفه الدّكتور "أحمد مختار عمر" أنّه: "تتابعات مطردة من مختلف أنواع الدّرجات الصّوتيّة على جملة كاملة، أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجمل وأجزاء الجمل، وليس للكلمات المختلفة المنعزلة"[6]، أمّا الدّكتور "محمّد الأنطاكي" فيرى أنّ؛ "الطّرق المختلفة الّتي يسلكها لسان ما في درجات الحدّة ارتفاعًا وانخفاضًا، في كلماته وتعبيراته تسمّى التّنغيم"[7].

1- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 176، 177.
2- مناهج البحث في اللّغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصريّة، عالم الكتب، 1990م، ص: 175.
3- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، 1993م، ص: 263.
4- علم اللّغة العام (الأصوات)، د. كمال البشر، دار المعارف، مصر، 2004م، ص: 163.
5- علم اللّغة العام، د. توفيق محمّد شاهين، مكتبة وهبة، ط: 01، 1980م، ص: 125.
6- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 194.
7- الوجيز في فقه اللّغة، د. محمّد الأنطاكي، ص: 252.

إنّ تباين هذه التّعريفات لدى الباحثين يدلّ على أنّ كلّ واحد منهم نظر إلى التّنغيم من منهجه وتخصّصه ولكنّهم كانوا أكثر دقّة وضبطًا له من القدماء، لما امتلكوه من مخابر في التّحليل الصّوتي وآلات أخرى جعلتهم يُخضِعون التّحليل التّنغيمي إلى نماذج محدّدة من أجل معرفة أشكاله ومستوياته وهذه المستويات هي الأخرى اختلفت باختلاف مناهجهم.

2: أنواع التّنغيم:

إنّ معظم المراجع الّتي تناولت هذه المسألة تشيد بالمجهود الّذي قدّمه الدّكتور "تمام حسّان"، عندما قام بدراسة لهجة عدن اليمنيّة، فقد سعى للوصول إلى معرفة علاقة التّنغيم في هذه اللّهجة بالعربيّة الفصحى فتوصّل إلى ضبط ستّة أشكال للتنغيم في عربيّتنا الفصحى[1]، وهي:

1-النّغمة الهابطة الواسعة وتقابلها.

2-النّغمة الصّاعدة الواسعة.

3-النّغمة الهابطة المتوسّطة وتقابلها.

4-النّغمة الصّاعدة المتوسّطة.

5-النّغمة الهابطة الضيّقة وتقابلها.

6-النّغمة الصّاعدة الضيّقة.

كما أضاف إليهم نغمة مسطّحة تظلّ ثابتة، فقال: «فتظلّ نغمة اللّام مسطّحة دون صعود أو هبوط»[2]، وإذا نظرنا إلى أشكال التّنغيم الستّة الّتي حدّدها "تمّام حسان" فإنّنا نجده درس التّنغيم العربي من وجهتي نظر مختلفتين، إحداهما أساسه شكل النّغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلاميّة، والثّالثة هي المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سَعة وضيقًا والمراد به سعة الأوتار الصّوتيّة عند مرور

1- ينظر، علم الأصوات العربيّة (علم الفونولوجيا)، د. عبد القادر شاكر، ص: 83.

2- ينظر، مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، ص: 199، علم الأصوات، كمال بشر، ص: 535، 538.

الصّوت وتذبذبه وضيقهما عندما يتطلّب ذلك[1]، باعتبار شكل نغمة آخر مقطع وقع عليه النّبر في الكلام فهو قسّم التّنغيم في الدّرس العربي على مبدأين مختلفين هما: الأوّل يمثّله شكل النّغمة المنبورة الأخير في المجموعة الكلاميّة والمراد به وضعية النّغمة إمّا صاعدة وإمّا هابطة وإمّا ثابتة، الثّاني وأساسه المدى والمقصود به المسافة الموجودة بين أعلى نغمة وأخفضها سعةً وضيقًا، وهو ما ينتج عنه مدى إيجابي ومدى نسبي ومدى سلبي، وهو ما أسماه في موضعٍ آخر الواسع والمتوسّط والضيّق.[2]

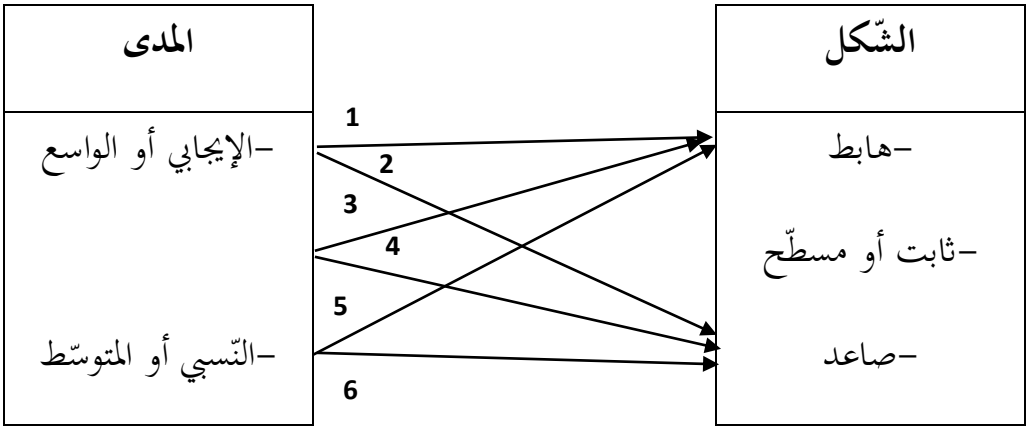

شكل ومدى النغمة

وقد استثنيت النّغمة الثّابتة أو المسطّحة من العلاقة بالمدى، لأنّها نغمة لا تصف بالصّاعدة ولا الهابطة، فهي بين بين[3].

أمّا الدّكتور "محمّد علي الخولي" فقد قسّمها بحسب طول النّغمة فوجدها أربعة[4]:

1-النغمة المنخفضة.

2-النّغمة العاديّة.

1- ينظر، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 229، ومناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، ص: 198، مبادئ اللّسانيات، أحمد محمّد قدور، ص: 120، 121.

2- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص: 229، ومناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، ص: 199.

3- مناهج البحث في اللّغة، تمام حسان، ص: 199.

4- ينظر، الأصوات اللّغويّة (النّظام الصّوتي للّغة العربيّة)، د. محمّد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 1990م، ص: 169.

3-النّغمة العاليّة.

4-النّغمة فوق العالية.

وأوصلها باحثون آخرون إلى خمسة أنواع[1]:

1-تنغيم صاعد.

2-تنغيم هابط.

3-تنغيم صاعد هابط.

4-تنغيم هابط صاعد.

5-تنغيم مستوٍ.

وهناك آخرون قسّموها على ثلاثة أنواع[2]:

1-نغمة صاعدة.

2-نغمة مستوية.

3-نغمة هابطة.

ويبدو أنّ التّقسيم الأخير أكثر استيعابًا للدّلالات الّتي يرمي إليها التّنغيم في العربيّة، ويمكن توضيحها بالشّكل التّالي:

1-النّغمة الصّاعدة: وتتمثّل في أساليب الاستفهام، والأمر، والنّهي، والتعجّب، والإهانة، والإثارة، والتّرغيب.

1- ينظر، علم الصّوتيات، د. عبد العزيز أحمد علام، د. عبد الله ربيع محمود، مكتبة الرّشيد، الرياض، 2004م، ص: 320.
2- ينظر، التّنغيم اللّغوي في القرآن الكريم، د. إبراهيم العزّاوي، ص: 157.

2-النّغمات المستوية: وتتمثّل في الأسلوب الخبري، والتّقريري، والنّصح والإرشاد والنّداء المحض، وطلب الانتباه.

3-النّغمات الهابطة: وتتمثّل في أسلوب التّمني، والتهكّم، وإظهار الحزن والأسف[1].

3: وظيفة التّنغيم:

إنّ العرب قديمًا عُرفوا بلُغتهم المعبّرة الّتي توصل معانيها بدقّة من إخبار واستفهام وتعجّب واحتقار وانزعاج وإعجاب وغيرها من الأساليب المراد تبليغها، رغم أنّ نظام التّرقيم آنذاك لم يكن موجودًا، فهل مردّ هذا كلّه أنّ لغتهم كانت منطوقة؟ وهل التّنغيم في الكلام المنطوق يستطيع أن يؤدّي وظيفة التّرقيم في النّص المكتوب؟

يذهب الدّكتور "تمام حسان" إلى أنّ التّنغيم أوضح من التّرقيم في تحديد دلالة معاني الجملة العربيّة، فيقول: «وربّما كان ذلك لأنّ ما يستعمله التّنغيم من نغمات أكثر ممّا يستعمله التّرقيم من علامات كالنّقطة، والفاصلة، والشرطة، وعلامة الاستفهام، وعلامة التأثّر»[2]، "فكان من الممكن مثلًا أن نفهم معنى الدّعاء في قولهم: «لا وشافاك الله» بدون الواو اتّكالًا على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف"[3].

"فالتنغيم له وظيفة نحوية في تحديد معاني الجمل ونوعها، وطريقة التّواصل القائمة بين البَاثّ (المتكلّم) والمتلقي (المخاطب)، فإنّه لا يمكن الحكم على نوع الجملة إلّا باستعمال التّنغيم، فهو الّذي يحدّد نوعها إن كانت خبريّة تقريريّة أو استفهاميّة، أو تعجّبيّة أو منفيّة أو جملة في شكل سياق

1- ينظر، الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 175.
2- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 226، 227.
3- المرجع نفسه، ص: 227.

إنكار، أو تهكّم وما إلى ذلك من غضب، وبأس، وأمل، وفرح، وحزن، بيان حال، والغنى والفقر، والشكّ واليقين، والإثبات، واللّامبالاة، والإقناع، وكلّ ذلك يحدث نتيجة تلوين درجات التّنغيم"[1].

فالجملة الخبريّة، مثل: (ذهب محمّد إلى الجامعة اليوم)، تختلف دلالتها بحسب الأداء التّنغيمي المصاحب لها من علوّ للصّوت وانخفاضه، ومن هذه المعاني:

-السّؤال عن الذّهاب هل حصل أم لا؟

-السّؤال عن الشّخص الّذي ذهب، أهو محمّد أم غيره؟

-السّؤال عن الذّهاب هل كان إلى الجامعة أم غيرها؟

-السّؤال عن الوقت الّذي ذهب فيه، هل كان في هذا اليوم؟

-وقد يكون المقصود من الجملة التعجّب.

وقد تخرج الجملة إلى السّخريّة، أو الازدراء، ويكون الأداء في هذه الحالة مصحوبًا بتغيير علامات الوجه[2].

ولقد تفطّن القدماء إلى دور التّنغيم في تحديد الدّلالة، فهذا "ابن جنّي" يشير إلى بعض آثاره في كتابه "الخصائص" تحت عنوان: "باب في نقص الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها"، "ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجّب استحال خبرًا، وذلك قولك: مررت برجل، أي رجل، أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرّجل في الفضل ولست مستفهمًا، وكذلك مررت برجل، أيّما رجل

1- ينظر، علم الأصوات اللّغويّة، الفونولوجيا، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط: 01، 1992م، ص: 121، والتّنوّعات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط: 01، 1997م، ص: 133، 143.

2- علم الأصوات اللّغويّة، د. مناف مهدي الموسوي، توزيع دار الكتب العلميّة، بغداد، العراق، ط: 03، 2007م، ص: 134، 135.

لأنّ ما زائدة، وإنّما كان ذلك لأنّ أصل الاستفهام الخبر، والتعجّب ضرب من الخبر، فكأنّ التعجّب لما طرأ على الاستفهام إنّما أعاده إلى أصله من الخبريّة"[1].

"مع أنّ ابن جنّي لم يستعمل هنا مصطلح التّنغيم إلّا أنّ كلامه يتضمّن مفهومه، لأنّ تضامّ الاستفهام والتعجّب لا يتحقّق إلّا بالتّنغيم الّذي نراه في قول أحدهم متسائلًا متعجّبًا كيف يرسب هذا الطّالب؟ إنّ المتكلّم هنا لا يريد الإجابة على سؤاله من السّامع، ولكنّه يفكّر ويتعجّب لرسوب مثل هذا الطّالب المتفوّق أو المجتهد وهذا يوافق قول ابن جنّي: «مررت برجل أيّ رجل»"[2].فالتّنغيم في الكلام يقوم بوظيفة التّرقيم في الكتابة، بل ويشير البعض أنّه أوضح من التّرقيم في الدّلالة على المعنى الوظيفي للجملة.

"كما أنّ له دلالة وظيفيّة على الجمل التّأثيريّة المختصرة، نحو: (لا، نعم، يا سلام، الله، وغيرها)، لأنّها تقال بنغمات متعدّدة ويتغيّر معناها النّحوي والدّلالي مع كلّ نغمة بين الاستفهام والتّوكيد والإثبات لمعانٍ، مثل: (الحزن والفرح، والشكّ والتّأنيب، والاعتراض والتّحقير، وهلمّ جرًّا)، حيث تكون النّغمة هي العنصر الوحيد الّذي تسبّب عنه تباين هذه المعاني، لأنّ الجملة لم تتعرّض لتغيّر في بنيتها ولم يضف إليها أو يستخرج منها شيء، ولم يتغيّر فيها إلّا التّنغيم وما قد يصاحبه من تعبيرات الملامح وأعضاء الجسم ممّا يعتبر من القرائن الحاليّة"[3].

يساعد التّنغيم في تحقيق الجانب الإفصاحي من اللّغة باعتبار أنّ للّغة جانبان؛ "جانب تعاملي وجانب إفصاحي وذلك عندما يكون المتكلّم في مقام يتطلّب منه أن يغيّر وظيفة الجملة من التّعامل إلى الإفصاح، كالّذي يحدث مع المعلّقين على مباريات كرة القدم، قبل أن يصيح باللّفظ الإفصاحي "هيه" عندما يرى الكرة دخلت فعلًا على منطقة الهدف، وهو لم يكمل الجملة"[4]. "ومن هذا القبيل

1- الخصائص، ابن جنّي، الجزء: 03، ص: 269.

2- دراسات لغويّة في التّراث القديم، صرف، نحو، تركيب، دلالة، معاجم، مناهج البحث، صبيح تميمي، ط: 01، 2003م، ص: 165.

3- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 127.

4- المرجع نفسه، ص: 309.

تحيّة المرء لشخص يكرهه، فيحتفظ بالعبارة العرفيّة للتحيّة ولكنّه يغيّر وظيفتها ويحمّلها من نغمة الكراهيّة وتعبيرات الملامح الّتي تصاحبها ما يجعل التّنغيم هنا ظاهرة سياقيّة"[1].

فللتّنغيم أيضًا وظائف تأثيريّة ونفسيّة، ونعني بها الدّلالة على ما يجيش في نفس المتكلّم من فرح أو غضب، أو دهشة، أو تأمّل، أو غير ذلك من الانفعالات النّفسيّة، وهذه الوظيفة تتّصل بالمتكلّم أكثر من اتّصالها بنظام اللّغة، وتأمّل نغمة المصمّم على شيء مثلًا ستجدها صاعدة، وكذلك الشّخص الثّائر، أمّا الهادئ المستقرّ فإنّ التّنغيم الهابط سوف يرتبط به[2].

"المحدثون يعرّفون التّنغيم بأنّه الموسيقى الكلام أو هياكل من الأنساق النغميّة ذات أشكال محدّدة، فالهيكل التّنغيمي الّذي تأتي به الجملة الاستفهاميّة وجملة العرض، غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات وهي تختلف من حيث التّنغيم عن الجملة المؤكّدة، فلكلّ جملة من هذه الجملة صيغة تنغيميّة خاصّة"[3].

وهناك معياران لتحديد درجة التّنغيم أجمع عليهما المحدثون[4]:

أولهما: يعتمد على نغمة الحرف الأخير، وهي إمّا هابطة تصدر من أعلى إلى أسفل وتظهر في الإثبات والاستفهام والنّفي والشّرط والدّعاء، وإمّا صاعدة تتّجه من أسفل إلى أعلى وتظهر في الاستفهام بالهمزة، ويظهر الفرق بين النغمتين في الجملتين: (هل جاء زيد؟) فتنطق (زيد) بنغمة هابطة بينما (متى جاء زيد؟) تكون بنغمة صاعدة، لكونه استفهامًا بغير أدواته وإنّما بالظّرف، وإمّا مسطّحة وتظهر عند التوقّف دون تمام المعنى كالوقوف على البصر والقمر الأولى، والثانية في قوله

1- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص: 309.

2- ينظر، علم الصّوتيات، د. عبد العزيز أحمد علام، و د. عبد الله ربيع محمود، ص: 322.

3- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 123.

4- اللّغة العربيّة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النّجار، دار الوفاء للطباعة والنّشر، الإسكندريّة، د.ط، د.ت، ص: 85، 86.

تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠﴾[1]، على حين تنطق (المفرّ) بنغمة صاعدة.

ثانيهما: يعتمد على المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصّوت، وهي إمّا واسعة وتكون باندفاع قوى في عمود الهواء المتّجه من الرّئتين إلى الخارج عبر أعضاء النّطق فيحدث صوتًا عاليًا، ويستخدم في الخطابة والتّدريس لمجموعات كبيرة من الطّلاب، أو متوسّطة وتكون باندفاع أقلّ في الهواء، ونستخدم في الكلام العادي، أو تكون ضيّقة وهي أقلّ من سابقتيها وتستخدم في العبارات الحزينة.

1- سورة القيامة، الآية: 07- 08- 09- 10.

رابعا: الفاصلة الصّوتيّة:

إنّ الفاصلة الصّوتيّة أو المفصل الصّوتي هو أحد الظّواهر الصّوتيّة الّتي تساهم في تحقيق التوازن الصوتي والتّناغم الإيقاعي وإدراك المعاني في النّص اللّغوي، وهو ظاهرة اهتمّ بها علم الفونولوجيا بعد النّبر والتّنغيم، لأنّه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدّلالة اللّغويّة في سياق العبارة والفاصلة الّتي نعنيها هنا ليست الفاصلة القرآنيّة المعروفة، وإنّما هي الفاصلة الصّوتيّة بمعناها العامّ المتأتيّة من الوقف الّذي يحسن السكوت به ويحسن الابتداء بما بعده، أو هو السّكتة الّتي تكون بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدّلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر[1].

أمّا مادّة (فصل) في معاجم اللّغة فلها عدّة معاني، منها: الفصل بون ما بين الشّيئين، والفصل من الجسد المفصّل، وبين كلّ ذلك الحاجز بين الشّيئين، والفصل من الجسد موضع المفصل وبين كلّ فصلين وصل. والفصل هو القضاء بين الحقّ والباطل واسم ذلك القضاء الّذي يفصل، وهو قضاء فيصل وفاصل[2].

وجاء في تاج العروس، الفصل: كلّ ملتقى عظمين من الجسد، والفصل الحقّ من القول، والفاصلة: الخرزة الّتي تفصل بين الخرزتين في النّظام، وقد فصّل النّظم، وعِقدٌ مفصّل أي: جعل بين كلّ لؤلؤتين خرزة[3].

1- ينظر، أسس علم اللّغة، ماريوباي، ص: 97، والكلمة، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة للنّشر والتّوزيع، الإزريطة، الإسكندريّة، مصر، 1996م، ص: 48، وعلم الأصوات، محمّد أحمد محمود، دار إشبيليا للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرياض، ط: 01، 2003م، ص: 215.

2- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجزء: 07، ص: 126، تهذيب اللّغة، محمّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، علي محمّد البخاري، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، الجزء: 12، ص: 193، 194.

3- تاج العروس، محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مصطفى الحجازي، التراث العربي، الكويت، الجزء: 30، ص: 162، 163.

كما جاء في "لسان العرب" عن مادّة (فصل) عدد من المعاني منها ما ذُكِر فيما سبق من المعاجم ومنها[1]:

فصل من النّاحية: أي خرج منها، التفصيل التّبيين، والفصل واحد الفصول، أي القطع، وقوله عزّ وجلّ: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾[2]، والمقصود يوم القيامة، وفي القرآن الكريم إشارة إلى الفاصلة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَد جِئْنَـٰهُم بِكِتَـٰبٍ فَصَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدىً وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُومِنُونَ﴾[3]، وفي قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ءَايَـٰتٍ مُّفَصَّلَـٰتٍ فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْماً مُّجْرِمِينَ﴾[4]، وفي سورة الأعراف:﴿بِكِتَـٰبٍ فَصَّلْنَـٰهُ ﴾، له معنيان؛ أحدهما تفصيل آياته بالفواصل، والمعنى الثّاني يعني بيّناه، وقوله عزّ وجلّ: ﴿آيات مفصّلات﴾، أي بين كل آيتين مهلة، وقيل مفصّلات: مبيّنات واضحة الدّلالة، والله أعلم، وسُمِّي المفصل مفصّلًا لِقصر أعداد سور من الآيي وقولٌ فصلٌ: حقّ ليس بباطل، وقول فاصل يعني قاطع، والفاصل صفة من صفات الله عزّ وجلّ بفصل القضاء بين الخلق.

أمّا اصطلاحًا فنكتفي بتعريف الدّكتور "كمال بشر"، الّذي درس موضوع الفواصل الصّوتيّة بشيء من التعمّق والتّمثيل المتنوّع أكثر من غيره من الباحثين العربي الّذين تعرّضوا للموضوع، فقال عن الفواصل: «مصطلح نطلقه نحن على مجموعة من الظّواهر الصّوتيّة الّتي تشكّل ظواهر أخرى – كالنّبر والتّنغيم– تلوينًا موسيقيًّا خاصًّا بالمنطوق، يحدّد طبيعة التّركيب وماهيته ودلالته، هذه الفواصل هي الوقفة (stop)، والسّكتة (pause)، والاستراحة وأخذ النّفس، وكلّها ذات خطر ودال في صحّة الأداء الصّوتي وتجويده، وفي التّحليل النّحوي والدّلالي للتّراكيب»[5].

1- لسان العرب، ابن منظور، الجزء: 11، ص: 521، 524.
2- سورة المرسلات، الآية: 38.
3- سورة الأعراف، الآية: 52.
4- سورة الأعراف، الآية: 133.
5- علم الأصوات، كمال بشر، ص: 553.

ولهذا نجد كلّ من تعرّض للفاصلة الصّوتيّة إلّا وتكلّم عن الوقف إلى جانب السّكت لما لكليهما من أثر واحد، وفعّال في تحديد طبيعة التّركيب في اللّغة، كما أنّ الحديث عن الفاصلة الصّوتيّة يجرّنا إلى الحديث على الأداء الصّوتي الّذي يتّخذه المتكلّم، وهو أساس دراستنا في هذا الفصل من الرّسالة الّذي حاولنا أن نشير فيه إلى أغلب الظّواهر الصّوتيّة الأدائيّة غير التّشكيليّة المساهمة في تبليغ الرّسالة الكلاميّة بأقلّ جهد والّذي يقودنا إلى اقتصاد الكلام، وقسّمت هذا المبحث إلى مطلبين:

1: الوقف:

لغةً: جاء في معجم الصّحاح؛ "وقفت الدّابّة تقف وقوفًا، ووقفتها أنا واقفًا، يتعدّى، ولا يتعدّى، ووقفت الدّار للمساكين وقفًا"[1]، وفي أساس البلاغة؛ "وقف القارئ على الكلمة وقوفًا، ووقف الكلمة وقفًا، ووقفت القارئ، علّمته مواضع الوقوف"[2].

وفي لسان العرب؛ "وقف بالمكان وقفًا، ووقفت وقوفًا، فهو واقف، ويقال وقفت الدّابة وقوفًا، ووقفتها أنا وقفًا ووقف الدّابة جعلها تقف... والوقف مصدر وقفت"[3].

اصطلاحًا: فعند النّحويين كما عرّفه ابن الحاجب هو، "قطع الكلمة عمّا بعدها"[4]، غير أنّ الرّضى استدرك على هذا التّعريف بسبب، قوله: (عمّا بعدها) ورأى أنّ السّكوت هو: "على آخر الكلمة اختيارًا لجعلها آخر الكلام"[5]، وعرّفه أبو حيّان"، فقال هو: «قطع النّطق عند إخراج اللّفظة»[6].

1- تاج اللّغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1956م، مادّة (وقف).

2- أساس البلاغة، الزمخشري، مادّة (وقف).

3- لسان العرب، ابن منظور، مادّة (وقف).

4- الشّافية المجموعة، ابن حاجب، المكتبة المكيّة للنشر والتّوزيع، مكّة المكرّمة، ط: 01، 1995م، ص: 169.

5- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي محمّد بن الحسن، تحقيق: محمّد نور الحسن ورفيقه، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1982م، الجزء: 02، ص: 281.

6- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو الحيان محمّد بن يوسف، تحقيق: مصطفى حسان، القاهرة، 1984م، الجزء: 01، ص: 392.

أمّا عند القرّاء وعلماء التّجويد وهم من أولوه عنايةً خاصّة لما له من أهمّية في الدّراسات القرآنيّة والتّجويد، فقد أدركوا ذلك بشكل جليّ، وقد جعل السّيوطي رواية النّحاس عن عبد الله بن عمر، قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السّورة على محمّد فنتعلّم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلّمون أنتم القرآن اليوم»[1]، كما ينقل السّيوطي أيضًا، "باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنّه لا يتأتّى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلّة الشّرعيّة منه إلّا بمعرفة الفواصل"[2].

ويعني، "قطع الصّوت على الكلمة زمنًا يتنفّس فيه عامّة بنيّة استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله فإذا قطع الصّوت دون تنفّس يسمّى السّكت، وإذا قطع دون أن تكون هناك نيّة الاستئناف للقراءة يسمّى القطع"[3].

والمعنى نفسه عند المحدثين فبقول محمّد مكّي نصر: «عبارة عن قطع الصّوت عن آخر الكلمة زمنًا يتنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة والرّجوع إليها، لا بنيّة الإعراض عنها والانتهاء منها»[4]، وهو، "قطع الصّوت عن الكلمة زمنًا ما يتنفّس فيه القارئ عادةً بنيّة استئناف القراءة لا بنيّة الإعراض عنها، ويأتي في رؤوس الآي وأواسطها، ولابدّ مع من التّنفس، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتّصل رسمًا وإن لم يكن وسط الكلمة ولا فيما اتّصل رسمًا، مثل: أينما تسافر أسافر"[5].

هذا وقد أخذ موضوع الوقف حظًّا وافرًا من التّأليف والتّصنيف سواء عند علماء العربيّة أو علماء القراءات والتّجويد، وله حالتان ذكرهما ابن الجزري، بقوله: «وأمّا الوقوف والابتداء فلهما

1- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمان بن أبي بكر بم محمّد (السيوطي)، الجزء: 01، ص: 221.
2- المصدر السابق نفسه، الجزء: 01، ص: 221، 222.
3- تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، دار مصطفى الحلبي، 1961م، الجزء: 01، ص: 240.
4- نهاية القول المفيد في علم التّجويد، محمّد مكي نصر، طبعة القاهرة، د. ت، ص: 153.
5- البرهان في تجويد القرآن، محمّد الصادق قمحاوي، دار ابن زيدون للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط: 01، ص: 71.

حالتان؛ الأولى: معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، والثّانية: كيف يوقف، وكيف يبتدأ»[1]. أمّا الأولى فقد لقيت عناية علماء القراءات وهي معرفة مواضع الوقف وتنبني على أسس نحويّة، أو دلاليّة، والحالة الثّانية وهي معرفة هيئات الوقف وتنبني على أسس صوتيّة، فقد كانت موضع عناية الصّرفيين، وعلماء التّجويد[2].

وللوقف أربعة أقسام على رأي الدّاني: "تامّ مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك"[3]، ويوافقه عليها أكثر القرّاء وقسّمه ابن الأنباري إلى ثلاثة أقسام: "وقف تامّ، وحسن ليس بتامّ وقبيح ليس بحسن ولا تامّ"[4]. وأوصله بعض المتأخرين إلى ثمانية أقسام: "الوقف اللّازم والتّام، والكافي، والحسن، والصالح، والجائز، والمعانقة، والقبيح"[5].

وذكر كلّ ظواهر الوقف الّتي عرضها العلماء أوسع من أن تُحصر في مطلب أو حتّى مبحث، لذلك نكتفي بالإشارة إلى بعض الأوجه الّتي تترتّب على الوقف الّذي هو فاصل صوتي بين الموقوف عليه وما بعده وهذا الفاصل الصّوتي يؤدّي إلى واحد ممّا يأتي:

أ-الإسكان: وهو أصل الوقف في العربيّة السّكون، فالعربيّة لا تقف على متحرّك، ويعرّف ابن الجزري الوقف بالإسكان، بقوله: «عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثّلاث»[6]، ويعرّفه ابن يعيش،

1- النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مراجعة محمّد علي الضباع، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، د.ت، ط: 02، الجزء: 01، ص: 224.

2- ينظر، المقطع في بنية الكلمة العربيّة، مناع عبد الله، شداد، ص: 91.

3- المكتفي في الوقف والابتداء، لأبي عمر الداني، تحقيق: جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، بغداد، العراق، 1983م، ص: 106.

4- إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، دمشق، 1971م، الجزء: 01، ص: 139.

5- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، محمود خليل الحصري، طبعة (القاهرة)، ص: 13.

6- النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، الجزء: 02، ص: 121.

بقوله: «فالسّكون هو الأصل والأغلب لأنّه سلب الحركة»[1]، ومن النّحويين يعرّفه جلال الدّين السّيوطي، قوله: «السّكون هو الأصل في الوقف على المتحرّك»[2].

ب–الرَّوم: وهو النّطق ببعض الحركة، أو تضعيفها والإشارة بصوت ضعيف للدّلالة عليها[3]، وعرّفه ابن يعيش، فقال: «وأمّا الرَّوم فصوت ضعيف كأنّك تروم الحركة ولا تتمّها وتختلسها اختلاسًا، وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصير، لأنّ فيه صوتًا يكاد الحرف يكون به متحرّكًا ألا تراك تفصل فيه بين الذّكر والمؤنّث في أنت وأنت فلولا أنّ هناك صوتًا لما فصلت بين المذكّر والمؤنّث»[4].

ويقول السّيوطي عن المنصوب المنوّن: «فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنّه يقف بالإسكان والرّوم»[5]، "واختلاف النّحويين والقرّاء في كيفيّة الوقف بالرّوم دلالة على اختلافهم في التّعريف واصطلاحهم عليهم فالرّوم عند القرّاء بعض حركة، بينما عند النّحاة إخفاء الحركة واختلاسها والاختلاس ممّا لا يمتنع في الحركات الثّلاث"[6]. "وإن كان بعض النّحويين لا يفرّق بين الرّوم والإشمام"[7].

ج–الإشمام: وهو أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا لفظت بالضمّة من غير صوتٍ أصلًا[8]، ويعرّفه ابن يعيش بقوله: «فهو تهيئة العضو للنّطق بالضمّ من غير تصويت وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النّفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنّا أردنا

1- شرح المفصّل، موفّق، الدّين الأسدي، (ابن يعيش)، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت، الجزء: 09، ص: 69.

2- همع الهوامع، جلال الدّين السيوطي، تحقيق، أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م، الجزء: 06، ص: 207.

3- ينظر، النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص: 125، والإتقان في العلوم القرآن، عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمّد السّيوطي، الجزء: 01، ص: 228، وشرح الشافية للرّضي، الجزء: 02، ص: 275.

4- شرح المفصّل، ابن يعيش، الجزء: 09، ص: 67.

5- همع الهوامع، السيوطي، الجزء: 06، ص: 208.

6- النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، الجزء: 02، ص: 126.

7- شرح المفصّل، ابن يعيش، الجزء: 09، ص: 67.

8- ينظر، النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، الجزء: 02، ص: 125، والإتقان في العلوم القرآن، السّيوطي، الجزء: 01، ص: 228،

بضمّهما الحركة فهو شيء يختصّ العين دون الأذن، وذلك إنّما يدركه البصير دون الأعمى لأنّه ليس بصوت يسمع وإنّما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك ولا يكون الإشمام في الجرّ والنّصب عندنا»[1].

وهو عند جمهور النّحاة في المرفوع والمضموم عدا الكوفيين يجوّزون في المجرور والمكسور فنجد في شرح المفصّل للزّمخشري، "وذهب الكوفيّون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأنّ الكسرة تكسير الشّفتين كما أنّ الضمّة تضمّهما، والصّواب ما ذكرناه للعلّة المذكورة، واشتقاق الإشمام من الشّمّ، كأن" أشممت الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت العضو للنّطق بها"[2].

د- التّضعيف: عرّفه السّيوطي، بقوله: «ويقال فيه التّثقيل تارةً بأنّ تجئ بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه، فيصبح ساكنان فيحرّك الثّاني ويدغم فيه الأوّل، وقال بعضهم: التّضعيف: تجديد الحرفين في الوقوف، نحو: (هذا جعفر)، (وقام رجلٌ)»[3].

ويصحّ هذا التّشديد بشرط ألا يكون المضعف همزًا، أو حرف علّة، أو قبله ساكن "وشرط التّضعيف أن يكون الحرف المضعّف متحرّكًا في الوصل، لأنّ التّضعيف كما تقدّم لبيان ذلك، أن يكون صحيحًا، إذ يستثقل تضعيف حرف العلّة وأن لا يكون همزة... وإنّما اشترط أن يتحرّك ما قبل الآخر لأنّ المقصود بالتّضعيف بيان كون الحرف الأخير متحرّكًا في الوصل لئلّا يلتقي ساكنان، فلا يحتاج إلى التّنبيه على ذلك"[4].

ويرى البعض: "أنّ المقصود بالرّوم والإشمام والتّضعيف ثلاثتهما شيء واحد، هو بيان أنّ الحرف الموقوف عليه كان متحرّكًا في الوصل بحركة إعرابيّة أو بنائيّة، فالّذي أشمّ نبّه عليه بهيئة الحركة،

1- شرح المفصّل، ابن يعيش، الجزء: 09، ص: 67.

2- شرح المفصّل، للزمخشري، دار الكتب العلميّة، بيروت، منشورات محمّد علي بيضون، ط: 01، 2001م، الجزء: 05، ص: 209.

3- همع الهوامع، جلال الدّين السيوطي، الجزء: 06، ص: 209.

4- شرح شافية ابن حاجب، للرضي، الجزء: 02، ص: 315.

والّذي رام نبّه عليه بصويت ضعيف، فهو أقوى في التّنبيه على تحرّك الحرف من الإشمام والّذي ضعُف فهو أقوى تبيينًا"[1].

هـ- هاء السّكت: "وهي الّتي في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَّلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ٢٩﴾[2]، وهي مختصّة بحال الوقف، فإذا أدرجت قلت: مالي هلك سلطاني حذو، وكلّ متحرّك ليست حركته إعرابيّة يجوز عليه الوقف بـ(الهاء)، نحو: (ثمّة)، (ليته)، و(كيفه)، و(أنّه)، و(حيهله)، وما أشبه ذلك"[3]، وهي عند النّحويين بين الوجوب والجواز والمنع.

أ-واجبة:

في الفعل المعتلّ الآخر والمحذوف للفاء والعين، يقول السّيوطي: «ممّا يختصّ به الوقف زيادة هاء السّكت، فيوقف بها على الفعل المعتلّ الآخر في الجزم أو في الوقف، فإن كان محذوف الفاء، نحو: لا تقِ وزيدًا، وقِ عمرًا، أو محذوف العين، نحو: لا ترَ زيدًا أو رِ بكرًا ووقف عليه وجب إلحاق الهاء، لأنّه بقي على حرف واحد»[4].

وقول سيبويه: «وأمّا لا تقه من وقيت، وإن تعِ أعِهْ من وعيت، فإنّه يلزمها الهاء في الوقف»[5]، والفعل الّذي أعلّ آخره، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۖ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾[7]، وواجبة في (ما) الاستفهاميّة المجرورة، إذ يجب حذف ألفها وإلحاق هاء السّكت بها، نحو: (لمه)، و(عمّه).

1- شرح شافية ابن حاجب، للرضي، الجزء: 02، ص: 314، 315.
2- سورة الحاقّة، الآية: 28، 29.
3- شرح المفصّل، للزمخشري، ص: 361.
4- همع الهوامع، السّيوطي، الجزء: 06، ص: 217.
5- الكتاب، سيبويه، الجزء: 04، ص: 19.
6- سورة البقرة، الآية: 259.
7- سورة الأنعام، الآية: 90.

ب–الجواز:

وفي الفعل المعتلّ الآخر إذا حذف آخره من أجل الجزم، نحو: (لم يغْدُه، ولم يَخشَه ولم يرمه)[1]، ويجوز الوقف بهاء السّكت على كلّ ما بنى على حركة بناء لازمًا ولم يشبه المغرب، نحو: (كيف، وأين، وأنا، وهو، وهي)، وياء المتكلّم إذا اتّصلت بفعل أو اسم، نحو: (فهمني، غلامي)، فنقول: ضَرَبَنِيه، وغُلامِيهْ، وهُوَه، وهِيَهْ، وأكْرَمْتَكَه، وكَيفَه، وأيْنَه، وأنّه)[2]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَيَقُول يَـٰلَيْتَنِى لَمْ اوتَ كِتَـٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَم اَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦ ﴾[3].

جـ–المنع:

"وتُمنع هاء السّكت في الفعل الماضي"[4]، نحو: (ضرب، وركب، قام، وقعد) سواء لازم أو متعدّي لأنّه بني على حركة لمشابهته المضارع المعرّب في وقوعه صفة.

و– النّقل: وهو نقل حركة الإعراب إلى الحرف السّابق وهو قليل، مع اشتراط أن يكون الحرف السّابق ساكنًا وممّا لا يتعذّر تحريكه[5]، منه قول زياد الأعجم:

عجِبت والدّهر كثير عجبه من عنزي سبّني لم أضربُه

1- شرح التّصريح على التّوضيح، جمال الدّين أبو محمّد الأنصاري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 2000م، الجزء: 02، ص: 633.

2- الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربيّة، د. محمّد عالم محيسن، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط: 01، 1992م، ص: 98.

3- سورة الحاقة، الآية: 25، 26.

4- شرح التصريح على التّوضيح، جمال الدّين الأنصاري، الجزء:02، ص: 637.

5- ينظر: كتاب السّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التّميمي، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط: 02، 1400هـ، ص: 696.

وهي مسألة خلافيّة بين النّحويين، وبخاصّة فيما إذا كان الموقوف عليه منصوبًا، فأمّا الكوفيّون فقد جوّزوا أن يقال في الوقف: رأيت البَكَرْ بفتح الكاف، ومنع ذلك البصريّون وقد ذكر ابن جنّي استقباح الخليل لذلك[1]، ولكنّهم اتّفقوا على جواز ذلك في حالتي الرّفع والجرّ[2].

وهذه الكيفيّة من الوقف لم يُكثِر القراء الحديث عنها، فقد قيل: «ولم يؤثر الوقوف بالنّقل عن أحد من القرّاء إلّا ما روي عن أبي عمرو أنّه قرّأ: ﴿۞وَٱلۡعَصۡرِ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِالحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِالصَّبۡرِ ۞﴾[3]، بكسر الباء وقرأ سلام عن السدّي: ﴿والعصرِ﴾، بكسر الصّاد»[4].

ز- القلب: وهو إبدال التّنوين إذا أتى بعد غير هاء ألفًا، وحذفه بعد ضمّ وكسر، ومن ذلك إبدال نون التّوكيد الخفيف، نحو: ليكونًا، ولنسفعًا[5]، "ومن ذلك إبدال (تاء) التّأنيث عند الوقف (هاء)، فإذا اتّصلت بحرف، نحو: (ثمّت ولعلّت)، يجوز الوقف عليها بالهاء قياسًا على (لات)"[6].

"ويوقف عليها (بالهاء) إذا كان ما قبل تاء التّأنيث متحرّكًا، نحو: (فاطمة، طلحة، حمزة)، وكذلك وقف (بالهاء) إذا كان الاسم ساكنًا معتلًّا ولا يكون إلّا ألفًا"[7]، نحو: (فتاة، وصلاة، وزكاة)، فيقولون: (فتاه، وصلاه، وزكاه).

ح- الحذف: وهو حذف ياء المتكلّم في الاسم والفعل، نحو: (زيد ضربني، وهذ غلامي)، فيمكننا القول: (زيد ضربن، وهذا غلامْ)، فمن النّحاة من جوّز الحذف وذلك لإزالة اللّبس على حال

1- ينظر، الخصائص، ابن جنّي، الجزء: 03، ص: 220.

2- ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدّين أبي الحركات عبد الرحمان بن محمّد الأنباري، المكتبة العصريّة، بيروت، 1987م، الجزء: 02، ص: 731، 732.

3- سورة العصر، الآية: 03.

4- همع الهوامع، السّيوطي، الجزء: 06، ص: 210، 211.

5- ينظر، من قضايا اللّغة، مصطفى النّحاس، مطبعة الفيصل، الكويت، ط: 01، 1995م، ص: 101.

6- شرح التّصريح على التّوضيح، جمال الدّين الأنصاري، ط: 01، الجزء: 02، ص: 629.

7- الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربيّة، سالم محسين، ص: 81.

الوصل[1]، ونجد أمثال ذلك في الفواصل القرآنيّة، نحو: ﴿رَبِّيَ أَكۡرَمَنِ﴾[2]، ﴿رَبِّيَ أَهَٰنَنِ﴾[3]، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾[4].

ومن خلال ما سبق عن الوقف وعرض بعض أوجهه يظهر أثره الكبير في بيان المعنى وظهوره، ومثال واضح عن تقليل الجهد واقتصاد الكلام فقولنا: «حيّ على الصّلاة» أسهل وأخفّ من نطقك بالتّاء أو تحريك آخر الاسم والمعنى لا يختلّ.

2: السّكت:

لغةً: "الامتناع، ويقال سكت الرّجل عن الكلام، أي: امتنع عنه"[5].

اصطلاحًا: "هو عبارة عن قطع الصّوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس"[6]، وهو "قطع عن آخر الكلمة أو في وسطها زمنًا دون زمن الوقف عادةً من غير تنفّس بنيّة العودة إلى القراءة في الحال"[7].

ويقول "محمّد مكّي نصر": «قال في النّشر والصّحيح أنّ السّكت مقيّد بالسّماع والنّقل، فلا يجوز إلّا فيما صحّت الرّواية بمعنى مقصود بذاته وقيل يجوز في رؤوس الآي مطلقًا، أي سواء صحّت به أم لا، حال الوصل كقصد البيان أي بيان أنّها رؤوس الآي»[8].

1- ينظر، الكتاب، سيبويه، الجزء: 04، ص: 175، 176، وشرح الشافية، للرضي، الجزء: 02ن ص: 301.
2- سورة الفجر، الآية: 15.
3- سورة الفجر، الآية: 16.
4- سورة الفجر، الآية: 04.
5- لسان العرب، ابن منظور، مادّة: (وقف).
6- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، الجزء: 01، ص: 240.
7- تنقيح الوسيط في علم التّجويد، محمّد خالد المنصور، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط: 02، 2001م، ص: 239، 240.
8- نهاية القول المفيد في علم التّجويد، محمّد مكّي نصر، دار مصطفى البابي الحلبي وأولاده، طبعة مصر، 2016م، ص: 179.

ويرى البعض أنّ السّكت يدخل في باب التّنغيم منه في باب الوقف، لأنّ أكثر الآراء تشير إلى عدم قطع النّفس[1]، فهي تؤدّي ما يؤدّيه التّنغيم في الأثر الدّلالي للجملة[2]، إذ يقول الدّكتور حسام النّعيمي: «والّذي جعل العلماء يسمّون هذه السّكتة الصّوتيّة مع أنّها عدم، أنّ الصّوتيّة في التّشكيل تمييزيّة، فالّذي ميّز لفظة (باب) عن (ناب)، صوتِيّتَا (الباء) و(النّون)، والّذي ميّز معنى السّؤال عن الرّاقي في (من راقٍ) من احتمال المعنيين هو السّكتة فمهمّة السّكتة إذن في مثل هذه المواضع لا تختلف عن مهمّة أي صوتيّة أخرى»[3].

ولمعرفة الفرق بين الوقف والسّكت لابدّ لنا من الرّجوع إلى المعنى اللّغوي والاصطلاحي ودورهما في الفواصل الصّوتيّة والإفهام النّحوي، ومن بين هذه الفوارق[4]:

	السّكت	الوقف
01	هو حالة من حالات الوصل	هو حالة من حالات الوقف
02	له مواضع معيّنة في القرآن	ليست له مواضع معينة
03	قطع الصّوت دون نفس جديد	قطع النّفس على الحرف الأخير
04	لا يجوز معه الرّوم والإشمام	يجوز معه الرّوم والإشمام
05	زمنه أقلّ من زمن الوقف	زمنه أطول من زمن السّكت
06	لا يدلّ على تمام المعنى	يدلّ على تمام المعنى

1- ينظر، من قضايا اللّغة، مصطفى النّحاس، ص: 122.

2- ينظر، علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربيّة، بيروت، ص: 225.

3- أبحاث في أصوات العربيّة، د. حسام سعيد النّعيمي، دار الشّؤون، القافية العامّة، بغداد، ط: 01، 1998م، ص: 78.

4- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، الجزء: 01، ص: 238، 243، والميسّر، منى درويش الطنبولي، دار غريب، القاهرة، ط: 02، ص: 2002م، ص: 86.

07	مقيّد بالسّماع والنّقل	غير مقيّد بالسّماع والنّقل
08	كثرة الأسماء للسّكت	عرف باسم واحد هو الوقف

الفرق بين الوقف والسكت

ومن خلال هذه الفروق يتّضح أنّ للسّكت دورًا مهمًّا في الإفهام النّحوي، إذ فيه مسائل كثيرة في النّحو قد يصعب فهمها أو تتعدّد فيها الآراء، ولكنّها في الأغلب ذات وجهة واحدة، وإنّما تغيير أنماط العبارات عن طريق (السّكت) أو (التّنغيم) قد يشكّل على المتلقّي مقصود الكلام، ومن أمثلة ذلك:

-الدلالة على الإشارة:

نحو: من ذا الشّاعر؟ ماذا الكتاب؟ بمعنى: من هذا الشّاعر، وما هذا الكتاب؟ و(ذا) في المثالين اسم إشارة ولا يمكن فهم هذا المعنى إلّا إذا سكت المتكلّم سكتة خفيفة بعد اسم الاستفهام (من) أو (ما)، وهنا نعرف أنّ (ذا) اسم إشارة واقعة في محلّ رفع خبر، وما بعدها بدل، في حين هي لما كانت كلمة واحدة (من ذا)، و(ماذا) عدّها النّحويّون كلّها اسم استفهام[1].

-صدارة الاستفهام:

نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[2]، أو قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَه مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[3]، أو قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾[4]، ويسمّى هذا الأسلوب المركّب أو المرجّح، يذكّر القرآن أوّلًا اللّفظ مجرّدًا، ثمّ يرجعه مضيفًا إليه حرفًا أو حرفين ثمّ يعيده ثالثة، ولا تتحقّق الصّدارة لـ(ما)

1- ينظر، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمّد عبد الله بن جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: صلاح الدّين عبد العزيز، علي السيّد، دار السلام، القاهرة، ط: 01، 2004م، الجزء: 01، ص: 405.

2- سورة الحاقة، الآية: 01، 02.

3- سورة القارعة، الآية: 01، 02.

4- سورة الواقعة، الآية: 29.

في الآيات الثلاث إلّا بسكتة لطيفة قبل لفظها فالفصل بين (اليمين) و(ما)، هو الّذي يعطي صدارة (ما) في جملتها[1].

-تحديد الجواب بعد الطّلب[2]:

ففي قولنا: «من يجتهد يصل»، المعروف أنّ أركانها ثلاثة؛ اسم الشّرط وفعله وجوابه، ولكنّ من النّاحية النّطقيّة، ركنان: (من يجتهد) و(يصل) وعقد سيبويه بابًا في الكتاب، سمّاه "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو ثمن أو عرض"[3]، ومثّل لجمعيها فجاء مثال الأمر: ائتني آتك، ومثال النّهي: لا تفعل يكن خيرًا لك، ومثالي الاستفهام: ألا تأتيني أحدّثك؟ وأين تكون أزرك؟، ومثالين للتّمني أيضًا: ألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدّثنا، ومثال العرض: ألا تنزّل تُصِب خيرًا، فهو يقيس جميع هذه الأمثلة بحالة الجملة الشّرطيّة، فيقول: «وإنّما انجزم هذا كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني، لأنّهم جعلوه معلّقا بالأوّل غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك)»[4].

والّذي عليه أكثر النّحاة أنّ الجزم هنا لبس لأنّ الجواب للطّلب، إنّما لشرط مقدّر؛ "لأنّك إذا قلت: أكرمك، فإنّما المعنى: ائتني فإنّ تأتني أكرمك، لأنّ الإكرام إنّما يجب بالإتيان"[5]، ومهما قيل من خلاف في التّقدير لهذه الجمل من قولهم إنّ هناك جملة شرط محذوفة بتقدير: ائتني، إن تأتني أكرمك.

فإنّ الدّكتور مصطفى النّحاس، يقول: «... فهذا يعني أنّ هناك حذفًا في هذه التّراكيب ممّا يقتضي أن يعمد المتحدّث بمثل هذه التّراكيب إلى شيء من التوقّف بإحداث سكتة لطيفة بعد نطق

1- ينظر، من قضايا اللّغة، مصطفى النّحاس، ص: 118.

2- ينظر، المباحث المرضيّة، وملحق الدّكتور مازن المبارك، لأبي محمّد عبد الله بن جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط: 01، 1987م، ص: 53، 65.

3- الكتاب، سيبويه، الجزء: 03، ص: 93.

4- الكتاب، سيبويه، الجزء: 03، ص: 93، 94.

5- الكامل للمبرّد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 03، 1997م، الجزء: 02، ص: 82.

الجملة الطّلبيّة، لأنّ ذلك من شأنه أن يجعل ما بعد الطّلب من قبيل للكلام الجديد وينبّه السّامع إلى أنّ في الكلام حذفًا أو تقديرًا، أو إضمارًا، ولذا ينبغي وضع فاصلة بين الجملتين عند الكتابة»[1].

-النعت المقطوع:

يرى المحدثون أنّ النّعت المقطوع إلى الرّفع أو النّصب له خاصيّة صوتيّة تختلف عن النّعت الاصطلاحي، "وتلك الخاصيّة هي وجود سكتة بين النّعت والمنعوت، أو إمكانيّة وجود هذه السّكتة، فهذه الخاصيّة الصّوتيّة، هي العامل الأساسي الّذي جعلنا نخرج النّعت المقطوع من باب النّعت الاصطلاحي، ذلك لأنّ من خواص النّعت الاصطلاحي عدم إمكانيّة السّكتة ومن باب أولى عدم وجودها البتّة بين النّعت والمنعوت"[2]، كما يوجب الدّكتور كمال بشر، "الإتباع للنّعت في حال لم تكن هنالك سكتة أو إمكانيتها، إذا وجدت السّكتة أو أمكن وقوعها فالنّعت واجب القطع"[3].

-توكيد حرف الجواب:

إنّ الحرف عادةً ما يؤكّد بتكرار ما دخل عليه إلّا حرف الجواب فيجوز توكيده[4]، ومن أمثلة ذلك قول الشّاعر:

لا لا أبوح بحبّ بثينة إنّها أخذت على مواثقًا وعهودًا

والّذي يبدو أن (لا) الأولى حرف جواب والثّانية حرف نفي، و(لا) توكيد في البيت، لأنّ السّكتة إنّما تصبح بعد (لا) الأولى، ولو صحّت بعد (لا) الثّانية وكانت توكيد للأولى لكان الكلام (لا لا)، وانتهى حرف الجواب مع توكيده واستأنف: (أبوح بحبّ بثينة...) وهذا لم يرده الشّاعر.

1- ينظر، من قضايا اللّغة، مصطفى النّحاس، ص: 121.

2- علم اللّغة العام، قسم الأصوات، كمال محمّد بشر، دار المعارف، مصر، 1973م، ص: 193.

3- المرجع السابق نفسه، ص: 194.

4- ينظر، قطر النّدى، أبو محمّد عبد الله بن جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، مصر، 1963م، ص: 291.

أمّا السّكت في القرآن الكريم ففيه مواضع جعلها القرّاء واجب تحقيق السّكت فيها وأخرى جائزة مع جواز الوقف أو الوصل، وعُرِفت هذه المواضع باسم مرتبة السّكت الخاصّ، فالسّكت فيها يوضح معانيها الوظيفيّة أكثر من وصلها، والوصل فيها قد يوهم لمعنى آخر ولاجتناب اللّبس جلعوا السّكت واجبًا في مواضع أربع، هي[1]:

الأولى: تقع على الألف المبدلة من التّنوين في لفظ (عِوجًا)، في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّما لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً ﴾[2]، وهذه دلالة فهم وإدراك للفصل بين الاعوجاج والاستقامة، فالّذي يوصل بين (عِوجًا) و(قيّمًا) يوهم السّامع أنّ (قيّمًا) صفة لـ(عِوجًا) وهذا مؤكّد ليس مراد الآية.

الثانية: تقع على الألف من لفظ (مرقدنا)، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾[3]، مع جواز الوقف على لفظ (مرقدنا)، "وهو وقف تامّ، كما أفاده العلّامة الصفاقسي ولكنّه إن وصل فإنّه يسكت وجوبًا عند حفص من طريق الشّاطبيّة"[4]، والسّكت هنا لبيان أنّ (هذا) ليست صفة (مرقدنا) وإنّما هي مبتدأ وأنّ كلام الكفّار قد تمّ عند (مرقدنا).

الثالثة: تقع على النّون من لفظ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَّاقٍ ﴾[5]، ويترتّب على السّكت هنا إظهار النّون السّاكنة، حتّى لا يحصل الإدغام وتصير كأنّها (مرّاق) وهي صفة مبالغة من (المروق) ويؤدّي الحاصل إلى التباس في المعنى والدّلالة.

1- حقّ التلاوة، حسن الشيخ عثمان، مكتبة المنار للطباعة والنّشر، الأردن، ط: 09، 1990م، ص: 141.
2- سورة الكهف، الآية: 01، 02.
3- سورة يس، الآية: 52.
4- تنقيح الوسيط في علم التّجويد، محمّد خالد منصور، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط: 02، 2001م، ص: 355.
5- سورة القيامة، الآية: 27.

الرابعة: تقع على اللّام من لفظ (بَلْ)، في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ بَل رَّانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾[1]، ويترتّب على هذا السّكت إظهار اللّام السّاكنة، كالحالة الثّالثة لمنع حصول الإدغام، لأنّه عند الوصل يدغم (اللّام) في (الرّاء)، ويصبح هناك لبس وتوهّم في الدّلالة، كأنّها كلمة واحدة (برّان).

والمتتبّع لأقوال المفسّرين يجد أنّ السّكت له تأثير واضح في تحديد معاني ومعالم عديد الجمل القرآنيّة وليست منحصرة في هذه المواضع الأربع.

1- سورة المطففين، الآية: 14.

الفصل الثاني:

ظواهر الاقتصاد الصّوتي في المستوى التشكيلي (التركيبي)

*توطئة

أولاّ: المماثلة

ثانيا: المخالفة

توطئة:

إنّ سعي المتكلّم المتواصل في البحث عن أنماط لغويّة تساعد في اقتصاد الجهد، وتخفيف النّطق، لميله الفطري للدّعه والسّهولة وأمن اللّبس من لغة دائمة التّطور والاستيعاب، حتّم عليه إيجاد أساليب توازن بين السّهولة في الأداء، وتحقيق الغاية التّبليغيّة. يقول إبراهيم أنيس: «الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، فتلمس أسهل السّبل مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدّثين معه»[1].

ولا شكّ أنّ العربيّة من جملة اللّغات الّتي تطوّرت وتوسّعت وأكثرها استيعابًا للكلمات، وهنا تتجلّى عبقريّة الحسّ اللّغوي عند علماء العربيّة الأوائل إذ حافظوا على ثبات المنظومة الصّوتيّة وسلاستها، من خلال معالجة ظواهر تحفظ انسجام وتوافق وتناسق العناصر المتنافرة للكلمة العربيّة في أبواب متفرّقة من مسائل صوتيّة وصرفيّة ونحويّة، كالإدغام، والإبدال والإعلال والإمالة وغيرها.

أمّا المحدثون فقد جمعوها في ظاهرتي المماثلة والمخالفة، وهو ما سنحاول أن ننحوا عليه في هذا الفصل حتّى يتسنّى لنا أن نشير إلى بعض ما تناثر في كتب القدامى، في ضوء نتائج المحدثين لهذه الظّواهر التّوازنيّة.

1- الأصوات اللّغويّة إبراهيم أنيس، ص: 169.

أولا: المماثلة:

المماثلة هي من الظّواهر الصّوتيّة الّتي تعمل على إعادة التّوازن في البنية فجذورها ضاربة في أعماق العربيّة وقديمة قِدَم بزوغ الدّراسات اللّغويّة، حَظِيت باهتمام العلماء العرب النّحاة والصّرفيّون، والقرّاء وأحاطوها بعناية بالغة، فرصدوا مظاهرها، وعدّوا أوجهها وقنّنوا لها الكثير من القواعد، لإدراكهم أهميتها في إقرار التّعديلات التّكييفيّة المناسبة بين الأصوات الّتي دبّ إليها التّنافر بفعل المجاورة[1].

1: المماثلة بين القدامى والمحدثين:

أ-عند القدامى:

لقد أدرك علماء العربيّة الأوائل ظاهرة المماثلة، إلّا أنّهم لم يستقرّوا على مصطلح واحد، بل نعتوها بجملة من التّسميات كلّ اسمٍ منها يحمل شيء من دلالة المماثلة بمفهومها الحديث.

فمن هذه الألفاظ عند سيبويه:

-المضارعة[2]:

إذ يقول: «هذا باب الحرف الّذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الّذي يضارع به ذلك الحرف وليس موضعه»[3]، فعقد بابًا عنونه بهذا المصطلح وهو يقصد به الحرف الّذي من موضعه الصّاد السّاكنة، إذا كانت بعدها الدّال ويوضّح ذلك بقوله: «أمّا الّذي يضارع به الحرف الّذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدّال، وذلك نحو: مصْدر وأصْدر والتّصدير»[4]، ثمّ بعدها

1- ينظر، علم الصّرف الصّوتي، عبد القادر عبد الجليل، شركة الشّرق الأوسط للطّباعة والنّشر، عمان، الأردن، ط: 01، 1998م، ص: 146.

2- ورد في لسان العرب؛ "والمضارعة المشابهة، والمضارعة للشيء أن يضارعه كأنّه مثله، أو شبهه" لسان العرب، مادّة: (ض، ر، ع).

3- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 477.

4- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 477.

يوضّح لماذا الدّال يضارع الصّاد ولم يدغم فيه أو يبدّل حرفًا يناسبه كالطّاء، بل إنّ الدّال أشربه شيئًا من صوت نظيرتها في الجهر وهي الزاي، فيقول: «فلمّا كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الّذي هو من نفس الحرف من باب مددت، فجعلوا الأوّل تابعًا للآخر فضارعوا به أشبه الحروف بالدّال من موضعه، وهي الزّاي، لأنّها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدّلوها زايًا خالصة كراهيّة الإجحاف بها للإطباق»[1]، ومن هذه الأسماء الّتي خصّ بها سبويه ما نعرفه حاليًّا بالمماثلة.

-الإبدال والقلب:

وهو شكل من أشكال التّقريب بين الأصوات عند سبويه، وذلك كإبدال الصّاد زايًا خالصة عند من بالغ في التّخفيف من العرب، وفي نحو: التّصدير والفصد، فقالوا فيهما: التزدير والفزد[2]، وعلل ذلك فقال: «إنّ ما دعاهم أن يقرّبوها ويبدّلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد»[3]. فإبدال الصاد زايًا لأنّ الزّاي مجهورة فهي تماثل الدّال في هذا، كما أنّها من أصوات الصّفير وهو ما قصده سيبويه في قوله أن يكون عملهم من وجه واحد.

أمّا القلب فهو أيضًا من المصطلحات الّتي وظّفها سبويه للدلالة على المماثلة قائلًا: «هذا باب ما تقلّب فيه السّين صادًا في بعض اللّغات»[4]، وذلك نحو: صقت وصبقت ويعلل، فيقول: «أبدلوا من موضع السّين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العمل من وجه واحد وهي الصّاد، لأنّ الصّاد تصعد إلى الحنك الأعلى الإطباق، فشبهوا هذا بإبدالهم الطّاء في مصطبر، والدّال في مزدجر»[5]، أمّا قصده هنا ليكون العمل من وجه واحد فهو أنّ القاف صوت مستعل فجيء بالصّاد الّذي يماثلها في الاستعلاء فيجنّب ثقل الانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء.

1- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 478.
2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
4- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 479.
5- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 480.

ومن المصطلحات الّتي حملت مفهوم المماثلة حديثًا عند سبويه:

-الإدغام:

وهو من الأبواب المتشبّعة الّتي صنّفها إذ جعل لهذا العنوان الرّئيسي أبوابًا فرعيّة أخرى، فقد عالج في الباب الأوّل إدغام الحرفين المثلين أسماه: "هذا باب الإدغام في الحرفين المثلين اللّذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه"[1].

فذكر مثال: "صدر" وتقريبهم لصوت الصّاد من الزّاي، فقال: «فجعلوها بين الزّاي والصّاد، فقرّبها من الزّاي والصّاد التماس الخفّة لأنّ الصّاد قريبة من الدّال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدّال فكما يريد في الإدغام، أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك»[2]. أمّا الباب الثاني أسماه "هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة الّتي هي من مخرج واحد"[3] والإدغام عند سيبويه؛ "يعني مطلق تقريب صوت من صوت سواء أكان ذلك بين صامتين أم صائتين، وسواء أأفضى هذا الإدغام إلى فناء أحدهما في الآخر أم اكتفى بتنازل أحد الصّوتين عن صفته ليماثل قرينه الّذي أضحى يجاوره"[4].

-الإمالة:

وهي من الظّواهر الصّوتيّة الّتي تهدف إلى تحقيق الانسجام الصّوتي واقتصاد الجهد العضلي والّذي هو جوهر المماثلة، وقد ذكر ذلك ابن يعيش، فقال: «هو تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل»[5]، كما صرّح ابن الجزري أنّها ضرب من السّهولة والخفّة، فقال هي: «سهولة

1- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 437.
2- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 117.
3- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 445.
4- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، لعبد الصبور شاهين، ص: 124، نقلًا عن ظواهر التّشكيل الصّوتي لمهدي بوروبة، ص: 167.
5- شرح المفصّل، ابن يعيش، ج: 09، ص: 54.

اللّفظ، وذلك أنّ اللّسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللّسان من الارتفاع»[1].

أمّا عند سبويه فالإمالة هي؛ "الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك: عابد، وعالم، ومساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل، وإنّما أمالوها للكسرة الّتي بعدها أرادوا أن يقرّبوها منها"[2]، ويقول: «ومما تُمال فيه ألفه قولهم: كيال وبياع، وسمعنا بعض من يوثق بعربيّته يقول كيال كما ترى، فيميل، وإنّما فعلوا هذا لأنّ قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة الّتي تكون قبلها، نحو: سراج، وجمال... ويقولون: شوك السيال والصياح، كما قلت: كيال وبياع وقالوا شيبان وقيس عيلان وغيلان فأمالوا للياء»[3].

-الإتباع:

ومن أوجه المماثلة الّتي سجّلها القدامى، ظاهرة "الإتباع"، وهي مماثلة تقدّميّة تحدّث بتأثّر الصّوائت المتجاورة، وقد وُجِد "الإتباع" أو "التوافق الحركي"[4] -تسمية المحدثين- في بعض اللّهجات العربيّة، وكان سبويه من الأوائل الّذين وصفوا الظاهرة، يقول: «واعلم أنّ قومًا من ربيعة يقولون: «مِنهِم» أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزًا حصينًا عندهم»[5].

وقال: «قال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِم، وبِكِم، شبهها بالهاء لأنّها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فاتبع الكسرة الكسرة، حين كان حرف إضمار وكان أخفّ عليه أن يضمّ بعد أن يكسر، وهي رديئة جدًّا»[6].

1- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج: 02، ص: 28.
2- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 117.
3- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 121، 122.
4- ينظر، الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 207.
5- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 196.
6- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 197.

ومن الإتباع عند سبويه ما ذكره عن كسر ضمير الغائب المفرد المسبوق بكسرة أو ياء، فيقول: «اعلم أنّ أصلها الضّم وبعدها الواو؛ لأنّها في الكلام كلّه هكذا، إلّا أن تدركها هذه العلّة الّتي أذكرها لك، وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضًا من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء لأنّها خفيّة، كما أنّ الياء خفيّة وهي من حروف الزّيادة، كما أنّ الياء من حروف الزّيادة ومن موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء... فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها، نحو: كلاب، وعابد، وذلك قولك، مررت بهي قبل، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل، وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقرؤون: ﴿فخسفنا بهُو وبدارهو الأرض﴾[1]»[2].

كما أنّ الفراء ينعت ظاهرة "المماثلة" بمصطلح يقرب للمفهوم الحديث ويعكس إدراكه لها، فهو يُسمّي كلّ تأثير بين صوتين في الاتّصال، "المقاربة"، يقول: «فأمّا الّذين يقولون يدَّخِرُ، ويدَّكِرُ، فإنّهم وجدوا التّاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التّاء في الذّال فصارت ذالًا، فكرهوا أن تصير التّاء ذالًا فلا يُعرَف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عدلًا بينهما في المقاربة فجعلوه مكان التّاء ومكان الذّال، وأمّا الّذين غلّبوا الذّال فأمضوا القياس، ولم يلتفتوا إلى أنّه حرف واحد فأدغموا تاء الافتعال عند الذّال»[3].

ثمّ نجد نظرة أبي الحسن الأخفش الّذي ينظر إلى الإدغام شامل لكلّ أنواع التّقريب بين الصّوتين ولا يكون إلّا بين المثلين ليفنى أحدهما في الآخر فناءً تامًّا، ويتّضح هذا من خلال ما أورده من أمثلة في لفظة ﴿ادَّٰرَأْتُم﴾، من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّٰرَأْتُمْ فِيهَا ﴾[4]، أو لفظة ﴿مُذَكِّر ﴾، من قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾[5]، وكذلك لفظة ﴿وَادَّكَرَ﴾ من

1- سورة القصص، الآية: 81.

2- الكتاب، ج: 04، ص: 195.

3- معاني القرآن، الفرّاء يحي بن زياد، تحقيق محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 02، 1955م، ج: 01، ص: 215-216.

4- سورة البقرة، الآية: 72.

5- سورة الغاشية، الآية: 21.

قوله تعالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[1]، فيقول: «أصلها اذْتَكَرَ فاجتمعت الذال والتّاء في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا أن يدغموا والأوّل حرف مجهور، وإنّما يدخل الأوّل في الآخر، والآخر مهموس فكرهوا أن يذهب منه الجهر، فجعلوا في موضع التّاء حرفًا من موضعها مجهورًا وهو الدّال لأنّ الحرف الّذي قبلها مجهور»[2].

ونرى المبرّد لم يخالف الأخفش في نظرته للإدغام فهو عنده محصور في المثلين الّذي يفنى الأوّل في الثّاني فناءً تامًّا، فيقول: «اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظهما واحدًا فسكن الأوّل منهما فهو مدغم في الثّاني... تعتمد لهما باللّسان اعتمادة واحدة، لأنّ المخرج واحد، ولا فضل، وذلك قولك قطّع وكسّر»[3].كما أنّ المبرّد وظّف مصطلح "المشاكلة" إضافة إلى التّقريب في شرح صور المماثلة غير الإدغام فنجده يقول عن الإمالة: «الإمالة أن تقرّب الحرف ممّا يشاكله من كسرة أو ياء»[4].

وإذا تفحّصنا التّراث اللّغويّ أكثر نجد أنّ من تلى –علماء القرون الثلاثة الأولى–أغلبهم جاء وصفهم للدّلالة على المماثلة حديثًا بمصطلحات تردّدت عند سابقيه، فهذا ابن السّراج قد لاحظ أنّ اجتماع بعض الأصوات وتجاورها يُحدِث اضطرابًا يستدعي تدخّل "المضارعة والإدغام" وغير بعيد عنه زمنًا وفكرًا، يتناول الزّجّاجي الظاهرة يحصرها في الإدغام وكأنّه يجترّ ما جاء به الأخفش والمبرّد فيقول: «الإدغام أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتسكّن الأوّل منهما وتدغمه في الثّاني، أي تدخله فيصير حرفًا واحدًا مشدّدًا ينبو اللّسان عنه نبوّة واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج فتبدّل الأوّل من جنس الثّاني وتدغمه فيه»[5].

1- سورة يوسف، الآية: 45.

2- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، ط: 02، 1981م، ج: 02، ص: 366.

3- المقتضب، المبرد محمد بن يزيد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج: 01، ص: 197.

4- المصدر نفسه، ج: 03، ص: 46.

5- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: أبي شنب، الجزائر، 1986م، ص: 378.

في حين كان ابن جنّي حلقة متميّزة عن سابقيه، إذ تُعَدّ معالجته للتغيّرات الصّوتيّة إضافةً نوعيّة، تدنوا كثيرًا إلى مفهوم المماثلة في الدّرس الصّوتي الحديث، فقد استخدم مصطلح المضارعة والتّقريب والإدغام، فيقول: «والإدغام المألوف المعتاد إنّما هو تقريب صوت من صوت»[1]، ثمّ جعل الإدغام نوعين؛ "أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام الّتي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأوّل في الآخر"[2]، وهذا يسمّيه "الإدغام الأكبر"[3]، ويكون في الساكن والمتحرّك أمّا الساكن "كطاء "قطّع"، وكاف "سكّر" الأوّلين"[4].

أمّا المتحرّك نحو: (شدّ، ومدّ وضنّ... والأصل شدَدَ ومدَدَ وضنَنَ... فَثُقُل اجتماع حرفين متحركّين على هذه الصّورة فأسكن الأوّل منهما وأدغم في الثّاني)[5]، وهو ما يسمّيه القدماء التّقارب إلى حدّ الفناء، أو ما يمكننا أن نسمّيه بلغة المحدثين تأثّرًا مديرًا كليًّا في حالة الاتّصال.

كما يضيف ابن جنّي نوعًا ثانٍ للإدغام يكون في الصّوامت كما يكون في الصّوائت على حدّ سواء، لكنّ دون أن يذوب الصّوت في الآخر ويسمّيه "الإدغام الأصغر"، فيقول: «أمّا الإدغام الأصغر، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه من غير إدغام يكون هناك»[6]. أمّا ما يخصّ الصوامت فمن أمثلته إبدال السّين صادًا إذا وقعت قبل المستعلي، مثل قولهم: «صقّت وصبقت، وصالخ وصاخط، وصقر في سقت، وسبقت وسالخ وساخط وسقر»[7].

ومن أمثلة الإدغام الأصغر ما أصاب لفظة "ستّ" الّتي أصلها (سدس)، فيقول: «السّين من الدّال بأن قلبوها تاءً، فصارت (سدت) فهذا تقريب لغير إدغام، ثمّ أنّهم فيما بعد أبدلوا الدّال تاءً

1- الخصائص، ابن جنّي، ج: 02، ص: 139.
2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
3- المصدر نفسه، ج: 02، ص: 142.
4- المصدر نفسه، ج: 02، ص: 140.
5- شرح الملوكي في التّصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مطابع المكتبة العربيّة، حلب، سوريا، ط: 01، 1973م، ص: 450.
6- الخصائص، ابن جنّي، ج: 02، ص: 141.
7- المصدر نفسه، ج: 02، ص: 142.

لقربها منها، إرادة الإدغام الآن، فقالوا: ستّ، فالتّغيير الأوّل للتقريب من غير إدغام والتّغيير الثّاني مقصود به الإدغام»[1].

كما أنّ الإدغام الأصغر يشمل الصوائت حين تتوالى في بناء ما وهي مختلفة فيختلف ثقلًا في نطقها، هنا تبحث العربيّة إلى إزاحة الثّقل بين هذه الصوائت لتحقّق الانسجام والتيسير، فكان ابن جني ممن لاحظ هذا الأمر فوصف مجموعة من الظّواهر الصّوتيّة المتعلّقة به، منها: الإمالة، الّتي يمثّل لها بالتقاء صائتين (الفتح والكسرة) في كلمة: عالم وكتاب وغيرهما، فيقول: «ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللّام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء»[2].

كما يعرض قاعدة توحيد الحركات لما في ذلك من تيسير للنّطق واقتصاد في الجهد، نحو قول العرب: «الحمدُ لله والحمدِ لله»[3]، ويصرّح ابن جني في ختام هذا الباب أنّ أيّ تقريب يدعو إلى التّماثل فإنّه يدخل في دائرة الإدغام بنوعيه الكبير والصّغير، فيقول: «جميع ما هذه الحالة ممّا قرّب فيه الصّوت من الصّوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التّقريب، إنّما احتطنا له بهذه السّمة الّتي هي الإدغام الصّغير، لأنّ في هذا إيذانًا بأنّ التّقريب شامل للموضعين، وأنّه هو المراد المبتغي في كلتا الجهتين»[4].

1- الخصائص، ابن جني، ج: 02، ص: 143.
2- المصدر نفسه، ج: 02، ص: 141.
3- المصد نفسه، ج: 02، ص: 144.
4- المصدر نفسه، ج: 02، ص: 145.

ب–عند المحدثين:

إذا اتّجهنا صوب الدّراسات اللّسانيّة الحديثة وولجنا البحوث الصّوتيّة للتعرّف على مفهوم مصطلح المماثلة، فنجد شبه إجماع بين المحدثين على مدلول الظّاهرة أنّه لا يخرج من بوتقة تأثّر صوت بصوت، "لكلّ تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما كان مبلغه"[1].

كما يعرفها دانيال جونز أنّها: "عمليّة إحلال صوت محلّ صوت آخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة، ويمكنها أن تتّسع لتشمل تفاعل صوتين متواليين ينتج عنهما صوت واحد مختلف عنهما"[2]، وهي عند أحمد مختار عمر "التّعديلات التّكييفيّة للصوت حين مجاورته لأصوات أخرى"[3].

ويراها البعض أنّها "تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلًا جزئيًّا أو كليًّا"[4]، فالظّاهرة في التّراث الصّوتي القديم قسّمت على عدّة ظواهر كالإعلال والإبدال والإدغام، فأطلق سبويه مصطلح الإدغام والتّقريب على إشمام الصّاد صوت الزّاي في (صدر) وعلى إمالة صوت الفتحة نحو الكسرة كما في قولك: عابد، وعالم، ومساجد ومفاتيح، والإعلال في نحو: (ميزان وميعان)[5].

"والنّظرة نفسها نجدها عند المبرّد أثناء بيانه علاقة الواو بالياء في بعض مسائل الإعلال"[6]، وعرّف ابن جنّي الإدغام أنّه: "تقريب صوت من صوت وجعله مشتملًا على الصّوائت كما الصّوامت"[7].

1- أثر القراءات في الصوات والنّحو العربي، أبو عمر بن علاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 01، 1987م، ص: 253.

2- مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصّوتي عند سبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، العدد: 99، و100، 2005م.

3- دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، ص: 378.

4- المصدر نفسه، ص: 378، وينظر مصطلحات المماثلة في الفكر الصّوتي (مقال).

5- ينظر، الكتاب سبويه، ج: 04، ص: 335.

6- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 186.

7- ينظر، الخصائص، ابن جنّي، ج: 02، ص: 139.

فاستنادًا إلى ما سبق يتّضح أنّ أغلب التغيّرات الصّوتيّة الّتي تبعث التوافق والانسجام وتحقّق الاقتصاد في البنية اللّغويّة كان محلّ بحث الدّارسين القدامى في أبواب متفرّقة وبتسميات متباينة. وكذلك الدّرس الصّوتي الحديث، مفهوم المماثلة فيه "يستغرق كلّ التقلّبات الصّوتيّة الّتي تتّجه في معرض استقرارها صوب التّقارب والتّماثل"[1]، وهو يستوعب كلّ الظّواهر المذكورة عند القدماء الّتي تعمل على دفع التّنافر وتحقيق التّقارب، واختزال الفروق بين الصّوتين المتفاعلين، عن طريق التّغيير في المخرج أو في الصّفة أو في كليهما، ويكون أكثر في الصّفات المتضادّة؛ كالجهر والهمس، والشدّة والرّخاوة، أو التّفخيم والتّرقيق، أو الاستعلاء والاستفال، وهو ما يستدعي المماثلة لتحويل إحدى الصّفتين إلى الأخرى[2].

وقد قسّمها الصّوتيّون المحدثون إلى نوعين:

أ–المماثلة المقبلة (التقدّميّة):

وهي كان فيها الصّوت المؤثّر سابقًا للصّوت المتأثّر فالمماثلة تدعى مقبلة "progressive"[3]، أو هي الّتي تكون معها حركة التّغيير من الصّوت السّابق إلى الصّوت اللّاحق به[4]، ومن أمثلة ذلك، ما يتولّد عن صيغة (افتعل)، من مثل: زجر، وصبر، وضرب، فإنّ بنائها الأصلي، هو: ازتجر، واصتبر، واضترب، وهي من الأصول المرفوضة استعمالًا فالتمسوا لها المماثلة التقدّميّة لتفادي الثّقل الحاصل.

كما تقسّم المماثلة التقدّميّة عند المحدثين داخليًّا على أساس مدى تأثير الصّوت الفاعل: فهي إمّا تامّة إذا تطابق الصّوتان تمام المطابقة واتّحدا معًا صفةً ومخرجًا ومثاله ما يحدث في صيغة (افتعل)

1- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 185.

2- ينظر، طلب الخفّة في الاستعمال العربي، مخطوط رسالة ماجستير في علم اللّغة، ردّة الله ردّة الطّلحي، كليّة اللّغة العربيّة، بجامعة أمّ القرى مكّة المكرّمة، 1989م، ص: 20، وأثر القراءات في الأصوات والنّحو، ص: 92.

3- أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، الشايب، ص: 191.

4- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 325.

من: (طرد ودعا)، وإمّا مماثلة تقدّميّة جزئيّة، أو ناقصة إذا لم تتمّ المطابقة بين الصّوتين مطابقة تامّة، فيقرّب أحدهما من الآخر مع بقاء بعض الفروق بينهما ومثاله في صيغة (افتعل) من: (زجر، وضجر)، ميزانهما يقضي تشكيل (ازدجر، واضطجع)، وأصلهما (ازتجر، واضتجع) فأبدلت التّاء دالًا في الكلمة الأولى استجابة لتأثير الزّاي ولكنّها لم تفن فيها، أمّا الكلمة الثّانية فأبدلت التّاء طاء خضوعًا لتأثير الضّاد الّذي جاء قبلها ولم تذب فيه[1].

ب–المماثلة المدبرة (الرّجعيّة):

وفيها يكون الصّوت المؤثّر متأخّرًا عن المتأثّر فالمماثلة تدعى مدبرة (Regressive)[2]، إذ يتّجه تيّار التّأثير من الصّوت اللّاحق إلى مجاورة السّابق[3]، ومن أمثلة ذلك ما يحدث في صيغتي (تفعّل، وتفاعل)، من مثل: (يذّكر، ويثّاقل) وأصلهما (يتذكّر ويتثاقل) ثمّ حذفت التّاء بمجاورتها للاحقتين الدال والثّاء اللّذين يحتلان في الكلمتين نهاية المقطع فهي خائرة القوة وهذا ما يسمّى بالمماثلة المدبرة[4].

يقسّم الصّوتيّون المحدثون التّماثل المدبر إلى تامّ وجزئي كفعلهم بالمماثلة المقبلة اعتمادًا على درجة التأثّر بين الصّوتين المتجاورين[5].

1- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة، الشايب، ص: 190، الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 304، ودراسة الصّوت اللّغوي، ص: 325، وظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 187، 188.

2- أثر القوانين الصّوتيّة، الشايب، ص: 191.

3- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 325.

4- ينظر، اللّغة، فندريس، ص: 88، ونظريّة اللّغة والجمال في النّقد العربي، ص: 26، وظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 191.

5- ينظر، التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، برجستراسر، إخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م، ص: 29.

2: المماثلة بين الصّوامت:

"إنّ الأصوات في تشكيلها للبنية داخل الوحدات اللّغويّة، تخرج من فِيهِ المتكلّم عفويّة لا تصنّع فيها، وهنا يكون التّأثير بينها نحو التّجاذب أو التّنافر، وذلك حسب أنظمتها اللّغويّة"[1]، "وتختلف الأصوات في درجات صمودها للتأثير الّذي يلحقها من مجاورتها لغيرها، فمنها القويّ المقاوم ومنها الضّعيف المتهاوي، ومنها ما يصمد في وجه آثار التّأثير، ومنها ما يستسلم لها بسرعة"[2].

والتّأثير الحاصل بين الأصوات هو ظاهرة شاملة لكلّ اللّغات والّتي تحدث "نتيجة اتّجاهات طبيعيّة فسيولوجيّة ونفسيّة معًا"[3]، وغاية كلّ هذا التّدافع هو الاستقرار على الاستخدام الأسهل والأيسر في النّطق بالاقتصار على الجهد الأقصد والأدنى في عمليّة الإنتاج الصّوتي[4].

وتعتبر المماثلة من إحدى أهمّ ظواهر التّدافع الّتي تستخدمها اللّغات في رحلة بحثها عن الأيسر والأسهل والأقصد، وهي تسري في العربيّة كما في غيرها من اللّغات على الصّوائت والصّوامت معًا، غير أنّ الأخيرة في درجة استجابتها تختلف، فمن الصّوامت ما يتأثّر –سواء كان سابق أو لاحق– بشكل سريع فيندمج كلّيًا أو جزئيًّا، ومنها ما يتميّز بنوع من الاستقرار والثّبات، فلا يستجيب لهذا التّأثير[5].

فالصّوت عند الاتّصال لا يحفظ خصائصه في حالة الانفراد والتجرّد وقد يفضي به إلى التّنازل عن بعض صفاته أو خصائصه الّتي كان يملكها لحظة كونه معزولًا عن التّركيب[6]، وإذا كان الصّوتان،

1- ينظر، الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 179.

2- اللّغة، فندريس، ص: 90.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- ينظر، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغو والنّحو، مهدي المخزومي، دار النّشر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1986م، ص: 175.

5- ينظر، الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 283.

6- ينظر، علم الأصوات اللّغويّة الفونيتيكا، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط: 01، 1992م، ص: 7-8.

المؤثّر والمتأثّر متّصلين في السّياق اتّصالًا مباشرًا، فالمماثلة تدعى متّصلة، أمّا إذا كان الصّوتان منفصلين فإنّها منفصلة وبهذا سيكون للمماثلة ثمانية أشكال على النّحو الآتي[1]:

1. مماثلة كليّة مقبلة متّصلة.
2. مماثلة كليّة مقبلة منفصلة.
3. مماثلة كليّة مدبرة متّصلة.
4. مماثلة كليّة مدبرة منفصلة.
5. مماثلة جزئيّة مقبلة متّصلة.
6. مماثلة جزئيّة مقبلة منفصلة.
7. مماثلة جزئيّة مدبرة متّصلة.
8. مماثلة جزئيّة مدبرة منفصلة.

أ-المماثلة المقبلة (التقدّميّة):

كلّما كان المؤثّر هو السّابق، ينطلق من الصّوت الأوّل نحو الثّاني فإنّ الدارسون المحدثون اعتادوا على وصفه بالمماثلة المقبلة ومن خلالها سنحاول التعرّض لكلّ الأشكال المتعلّقة بها، كليّة وجزئيّة، متّصلة ومنفصلة.

ومن نماذج المماثلة المقبلة بين الصّوامت نجد تاء الافتعال في صيغة (افتعل) تبدل طاء إذا سُبِقت بأحد الأصوات المطبقة (الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء) "استجابة لتأثير الفاء الّذي هو صوت مطبق مفخم مستعل يعمل فيه اللّسان صعودًا، وهي عين الخواص الّتي يحملها صوت الطّاء"[2]، وتبدل

1- أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، الشايب، ص: 191.
2- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 197.

دالًا إذا سبقت بالزّاي أو الذّال أو الدّال ومن أمثلة هذا التّغيّر: اصطبغ، اصطبر، اضطجع، اضطرب، اضطلم ازدجر، الأصل فيها على التّوالي: اصتبغ، اصتبر، اضتجع، اضترب، اضتلم، ازتجر[1].

وهذا التّطوّر تدرّج عبر مراحل إلى أن استقرّ على الأبنية الّتي استساغها النّظام الصّوتي العربي المناسب لغاية الاقتصاد ويمكن إيضاح ذلك في الجدول التّالي[2]:

الأصل الثلاثي	الميزان	الصيغة الأصليّة	المركّب الصّوتي	الصّوت البديل	الصيغة المتحوّل إليها
صبغ	افتعل	اصتبغ	ص/ت	ط	اصطبغ
صبر	=	اصتبر	ص/ت	ط	اصطبر
ضجع	=	اضتجع	ض/ت	ط	اضطجع
ضرب	=	اضترب	ض/ت	ط	اضطرب
ظلم	=	اظتلم	ظ/ت	ط	اضطلم
زهر	=	ازتهر	ز/ت	د	ازدهر
زجر	=	ازتجر	ز/ت	د	ازدجر

مراحل اقتصاد الأبنية وفقًا للنظام الصّوتي العربي

وقد قال سيبويه عن هذا السّلوك عند العرب –إبدال التّاء طاءً– فرأى أنّهم "أبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصّاد، وهي الطّاء، ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد"[3].

1– ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 03، 1997م، ص: 35.

2– ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص:197–198، وأثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص: 200.

3– الكتاب، سبويه، ج: 02، ص: 324.

كما نجد عند ابن جنّي: "والعلّة في أن لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء من حروف الإطباق، فأرادوا تجنيس الصّوت وأن يكون العمل من وجه واحد بتقريب حرف من حرف"[1]، وعلّل ابن عصفور إطباق التّاء، فقال: «والتّباعد الّذي بين التّاء وبين هذه الحروف أنّ التّاء منفتحة، مستفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية فأبدلوا من التّاء أختها في المخرج وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق هي الطّاء»[2]. وكلّ هذا يدخل ضمن التأثّر المقبل الجزئي في حالة الاتّصال.

كما أنّ التأثّر المقبل في حالة الاتّصال قد يكون تأثّرًا كلّيًّا وذلك إذا غيّر الصّوت المتأثّر مخرجه إضافةً إلى صفته ليتناسب مع الصّوت المؤثّر، كإبدال تاء الافتعال دالًا أو طاءً تأثّرًا بالدّال أو الطّاء الّتي قبلها، أو إبدالها ذالًا أو ضادًا تأثّرًا بالذّال أو الصّاد أو الضّاد الّتي تسبقها ومن أمثلة ذلك[3]:

الأصل الثّلاثي	الميزان	الصّيغة الأصليّة	المركّب الصّوتي	الصّوت البديل	الصيغة المتحوّل إليها
درك	افتعل	ادترك	د/ت	د	ادّرك
دهن	افتعل	ادتهن	د/ت	د	ادّهن
طلب	=	اطتلب	ط/ت	ط	اطّلب
طرد	=	اطترد	ط/ت	ط	اطّرد
ذكر	=	اذتكر	ذ/ت	ذ	اذّكر
ضجع	=	اضتجع	ض/ت	ض	اضّجع
صبر	=	اصتبر	ص/ت	ص	اصّبر
طلع	=	اطتلع	ط/ت	ط	اطّلع

أمثلة عن الإبدال

1- المنصف، ابن جنّي، ج: 02، ص: 324.

2- الممتع في التّصريف، ابن عصفور، ج: 01، ص: 360.

3- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص: 202- 206، وظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 205-208.

وذلك بحثًا عن الأكثر خفّة والأكثر سهولة، القانون الّذي "يقتضي ترك الأقلّ خفّة كلّما كان ذلك لا يؤدّي إلى ظهور عيب في الكلام"[1]، وقد أفضى العمل بهذا القانون، "ابتغاء العمل من وجه واحد أنّ غلّب هؤلاء القوم الأوّل على الثّاني، ثمّ أبدلوه صوتًا من جنسه لتحقّق المماثلة التامّة بينهما، ثمّ أجرو الإدغام بين المتلاصقين لفظًا وخطًّا"[2]، ويسمّى هذا التّقريب عند بعض الباحثين بـ(المماثلة التامّة)[3]، بينما وسمه البعض بـ(المشابهة الكليّة)، أو الإدغام كما شاع قديمًا في الدّراسات الصّوتيّة والصّرفيّة[4].

وقبل أن نعرض ضروب المماثلة الأخرى لابدّ وأن نشير إلى مرادنا من إيرادها، جميع هذه التعاملات وغيرها تعبّر عن وجه من أوجه الاقتصاد الصّوتي، فجهر المهموس، أو تفخيم المرقّق، أو إدغام المثلين، كلّها يسيّرها مبدأ البحث عن الأخف والأسهل والّذي يحقّق الانسجام والتّوافق في الكلام أكثر، إنّ مفهوم الأقوى الّذي يؤثّر في غيره من الأصوات، يرتبط عند القدماء بالصّوت الّذي يكلّف مجهودًا أكبر، ومنها الأصوات المطبقة، وبالرّغم من ثقلها مقارنة بالمنفتحة واحتلالها آخر مرتبة في قائمة الشّيوع، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ تأثيرها في السّياق الصّوتي يعدّ ميلًا للثّقل، بل هو ميل للتخلّص من التّنافر أو التّضاد الحاصل باجتماع النّظائر المطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمستفلية[5].

أمّا الانتقال إلى الجهر فهو أيضًا من الانتقال إلى الأخفّ بالرّغم أنّه أثقل من المهموس، فقد جاء في المقتضب أنّ "التقاء المهموسين أخفّ من التقاء المجهورين"[6]، إلّا أنّه لا يخرج من دائرة البحث عن الأخفّ والأسهل لتخلّصه من الصّفات الضدّيّة ليعمل اللّسان من جهة واحدة.

1- حقيقة الإعلال والإعراب، راسم الطحان، ص: 70.

2- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 206.

3- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، ص: 231.

4- التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، ص: 29، والأصوات اللّغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 287.

5- طلب الخفّة في الاستعمال العربي، ردّة الطلحي، ص: 231.

6- المقتضب أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التّجاريّة، القاهرة، مصر، 1994م، ج: 01، ص: 344.

بل إنّ الدّكتور إبراهيم أنيس يرى أنّ الانتقال إلى الجهر هو انتقال إلى الأيسر، فيقول: «إنّ الأصوات المهموسة تتطلّب جهدًا أكبر في التّنفّس،... فما تحتاجه عبارة، مثل:)سكت شخص) من تنفّس حين النّطق به أضعاف ما تحتاجه عبارة، مثل: (زرع رجل)؛ لأنّ أصوات العبارة الثّانية مجهورة، في حين أنّ كلّ الأصوات السّاكنة في العبارة الأولى مهموسة»[1].

ويبدو أنّ الأصوات المجهورة مع تكليفها لجهدٍ أكبر من الأصوات المهموسة إلّا أنّها تحتاج إلى هواء وزمنٍ أقلّ من الّذي تحتاجه الأصوات المهموسة وهذا ما يحقّق التّوافق والانسجام بين الأصوات سواء كان التحوّل نحو الجهر أو الهمس.

ومن صنوف المماثلة التقدّميّة نذكر أيضًا الأبنية التّالية: سيّد، وصيّت، وميّت، وأيّام، وديّار، وقيّام، وبناءها التّقديريّ، -كما يمليه نظام الصّياغة العربيّة-، يقرّر الوحدات اللّغويّة التّالية: سَيْوِدٌ، صَيْوِتٌ، مَيْوِتٌ، أَيْوامٌ، دَيْوارٌ، وقَيْوامٌ[2].

وسببه أنّ العربيّة تنفر من تتابع الياء والواو في نسق واحد دون فاصل بينهما؛ لأنّ اللّسان يعمل معهما في موضعين متباعدين، فالواو تحدث في أقصى اللّسان مع ما يقابله من أقصى الحنك بالإضافة للاستدارة الشفتين، بينما تحدث الياء بارتفاع مقدّمة اللّسان باتّجاه الغار مع انفراج في الشّفتين[3].

وفي هذا مشقّة وعمليّة مجهدة أثناء النّطق، وللتخلّص من هذا الثّقل ينقل مخرج الواو من أقصى اللّسان إلى مقدّمته، وذلك بقلبه ياءً ليقوم جزءٌ واحد منه بإصدار الصّوتين المتماسّين في صورة مركّب إدغاميّ أو مماثلة تامّة[4].

1- في اللّهجات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، مصر، ط: 03، 2003م، ص: 94-95.
2- الكتاب، ج: 04، ص: 365، والمقتضب، ج: 01، ص: 222.
3- ينظر المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، 1982م، ص: 93-93، والأصوات اللّغويّة عبد القادر عبد الجليل، ص: 210.
4- ينظر ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 210.

ويرى القدماء صوتي الواو والياء كثيرتا الدّوران في كلامهم، إذ يقول سبويه: «الواو والياء بمنزلة الحروف الّتي تداني في المخارج لكثرة استعمالهم إيّاهما، وأنّهما لا تخلوا الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهنّ»[1]، كما أنّهم غلّبوا الياء على الواو لكونها أخفّ منها وأقدر على حملها على مماثلتها تلطيفًا للنّطق وتسهيلًا له[2]، واستدلّ سبويه على هذا بقوله: «يقولون: يِيْئِسُ، ويِيْبِسُ، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا يَعِدُ»[3].

كما أكّد المبرّد على خفّة الياء، فيقول: «الواو تقلب إلى الياء ولا تقلب الياء إليها، لأنّ الواو من الشّفة، وليست من مجمع الحروف، وإنّما الإدغام نقل الأثقل إلى الأخفّ»[4]، إنّ اعتماد القدامى تغليب الياء على الواو، واعتباره من مبادئ نقل الأثقل إلى الأخفّ لهو من القواعد الّتي أكّدها وثبّتها علم الأصوات الحديث[5].

ب- المماثلة المدبرة (الرّجعيّة):

المماثلة في العربيّة لا تقف عند تأثير الصّوت الأوّل في الصّوت الثّاني، بل تعرف مسارًا تأثير ثانيًا، ينطلق من الثّاني صوب الأوّل، أي من اللاحق باتّجاه السّابق، وهو ما يسمّى في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة بالتّماثل الرّجعي، أو المدبر[6].

وهذه المماثلة الرّجعيّة لا تخرج عن كونها تبغي مسايرة الذّوق العربي ونظام الاستعمال الّذي يجنح دومًا نحو التّسهيل والتيسير، "والثّابت أنّ الانفراج الصّوتي الّذي تبتغيه العربيّة ههنا، في درء كلّ

1- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 335.
2- ظواهر التّشكيل الصّوتي، المهدي بوروبة، ص: 211.
3- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 338.
4- المقتضب، المبرّد، ج: 01، ص: 221، 222.
5- ينظر، حقيقة الإعلال والإعراب، راسم الطحان، ص: 87.
6- ينظر، الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 287، ودراسة الصّوت اللّغوي، ص: 325.

تصدّع صوتيّ ألمّ بكلماتها، قد يقف عند إدناءه الصّوت السّابق من ملاحقته بتنازل الأول عن بعض صفاته استجابة لتأثير الثّاني"[1].

كما أنّها تكون متّصلة إذا لم يحلّ بين الصّوتين حائل وقد تكون منفصلة إذا توسّطهما صائت أو صامت، ومن صورها في حالة الاتّصال، ما أورده سبويه، عن بعض العرب أنّهم يضارعون الصّاد بالزّاي عند مجاورتها للدّال مجاورة مباشرة في نحو: مصدر، وأصدر، والتّصدير[2]؛ إذ يشربونها من الزّاي الّذي يشاركها في المخرج والرّخاوة والصّفير، ليصير المنطوق زايًا مفخّمة.

وعلّل سبويه أنّ اختيار العرب صوت الزّاي لمضارعة الصّاد السّاكنة بالزّاي في ألفاظ مثل: التّصدير التّزدير، القصد القزد، أصدرت أزدرت، بقوله: «إنّما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدّلوها أن يكون عملهم من وجهٍ واحدٍ وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، ولم يجسروا على إبدال الدّال صادًا لأنّها ليست بزيادة كالتاء في افتعل»[3].

وجاء في بعض آي القرآن ما يؤيّد هذا الاستخدام وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَنَ اَصْدَقُ مِنَ أَللَّهِ حَدِيثاً ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَع بِمَا تُومَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ اِلْمُشْرِكِينَ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ أَلذِے بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[6]، كما أنّه يجوز في بعض القراءات المتواترة في مثل هذه المواضع إشمام الصّاد السّاكنة بعض الزّاي، وفيهم من يبدلها زايًا خالصة[7]، فقد نقل الفرّاء أنّ حمزة الزيّات كان يبدل الصّاد الساكنة زايًا خالصة عند مماستها للدّال[8].

1- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 212.
2- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 608.
3- نفس المصدر السابق، ج: 04، ص: 608.
4- سورة: النساء، الآية: 87.
5- سورة الحجر: الآية: 94.
6- سورة يوسف، الآية: 111.
7- ينظر، النشر في القراءات العشر، ص: 191-192.
8- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت، ص: 106.

ومن أمثلة المماثلة المدبرة الجزئيّة ما يحدث للجيم إذا والتها الدّال، فيقول سبويه: «والجيم أيضًا قد قرّبت منها فجعلت بمنزلة الشّين من ذلك قولهم، في الأجدر: الأشدر، "وإنّما حملهم على ذلك أنّها من موضع حرف قد قرّب من الزّاي»[1]، فهي جيم بُولِغ في رخاوتها حتّى أصبحت شينًا مجهورة"[2].

"كذلك نجد من صورها ما يحدث للنون الساكنة إذا تلتها الباء فتقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو الميم، في نحو: شنباء وعنبر، ومنبر"[3]، وذلك لتخفيف النّطق وتقليل الجهد بإبدالها ميمًا مؤاخية للنّون في الغنّة ومشاركة للباء في المخرج، وهو ما يسمّيه علماء التّجويد بالإقلاب أو القلب – قلب النّون ميم- ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنۡيَا وَالآخِرَةِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعاَۢ بَصِيراً ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾[6]، وقوله:﴿وَمِنَ ٱلۡجِبَالِ جُدَدُۢ بِيضٌۖ﴾[7]، وقوله:﴿لَنَسۡفَعاَۢ بِالنَّاصِيَةِ ﴾[8].

"واعتبر بعض المحدثين هذا النّوع من التّقريب بالمماثلة المخرجيّة؛ فالنون مخرجها في اللّثّة وتنتقل إلى مخرج الباء لتصبح ميمًا في مثل: انبعث، وانبرى اللّتين تنطقان امبعث وامبرى"[9]، كما عدّها الفرّاء

1- الكتاب، ج: 04، ص: 610.

2- ينظر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط: 02، 1981م، ص: 246.

3- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 46.

4- سورة: البقرة، الآية: 33.

5- سورة: النّساء، الآية: 134.

6- سورة: النمل، الآية: 08.

7- سورة: فاطر، الآية: 27.

8- سورة: العلق، الآية: 15.

9- دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 326.

إخفاءً إذ لا تزول النّون كليّة، فيقول: «العنبر وكلّ نون ساكنة قبل الباء مخفية، أخفيت النّون قبل الباء»[1].

وقد يؤثّر الصّوت اللّاحق في السابق حتّى بوجود فاصل بينهما، -سواء كان صائتًا وهو الغالب أم صائت- ومن أمثلته ما ذكره القدامى على لسان بني العنبر في إبدالهم للسّين صادًا، إذا لحقها أحد الأصوات السّبعة المستعلية، نحو قولهم: صقر في سقر، وصقت في سقت، وصالغ في سالغ، وصلخت في سلخت، وصطر في سطر، وصاطع في ساطع، ومصاليخ في مساليخ[2].

ثقل على بني العنبر أن يعمل لسانهم منخفضًا ومستعليًا في كلمة واحدة فالصّوت مستفل يكون اللّسان فيه منخفضًا في قاع الفم، والثّاني مستعل يكون اللّسان متصدّعًا صوب الحنك الأعلى، فقلّبوا السّين إلى الصّاد، لأنّها مؤاخية لهذه الأصوات في الإطباق والاستعلاء ومناسبة للسّين في الصّفير، فيكون اللّسان فيهما على عمل واحد[3].

وقد ذكر سبويه أنّ مسوّغهم فيما ذهبوا إليه أنّه "كما كان يثقل عليهم أنّ يكونوا في حال تسفل ثمّ يصعدون ألسنتهم أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألّا يعملوا في الإصعاد بعد التسفل، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعًا واحدًا"[4].

"ولأنّ النّظام الصّوتي للعربيّة من أكثر الأنظمة اقتصاديّة وأكثرها طلبًا للسهولة واليسر في الأداء فإنّ التّماثل النّاقص قد لا يحقّق مآربها إلّا عن طريق المماثلة التّامة، ومن أمثلة ذلك في مساقها المدبر ما يصيب الواو والياء، إذ يتمّ قلبهما تاء عند وقوعها فاء في (افتعل) وذلك نحو، قولهم: متّقد، ومتّعد، واتّعد، واتّقد، واتّزن، يتّزن، فهو متّزن، واتّلج، فهو متّلج، وأصول هذه الألفاظ كما يقرّرها نظام الصّياغة في العربيّة هي: موتقد، وموتعد، واوتعد، واوتقد، واوتزن، يوتزن، فهو موتزن، واوتلج،

1- ما ذكره الكوفيّون من الإدغام، ص: 67، نقلًا عن ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 217.
2- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 479-480، والمقتضب، ج: 01، ص: 225.
3- ينظر، كتاب السّبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت، ص: 107.
4- الكتاب، ج: 04، ص: 480.

يوتلج، فهو موتلج"[1]. "وكذلك مع الياء في قولهم: اتّبس، يتّبس، فهو متّبس، واتّسر يتّسر، فهو متّسر، وبناءها التّقديري هو: ايتبس، ييتبس، فهو ميتبس، وايتسر، ييتسر، فهو ميتسر"[2].

"ومردّ هذا أنّ الأبنية تتابع فيها صوتان، الأوّل منهما مجهور يقع نهاية المقطع الأوّل، وهو ضعيف بحكم الموقع، والثّاني يقع بداية المقطع الموالي فهو محصّن بحكم الموقع، فأثّر في سابقه بإبداله صوتًا من جنسه يماثله مماثلة تامّة، ثمّ أُفْنِيَ فيه، فالمتماسّين إذا كان الثّاني منهما أشدّ تمكّنًا من سابقه، وتقاربا تقارب الإدغام، لم يصلح إلّا إبدال الأوّل من جنس الثّاني، وإدغامه فيه"[3].

"ويفسّر النّحاة القدامى هذا التحوّل الّذي يصيب الصّوتين في هذين الموضعين، كثرة ما يعتريهما من تقلّبات نتيجة تغيّر ما قبلهما، لهذا أبدلهما بعض العرب صوتًا أجلد منهما لا يزول بتأثير ما سبقه، وكان ذلك أخفّ عليهم"[4].

ومن صور التّماثل المدبر التّام ما يحدث لتاء (تفعّل وتفاعل)، إذ عند تصريفها في المضارع، تتأثّر التاء بالفاء بعدها إذا كانت صوتًا صفيريًّا أو أسنانيًّا ثمّ يلحق الماضي بالمضارع قياسًا عليه، نحو[5]:

يتطهّر ← يتْطَهّر ← يطّهّر ← اطّهّر

يتطوّع ← يتْطوّع ← يطّوّع ← اطّوّع

يَتَسَمَّع ← يَتْسَمَّع ← يسَّمَّعُ ← اسَّمّعَ

يتدَارَأ ← يتْدَرَأ ← يَدَارَأ ← ادّارَأ

1- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 478.
2- ينظر، المصدر السابق نفسه، ج: 04، ص: 482، وظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 221.
3- ينظر، أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي، ص: 238، والمقتضب، ج: 01، ص: 173.
4- الكتاب، ج: 04، ص: 478.
5- التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39، وينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 223.

يتثَاقَل ⟵ يتْثَاقل ⟵ يثَّاقل ⟵ اثّاقل

يَتذَكَّر ⟵ يتْذكَّر ⟵ يذّكّر ⟵ اذّكَّر

يتدارَك ⟵ يتْدارك ⟵ يدّارَك ⟵ ادّارك

"ويبدو من الأمثلة أنّ الفاء في الصيغتين مجانسة للتّاء قبلها أو مقاربة لها، وهذا مسوغ للإدغام ليكون العمل من وجه واحد، وفي ضرب واحد تيسيرًا للأداء وتسهيلًا للنّطق"[1]، أمّا صيغة الماضي جاءت قياسًا على ما وقع للمضارع وأضافوا همزة وصل للتخلّص من البدء بساكن.

وقد ذكر سبويه هذا قائلًا: «فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة، لأنّهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن، وذلك قولهم: في فعل من تطوّع، اطّوع، ومن تذكّر اذّكّر، دعاهم إلى إدغامه أنّهما في حرف وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال»[2].

وجاء في القرآن الكريم ما يؤيّد مذهب سبويه كما جاء فيه الاستعمال القديم الّذي لم يتغيّر، فيقول سبويه: «وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِد فَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّٰرَأْتُمْ فِيهَاۖ ﴾[3]، يريد فتدارأتم، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾[4]، إنّما هي تزيّنت، وتقول في المصدر: ازَّيَّن وادّارأ، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱطَّيَّرْنَا بِكَ ﴾[5]»[6].

ونزول القرآن الكريم بالصّيغتين معًا يدلّ على أنّ التطوّر اللّغوي لأيّ ظاهرة لا يقصي على الاستخدام القديم ويعلّق رمضان عبد التوّاب قائلًا: «ولعلّ هذه الظّاهرة كانت في سبيل التطوّر في

1- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 224.
2- الكتاب، ج: 04، ص: 475.
3- سورة: البقرة، الآية: 72.
4- سورة يونس، الآية: 24.
5 - سورة: النّمل، الآية: 49.
6- الكتاب، ج: 04، ص: 475.

العربيّة الفصحى، عندما جاء الإسلام، ولذلك نجد أمثلتها في القرآن الكريم جنبًا إلى جنب مع الصّيغة القديمة الّتي لم يحدث فيها تغيّر للأصوات، كقوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1]، وقوله: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلاَّ مَنْ يُّنِيبُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾[3]، وقوله تعالى في آية أخرى: ﴿قَالُوا ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾[4]، بل إنّ الآية الواحدة لتحتوي في بعض الأحيان على الصّورتين معًا، كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلأَلْبَٰبِ﴾[5]»[6].

إلّا أنّ القرآن الكريم معجزٌ في نَظمه وتنظيمه فهو يستعمل الصّيغتين استعمالًا يليق بمقام الآية إذا لا يمكن تغيير واحدة مكان أخرى، ومن أشكال التّماثل المدبر التّام، ما يحدث لصيغة (انفعل) إذا تلت النّون بعض الأصوات، كالميم والواو والياء، نحو: انمحى، انوجل، انيئس، يقول سبويه نقلًا عن الخليل: «سمعت الخليل يقول: في انفعل من وجلت: اوّجل، كما قالوا: امّحى، لأنّها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: من مثلك، ومن مّات، فهذا يتبيّن فيه أنّها نون بالمعنى والمثال، وكذلك انفعل من يئس على هذا القياس»[7].

1- سورة: القلم، الآية: 49.
2- سورة: غافر، الآية: 13.
3- سورة: يس، الآية: 18.
4- سورة: النمل: الآية: 47.
5- سورة: ص، الآية: 29.
6- التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 39.
7- الكتاب، ج: 04، ص: 455.

ومن صور التّام أيضًا ما يحدث للام التّعريف، فتتأثّر بما يلحقها من أصوات الصّفير والأسنان والأصوات المائعة، أو كما يسمّيها اللّسانيّون العرب بالحروف الشّمسيّة فتدغم فيها[1]، وهي مجموعة في أوائل كلمات البيت:

طب ثمّ صل رحمًا تفز ضِف ذا نعم دع سوء ظن زر شريفًا للكرم[2]

"وهناك صورة للمدبر التّام، يتمّ فيها على مراحل، إذ يتبادل فيها الصّوتان المتماسّان التّأثير، في الاتّجاهين إقبالًا وإدبارًا، ومن ذلك ما يحدث لتاء (الافتعال) من (اذتخر) إذ تؤثّر فيها الدّال فتغيّرها دالًا، فتصبح: اذدخر، وهذا من التّأثير المقبل الجزئي حال اتّصال، ثمّ تؤثّر الدّال في الذّال، فتقلبها دالًا: ادّخر، وهذا من نوع التّأثير المدبر الكلّي في حال الاتّصال"[3].

وجاء في القرآن الكريم من هذا النّوع في لفظة (ذكر) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾[4]، وهذه أمثلة دبّ إليها التّغيير نفسه للفظة (اذتخر) مجموعة على وزن افتعل وما اشتقّ منه، موضّحة في الجدول الآتي[5]:

الفعل	البناء التّقديري	المتماثل المقبل التّام	التّماثل التّام
ثرد	اثترد	اثّرد	اتّرد
ثغر	اثتغر	اثّغر	اتّغر
ذكر	اذتكر/ اذدكر	اذّكر	ادّكر
ظلم	االتلم/ اظتلم	اظّلم	اطّلم
ظعن	اظتعن/ اظتعن	اظّعن	اطّعن

1- ينظر، التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 40.
2- التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 41.
3- المرجع السابق نفسه، ص: 49.
4- سورة: يوسف، الآية: 45.
5- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 226-227.

ظنّ	اظتن/ اظطنّ	اظّنّ	اطّنّ
ضجر	اضتجر/اضطجر	اضّجر	اطّجر

التماثل في أبنية على وزن افتعل

ومن الأمثلة الّتي ذكرت في الجدول نرى أنّ التغيّر مسّ المتقاربات، نحو: (الثّاء والتّاء)، و(الظّاء والطّاء) والصّوت فيها لم يخضع مُجاورَه لغلبته، بل رجع الاختبار للذّوق، فبعض العرب اختار "إبدال الثّاني من مثل الأوّل، ثمّ إدغامه فيه، بينما مال غيرهم إلى ترجيح تأثير الثّاني في الأوّل وإبداله صوتًا من جنسه، ثمّ إفنائه فيه"[1].

وهذا الأخير هو الأصوب على رأي سبويه: «فالأصل في الإدغام أن يتبع الأوّل الآخر»[2]، ويوضّح في مكان آخر نقلًا عن العرب، فيقول: «ومن ذلك قولهم: مظطعن ومظطلم، وإن شئت، قلت: مطّعن ومطّلم، كما قال زهير:

هذا الجواد يُعطيك نائِلَه عفوًا ويُظلم أحيانًا فيطّلم

وقالوا: يطّن ويظطنّ من الظنّة، ومن قال متّرد، قال مطّعن ومطّلم، وأقيسها مطّعن ومطّلم...جلعوا الآخر يتبعه الأوّل، ولم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأوّل»[3]، ويقول: «وقولك مدّكر، كقولك: مطّلم، ومن قال مظّعن، قال مذّكر، وقد سمعناهم يقولون ذلك، والأخرى في القرآن: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[4]»[5].

وفي نصّ للفرّاء ينقل فيه عن العرب جواز الصّيغتين، فيقول: «العرب تقول: مظّلم ومطّلم، ومذّكر ومدّكر، وسمعت بعض بني أسد، يقول: قد اتّغر، وهذه اللّغة كثيرة فيهم خاصّة وغيرهم: قد

1- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 227.
2- الكتاب، ج: 04، ص: 601.
3- المصدر السابق نفسه، ج: 04، ص: 468-469.
4- سورة القمر، الآية: 15-17-22-32-40-50.
5- الكتاب، ج: 04، ص: 469.

اثّغر»[1]. ويبدو ممّا سبق "أنّ الصّوتين المتماسّين إذا تكافآ قوّة تبادلا فيما بينهما التّأثير... وكلّ ما يتخلّى عنه الصّوت المدغم ههنا صفة واحدة، نحو الرّخاوة لصالح مجاورة الشّديد الّذي يعقبه ترتيبًا... كما قد يتنازل اللاحق عن شدّته استجابة لتأثير الرّخو المتقدّم عليه"[2].

"وهذا ما سمّاه الصّوتيّون المحدثون بالمماثلة التّبادليّة أو المزدوجة وهي شائعة في معظم اللّغات السّامية"[3]، وهي من صور المماثلة الّتي عملت على تحقيق الاقتصاد الصّوتي مثل بقيّة الصّور الأخرى دون مساس بالذّوق اللّساني، وساهمت في التخلّص من الثّقل الّذي يفرضه نظام الصّياغة وتكاتف أعضاء النّطق، وتنحو بها نحو اليسر والسّهولة.

"ونشير ههنا أنّ الصّيغ المستبعدة قد ظهر استعمالها زمنًا نعيّنًا، ثمّ عن طريق التطوّر يسير الأداء نحو الانسجام والتّوافق تيسيرًا لعمليّة النّطق واقتصادًا في الجهد العضلي"[4]، "فهناك ألفاظًا في مناطق معيّنة بقيت على صيغتها الأصليّة، وتطوّرت في مناطق أخرى، نحو ما روى في اللّهجات، مثل: العَفوَة والعَفاة، والمواثق والميثاق، والقِوام والقيام"[5]، "وقولهم أيضًا: رحِم ومغيرة وعِصيّ وجِثيّ، عوض قولهم: رَحِم، ومُغيرة وعُصيّ وجُثيّ"[6].

وفيه من الصّيغ العسيرة الّتي لا تستعمل فعليًّا في اللّغة وتعرف فقط إذا عدنا لأصولها القياسيّة، وفي هذا يقول ابن جنّي: «وإنّما معنى قولنا: إنّه كان أصله كذا؛ أنّه لو جاء مجيء الصّحيح

1- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 03، 1983م، ج: 01، ص: 215.
2- ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 229.
3- ينظر، الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 290، والتّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، ص: 29.
4- ينظر، اللّهجات العربيّة في التّراث، د. أحمد عالم الدّين الجندي، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، د.ط، 1983م، ص: 349.
5- المرجع السابق نفسه، ص: 406، 408.
6- الاقتصاد اللّغوي في صياغة المفرد، د. فخر الدّين قباوة، مؤسسة ناشرون للطباعة والتّوزيع، دمشق، سوريا، د.ط، 2006م، ص: 168.

ولم يعلّل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأمّا أن يكون استعمل اللّفظ وقتًا من الزّمان كذلك، ثمّ انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللّفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النّظر»[1].

3: المماثلة بين الصّوائت:

إنّ غاية العمليّة التّواصليّة في أغلب اللّغات هي تحقيق أعلى أثر في التّبليغ والإفهام بأدنى جهدٍ ذهني عضلي، وهذا ما دفع المتكلّمين إلى تجنّب كل ما يمكن الاستغناء عنه[2]، والعربيّة عبر تاريخها الطّويل كانت من أكثر اللّغات تحقيقًا لهذه الغاية بالتخلّص من كلّ ثقل في النطق أو تنافر في الأداء يولّد مشقّة في الكلام أو عسرًا في الأنساق، وكان ممّا استعانت به لتذليل ما ذكرنا وتوفير الانسجام والتّوافق الصّوتي، كما أسماه القدماء كراهية أو استثقال توالي الأضداد، أي كراهية الجمع بين الأضداد[3].

وكانت العرب تتخلّص من تتابع الصّوائت المتنافرة بقلب أحدها من جنس مجاوره ليعمل اللّسان في اتّجاه بعينه عملًا واحدًا، بل وقرّبوا بين الفتح والكسر أو الفتح والضّم[4]، وكان ممّا استثقلته العرب، هو توالي صائتي الضمّ والكسر، فقد علّق سبويه على قول أبي النّجم: «لو عُصْرَ مِنه البّان والمسْكُ انْعَصَرْ»، فيقول: «كرِهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمّة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ومع هذا أنّه بناء ليس في كلامهم إلّا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحوّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال»[5].

1- الخصائص، ابن جني، ج: 01، ص: 257.
2- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 386.
3- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 471، ومعاني القرآن، الفراء، ج: 01، ص: 215، 216، والمقتضب، ج: 01، ص: 172-174.
4- ينظر، التّشكيل الصّوتي، ص: 213.
5- الكتاب، ج: 04، ص: 213.

وقال الفرّاء عن توالي الضمّ والكسر، واستثقال العرب له: «إنّهم يستثقلون كسرة بعدها ضمّة، أو ضمّة بعدها كسرة»[1]، "وسبب ذلك عنده أنّ في نطقها كلفة على اللّسان والشّفتين، خلاف الفتحة الّتي تخرج بلا كلفة"[2]، "وهذا الاستثقال في الجمع بين الضمّ والكسر، من نتائجه إهمال البنائين (فُعِل وفِعُل) في صياغة الأسماء، ورضوا بـ(فُعِل) في الأفعال الثّلاثيّة الّتي لم يسمّ فاعلها"[3].

والمماثلة بين الصّوائت لا تختلف عن المماثلة بين الصّوامت كونها لها سابق يؤثّر في لاحقه فيكون التأثير عندئذٍ مقبلًا تقدّميًّا، أو يعكس اتّجاه التّأثير فيماثل السّابق لاحقه فيكون التّأثير مدبرٌ رجعيٌّ:

أ-المقبلة (التقدّميّة):

من صور المماثلة المقبلة بين الصّوائت الّتي يكون فيها اتّجاه التّأثير من الأوّل صوب الثّاني ما يحدث لصائت الضمّ في ضمير الغائب في حالتي النّصب والجرّ، إذ يتأثّر في كلّ مواقعه الإسناديّة بصائت الكسر القصير والطّويل قبله أو الياء، فيتحوّل إلى صائت من جنسه -الكسرة- وذلك نحو: ضربْتِهُ، فيهُ، عليهُ، برجلِهُ، بصاحِبِهم، وبِهنّ، وبهما وتنقلب بفعل المماثلة هكذا: ضربْتِهِ، فيهِ، عليهِ، برجلِه، بصاحبِهم، بهنّ، بهما"[4].

وقد ذكر سبويه في الكتاب أنّ؛ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة"[5]، وعلّل ذلك بقوله: «الهاء خفيّة كما أنّ الياء خفيّة، وهي من حروف الزّيادة، كما أنّ الياء من حروف الزّيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبه الحروف بالياء فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافًا كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياءً، لأنّه لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة فالكسرة ههنا كالإمالة في

1- معاني القرآن، الفراء، ج: 02، ص: 12.
2- ينظر، المصدر السابق نفسه، ج: 02، 13.
3- ينظر الكتاب، ج: 04، ص: 231، والاقتصاد اللّغوي في صياغة المفرد، ص: 116.
4- ينظر، التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 34.
5- الكتاب، ج: 04، ص: 195.

الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها، نحو كلاب وعابد، وذلك قولك: مررت بهي، ولديهي مال، ومررت بدارهي قبل»[1].

ومن أجرى هذه المماثلة من العرب فقد استثقل الجمع بين الكسر والضمّ في نسق واحد، فآثروا التّخفيف من هذا الثّقل بقلب صائت الضمّ صوتًا من جنس الصّائت الّذي قبله، لأنّ تشكيل مخرج الضمّ يتطلّب جهدًا يثقله، وهذا بخلاف صائت الكسر السّهل في الأداء[2].

ومن العرب كربيعة من بالغوا في التّخفيف، حتّى قالوا في: مِنهُم، مِنهِم وقد سمّاه سبويه رديئًا: فقال: «واعلم أنّ قومًا من ربيعة يقولون مِنهِم، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكن حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة إذا فصّلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل»[3]، إلّا أنّ الأصل في العربيّة في حركة هاء الإضمار، هو الضمّ وهذا ما حافظت عليه القبائل الحجازيّة، فيقول سبويه: «اعلم أنّ أصلها الضمّ وبعدها الواو، لأنّها في الكلام كلّه هكذا»[4].

وكان من القرّاء من قرأ بالأصل، عاصم في رواية حفص في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنسيٰنِيهِ إِلاَّ أَلشَّيْطَـٰنُ أَنَ اَذْكُرَهُۥ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنَ اَوْفِىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهِ اِللَّهَ فَسَنُوتِيهِ أَجْراً عَظِيماً ﴾[6]، وقرأ حمزة الزّيات قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ اِمْكُثُوٓاْ إِنِّىَ ءَانَسْتُ نَاراً ﴾[7].

1- الكتاب، ج: 04، ص: 195.
2- ينظر، معاني القرآن، ج: 02، ص: 13، والمقتضب، ج: 01، ص: 264، وظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 235.
3- الكتاب، ج: 04، ص: 196.
4- المصدر السابق نفسه، ج: 04، ص: 195.
5- سورة: الكهف، الآية: 63.
6- سورة: الفتح، الآية: 10.
7- سورة: طه، الآية: 10.

ومن أمثلة التّماثل المقبل أيضًا إبدال صائت الكسر القصير ضمّة استجابةً لتأثير صائت الضمّ قبله، وذلك في قولهم: «مُنْتُن» في مُنْتِن[1]، إذ لا يفصل بين الضمّ والكسر إلّا ساكن، فآثروا التّقريب بينهما ولم يجمعوهما في بناء واحد غير الفعل.

ومن الأمثلة الّتي فيها فصل بين المتماثلين بأكثر من صامت قولهم: «مُنحَدُر» في مُنحَدِر[2]، حيث أبدلت الكسرة للدّال ضمّة، تماثلًا مع صائت الضمّ للميم لاستثقالهم الخروج من ضمّ إلى كسر، وقد بلغ ببعضهم أن جعلوها (مُنْحُدُر)[3]، طالبًا للتماثل وإيثارًا للعمل من وجهٍ واحد، وتحفيفًا للنّطق واقتصادًا في الجهد[4]، ومن صور هذا التّماثل المقبل ما يحدث لكسرة اللّام من لفظ الجلالة إذ تقلب ضمّة تأثّرًا بضمّة الدّال قبلها من كلمة (الحمد) في قوله تعالى: ﴿اِلْحَمْد لِلهِ رَبِّ اِلْعَـلَمِينَ﴾[5].

اعتبر ابن جني هذا الإجراء من ضروب التّقريب بين الصّائتين المتخالفين، فقال: «فلمّا اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله، أتبعوا أحد الصّوتين الآخر وسبّهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت ﴿الحَمدُ لُله﴾ كعُنُق وطُنُب، و﴿الحمدِ لِله﴾ كإِبِل وإِطِل إلّا أنّ (الحمدُ لله) بضمّ الحرفين أسهل من (الحَمدِ لله) بكسرهما»[6].

والقراءة بضمّتين عنده أقيس وأسهل من القراءة بكسرتين لسببين[7]:

أوّلهما: اتباع الثّاني بالأوّل أقيس من اتباع الأوّل بالثّاني.

1- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 226، والخصائص، ج: 02، ص: 143.

2- الكتاب، ج: 04، ص: 259.

3- الخصائص، ج: 02، ص: 143.

4- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 240.

5- سورة الفاتحة، الآية: 02.

6- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى الشؤون الإسلاميّة مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994م، ج: 01، ص: 37.

7- ينظر، المصدر السابق نفسه، ج: 01، ص: 37-38.

ثانيهما: ضمّة الدّال في الحمد ضمّة إعراب، وكسرة اللام في لِله كسرة بناء، وحرمه الإعراب أقوى من حرمة البناء.

لقد عدّ ابن جنّي تتابع الضمّ أسهل لما غلب معيار الإعراب على معيار النّطق وآثر المحافظة على علامة الإعراب على حساب صوائت البناء، غير أنّ الزّجاج يرى هذا الاستعمال الّذي أتبع فيه الضمّ للضمّ في غير القرآن رديئًا[1]،

"وإذا حكّمنا معيار النّطق فالضمّة أثقل من الكسرة وتتابع كسرتين أخفّ من تتابع ضمّتين، ولكنّ العرب كثيرًا ما عدلت إلى الصّائت الأثقل طلبًا للمماثلة ورفع اللّسان من موضع واحد، كما ورد عن ناس من قبيلة طيء، يبدلون الفتحة ضمّة، خضوعًا لتأثير ضمّة قبلها في نحو قولهم: سؤدُدُ، وكان الأصل فيها السّؤْدَد"[2].

ومن أمثلة هذا النّوع في التّماثل الّذي يرضى بضمّتين متتابعتين رغم الثّقل الحاصل، ما يحدث للجمع المؤّنث السّالم للاسم الّذي على وزن (فُعْلة) فإذا جمع تُحرّك عينه بما يناسب حركة الفاء قبله كما يلي: ظُلْمة، خُطْوة، غُرْفة، لتصير بعد الجمع على التّوالي: ظُلُمات، خُطُوات، غُرُفات، يقول سبويه: «وأمّا ما كان (فُعلة) فإنّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التّاء وحرّكت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكبة ورُكُبات، وغُرْفة وغُرُفات، وجُفرة وجُفُرات»[3]، والأمر نفسه مع الفتح، فإذا كان السابق مفتوحًا فإنّه يدعوا لاحقة ليماثله بالفتح، نحو: جَفنة وجَفَنات، وسَلوة وسَلوَات، وشهْوة وشهوات، يقول سبويه: «وأمّا ما كان على (فَعلة) فإنّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتّاء، وفتحت

1- ينظر، اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرًا، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1993م، ط: 02، ص: 298.

2- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 237.

3- الكتاب، ج: 04، ص: 58.

العين، وذلك قولك: قَصعة وقصَعات، وصَحْفة وصَحَفات، وجَفنة وجَفَنَات، وشفرة وشَفرات، وجَمرة وجمَرَات»[1].

ولم يشذّ صائت الكسرة عن هذا، فكسرة السابق تدعو كسرة اللّاحق في الجمع، نحو: سِدْرة، وسِدِرات، وكِسْرة كِسِرات، يقول سبويه: «وما كان فعلة فإنّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التّاء وحرّكت العين بكسرة، وذلك قولك: قربات وسِدرات، وكِسِرات»[2]، "ويقولون في جمع اسم الفرد على وزن (فِعلة) في جمع اسم المفرد على وزن (فِعلة)، كِسْرات وسِدرات"[3].

"والعربيّة من هذا التّماثل ترمي إلى بعث التّوافق والانسجام بين الصّوائت المتخالفة وتخفيف النّطق والاقتصاد في الجهد، وذلك بتقريب الصّوائت وتوحيد اتّجاهها، لتعمل من وجه واحد وتحرّك جزءًا واحدًا من اللّسان"[4]، "وفي تحريك العين أيضًا وظيفة دلاليّة تتمثّل في الفرق بين الاسم والصّفة حسب نظر سبويه"[5]، وأحيانًا أخرى قد تحدث هذه المماثلة دون وجه دلالي، فنفورهم من وقفة السّكون لما تحتاجه من إطالة أثناء الأداء الصّوتي، جعلهم يرتضون بجمع ضمّتين في بناء واحد على الرّغم من ثقله، نحو قولهم: «السّلطان في السّلطان، والقُرُفصاء في القرفصاء»[6].

ويقول الدّكتور إبراهيم أنيس عن المماثلة بين الصّوائت في الكلمة: «إنّ الكلمة الّتي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطوّرها إلى الانسجام بين هذه الحركات حتّى لا ينتقل اللّسان من ضمّ

1- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 57.
2- المصدر السابق نفسه، ج: 04، ص: 59.
3- معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، تحقيق: د. فائز فارس، دار بشير ودار الأمل، ط: 02، 1981م، ج: 01، ص: 169.
4- الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 308-309.
5- الكتاب، ج: 04، ص: 104.
6- ينظر، الخصائص، ج: 02، ص: 143.

إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية، وقد برهنت الملاحظة الحديثة على أنّ النّاطق حين يقتصد في الجهد العضلي يميل دون شعور منه أو تعمّد إلى الانسجام بين حركات الكلمة»[1].

ب–المدبرة (الرّجعيّة):

أمّا الشقّ الثّاني عن المماثلة بين الصّوائت والّذي يسمّى المدبر أو الرّجعي، فيكون فيه اتّجاه التّغيير من الثّاني اللاحق إلى الأوّل السّابق، فيحتم عليه مماثلته، ومن أمثلته ما يحدث مع حركة همزة الوصل، فالأصل فيها مكسورة وتتحوّل الضمّ في فعل الأمر الثّلاثي مضموم العين في المضارع، نحو: اكتب، ادرس، اخرج، يقول سبويه: «اعلم أنّ الألف الموصولة... في الابتداء مكسورة أبدًا، إلّا أنّ يكون الحرف الثّالث مضمومًا فتضمّها، ذلك قولك: اقتُل، استُضعف، احتُقر، اُحرُ نجم»[2].

حيث ماثلت كسرة همزة الوصل صائت الضمّ للعين الّتي بعدها فتحوّلت إلى ضمّة، وهذا التّماثل من النّوع المنفصل، ويشرح سبويه هذه الظّاهرة بقوله: «وذلك أنّك قرّبت الألف من المضموم إذ لم يكون بينهما إلّا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في: (مُذُ اليوم يا فتى) وهو في هذا أجدر، لأنّه ليس في الكلام حرف أوّله مكسور والثّاني مضموم، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجهٍ واحدٍ»[3].

ومن أنواع التّماثل المدبر ما ورد عن لهجة تميم الّذين أجروا المقاربة بين فتحة الفاء وكسرة العين من صيغتي: (فعيل) و(فَعِل)، فتتحوّل الفتحة إلى كسرة استجابة لكسرة العين بعدها وذلك حين تكون العين من أصوات الحلق، كقولهم: «لِئيم، وشِهيد، وسِعيد، ونِحيف، ورغِيف، وبِخيل، وبِئيسٌ، وشِهدٌ، ولِعبٌ، وضِحِكٌ، ونِغِلٌ، ووخِمٌ»[4].

1- في اللّهجات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، مصر، ط: 03، 2003م، ص: 86.
2- الكتاب، ج: 04، ص: 258.
3- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 259.
4- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 225.

وعلّل سبويه هذا النّوع أنّه صيغته (فعيل وفعيل) حلقية العين كما في (فَعَل) وحروف الحلق شبيهتها الألف، فلم يفتحوا العين لعدم أمن اللّبس، واختاروا الكسرة الفاء وهي الأقرب إلى الفتح في الأداء لعملي، «الكسرة تشبه الألف، أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما أنّهم إذا أدغموا فإنّما أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم من موضعٍ واحدٍ»[1]، وفي هذا يقول ابن جنّي: «من ذلك تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق، نحو: شِعير، وبِعير، ورِغيف، وسمعت الشّجري غير مرّة يقول: زِئير الأسد، يريد الزّئير»[2].

"ويرى الدّكتور إبراهيم أنيس أنّه لا معنى لاشتراط حلقية العين في مثل هذه الكلمات وذلك لأنّ الأمر يتعلّق بالانسجام والتّوافق الصّوتي بين الصّوائت فقط فكثيرًا ما نسمع في بعض اللّهجات في نطقهم، نحو: كِبير، بِعيد، نِظيف، فيكسرون الفاء مع العين"[3].

فيما واقف القدماء الدكتور حسام لنعيمي على شرطية وجود العين حرفًا حلقيًا لتماثل الفاء بالكسر[4]، وأمّا فتح العين في (فعَل، يفعَل) ممّا عينه أو لامه حرف حلقيّ، مثل: سأل، يسأل، فيعلّل سبويه قائلًا: «وإنّما تنحو هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولو حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الّذي في حيّزها وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو»[5]، ولم يخالفه ابن جنّي في هذا التّعليل فقال: «وذلك أنّهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الألف الّتي منها الفتحة»[6].

1- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 226.
2- الخصائص، ج: 02، ص: 143.
3- الدراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، د. حسام سعيد النعيمي، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، العراق، د.ط، 1980م، ص: 216.
4- ينظر، المرجع السابق نفسه، ص: 217.
5- الكتاب، ج: 04، ص: 219.
6- الخصائص، ج: 02، ص: 143.

ونلاحظ أنّ سبويه جعل الفتحة في حيّز الحروف الحلقيّة، والضمّة والكسرة مع حروف الفم ويظهر ذلك في قوله: «ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنّهما من الحروف الّتي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيّز على حدة،

فإنّما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع، وكره أن يتناول الّذي قد سفل حركة من هذا الحيّز»[1].

"وجاء الدّرس الصّوتي الحديث ويدغم مذهب القدماء في تتابع الفتحة الخفيفة مع الصائت الحلقي الثّقيل ففيه من اليسر في الأداء واقتصاد في الصّوت والجهد، ما يخفّف على المتكلّم عمليّة الكلام الحلقيّة، يجذب إلى وراء مع بسط وتسطيح له، وهو موضعه في نطق الفتحة"[2]. "ومن الأشكال أيضًا ما يحدث لصيغتي (فُعْلُول) و(فَعليل) فتصبحان (فُعلولًا) و(فِعليلًا) إذ تؤثّر الضمّة أو الكسرة الطّويلة فيما قبلها فتستجيب لها وتماثلها إمّا ضمّة مع الضمّة أو كسرة مع كسرة، مثل: (جُمهور)، و(تِلميذ)، والأصل فيهما جَمهور، وتَلميذ"[3].

كما تعدّ الإمالة من أكثر الظّواهر الصّوتيّة شيوعًا في العربيّة، وهي من المباحث الّتي تندرج في المماثلة بين الصّوائت، إذ هي إمالة الألف نحو الكسرة ليتجانس الصّوت[4]، وهي من مباحث الإدغام الأصغر عند ابن جنّي الّذي قال فيه: «إنّه تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه من غير إدغام يكون هناك»[5].

ويقول سبويه عن الإمالة: «أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصّاد من الزّاي، حين قالوا: صدر، فجعلوها بين الزّاي والصّاد التماس الخفّة، لأنّ الصّاد قريبة من الدّال فقرّبها في أشبه الحروف من موضعها بالدّال، وبيان ذلك في الإدغام، فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع

1- الكتاب، ج: 04، ص: 219.
2- التطوّر النّحوي في اللّغة العربيّة، برجستراسر، ص: 63.
3- المرجع نفسه، الصفحة، نفسها.
4- ينظر، الشرح المفصل، ج: 09، ص: 53.
5- الخصائص، ج: 02، ص: 141.

واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك، فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقرّبوها منها»[1].

وهنا نشير إلى بعض النّتائج الّتي توصّل إليها الدّرس الصّوتي الحديث، من خلال الأجهزة الصّوتيّة، الحديثة، فقد أثبت أحد العلماء عن طريق جهاز (csl) في قياسه لتردّدات الكسرة وتنوّعاتها أنّها أقوى من تردّدات الإمالة[2]، فهي في أدائها أثقل من الإمالة وأكثر بذلًا للجهد.

ويشير الدّكتور إبراهيم أنيس إلى وجه الاقتصاد الصّوتي من الإمالة بقوله: «إنّ الانتقال من الكسر إلى الفتح أو العكس إلى الفتح أو بالعكس يتطلّب مجهودًا عضليًّا أكبر ممّا لو انسجمت أصوات اللّين بعضها من بعض، بأن تصبح متشابهة، لأنّ حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة»[3].

"فوضع اللّسان وسطًا بين وضعيّة إنتاجيّة لصوتي الفتحة والكسرة هو مكانه في إصدار صوت الإمالة، وبعبارة أخرى يوجد اللّسان في الفتحة الممالة بين التصعّد الّذي يحدث مع الكسرة، وبين الاستواء الموجود مع الفتحة"[4]. ونعت سبويه الألف بالاستعلاء، ولم يُجزْ بهذا إمالتها إذ جاورت أصوات الاستعلاء، يقول: «فلمّا كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف ستعلي، وقربت حروف الحلق من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم»[5].

1 - الكتاب، ج: 04، ص: 235.

2- ينظر، القراءات القرآنيّة بين العربيّة والأصوات اللّغويّة منهج لساني معاصر، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2005م، ص: 45-46.

3- في اللّهجات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، ص: 57.

4- ينظر، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 03، 1997م، ص: 93.

5- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 244.

"والظّاهر أنّ الاستعلاء ليس من صفات الفتحة لأنّ اللّسان يكون معها مستويًا في قاع الفم، مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك"[1]، "وقد قسّم ابن جنّي الإمالة إلى نوعين: إمالة الألف نحو الياء أو الكسرة، وإمالة الألف نحو الواو أو الضمّة"[2].

والمماثلة في الإمالة لا تكتفي باتّجاه واحد في التّأثير، فقد يكون الاتّجاه من السابق إلى اللّاحق مقبلًا، وقد يكون من اللاحق إلى السابق مدبرًا وذلك لأنّ الفتحة فيها –الإمالة– إمّا تماثل الواو والضمّة في الاستعلاء أو الياء والكسرة اللّتان تدعوا أنّها لتماثلها في ارتفاع مقدّمة اللّسان، وهذا معنى تجانس الصّوت والعمل من وجه واحد، فهي مدبرة رجعيّة، كقولنا: عابد، مساجد، لوجود الكسرة المؤثر بعد الألف، وتقدّميّة مقبلة، كقولنا: عِماد، سِربال، لوجود الكسرة قبل الألف[3].

ولابدّ أن نشير أنّ العرب كثيرًا ما حذفت بعض الصّوائت دفعًا للثقّل والتّنافر الحاصل بينها، وذلك في قولهم: فَخْذ، كبْد، وعلْم، ورجْل، وعضْد، وكرْم ويريدون على التّوالي: فخِذ، وكبِد، وعلِم، ورجُل، وكرُم، وقد فسّر سبويه عملهم: هذا بقوله: «وإنّما جعلهم على هذا أنّهم كرهوا أن كرهوا أن يرفعوا أن ينتقلوا من الأحقّ إلى الأثقل»[4]. كما نجد بعض العرب بالغ في هذا الحذف التخفيفي فلم يحصره في الكلمات، بل تعدّاه إلى الضّميرين (هو وهي) إذا سبقتها، فاء العطف، أو واوه، أو لام الابتداء، همزة الاستفهام، فيجيزون إسكان هاء الضّمير، فيقال: أَهْو؟ أهْي؟ فَهْو، فَهْي، وهْو، وهْي، لهْو، لهْي، فالتّركيب يصبح موازنًا لعضد اللّتين أجيز إسكان وسطهما، هما وما كان على صيغتهما من الأسماء والأفعال[5].

1– ينظر، المدخل إلى علم اللّغة العام ومناهج البحث اللّغوي، ص: 92.

2– ينظر، سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، ج: 01، ص: 58.

3– ينظر، الاقتصاد اللّغوي في المستوى الصوتي –دراسة نظرية تطبيقية في سورة الكهف–، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطّالب حمزة بوجمل، كلية الآداب واللّغات، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، ص: 223.

4– الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 231.

5– ينظر، الخصائص، ج: 02، ص: 329–330.

كما نلاحظ هذا الحذف في الفعل المضارع المتّصل بلام المر إذا اتّصلت به أحد حروف العطف (الواو، الفاء، ثمّ)، في قولنا: ولتفعل، فلتفعل، ثمّ لتفعل، للتخلّص من الثّقل الحاصل من انتقال اللّسان من صائت الفتح إلى صائت الكسر.

وللماثلة بين الصّوائت دور هامّ في إرساء الانسجام والتّوافق الكلامي، وكذا الاقتصاد الصّوتي ومنه الاقتصاد في الجهد العضلي، باستبعاد الثّقل الّذي يتسبّب فيه توالي الصّوائت وأشباه الصّوائت المتخالفة، وهذا ما يسمّى عند القدماء بالإعلال الّذي يعمل على التّجانس بين أنصاف الصّوائت والصّوائت الّتي قبلها، كقولهم: «إذا تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفًا»[1]، نحو: قال وباع، وغزا ورمى، وكذلك تقلب الألف أو الواو ياءً لمماثلة الكسرة قبلها والتخلّص من الثّقل، نحو: مصابيح وميزان وميعاد[2]، "والياء تقلب واو لتناسب الضمّة قبلها أيضًا، نحو: موقن وموسر"[3].

"ونلاحظ أنّ خفّة بعض الصّوائت على بعض جعلت من النّحاة العرب يرتّبون أبواب النّحو في كثير من المرّات على أساس الخفّة والثّقل فقدّموا المرفوعات على المنصوبات وأعطوا المرفوعات أقوى الحركات وهي الضمّة، في حين أعطوا المنصوبات أخفّها وهي الفتحة، ومن ثمّ قدّموا المبتدأ والفاعل وأعربوها بأثقل الحركات، وأخّروا المفاعيل وأعربوها بأخفّ الحركات"[4].

وفي نهاية حديثنا عن المماثلة يجب أن نشير، أنّ الإجراءات التّوازنيّة الّتي تقوم بها اللّغة تتفاوت من حيث الاقتصاد واليسر، يقول الدّكتور إبراهيم أنيس: «وللانسجام الصّوتي درجات

1- شرح شافية ابن حاجب في علم الصّرف، ركن الدّين الأستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، ط: 01، 2004م، ج: 02، ص: 742.

2- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 479.

3- الأصول في النحو، أبو بكر محمّد سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 04، 1999م، ج: 03، ص: 266.

4- الخصائص، ابن جني، ج: 01، ص: 55.

بعضها أيسر من بعض، فتوالي الضمّ ثمّ الكسر ثمّ الفتح أشقّ من توالي ضمّتين ثمّ الفتح أو توالي كسرتين ثمّ الفتح، وربّما كان أيسر من هذا وذاك أن تصبح الكلمة مشتملة على ضمّ ثمّ فتحتين»[1].

كما أنّ النّاطقين مختلفون في طلب السّهولة واليسر وذلك حسب اختلاف لهجاتهم وعاداتهم الكلاميّة الّتي اعتادوا عليها، فقد ذكر ابن جنّي في الخصائص، يقول: «أخبرنا أبو إسحاق القرميسي عن ابن هارون عن أبي حاتم السجستاني في كتابه الكبير القراءات، قال: قرأ عليّ أعرابي بالحَرَم: ﴿طيبى لهُم وحُسْنَ مآب﴾[2] فقلت: ﴿طوبى﴾، فقال: ﴿طيبى﴾، فأعدت فقلت: ﴿طوبى﴾، فقال: ﴿طيبى﴾، فلما طال عليّ قلت: طوطو، قال: طي طي، أفلا ترى إلى هذا الأعرابي كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثّر في التّلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفّة هزّ ولا تمرين»[3].

ويقول الدّكتور إبراهيم أنيس: «ولسنا في كلّ حال نتوقّع أن يلتمس النّاطق أيسر السّبل، وإنّما نتوقّع منه أن يقوم ببعض الانسجام أيًّا كانت درجته من اليسر»[4]، وإذا ما رجعنا إلى القرآن الكريم وما استعمل فيه من ألفاظ نجد أنّه وردت فيه الأصليّة (الثّقيلة) كما وردت فيه أيضًا المستحدثة من التّقريب (المخفّفة) أو المتنافرة أصواتها والمنسجمة، فلم يكتف بمراعاة الاقتصاد فقط، ففيه مثلا[5]: لفظة ﴿تَذَّكَّرُون﴾[6]، وردت 17 مرّة بالحذف في مقابل ﴿تَتَذَكَّرُون﴾[7] 3 مرّات دون حذف التّاء المضارعة.

1- في اللهجات العربيّة، إبراهيم أنيس، ص: 86.

2- سورة الرعد، الآية: 29.

3- الخصائص، ابن جني، ج: 01، ص: 76.

4- في اللّهجات العربيّة، إبراهيم أنيس، ص: 86.

5- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 79، والتّطوّر اللّغوي بين القوانين الصّوتيّة والقياس، د. رمضان عبد التواب، مقال مجلّة مجمّع اللّغة العربيّة، القاهرة، الجزء: 33، ماي 1974.

6- سورة الأعراف، الآية: 03، سورة: الأعراف، الآية: 57، سورة يونس، الآية: 03، سورة هود، الآية: 24.

7- سورة الأنعام، الآية: 80، سورة السجدة، الآية: 04، سورة غافر، الآية: 58.

كما نجد أيضًا في لفظة ﴿استطاع﴾، في قوله تعالى: ﴿يَسْتَطِيعُوا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿تَسْطِع﴾[2]، كما ورد في القرآن ﴿إِنِّي﴾ 124 مرّة، في حين وردت ﴿إِنَّنِي﴾ 6 مرّات ووردت فيه: ﴿وإنَّا﴾ 33 مرّة، ولم ترد ﴿وإنَّنَا﴾ سوى مرّة واحدة[3].

ثانيا: المخالفة:

المخالفة (Dissimilation) من الظّواهر الصّوتيّة الّتي استعانت بها العربيّة لتحقيق الاقتصاد والمعالجة الاضطراب الصّوتي ودرء الثّقل الحاصل من التقاء المثلين، وهي من القوانين الّتي أعادت التّوازن للوحدة اللّغويّة أثناء مسيرتها في التيار الكلامي[4].

فالمخالفة تعمل على التّفريق بين الأمثال والمتقاربات على عكس المماثلة الّتي تعمد إلى التّقريب بين المتنافرات والمتناقضات لهدف مشترك بينهما، وهو تسيير النّطق وتقليل الجهد، كما أنّ المخالفة تؤمّن شيئًا من التنوّع الموسيقي الّذي تظهر معه الأصوات على حقيقتها، نطقًا وسمعًا[5].

وهي من الظّواهر الّتي تشيع في أغلب اللّغات، لأنّها تسير بالمتكلّم نحو تيسير الجهد المطلوب بذله من أعضاء النّطق عند إنتاج الأصوات، فإنتاج صوتين متماثلين متجاورين يجهد أكثر من إنتاج صوتين متخالفين[6]، وليس التيسير هو العلّة الوحيدة من وجود المخالفة، فقد ذكر بعض المستشرقين علّة أخرى وهي علّة نفسيّة، فالمتكلّم في عمليّة التّواصل يريد أن يؤثّر في نفس السامع أكثر، فيضيف حرفًا آخر ولا يكتفي بالتشديد على الحرف لزيادة التّأثير وهذا ما ذكره "برجستراسر" ووضحّه "هنري

1- سورة الكهف، الآية: 97.

2- سورة الكهف، الآية: 82.

3- ينظر، التطّور اللّغوي ومظاهره وعلله وقوانينه، ص: 74.

4- ينظر، طلب الخفّة في الاستعمال العربي، ص: 118، وعلم الصّرف الصّوتي، ص: 150.

5- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص: 298..

6- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 24، 65، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 214.

فليش"، عندما ذكر صيغة "فعّل"، كما في "جدّل" تصير "جندل" فالمخالفة هنا لم تتدخل لصعوبة في النّطق، وإنّما محاولة في زيادة التّأثير وإعطاء الكلمة شحنة تعبيريّة أكبر عن طريق المخالفة[1].

والعلّة النّفسيّة أيضًا قد يكون سببها الخوف من الخطأ عند المتكلّم، يقول برجستراسر: «إنّ المرء كثيرًا ما يخطئ في النّطق ويلفظ بشيءٍ غير الّذي أراده، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف متشابهة لأنّ النّفس يوجد فيها، قبل النّطق بكلمة، تصوّرات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصوّر بعينه بعد حصوله بمدّة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرّر فيها حروف متشابهة، وهذه العلّة تصدق على الحروف المتماثلة في حالة الانفصال»[2].

فالعلّة في وجود المخالفة على رأي المحدثين ليست قاصرة على تيسير النّطق واقتصاد الجهد، فثمّة سبب نفسي يريده المتكلّم لوظيفة تعبيريّة تأثيريّة، إلّا أنّ وجودها ستُشغل مساحة لغويّة أقلّ من تلك تشغلها المماثلة.

1: مفهومها بين القدامى والمحدثين:

أ–عند القدامى:

وإذا عدنا إلى التّراث الصّوتي عند علماء اللّغة، نجد نظرتهم للظاهرة وإن افتقرت إلى الشّموليّة في الاصطلاح، والمنهج المنتظم إلّا أنّهم أدركوا مواطنها في العربيّة وأهميّتها في تعديل وتهذيب صدع الكلمة جرّاء التّماثل فعالجوا مسائلها في أبواب متفرّقة، نحو: الإبدال، والإعلال، والإدغام وغيرها من مباحث الصّرف.

1– ينظر، التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، برجستراسر، مكتبة الخانجي (القاهرة) مصر، ط: 02، 1994م، ص: 35، والعربيّة الفصحى، هنري فليش، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط: 02، 1983م، ص: 156.

2– التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، برجستراسر، ص: 34.

فنجد الخليل بن أحمد الفراهيدي ينعت الظّاهرة بـ"التخالف" و"المغايرة" إذا اتّخذنا صيغة الفعل هيئة دالّة عليهما. فقال في التّخالف: «وأمّا (مهما) فإنّ أصلها (ماما) ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاءً ليختلف اللّفظ»[1].

فقال في المغايرة: «وأمّا قولك: (لبيك)، إنّما يريدون: قربًا ودنوًّا، على معنى إلباب بعد إلباب، أي قرب بعد قرب، فجعلوا بدله (لبيك)، ويقال: ألبّ الرّجل بمكان كذا وكذا أي أقام، وكان الوجه أن تقول: (لبّيتك)، لأنّهم شبّهوا ذلك باللّبب، فإذا اجتمع في الكلمة حرفان غيّروا الحرف الأخير، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَقَد خَابَ مَن دَسَّيهَا ﴾[2] والأصل دسّسها، فقالوا لبّيك قرّبت وأقمت»[3].

وقد استعمل الخليل عبارة (اجتماع حرفين من جنس واحد) للدّلالة على المخالفة وذلك في قوله: «إذا اجتمع حرفان من جنس واحد جعلوا مكانه حرفًا من غير ذلك الجنس»[4].

واستعمل سبويه الفعل (يختلف) نفسه للدّلالة على ظاهرة في قوله: «وأمّا قولهم حيوان فإنّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولك يكونوا ليلزموها الحركة ههنا، والأخرى غير المعتلّة من موضعها، فأبدلوها الواو ليختلف الحرفان»[5].

ومن تسمياته للدّلالة على المخالفة، منها: (التّضعيف المستثقل) في حديثه عن إبدال السّين من التّاء في استخذ اتّخذ، فعلّل فعلهم "فعلوا هاذ لأنّ التّضعيف مستثقل في كلامهم"[6]، ووصفها في

1- العين، الخليل، ج: 03، ص: 358.
2- سورة الشمس، الآية: 10.
3- كتاب الجمل في النّحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1985م، ص: 153، 154.
4- المصدر السابق نفسه، ص: 281.
5- الكتاب سبويه، ج: 04، ص: 409.
6- المصدر السابق نفسه، ج: 04، ص: 484.

أخرى –المخالفة– (كراهية التّضعيف) وذلك في قوله: «هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللّام الياء لكراهية التّضعيف»[1]، ويقول أيضًا: «إنّما فعل هذا كراهية التّضعيف»[2].

وعلى تسميته سار كلّ من أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني متّخذين للأوصاف نفسها للدّلالة على ظاهرة المخالفة[3]، كما استعمل الفرّاء عبارة (إبدال الشديد) للتعبير عن التّغيّر المضاد المتماثل، فيقول: «والعرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو»[4]، وذكر ابن جنّي حين تكلّم عن تحوّل أحد المثلين أنّ السبب يعود لـ: (استثقال تكريره)[5]، وقال أيضًا: «ومن ذلك استثقالهم المثلين، حتّى قلبوا أحدهما في نحو أمليت، وأصلها أمللت»[6]، ثمّ قال بعدها: «أمّا أمليت فلا إنكار لتخفيفه بإبداله»[7].

ونرى من القدماء من أشار حتّى للعلّة النفسيّة المخالفة دون علمنا إنّ كان تنبّه بعمل المخالفة الصّوتيّة بمفهومها الحديث إذ جاء في الصّاحبي لابن فارس، "أنّ من سنن العرب الزّيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إمّا للمبالغة وإمّا للتّشويه والتّقبيح... يقولون للبعيد ما بين الطّرفين المفرط الطّول: "طرمّاح" وإنّما أصله من الطّرح وهو البعيد، لكنّه لما أفرط طوله سُمّي طِرمّاحًا، فشُوِّه الاسم لما شوهّت الصّورة"[8].

1- الكتاب، ج: 04، ص: 424.
2- المصدر السابق نفسه، ج: 04، ص: 483.
3- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 246.
4 معاني القرآن، الفرّاء، ج: 03، ص: 267.
5- الخصائص، ابن جنّي، ج: 02، ص: 90.
6- المصدر السابق نفسه، ج: 02، ص: 231.
7- المصدر السابق نفسه، ج: 02، ص: 232.
8- الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة، ابن فارس الرازي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط: 01، 1993م، ص: 101، 102.

وذكر في معجمه مقاييس اللّغة في باب ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أوّلها باء، فيقول: «ومن هذا الباب ما يجيء علة الرّباعي وهو من الثّلاثي، لكنّهم يريدون فيه حرفًا لمعنى يريدونه من مبالغة»[1].

ب–عند المحدثين:

وإذا ما اتّجهنا صوب الدّراسات الصّوتيّة الحديثة فإنّا نجد تعدّدًا في المصطلحات الدّالة على المخالفة فمنها التّخالف[2]، وهو ما أقرّه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في العدد السّادس عشر من مجلّته، ومنها أيضًا: المخالفة[3]، والمفارقة[4]، والمغايرة[5]، والتّباين[6]، والتّمايز[7].

ويبقى مصطلح المخالفة الأكثر شيوعًا واستعمالًا في الكتابات اللّغويّة المعاصرة[8]، وتعني تغيير أحد الصّوتين المتماثلين في كلمة ما –سواء اتّصلت أصواتها أم انفصلت– إلى صوت آخر مخالف يكون غالبًا من الصّوائت الطّويلة أو أنصاف الصّوائت، أو من الأصوات المائعة (ر، ل، م، ن)[9]، فهو قانون صوتي "يعمد إلى صوتين متماثلين تمامًا في كلمة من الكلمات فيغيّر أحدهما إلى صوت

1– معجم مقاييس اللّغة، ابن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط: 01، 1999م، ص: 332.

2– ينظر، ظاهرة التخالف الصّوتي في تراث علماء العربيّة القدامى، مقال للدّكتور: صبيح التميمي، مجلّة كليّة الدّعوة الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، العدد: 07، 1990م، ص: 364.

3– ينظر، الأصوات اللّغويّة، ص: 169، والتطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 57.

4– اللّغة، فندريس، ص: 91.

5– لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط: 02، 1981م، ص: 259.

6– التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط: 02، 1987م، ص: 72.

7– ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 244.

8– ظاهرة المخالفة الصّوتية ودورها في نمو المعجم العربي، بحث للدكتور: أحمد عبد المجيد هريدي، بكليّة الآداب، جامعة المنيا، مكتبة الخانجي (القاهرة) مصر، 1989م، ص: 18.

9– ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 57.

آخر"[1]، أو هي "جنوح أحد الصّوتين المتماثلين في الكمة إلى أن ينقلب إلى صوت مغاير"[2]، أو هي "الظّاهرة الصّوتيّة الّتي تتمّ باجتماع صوتين متماثلين أو أكثر، ونزوع أحدهما إلى مخالفة الصّوت الآخر"[3].

ويرى الدّكتور أحمد مختار عمر أنّ المخالفة هي؛ "تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين"[4]، كما ذهب بعض الدّارسين المحدثين أنّ المخالفة تعمل في عكس اتّجاه المماثلة الّتي "تهدف إلى تيسير جانب اللّفظ عن طريق تيسير النّطق، ولا تلقي بالًا إلى الجانب الدّلالي الّذي قد يتأثّر نتيجة تقارب أو تطابق الصّوتين"[5].

أمّا المخالفة فتعمل على تيسير جانب الدّلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات دون الاهتمام بالجانب النّطقي، فهما عاملان متعاكسان في العمل والأهداف، ولكلّ منهما فاعليته وتأثيره، وفي تجاذبهما يحدث التّوازن بين مطلب السّهولة في النّطق ومطلب سهولة التّمييز بين المعاني[6].

وإذا أمعنّا النّظر في هذه الإجراءات التّوازنيّة عامّة، والمخالفة خاصّة فإنّا نجد أنّ الصّوت فيها لا يغيّر مخرجه أو صفته أو يبدّل إلّا إذا أمن اللّبس، ومطلب السّهولة والتّفريق بين المعاني لا يكونان منعزلان عن القرائن المصاحبة لهما في السّياق، ثمّ إنّ المخالفة تقوم في الغالب باستبدال صامت بصائت طويل أو حذف أحد الصّوامت وهذا عين الاقتصاد في الجهد.

1- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 57.

2- في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، د.غالب قاصل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق، د.ط، 1984م، ص: 283.

3- ظاهرة التخالف الصّوتي في تراث علماء العربيّة القدامى، ص: 365.

4- دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 384.

5- المرجع السابق نفسه، ص: 386.

6- ينظر، المرجع السابق نفسه، ص: 386، والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 292.

يقول الدّكتور إبراهيم أنيس عن أصوات اللّين وأشباهها: «والسرّ في هذا أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنّطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصّوتين إلى تلك الأصوات الّتي لا تستلزم مجهودًا عضليًّا، كأصوات اللّين وأشباهها»[1]، وجعل هذا التطوّر نتيجة نظريّة البحث عن الأيسر والأسهل الّتي تجعل الإنسان يبدل أصوات لغته الصّعبة بنظيرتها السّهلة، ورجّح أن يكون مقصود القدماء بكراهية التّضعيف هو ما يحتاج إلى مجهود عضليّ[2].

فالمخالفة في نظر المحدثين مظهر من مظاهر التّطوّر اللّغويّ ونتيجة نظريّة السّهولة الّتي تسعى للتخلّص من الأصوات العسيرة المكلّفة للجهد العضليّ، كما تعمل على التّقليل من التّشابه بين الأصوات، عكس ما تقوم به المماثلة الّتي تشترك معها في تسهيل النّطق، فالمخالفة في اللّغات جميعًا تقع في الأصوات المتّصفة بصعوبة النّطق[3]، وبديله يكون إمّا صوتًا من الصّوائت الطّوال أو أحد من أشباهها، وإمّا صوتًا مائعًا أيسر الأصوات جهدًا من مجموعة الصّوامت[4].

2: المخالفة بين الصّوامت:

إنّ المخالفة سبقت إشارتنا، في جوهرها هي تعديل صوتي في سلسلة الكلام بتأثير الصّوت المجاور، وهذه العمليّة كثيرًا ما أثْرت المعجم العربي بأبنية جديدة، ومن ذلك: (عجعاج، قسقاس، عرقب، جعمر، عنبس، عوهب، فدفد) ولا شكّ في أنّها اشتقت من الأبنية التّالية: (عجّاج، قسّاس، عقّب، جمّر، عبّس، عهّب، فدّد)[5].

1- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 170.

2- ينظر، المرجع السابق نفسه، ص: 170.

3- ينظر، الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 100.

4- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 248.

5- ينظر، نشوء الفعل الرباعي في اللّغة العربيّة، أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، مصر، 1988م، ص: 54-56-73-74.

وبعض هذه البنية المنحدرة من الثّلاثي أو الرّباعي المضعّف، جاءت مترادفة فهي تحمل المعنى نفسه[1]، كما أنّ العربيّة في تخلّصها من ثقل الصّوتان المتماثلان، عن طريق المخالفة نجدها على أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: وهي ما اجتمع في ألفاظها صوتان متماثلان متّصلان لا وجود لفاصل بينهما، فتخفّف المخالفة بينهما، بإبدال أحدهما صوتًا آخر من غير جنس الصّامت المضعّف في الغالب، إمّا صوت من الصّوائت الطّوال، أو شبيهها، وإمّا صوت من المجموعة المائعة[2]، ومن أمثلتها[3]:

- دبّاج ←دیباج
- دنّار ←دينار
- قرّاط ←قيراط
- دوّان ←ديوان
- شرّاز ←شيراز
- دمّاس ←ديماس
- أمللت ←أمليت
- زرّ←زير
- رزّ ←ربز

وبالإضافة إلى صوت الياء الّذي آثرت العربيّة الاستعانة به في المخالفة لما يتميّز به من خفّة وسهولة في كثير من الكلمات، فإنّها استعانت أيضًا بالواو لإبدال أحد الصّوتين المتماثلين ومنه[4]:

1- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 67.

2- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 248.

3- ينظر، معاني القرآن الفرّاء، ج: 03، ص: 267، والخصائص، ج: 03، ص: 18، والأشباه والنظائر في النّحو، ج: 01، ص: 40، والمقتضب، ج: 01، ص: 246، والكتاب، ج: 04، ص: 369، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 249، 252.

4- ينظر، المصادر نفسها، والأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 213.

- العسّ ⟵ العوس
- الجبّ ⟵ الجوب
- العشّ ⟵ العوش
- المخّ ⟵ الموخ

كما أنّ العربيّة استعانت في هذا الصّنف من المخالفة بمجموعة من الأصوات المائعة (ل، م، ن، ر):

- حدّق ⟵ حدلق
- جلط ⟵ جلمط
- إجّانة ⟵ إنجانة
- إجاصة ⟵ إنجاصة
- فطّح ⟵ فرطح
- فقّع ⟵ فرقع
- فطّح ⟵ فلطح

المجموعة الثّانية: ما التقى في ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، متّصلة لا يفصل بينها فاصل، ثمّ تخفّفت بإبدال الثّالث منها بصائت طويل أو شبيه ومنه[1]:

- دسّسها ⟵ دسّاها
- تظنّنت ⟵ تظنّيت
- تسرّر ⟵ تسرّى
- تصدّد ⟵ تصدّى

1- الكتاب، لسبويه، ج: 04، ص: 425، وكتاب القلب والإبدال، لابن السّكيت، ص: 59-135، والجمل في النّحو، الخليل، ص: 153، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 250.

- تقضّض ←تقضّى
- تمطّط ←تمطّى
- تلعّع ←تلعّى

المجموعة الثّالثة: وهي ما اجتمع فيها صوتان متماثلان منفصلان، فأبدل أحدهما لتحقيق المخالفة رغم الحاجز الّذي بينهما ومن ذلك:

- سادس ←سادي
- حداد ←حداء
- هذه ← هذي
- صهصهت ← صهصيت
- دهدهت ←دهديت

وما نراه من استحضار للياء لإبدال أحد الهاءين في: صهصهت، ودهدهت هو ثقل الجمع بينهما في كلمة واحدة، فقالوا: صهصيت، ودهديت، ويقول سبويه عن اختيار الياء: «الياء من الهاء لشبهها بها، وأنّها في الخفاء والخفّة نحوها»[1].

المجموعة الرابعة: وهي ما اجتمع في ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، فسلّطت المخالفة على أوسطها بإبداله بصوت مماثل لقاء الكلمة وكأنّهم عادلوا الأصوات الّتي تتألّف منها الكلمة[2]، ومن ذلك:

- تبشّش ←تبشبش
- حثّث ←حثحث
- رقّق ← رقرق
- كبّب← كبكب

1- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 393.

2- ينظر، ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربيّة القدامى، صبيح التميمي، ص: 373.

- صرّر ⟵ صرصر
- زلّل ⟵ زلزل
- المشفّف ⟵ المشفشف

وقال ابن السكيت عن هذا النّوع من المخالفة: «وقولهم: ريحٌ صرصر... أصلها صرّر فأبدلوا مكان الرّاء الوسطى فاء الفعل، وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا﴾[1]، أصلها فكبّبوا، ويقال: تجفجف الثّوب، وأصلها: تجفّف... ويقال: لقيته فتبشبش بي، أصلها: فتبشّش بي»[2]. وفي هذا يقول الفرّاء وهو من ذكر مجموعة من ألفاظ هذا النّوع: «وإنّما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»[3]، وربّما الكراهة الّتي قصدها الفرّاء لا تخرج عن ثقل الأداء النّطقي وموسيقيّة هذه الألفاظ.

وتأتي الياء على صدر قائمة الأصوات البديلة الّتي استعانت بها العربيّة للتخلّص من ثقل اجتماع المثلين، ثمّ تليها بقيّة الصّوائت الطويلة، فالأصوات المائعة فهما متوافقتان في كثير من الخواص الصّوتيّة كاتّساع المجرى وقلّة الاحتكاك وقوّة الإسماع، وهو ما يؤدّي عند إحداثها لمجهود أقلّ واقتصاد أكثر، وهذا ما أكّدته الإحصاءات الّتي قام بها اللّسانيّون العرب قديمًا وحديثًا عن كثرة الأصوات المائعة في كلام العرب فهي الأكثر بعد الصّوائت[4].

ومن أكثر التّجاورات ثقلًا هو تجاور الهمزتين وفي هذا يقول سبويه: «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا»[5]، فإن تجاورت في كلمة واحدة، " فالوجه قلب الثّانية إلى حرف لين

1- سورة الشعراء، الآية: 94.

2- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، 1949م، ص: 319-320.

3- معاني القرآن، ج: 03، ص: 144.

4- ينظر، ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 252.

5- الكتاب، ج: 03، ص: 548.

كقولهم: في أأدم آدم، وفي أئمة أيمة، وفي أأيدم أو أيدم"[1]، أمّا إن توالت في كلمتين قد تخفّف الأولى وتحقّق الآخرة نحو، قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ اشْرَاطُهَآ﴾[2]، تقرأ عند البعض: ﴿فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا﴾، ومنهم من يحقّق الأولى ويخفّف الآخرة[3].

وأهل الحجاز يخفّفون الهمزتين، فيقولون في: «اقرئ أباك السّلام» «أقريباك السّلام» ويخفّفون «اقرأ آية» بإبدال الأولى ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتسهيل الثّانية بين بين، ومن العرب من يخالف بين الهمزتين بإدخال ألف، ليخفّف من ثقل النّطق بهما متتاليتان[4].

وقد تكون المخالفة بغير الصّوائت وبغير الأصوات المائعة لتحقيق غرض التّخفيف نفسه، مثل اختيار السّين بدلًا من التّاء، في نحو قولهم: «استخذ فلان أرضًا، يريد اتّخذ أرضًا»[5]، ويعلّل سبويه هذا الاختيار بأنّهم "أبدلوا السّين مكان التّاء في اتّخذ... كراهية التّضعيف"[6]، كما أنّ السّين تقرب للتّاء مخرجًا وتشاركها في صفة الهمس إضافة لاستحسان العرب لها لوضوح صوتها واستلذاذ جرسها[7].

ومن أمثلة ذلك لفظة "ستّ" الّتي أصلها "سدس" وممّا دعاهم إلى تيسيرها إلى "ستّ" أنّها "ممّا كثر استعماله في كلامهم وأنّ السّين مضاعفة وليس بينهما حجاز قويّ، والحاجز أيضًا مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السّين، فكرهوا إدغام الدّال فيزداد الحرف، سينًا فتلتقي السّينات، ولم تكن

1- الحروف العربيّة وتبدّلاتها الصّوتيّة في كتاب سبويه (خلفيات وامتداد)، د. مكي درار، دراسة من منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 2007م، ص: 270.
2- سورة محمد، الآية: 18.
3- ينظر، الحروف العربيّة وتبدّلاتها الصّوتيّة، ص: 274.
4- ينظر، المرجع نفسه، ص: 274.
5- الكتاب، ج: 04، ص: 483.
6- المصدر نفسه، ج: 04، ص: 483.
7- ينظر، العين، ج: 01، ص: 54.

السّين لتدغم في الدّال... فأبدلوا مكان السّين أشبه الحروف بها من موضع الدّال، لئلّا يصيروا إلى أثقل ممّا فرّوا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التّاء، كأنّه قال: سدت، ثمّ أدغم الدّال في التّاء"[1].

ومن صور التّماثل المستثقل الّذي استعين فيه بصوت التّاء لإجراء المخافة منها الكلمات الّتي تبدأ بواو مضمومة، نحو: وُراث، ووُخمة، ووُجاه، والوُكلان، فصارت بعد إجراء المخالفة بصوت التّاء: تُراث، وتُخمة، وتُجاه، والتُكلان[2].

واستثقال العرب لهذا التّماثل لأنّ الواو والضمّة في عرف المتقدّمين متماثلين بل إنّ الضمّة حرف صغير من طبيعة الواو نفسها، وكانوا يطلقون عليها الواو الصّغيرة، وينعتون الواو بالضمّة المشبعة، فعملوا على المخالفة بينهما بإبدال الواو تاءً تخفيفًا للنّطق وتسهيلًا له[3].

واستثقال الواو المضمومة في صدر الكلمة قد جعلهم –العرب– يستعملون أيضًا، الهمزة كقولهم: «أُجوه في وجوه، وأورى في وُوري، وأُعدَ في وُعِدَ»[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[5]، وقد جرى إبدالها حتّى وهي في عين الكلمة كقولهم: أثؤُب في أثُوب جمع ثوب، وأنؤُر في أنوُر جمع نار وأدؤُر في ادوُر جمع دار[6].

ويردّ بعض المتقدّمين كثرة التصرّف في الواو المضمومة وإبدالها إلى همزة يرجع إلى أنّ "الواو تستثقل ما لا يستثقل غيرها من الحروف، فإذا كان في أوّل الكلمة كان أثقل من أن يكون في الحشو منها، وقد يكون أكثر ما قلب من الواوات... ما كان منها مضمومًا في أوّل الكلمة... والدّليل على أنّ الواو أثقل من غيرها أنّ قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها، والدّليل على أنّ الضمّة فيها

1- الكتاب، ج: 04، ص: 481-482.
2- الكتاب، سبويه، ج: 04، ص: 239، والقلب والإبدال، لابن السكيت، ص: 63.
3- ينظر، ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 256.
4- الكتاب، ج: 04، ص: 237-238، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 270.
5- سورة المرسلات، الآية: 11.
6- الكتاب، ج: 04، ص: 237، والقلب والإبدال، ص: 57، وشرح الملوكي في التصريف، ص: 270، 271.

تثقلها أنّها متى كانت مضمومة جاز قلبها إلى الهمزة أين وقعت على الشّرط الّذي وصفنا، والدّليل على أنّ أوّل الكلمة أثقل وأولى بالإعلال من الحشو أنّ الواو إذا كانت مكسورة في أوّل الكلمة جاز همزها كقولنا في وسادة: إسادة، وفي وشاح: إشاح... فلمّا كان ذلك على ما ذكرنا ووقعت الواو مضمومة في أوّل الكلمة جاز إبدالها لما ذكرنا فقلبت همزة"[1].

وتجاوز إجراء المخالفة في العربيّة تخفيف ثقل المتماثلين إلى استعمالات أخرى كالمخالفة بين المطبقين المتواليين فقد ذكر سبويه؛ "الطجع في اضطجع، أبدل اللام مكان الضّاد كراهية التقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف"[2]، ويذهب إبراهيم أنيس المذهب نفسه في قوله: «وإذا علمنا أنّ الأصوات تختلف فيما تتطلّبه من جهد عضليّ للنّطق بها، وأنّ أشقّ الأصوات هي المطبقة والرّخوة بوجه عام، أدركنا أنّ المخالفة لا تكاد تتمّ إلّا حين يتجاور صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرّخوة»[3]. بيد أنّ صبيح التّميمي[4] يرى من خلال دراسته أنّ الأصوات المائعة هي الأكثر تعرّضًا لظاهرة المخالفة ثمّ تليها الشّديدة (الباء والدّال)، ثمّ الأصوات الرّخوة، ثمّ المطبقة، ويرى أنّ الظّاهرة مالت إلى تيسير نطق صيغ مضاعفة بالرّغم من سهولة تحقيق الأصوات المائعة.

3: المخالفة بين الصّوائت:

إنّ المخالفة كما أسلفنا الذّكر تشغل مساحة لغويّة أضيق من تلك الّتي تملؤها المماثلة في الاستعمال، والمخالفة في الصّوائت لابدّ له أن يشغل مساحة أقلّ من المخالفة بين الصّوامت، إذ بالصّوائت، تفرّق بين الصّيغ المختلفة، فهو موجود ابتداءً[5].

1- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سبويه، عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 01، 1983م، ص: 573.

2- الكتاب، ج: 04، ص: 483.

3- الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، ص: 172.

4- ينظر، ظاهرة التخالف الصّوتي في تراث علماء العربيّة القدامى، مقال، ص: 377.

5- ينظر، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب، بكوش، ص: 73.

والعربيّة كما تستثقل اجتماع المثلين الصّامتين، كذلك تنفر وتركه الجمع بين الصّوائت ذات الطبيعة المتحدّة[1]، فهي تبغي التنوّع الموسيقيّ والخلاف الصّوتي ما أمكنها، لتجعل النّطق أسهل والإسماع أكثر وضوحًا[2].

ومن صور المخالفة بين الصّوائت؛ إبدال الفتحة كسرة في الألفاظ الّتي تتابع فيها فتحتان، والأوّل منها من النّوع الطّويل، ومن أمثلة ذلك: كسر نون المثنّى على عكس جمع المذكّر السالم الّذي فتحت نونه، وكذلك كسر التّاء في جمع المؤنّث السّالم بدل الفتحة[3]، وما يؤكّد هذا التغيّر هو وجود نماذج من التّراث بقيت متمسّكة بنونها المفتوحة، كقول رؤبة[4]:

أعْرِفُ منها الأنْف والعيْنَانا ومِنخريْن أشبْها ظَيْبانا

ومن تلك الألفاظ الّتي احتفظت بنونها مفتوحة أيضًا قول العرب: «شَتَّان أخوك وأبوك»، أي هما متفرقان، فشتّان هو تثنية شتّ[5].

وورد عن العرب في الألفاظ الّتي جاء فيها جمع المؤنّث السالم مفتوح النّون، كقولهم: «استأصل الله عِرْقاتَهم»[6]، وقول الرّياشي نقلًا عن بعض العرب: «أخذت إرَاتَهُم»[7]، ونقلوا عن أهل بغداد قولهم: «سمعت لغاتَهم»[8]، وقول الخليل بن أحمد: «رأيت بناتَك»[9].

1- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 385.
2- ينظر، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص: 386.
3- ينظر، ظواهر التّشكيل الصّوتي، ص: 261-262.
4- همع الهوامع في شرح الجوامع، ج: 01، ص: 160.
5- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 42.
6- الخصائص، ج: 01، ص: 384.
7- المصدر نفسه، ج: 01، ص: 304.
8- شرح الملوكي في التّصريف، ص: 190.
9- العين، ج: 01، ص: 147.

إنّ مثل هذه الأمثلة تبيّن أنّ الفتحة في جمع المؤنّث السّالم أصيلة، وكذلك في نون المثنّى وما جاء من قلب إلى الكسرة إنّما هو استجابة لتأثير قانون المخالفة لبلوغ اليسر في النّطق، والاقتصاد في الجهد[1]، وجاء في ألفاظ القرآن الكريم ما يوافق ذلك، فنون الفعل المضارع في حال الإفراد مفتوحة، كقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ اِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيِس لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُ, لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾[3]، وبقيت النون مفتوحة عند إسناد الفعل إلى جمع الذّكور، كما في قولهم: «اضربنّ زيدًا، وأكرمنّ عمرًا»[4]، ومثل ذلك في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿وَءَلاَمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلاَنْعَـمِ وَءَلاَمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾[5].

ولكن إذا أسند الفعل إلى المثنّى تتابعت فيه فتحة النّون مع ألف المدّ، فأجريت المخالفة وأبدلت الفتحة كسرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[6]، وتكسر أيضًا عند إسنادها إلى جمع الإناث للسّبب نفسه، ويقول سبويه: «وإذا أدخلت الثّقيلة في فعل جميع النّساء، قلت: اضربْنانِّ يا نسوة، وهل تضربْنَانِّ، ولتضربْنَانِّ»[7].

فوجود الألف هو نوع من المخالفة وتمنع توالي ثلاث نونات ولم تحذف نون النّسوة أمنًا للّبس ويعلّل سبويه كلّ هذه التغييرات، فيقول: «إنّما ألحقت هذه الألف كراهية النّونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات، ولم يحذفوا نون النّساء كراهية أن يلتبس فعلهنّ وفعل

1- ينظر، علم الصرف الصوتي، ص: 149.
2- سورة الكهف، الآية: 23.
3- سورة يوسف، الآية: 32.
4- الكتاب، ج: 03، ص: 521.
5- سورة النّساء، الآية: 119.
6- سورة يونس، الآية: 89.
7- الكتاب، ج: 03، ص: 526.

الواحد، وكُسِرت الثّقيلة ههنا لأنّها بعد ألف زائدة، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك، وهي فيما سوى ذلك مفتوحة»[1].

ومن صور المخالفة بين الصّوائت، كذلك: «إبدال الضمّتين المتتاليتان إلى ضمّة + فتحة، كما يقال في سرُرٌ، سُرَرٌ، وفي ذُلُلٌ، ذُلَلٌ لاستثقال اجتماع ضمّتين مع التّضعيف»[2]، وقد تُجرى المخالفة بحذف الضمّة الثانية في صيغة "فُعُل" كرُسُل وطُنُب ونحوهما، يقول سبويه: «وإذا تتابعت الضمّتان فإنّ هؤلاء يخفّفون أيضًا، كرهو ذلك كما يكرهون الواوين، وإنّما الضمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمّتان لأنّ الضمّة من الواو، وذلك قولك: الرّسل، والطّنب، والعُنْق، تريد الرُّسل، والطّنب، والعنُق»[3].

وقد ورد في القرآن الكريم صيغة "فُعُل"، كقوله تعالى: ﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[5]، وتوالي الكسرتين وعلى قلّته إلّا أنّه خولف بتسكين الثّانية عند بعض العرب ومن أمثلته: إبْل، وإظل، وبلص في إبِل، وإطل، وبِلِص، يقول سبويه: «وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تُكره الياءان في مواضع، وإنّما الكسرة من الياء فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان»[6].

كما يمكننا إدراج "النّسبة" ضمن ظاهرة المخالفة وذلك لأنّ ألفاظها تلحق بها (كسرة، ياء مشدّدة)[7]، وقد يكون قبل ملحقات النّسبة الكسرة القصيرة أو الطّويلة، أو شبه الصائت (الياء)،

1- الكتاب، سبويه، ج: 03، ص: 526-527.
2- دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 385.
3- الكتاب، ج: 04، ص: 231.
4- سورة الواقعة، الآية: 37.
5- سورة المنافقون، الآية: 04.
6- الكتاب، ج: 04، ص: 231.
7- الكتاب، ج: 03، ص: 367.

ومنه تستدعي العربيّة إجراء المخالفة لتتجنّب توالي أصوات ذات طبيعة موحّدة، ويتمّ هذا الإجراء بأكثر من طريقة منها[1]:

أ-إبدال صائت الكسرة القصير أو الطّويل فتحة: ومثاله الأوّل ما تقول العرب إذا نسبت إلى نمر وشقرة ونحوهما ممّا كُسِرت عينه، فتقول: نَمريّ وشَقَرِيّ بالفتح[2]، ومثاله الثّاني ما يحدث في النّسبة لحنيفة وربيعة، من تحول صائت الكسر الطّويل إلى فتحة، وذلك مثل[3]:

- حَنيفَة ←حَنيفيّ← حَنَفِيّ
- رَبِيعة← رَبيعِي ←رَبَعِيّ

وقد يبقى الصّائت نفسه في بعض الألفاظ دون تغيّر إذا أدّى هذا التّخالف إلى لبس في المعنى أو ثقل جديد، كقولنا:

- شَديدة ← شدِيديّ

فلو أبدلنا لصار اللّفظ شدَدِيّ، وقد يؤدّي هذا إلى اللّبس، أو اجتماع الأمثال إذا حذفنا وصار شدِّيّ وهو مستثقل فقد ذكر سبويه أنّه سأل يونس عن سبب عدم الحذف في شديدة، فقال: «لاستثقالهم التّضعيف، وكأنّهم تنكّبوا التقاء الدّالين وسائر هذا من الحروف»[4].

ب-المخالفة بحذف شبه الصّائت (يْ): وهو ما حدث في النّسبة لقُتيبة وسُليمة وقُرَيش ونحوها ومن أمثلة ذلك:

- قُتَيْبة ←قُتَيْبيّ ←قتَبيّ
- سُليمَة ←سُلَيميّ ←سُلَميّ

1- ينظر، الأصوات اللّغويّة، دراسة في أصوات المدّ العربيّة، د. فاضل المطلبي، ص: 286-287.
2- الكتاب، ج: 03، ص: 376.
3- الكتاب، ج: 03، ص: 371.
4- المصدر نفسه، ج: 03، ص: 371.

- قُرَيش ⟵ قريشيّ ⟵ قُرَشِيّ
- جُهينة ⟵ جُهينيّ ⟵ جُهنِيّ

قال الرّضيّ: «اعلم أنّ سبب هذا التّغيير قريب من سبب الأوّل، وذلك أنّ فعيلا وفُعيلا قريبان من البناء الثّلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فعيليّ وفُعَيليّ»[1]، وبقي هذا الإجراء مع صيغة "فعولة"، كقولهم في شنُوءة: "شنِئِيّ بدلًا من شنوئي"[2]، "ولعلّه كان من باب الإطراد على وتيرة واحدة، أو لأنّ العرب قد شعروا بالثّقل نفسه في النّطق بالواو مع إحداثيّة النّسبة"[3].

كما بقيت الفتحة الطّويلة في النّسبة إلى الحيرة وطيء، ونحوهما مخافة اللّبس فقالوا فيها:

- طيء ⟵ طيْئِيّ ⟵ طائيّ ولم تصرّ طَئِيّ
- حيرة ⟵ حَيريّ ⟵ حَاريّ ولم تصرّ حِريّ[4].

أو يستعان بشبه الصّائت (الواو) في النّسبة إلى أميّة فقالوا أمويّ بدلًا من أميِيّ.

وقالوا في شجّ وعمّ: شجويّ وعَمَويّ، "اعلم أنّ ما كان في آخره ياء من الأسماء المنسوبة، فإنّ كانت الياء ثالثة قبلها كسرة نحو عم شح، فإنّك تبدل من الكسرة فتحة كما فعلت في: نمر وشقرة، لثقل توالي الكسرات مع ياء الإضافة ثمّ تقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير في حكم التقدير عما وشجا ثمّ تقلب الألف واو كقولك عَمويّ وشَجويّ كما فعلت في عصا ورجى فقلت عصويّ ورحويّ"[5]، ولو أجرينا عليها الحذف لقلنا: عَمِيّ، وشجِيّ، وهذا لبس واضح، فالعربيّة بالتخالف تخلصت من ثقل توالي الأمثال دون الإخلال بالمعنى أو الوقوع في اللّبس، كما أنّ ظاهرة

1- شرح الشافية، الرضي الأستراباذي، ج: 02، ص: 20.
2- الكتاب، ج: 03، ص: 371.
3- في الأصوات اللّغويّة -دراسة في أصوات المدّ العربيّة-، ص: 287.
4- الكتاب، ج: 03، ص: 335، وشرح مفصّل، ابن يعيش، ج: 05، ص: 417.
5- شرح المفصّل، ج: 05، ص: 151.

المخالفة بمفهومها الحديث أبانت عن الحسن اللّغوي العالي لدى القدامى الناتج عن الملاحظة الواعية الدّقيقة.

ثالثا: الحذف:

الحذف الّذي أوردنا في هذا الفصل وأردنا التكلّم عنه هو ما يسقط من الكلمة لسبب داخلي دعاه تفاعل أصواتها، أو خارجي يفرزه السّياق بمجاورة بعض الأصوات لبعض في المستوى التّركيبي، وإن كان بعضه يعدّ من باب المخالفة بين المتماثلات إلّا أنّ بعضه الآخر يتجاوزها إلى المقطع، كما أنّه –الحذف– من إجراءات الاقتصاد الصّوتي وأحد مظاهرها في المستوى التّشكيلي إذ يستعان به للتخلّص من توالي الأمثال أو كثرة الاستعمال.

1: حذف الصّوامت:

الحذف يكون على ثلاثة أنواع باعتبار مكانه في الكلمة، بدئي، ووسطيّ، ونهائيّ[1]:

أ–بدئيّ: ومن أمثلته ما يحدث للصّيغ، تفعّل، وتفاعل، وتفعلل، فقد تحذف منها تاء المضارعة بحركتها، وتكتفي بتاء واحدة، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك[2]: ﴿تذكّرون﴾ وردت 17 مرّة بالحذف وجاءت ﴿تتذكّرون﴾ 3 مرات بلا حذف، وفيه ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[3]، بدلًا من ﴿تتميّز﴾، و﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[4]، بدلًا من ﴿تتلهّى﴾، و﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّىٰ﴾[5]، عوض ﴿تتلظّى﴾، ومنه أيضًا: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾[6]، بدل من

1– فقه العربيّة المقارن، دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللّغات الساميّة، د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 01، 1999م، ص: 119.

2– ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 73.

3– سورة الملك، الآية: 08.

4– سورة عبس، الآية: 10.

5– سورة اللّيل، الآية: 14.

6– سورة الكهف، الآية: 17.

﴿تتزاور﴾ على وزن (تتفاعل)، وقرأ بهذا الحذف عاصم وحمزة والكسائي وغيرهم[1]. وصيغة (تتزاور) خفّفت أيضًا بالمماثلة بين التّاء الثّانية والزّاي فقلبت التّاء زايًا وأدغمت في الزّاي، لتصير (تزّاور) وقرأ بهذا الوجه، ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر[2].

ومن الحذف البدائي أيضًا ما يكون في صيغة الأمر من الأفعال المبدوءة بهمزة أو واو، مثل: زن، عد، خذ، كل[3]، كما حذفوا الهمزة في الكلام فقال بعض العرب: «أحلبْني بِلِك» أي (إبِلك)، وقالوا: «أيومّك» أي (أمّك)، وقولهم: «أساء سمعًا فأساء جابة»، أي: (إجابة)، وهو في مطرّد في وسط الكلام لزوال سبب وجود الابتداء بالسّاكن[4]، وقد حذفوا النّون في الأمر من (نَعِمَ)، فاقلوا: (عِمْ صباحًا) قيامًا على حذف الهمزة والواو[5].

ب–الحذف الوسطيّ: من أمثلته حذف الهمزة والصّائت الّذي يليها من صيغتي (يَفْعِل) و(يُفعَل)، والأصل: (يُؤَفْعِل) و(يُؤَفْعَل)، وهو من الحذف المطرّد[6]، ومن صور هذا الحذف ما حدث للفعل استطاع في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَّظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَاوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾[8]، فقد حذفت همزة (تأويل) عند بعض القرّاء وحذف التّاء في (اسطاعوا) و(تسطع) تخفيفًا للّفظ، وذلك لاشتراك التّاء والطّاء في مخرج واحد[9]، وقرب

1- ينظر، معجم القراءات، د.عبد اللّطيف الخطيب، دار سعد الدّين، للطّباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط: 01، 2002م، ج: 05، ص: 166.
2- ينظر معاني القرآن، الفراء، ج: 02، ص: 136.
3- ينظر، فقه العربيّة المقارن، ص: 112.
4- نفسه، ص: 112، وإصلاح المنطق، ابن السكيت، ص: 282.
5- ينظر، التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 74.
6- ينظر، فقه العربيّة المقارن، ص: 113.
7- سورة الكهف، الآية: 97.
8- سورة الكهف، الآية: 82.
9- ينظر، معاني القرآن، الأخفش، ص: 525.

بعضهم السّين من الطّاء بعد الحذف فضخمها فصار اللّفظ (تصطع) وقرأ به أحمد بن صالح عن ورش، وقالون عن نافع[1].

ومن أمثلته أيضًا؛ "نون الأفعال الخمسة مع نون الوقاية، قبل ياء المتكلّم، أو مع ضمير المتكلّمين المنصوب، وكذلك الفعل المسند إلى نون النّسوة، قبل هاتين الحالتين"[2]، وقد أحصى الدّكتور رمضان عبد التّواب أمثلته من كتب القدماء على ذلك، وهي[3]: تخوّفيني، فلَيني، تَرَيني، تهنّئونا به، تعطوني، يعرفاني، يقتلونا، وهي بدون حذف تكون كالتالي: تخوّفينني، فليننني، ترَيْنني، تهنّئوننا به، تعطونني، يعرفانني، يقتلوننا.

ومن أمثلة هذا الحذف أيضًا: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ مع نون الوقاية قبل ياء المتكلّم، أو ضمير المتكلّمين المنصوب، وهو شائع في القرآن الكريم[4]، جاء في سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً ﴾[5]، و﴿فَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِى عُذْراً ﴾[6]، قرأ أبو زيد عن أبي عمرو في الأولى (من لدُنا)، وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم وغيرهم في الثّانية (من لدُني) فالأولى الأصل فيها (لدننا) وأدغمت النّون الأولى في الثّانية لتكون (لدنّا) ثمّ خفّفت أكثر بحذف النّون الثّانية لتصير (لدُنا)[7].

أمّا الثّانية فتخفيفها كان بالتخلّص من نون الوقاية عبر المراحل التّالية[8]:

- لدُنني ←لدُنِيّ ←لدُني

1- ينظر، معجم القراءات، د. عبد اللّطيف الخطيب، ج: 05، ص: 288.
2- التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 73.
3- نفسه، ص: 73-74.
4- نفسه، ص: 74.
5- سورة الكهف، الآية: 65.
6- سورة الكهف، الآية: 76.
7- ينظر، معجم القراءات، ج: 05، ص: 272.
8- ينظر الحجّة في القراءات السبع، ص: 228.

ومن أمثلته هذا الحذف الّذي يقصد به التّخفيف من توالي المثلين قولهم: «أحَستُ، ومَسْتُ، وظَلتُ، لما كثر في كلامهم التّضعيف»[1].

جـ–الحذف النّهائي: وهو الشّائع في كلّ اللّغات وموضعه "أكثر المواضع تعرّضًا للحذف نظرًا لأنّ ما قبل ذلك الموضع ربّما استغرق جهدًا عضليًّا كبيرًا يستتبع الحذف خفيفًا"[2]، وهو حذف صوت صامت أو صائت أو أكثر من آخر اللّفظ ومن أمثلته: الترخيم الّذي يتخلّص فيه من أكثر من صوت، مثل: يا عُثمُ، ويا منصُ، ويا مسكُ، ويا صاح، ويا حَكَ في نداء عثمان، ومنصور، مسكين، صاحبي، وحكم[3].

وشاع هذا الحذف أكثر في القبائل البدويّة الّتي تميل إلى السّرعة في الكلام كقبيلة طيء ومنه قول لبيد بن ربيعة[4]:

درسَ المنا بمُتالع فأبَان فتقادمت بالحُبْسؤ والسوبانِ

أي: المنازل.

وقول أبي النجم[5]:

تضل منه أبلى بالهوجل في لجّة أمْسِك فلانًا عن فُلِ

أي: عن فلان.

1- الكتاب، ج: 04، ص: 613.
2- فقه العربيّة المقارن، ص: 114.
3- ينظر، نفسه، ص: 114، وهمع الهوامع، ج: 02، ص: 61.
4- همع الهوامع، ج: 03، ص: 237.
5- نفسه، ج: 02، ص: 45.

وقولهم: (ما شاء الله) و(ليس حيّ على المنون بخال)، أي: بخالد[1]، وفي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ اَكُ بَغِيّاً ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِّلهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾[5]، والأصل فيها كلّها (لم يكن) واشترط النّحاة حتّى يتحقّق هذا الحذف أن يكون مجزومًا بالسّكون، غير متّصل بضمير نصبٍ ولا ساكن[6].

ومن الحذف النّهائي أيضًا حذف النّون من ألفاظ كثيرة منها[7]: (ولك اس...) أي: (ولكن)، و(لدُ غدوة)، أي: (لدن)، و(أيم الله)، أي: (أيمن)، كما حذفت مع صائتها في قولهم: (بلعنبر) و(بلحارث) في (بني العنبر)، (وبني الحارث)، وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة[8]. ويتّضح من كلّ هذه الأمثلة أنّ الحذف ظاهرة متأصّلة في العربيّة ولا تقتصر على لهجة معيّنة أو قبيلة دون أخرى.

2: حذف الصّوائت:

إنّ العربيّة كما أشرنا مرارًا في المباحث السابقة تسعى ما استطاعت التخلّص من الثقل في الكلام، ومن بين آليات هذا السّعي، التصرّف في الصّوائت بنوعيها الطّويلة والقصيرة، وذلك إمّا بحذف الصّائت وإسكان الحرف وهذا أخفّ، وإمّا تقصير الصّائت دون حذفه، ومردّ كلّ هذا بعض

1- ينظر، من مظاهر التخفيف في اللّسان العربي، ص: 163.
2- سورة مريم، الآية: 20.
3- سورة المدثر، الآية: 43-44.
4- سورة النحل، الآية: 120.
5- سورة النّحل، الآية: 127.
6- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، مصر، ط: 02، 2003م، ص: 209.
7- فقه العربيّة المقارن، ص: 116.
8- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 614.

ما يتميّز به المقطع العربي، إذ لا يقبل الابتداء بساكن ولا الوقوف على متحرّك، كما لا يقبل توالي أربعة مقاطع مفتوحة في الكلمة الواحدة، ولا توالي أربعة مقاطع متحرّكة، يقول المبرّد في هذا: «واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلّا وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف، وذلك قولهم: عُلَبِط ونحوه، وإنّما أصله: عُلابط، وكذلك هُدَبِد إنّما أصله هُدابِد، وذلك جميع بابه»[1].

كما أشار الدّكتور إبراهيم أنيس إلى هذا بقوله: «إنّ اللّغة العربيّة تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع السّاكنة، وهي الّتي تنتهي بصوت ساكن ويقلّ فيها توالي المقاطع المتحرّكة، خصوصًا حين تشتمل على أصوات لين قصيرة»[2].

ويؤكّد الدكتور أحمد مختار عمر على هذا الأمر، لما وجد أنّ أكثر المقاطع وقوعًا في أوزان اللّغة العربيّة، هو المقطع المتوسّط المغلق (ص م ص)[3]، ومن أمثلته ما يحدث لصائت لام الفعل المسند لضمائر الرفع المتحركة والّتي تخلّصت منها العربيّة تخلّصًا مطردًا، مثل قولك: «كتبْت، وكتَبْتُما، وكتَبْن، وكتَبْنا، وكتَبتن»، ويشير أغلب القدماء أنّ علّة هذا الحذف هو كراهية توالي أربع صوائت[4]. غير أنّهم نقلوا عن ابن مالك أنّها للفرق بين الفاعل والمفعول في الفعل المسند إلى الضمير (نا)، نحو: أكرمْنا، وأكرَمَنَا[5].

ومن صور هذا الحذف ما ورد في قراءة أبي عمر بن العلاء من إسكان (لامات) بعض الأفعال والأسماء في الرفع والجرّ دون الفتح لأنّه أخفّ، مثل: ﴿يَامُرُكُمْ﴾[6]،

1- المقتضب، ج: 01، ص: 205.
2- الأصوات اللّغويّة، ص: 133.
3- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 307.
4- همع الهوامع، ج: 01، ص: 197.
5- نفسه، ج: 01، ص: 197.
6- سورة البقرة، الآية: 67.

و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[1]، و﴿إِلَى بَارِيِكُمْ﴾[2]، وقد ذهب النّحاة إلى أنّ أبا عمرو كان يختلس ولم يسكن سكونًا تامًّا[3].

ومن أمثلة الحذف أيضًا، ما يفعله الوقف في الصّامت الأخير لما يفرقه من الصّوائت الثلاث، فالواقف يطلب الاستراحة وحذف صائت الحرف أدعى للاقتصاد في الجهد وأبلغ في تحصيل الرّاحة[4]، والشّيء نفسه يحدثه هذا الحذف مع تنوين المرفوع والمجرور، أمّا تنوين الفتح فيبدل ألفًا، مثل: (شرابًا طهورًا)، وكذلك يحذف ذلك التمطيط أو الاشباع الّذي يلحق الضمّ والكسرة ويسمّى في اصطلاح القرّاء بصلة هاء الضّمير وميم الجمع[5].

ويعود سبب هذا الإشباع للمقطع الأخير إذا كان تاليًا لمقطع قصير، كراهية الجمع بين مقطعين قصيرين[6]، مثل: ضربَهُو زيد، عندهو رجل، رأيتهو يا فتى، وأعطيتهو يا رجل، وجاءني غلامهو، ومررت بهو، وهذه الأمثلة ذكرها سبويه والمبرّد شواهد على قولهم أنّ الهاء، "أصلها الضمّ وبعدها الواو، لأنّها في الكلام كلّه هكذا"[7]، ويقول المبرّد: «إنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة»[8].

وعلى هذا الاستخدام قرأ الحجازيّون قوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بهو وبِدارهو الأرض﴾[9]، وهو السّائد في اللّهجة الحجازيّة وكذلك مع ميم الجمع يمطّطون صائتها القصير في قولهم: عليكمو، وأنتمو

1- سورة الأنعام، الآية: 109.
2- سورة البقرة، الآية: 54.
3- ينظر، الكتاب، ج: 04، ص: 202، والخصائص، ج: 02، ص: 340.
4- ينظر، الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمّد الصباغ، المكتبة الأزهريّة للتّراث، مصر، ط: 01، 1999م، ص: 45.
5- ينظر، الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمّد الصباغ، ص: 49.
6- ينظر، فقه اللّغات السّامية، ص: 78، والأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 297.
7- الكتاب، ج: 04، ص: 195.
8- المقتضب، ج: 01، ص: 36.
9- سورة القصص، الآية: 81.

ذاهبون، وأبوهمو، ومنه قراءتهم قوله تعالى: ﴿وجاءتهم رُسُلُهُمُو بالبيّنات﴾[1]، ويدعى هذا العمل في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة بالمخالفة الكميّة بين المقاطع الصّوتيّة[2]، فعملوا على تطويل الثاني إذا سبق بمقطع قصير، وامتنعوا من تطويل الثّاني إذا سبق مقطع طويل، ومثال ذلك، الآيتان: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿خُذُوه فَغُلُّوهُ ﴾[4].

وربّما استعانت العرب بالمخالفة الكميّة بين المقاطع لغاية اقتصادية إذ به تقلّ عدد المقاطع في بعض الألفاظ كصيغة فعوللان، ويتفاعل، ويتفعّل الّتي تحتوي كلّ منها على خمسة مقاطع وتنقص إلى أربعة في الوقف[5].

هذه بعض مظاهر الاقتصاد الصّوتي الّتي تظهر داخل التّشكيل حيث يستعان بكلّ الإجراءات التّوازنيّة الّتي تعمل لغاية واحدة موحّدة، وهي دفع الثّقل والتّنافر بين الأصوات أثناء مسيرتها في السّياق الكلامي، ومن بين الإجراءات التّوازنيّة الّتي وظّفت في العربيّة لتيسير النّطق والاقتصاد في الصّوت والجهد ما تضمنّه هذا الفصل من مباحث، فالمماثلة تعمد إلى التقريب بين المتنافر والمتناقض، والمخالفة تعمل على التّفريق بين الأمثال والمتقارب، بينما يسعى الحذف للتخلّص من بعض أعباء الكلام متى أمِن اللّبس واجتنب الثّقل.

1- سورة يونس، الآية: 13، سورة الروم، الآية: 09.
2- ظواهر التشكيل الصّوتي، ص: 267.
3- سورة الإسراء، الآية: 106.
4- سورة الحاقة، الآية: 30.
5- ينظر، دراسة الصّوت اللّغوي، ص: 307.

الفصل الثالث:

الدّراسة التّطبيقيّة –معالجة أكوستيكيّة–

*توطئة

أولاّ: البرنامج والأدوات المستعملة للدّراسة التّطبيقيّة

ثانيا: الدّراسة التّطبيقيّة

توطئة:

إنّ تطوّر الدّراسات الصّوتيّة في وقتنا الحاضر مستمدّ من ظهور علم الصّوت الفزيائي الّذي يعتمد أساسًا على الأجهزة الحديثة دائمة التحسّن والتّطوّر والّتي بفضلها نستطيع أن نكشف عن الزمن الأكوستيكي والّذي هو "مجموعة من وحدات أصغر من الزمن، تتعالق فيما بينها ضمن تنظيم زمني، وهذا الأخير يشتغل في إطار بنية صوتية للصّوت المفرد"[1].

كما أنّ الدّراسة المخبريّة تعالج اللّغة ضمن إطار علمي دقيق ونتائج موضوعيّة، فالمناهج الحديثة لم تعد تعتمد على السّماع كما اعتمدها القدماء إذ كان سماعهم أرهف وأدقّ، وهذا ما دفع بكثير من مهندسي الحاسوب واللّغويين إلى التّعاون فيما بينهما للعناية بمجال الصّوتيات، وإنّ علم اللّغة الحاسوبي فتح مجالًا كبيرًا لبحوث في اللّغة من جوانب مختلفة وبوسائل متقدّمة من أجل تقديم حقائق جديدة ومن أجل قضايا الواقع اللّغوي وآفاق المستقبل[2].

وتتمّ معالجة الصّوت عن طريق السلسلة الفيزيائيّة على النّحو التالي[3]:

1- بنية الزمن الأكوستيكي للصوامت العربيّة، محمد صراع، مقال بمجلّة المصطلح، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد: 18، 19، ماي 2018 ص: 473.

2- ينظر، علم اللّغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود حجازي، دار غريب، القاهرة، ط: 02، 1995م، ص: 93.

3- ينظر، الظّواهر الصّوتيّة في قراءة الإمام نافع، –سورة التوبة أنموذجًا– دراسة صوتيّة ووظيفيّة وتطبيقيّة، أطروحة دكتوراه تخصّص لسانيات تطبيقيّة، راضية بن عربية، كليّة الآداب واللّغات –قسم اللّغة العربيّة– جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– الجزائر، ص: 491.

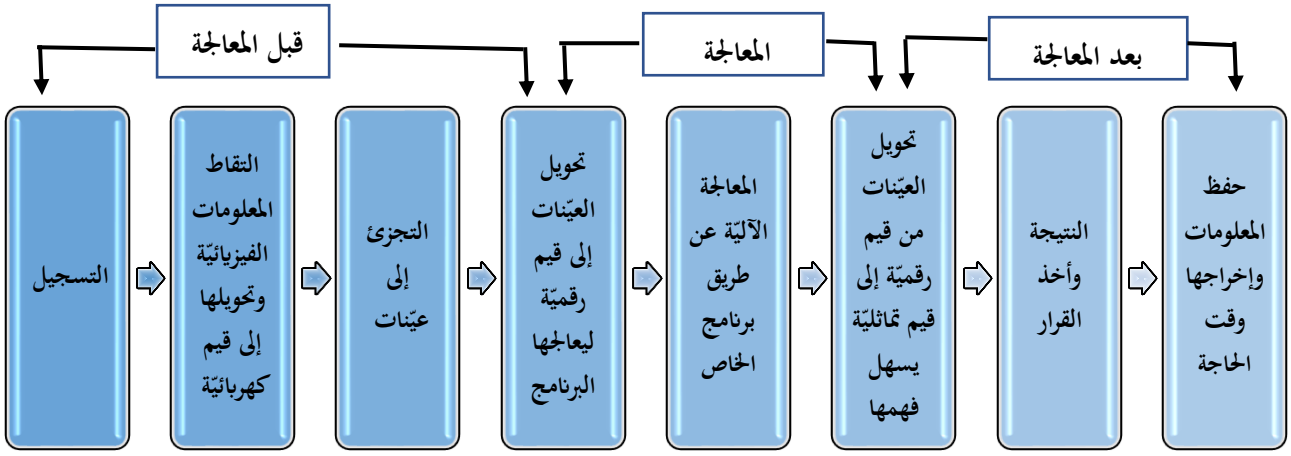

معالجة الصّوت عن طريق السلسلة الفيزيائيّة

أولاّ: البرنامج والأدوات المستعملة للدراسة التطبيقيّة:

لقد تمّ الاستعانة ببرنامج برات (praat) في هذه الدّراسة لتحليل ومعالجة الموجات الصّوتيّة، إذ يمكن لهذا البرنامج وصف الصّوت وصفًا كاملًا عن طريق تحديد ثلاث خصائص: وجودة الصّوت، تتوافق هذه الخصائص تمامًا مع ثلاث خصائص فيزيائيّة هي: التردّد والسعة ونمط الموجة، ويشرف على البرنامج Paul Boersma و David Weenink من معهد علوم الصّوتيات في جامعة أمستردام[1].

أساسيات وخصائص البرنامج:

من الخصائص المميز لـ(Praat) والّذي تعني بالهولنديّة "كلام" أنّه برنامج مجاني وسهل الاستخدام، فتح البرنامج سوف تظهر نافذتين "Praat objects" و"Praat picture".

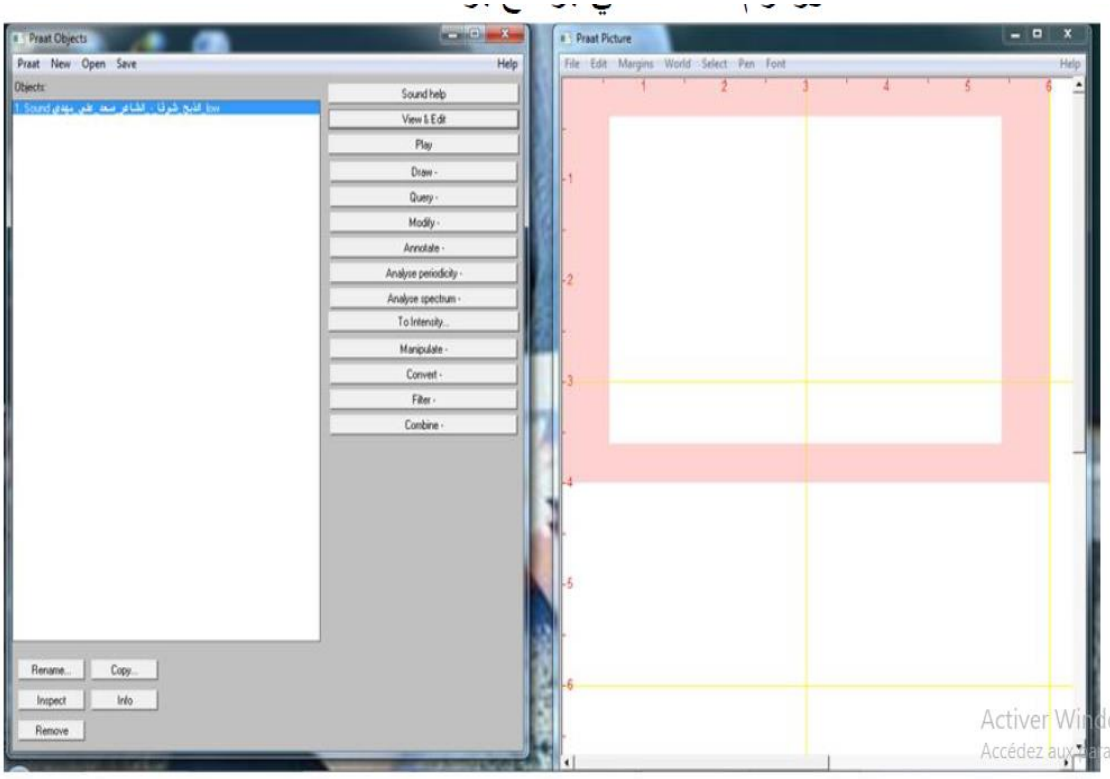

صورة تمثّل نافذتي برنامج برات

1- ينظر، طريقة عمل برنامج برات وتحليل القصائد صوتيًّا ومخبريًّا، شرح المهندس: فؤاد كاظم ظاهر وإشراف الدّكتور إبراهيم صبر الراضي، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة، جامعة ذي قار، ص: 02.

–نافذة "Praat picture" الهدف منها طباعة الصّور والبيانات من البرنامج بغرض طباعتها أو نسخها إلى معالج نصوص أو برنامج آخر.

–نافذة "Praat objects" وهي المهمّة بالنّسبة لنا إذ فيها تحليل الصّوت أكوستيكيًّا.

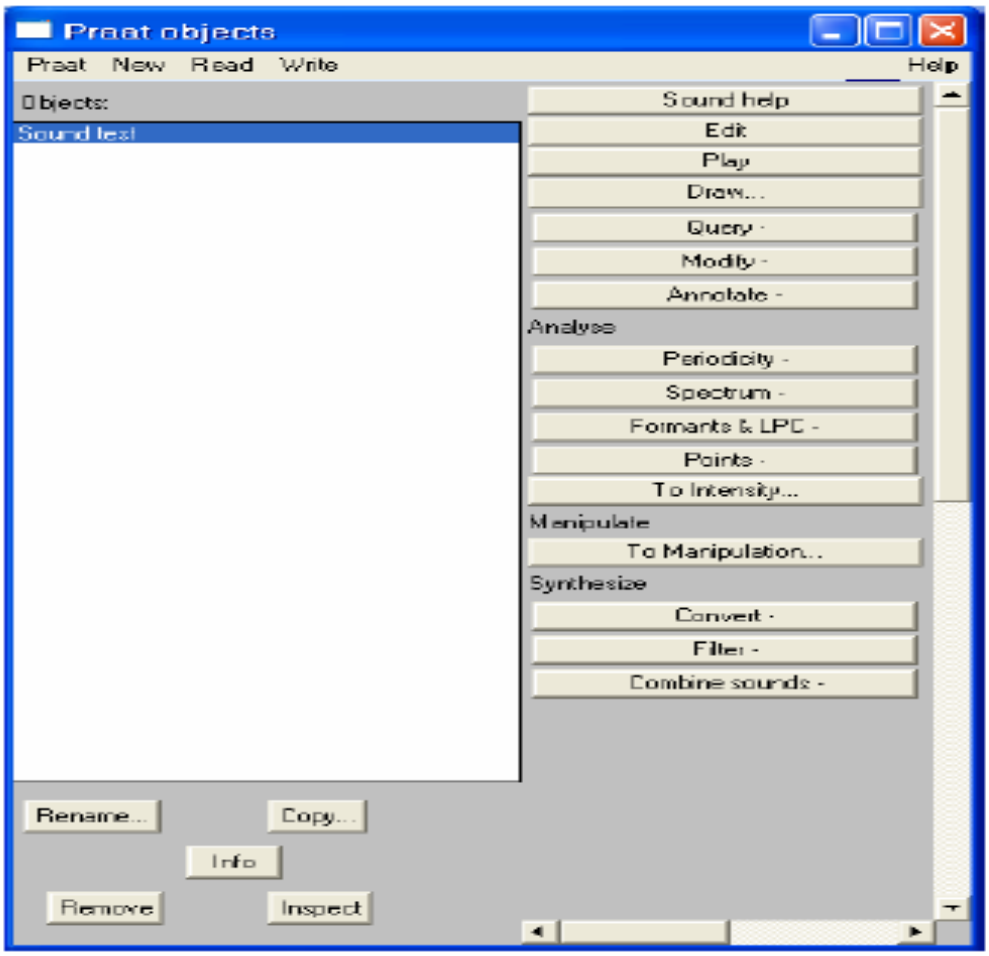

صورة نافذة "Praat objects

وتسمّى نافذة الكائنات ويقصد بـ"الكائن" أي شيء موجود في الذاكرة الخاصّة بعمليات البرنامج من ملفّات صوتيّة ثمّ قراءتها وتسجيلها، أو أي مخرجات البرنامج التّحليليّة وتتكوّن هذه النّافذة من ثلاثة أقسام رئيسيّة[1].

- صفات ثابتة لا تتغيّر وتوجد في الأعلى على هيئة قوائم منسدلة وفي الأسفل على هيئة أيقونات، وتستخدم العمليات الأساسيّة الخاصّة بالملفّات والكائنات وهي ثابتة لا تتغيّر.
- قائمة بالكائنات الموجودة في ذاكرة عمل البرنامج، وتظهر في يسار النافذة وتبدو كمستطيل أبيض عند فتح البرنامج.
- صفات متغيّرة تتبدّل حسب نوع الكائن المحدّد الّذي تتعامل معه تظهر على هيئة قائمة اختيارات على يمين النافذة وتبدو فارغة عند فتح البرنامج.

كما أنّ البرنامج في تحليله للصّوت أكوستيكيًّا يعمل على تحليل الحزم الصّوتيّة من صيغة "Analog System" إلى الصّيغة الرّقميّة "Digital System" وبعمليّة تسمّى " Analog to digital converter" بعدها يعطينا عدّة نتائج عن الصّوت أي معرفة تردّده، وطيفه، وتنغيمه، وكثافة، درجة الصّوت، وزمن الصّوت، أي طول الصّوت خلال معالج برات.

1- ينظر، دورة تحليل الإشارة الصّوتيّة باستخدام برات، د. محمّد الخيري، ص: 01.

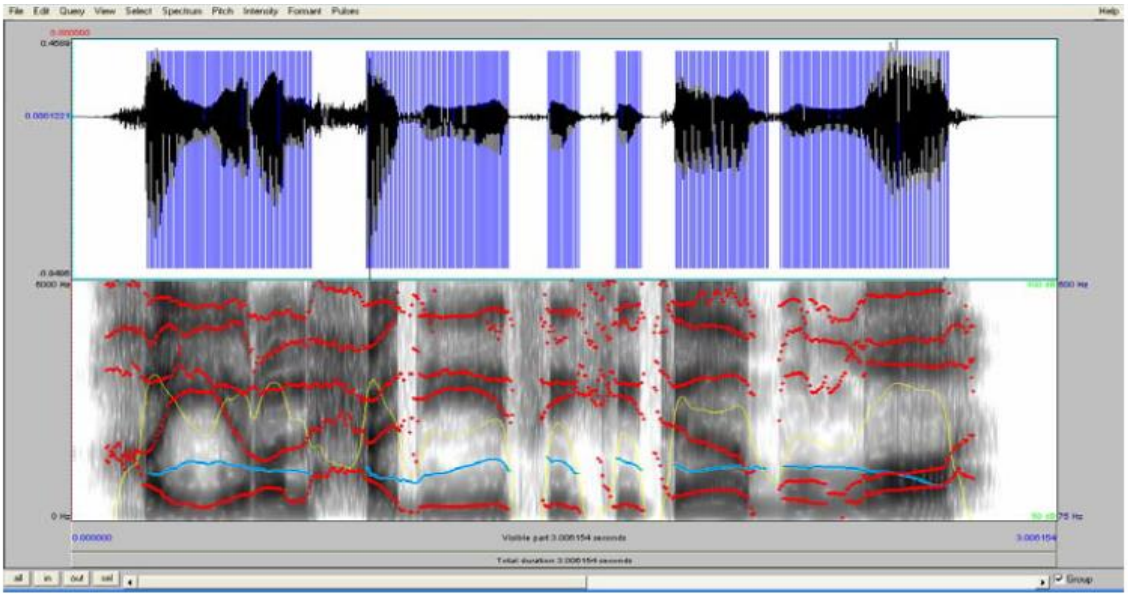

صورة شاملة لنتائج التحليل الصّوتي

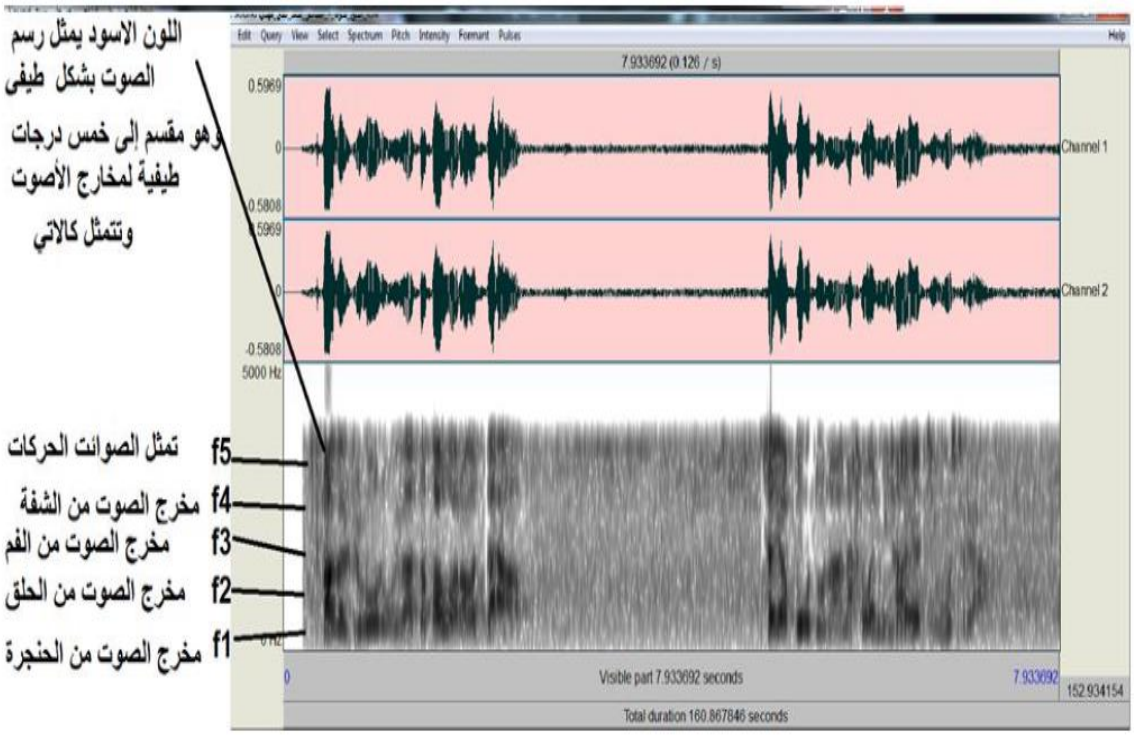

صورة تفصيليّة للصّوت المتمثّل باللّون الأسود

وهو يمثّل التردّد (frequency)

- F1 يبدأ من "0 إلى 1000" هيرتز
- F2 يبدأ من "1000 إلى 2000" هيرتز
- F3 يبدأ من "2000 إلى 3000" هيرنز
- F4 يبدأ من "3000 إلى 4000" هيرتز
- F5 يبدأ من 4000 إلى 5000" هيرتز

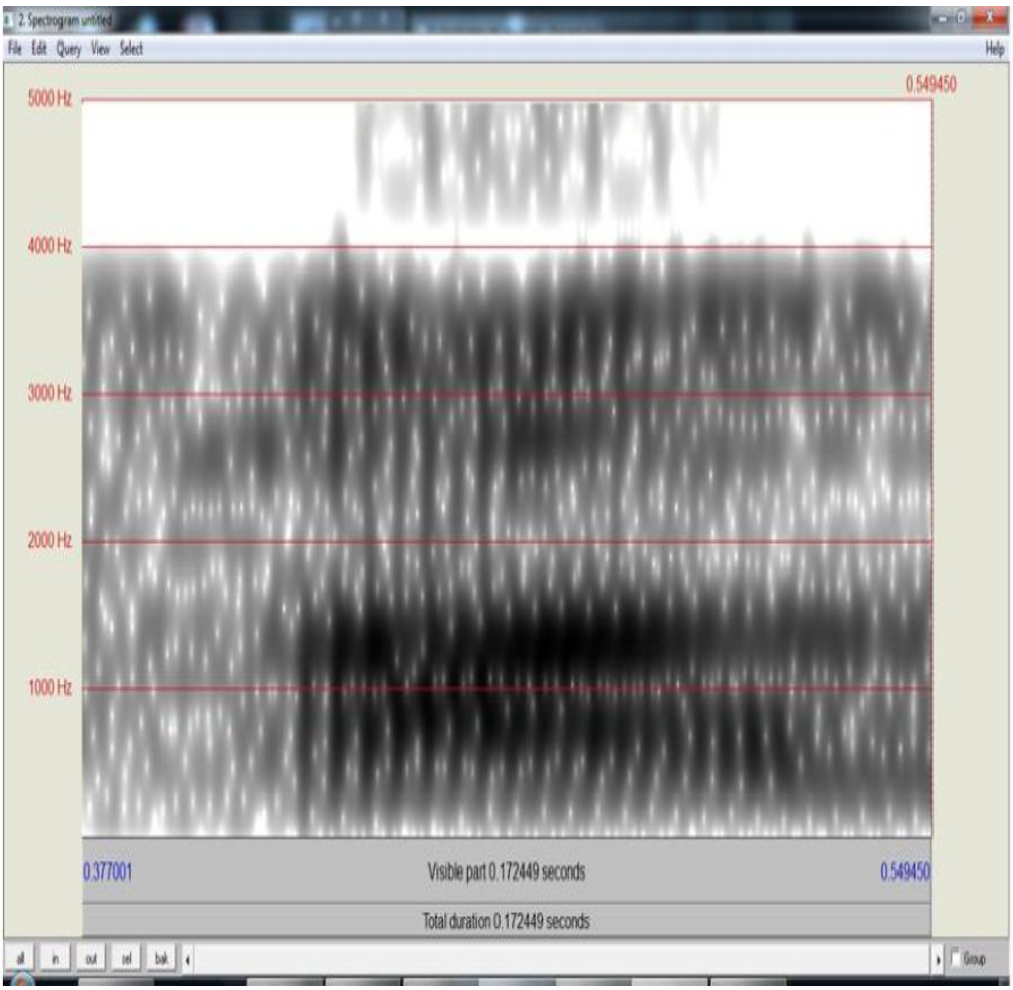

صورة تمثّل الرّسم الطّيفي

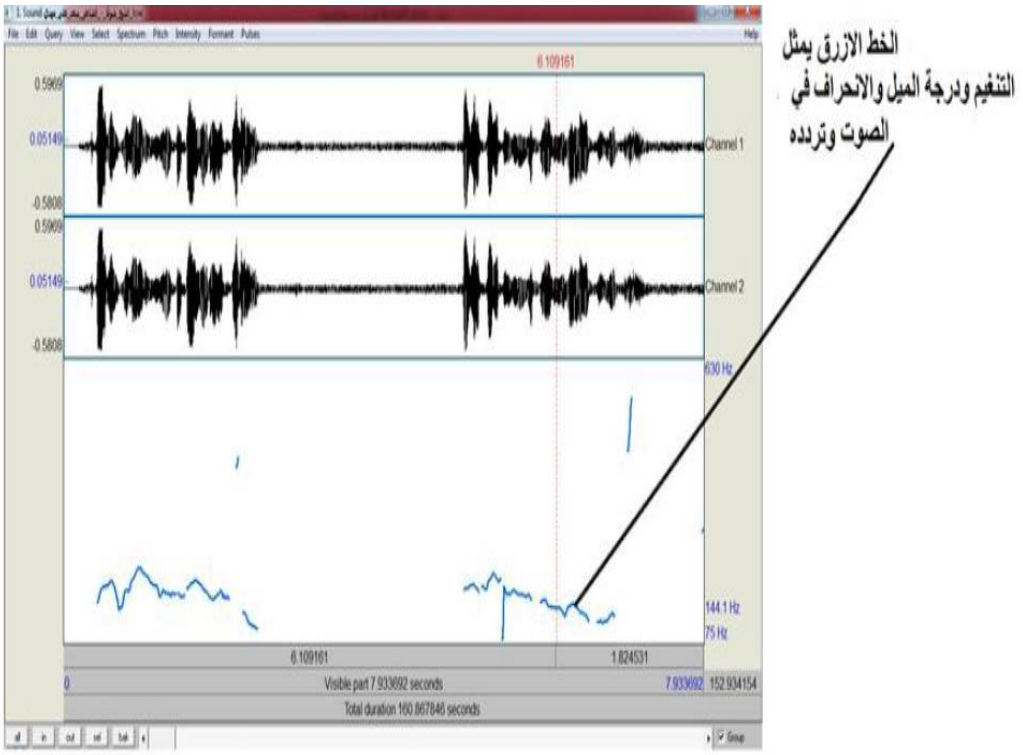

صورة توضيحيّة للخطّ الأزرق

التنغيم (Pitch) ودرجة الميل والانحراف في الصّوت وتردّده ويقاس بالهرتز كما هو موضّح في الصّورة.

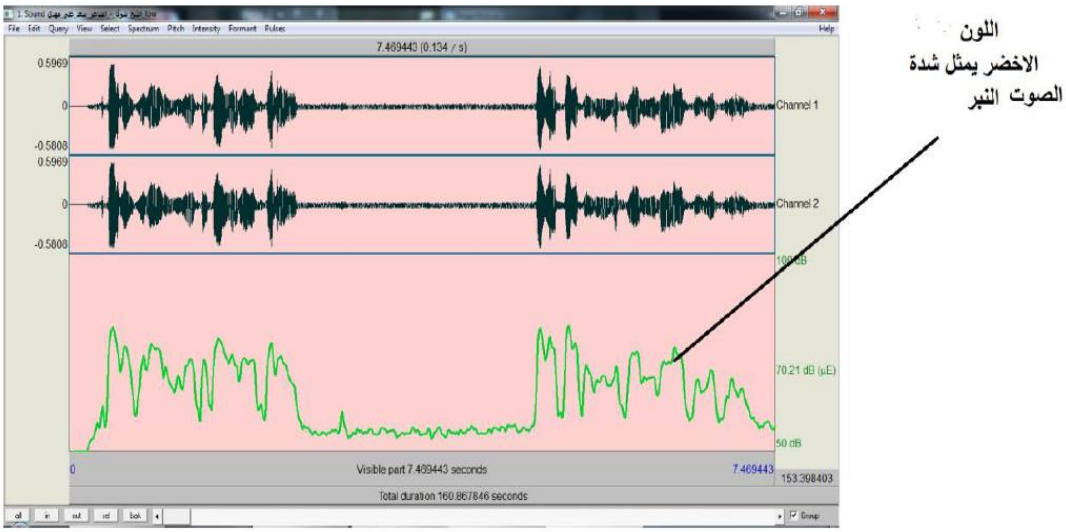

صورة توضيحيّة للخطّ الأخضر

شدّة الصّوت أو النّبر "intensity" هي قياس كميّة الطّاقة الصّوتيّة لصوت ما بالنّسبة إلى كميّة طاقة صوتيّة ثابتة تستعمل مرجعًا، ويتمّ القياس بطريقة لوغارتيميّة وتسمّى وحدة شدّة الصّوت وتقاس "dicibel" كما هو موضّح في الصّورة.

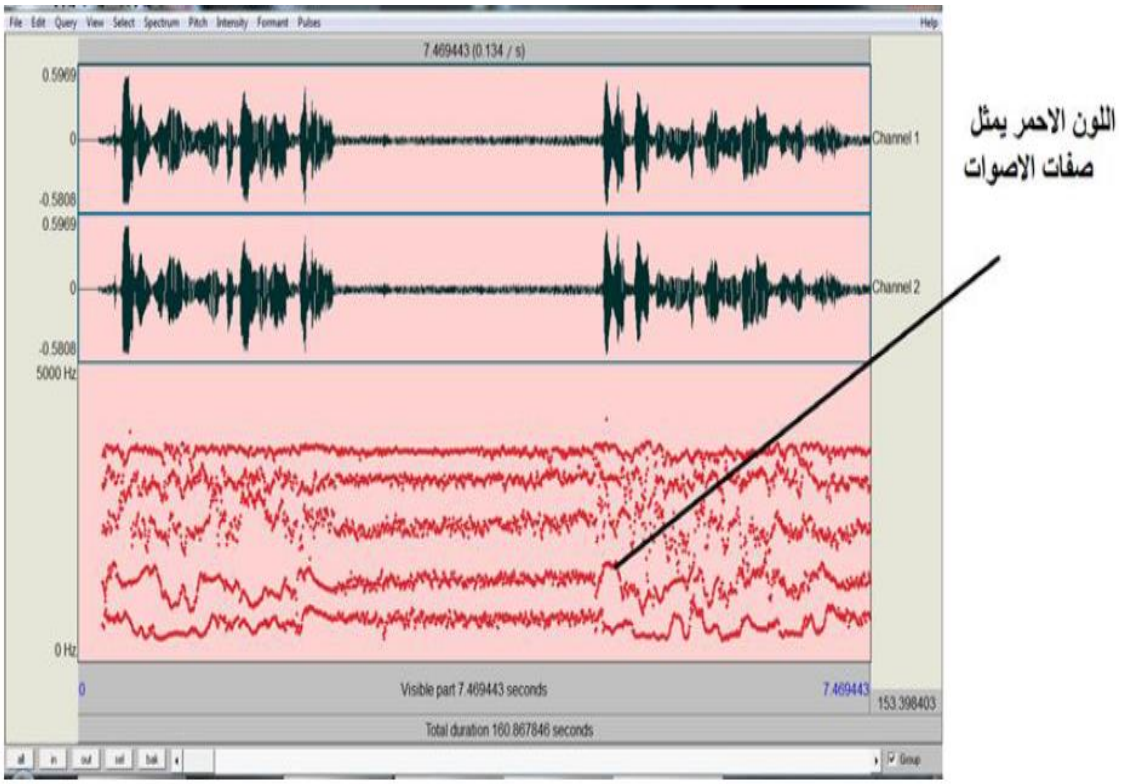

صورة توضيحيّة للخطّ الأحمر

صفات الأصوات (fornants) ومن خلال هذه نحصل على تردّد الأصوات وعرض الموجات في الرّسم الطيفي لكلّ مخرج من المخارج.

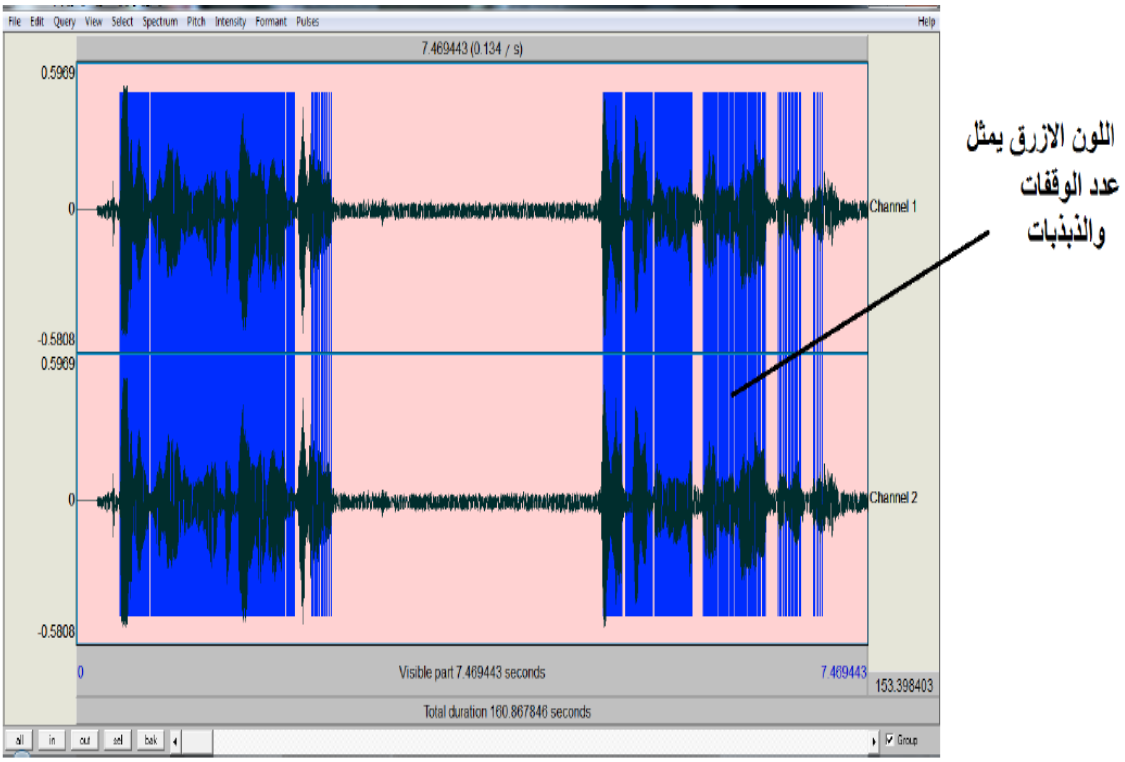

عدد الوقفات والذّبذبات في الصّوت

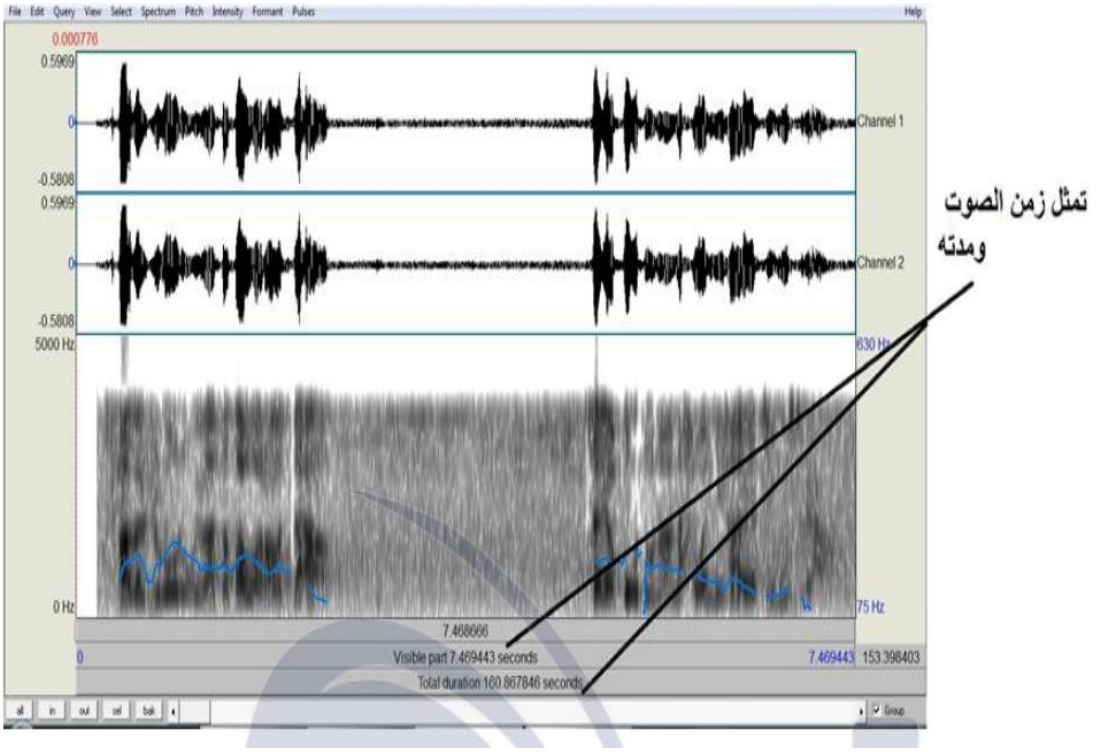

زمن الصّوت ومدّته ويمثّل بالثّانية

كما سنحاول أن يكون التسجيل الآلي في البرنامج بأداءٍ ثابت قدر المستطاع باستعمال أدواتٍ وآلاتٍ خاصّة تستخدم أثناء المعالجة منها:

1) **الأستديو**: وهو مكان مغلق مخصّص للتّسجيلات الصّوتيّة لا يُسمَح فيه بدخول أو خروج الصّوت.
2) **المسجّل**: عبارة عن جهاز يقوم بتسجيل الصّوت الوارد إليه بواسطة الميكروفون ويستطيع إعادة هذا الصّوت إلينا بعد عمليّة التّسجيل مباشرة.
3) **السماعات والميكروفون**: مهمّة السّماعات إيصال الصّوت إلى أذني المستمع، أمّا الميكروفون فمهمّته التّسجيل أو نقل الصّوت عبر التّوصيلات الإلكترونيّة.
4) **مكبّر الصّوت**: يريح الأذن من ضغط السّماعتين، إلّا أنّه أقلّ أمانة في نقل الصّوت وجودته.
5) **الحاسوب**: كوسيلة بصريّة تقوم عليها المعالجة الآليّة للصّوت.

بالإضافة إلى برنامج برات الّذي سبق شرح طريقة عمليّة، وهو برنامج خاصّ بتحليل وعرض النّتائج بدقّة، سواء في التّمثيل البياني للموجة الصّوتيّة أو أثناء التّحليل الطّيفي لها.

ثانيا: الدّراسة التّطبيقيّة:

تحدّد جميع العيّنات في هذه المعالجة التّطبيقيّة من الفصلين السّابقين لمعرفة وجه الاقتصاد في الظّواهر المذكورة فيهما، كما نسجّل بعض الألفاظ المهملة كعيّنات للتأكّد عن ثقلها بالنّسبة للمستعملة.

وستكون كلّ عيّنة ممثّلة بمنحنى بياني صوتي يظهر في صورة رسم طيفي (spectogram)، يوضّح لنا الحزم الصّوتيّة (fornants) فنستطيع أن نقف على خصائص أي صوت، كما يمكننا من خلال الصّورة التعرّف على تغيّرات التردّد بوحدة (HZ) مع الزّمن المستغرق بالثّانية، مع ذكر درجة الصّوت المتوسّطة (Get pict) الّتي تقاس بالهرتز وشدّة الصّوت المتوسّطة (Get intesity) الّتي تقاس بالديسبل، لمعرفة درجة الميل والانحراف في الصّوت وكميّة الطّاقة الصّوتيّة للعيّنة.

1: تطبيقات المقطع والأداءات غير التّشكيليّة:

أ: المقطع العربي:

1–المقطع القصير: (ص، ح) كقولنا: (مَ)

التسجيل الطّيفي للمقطع القصير: (مَ)

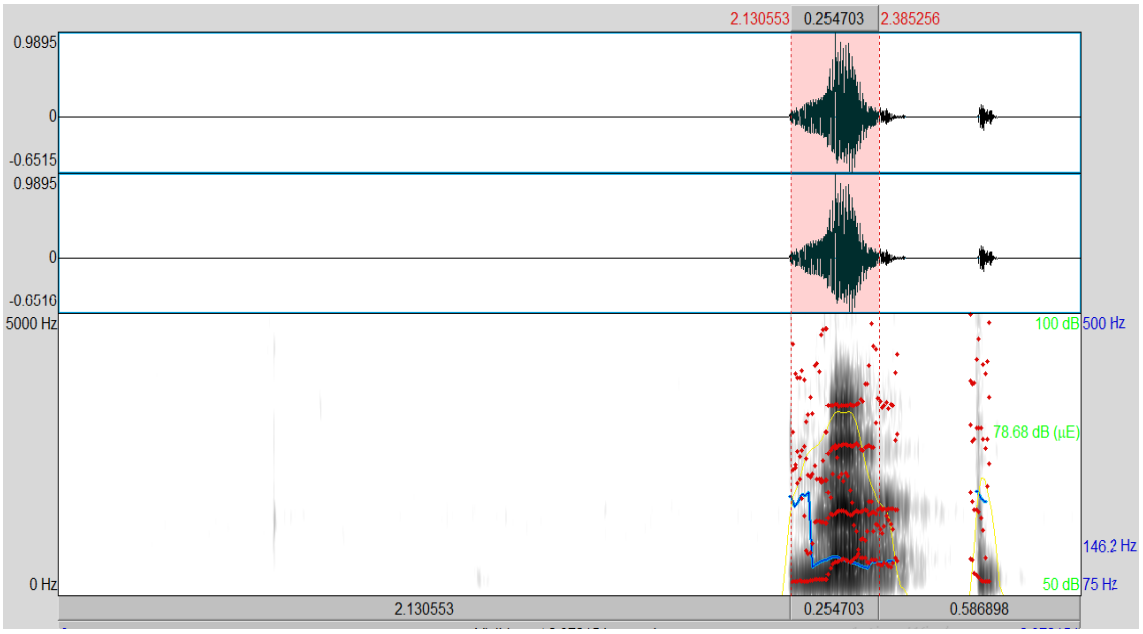

الزّمن المستغرق: (0.254) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(146.245)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db(78.678)

2–المقطع المتوسّط المفتوح: (ص،ح،ح)

التسجيل الطّيفي للمقطع المتوسّط المفتوح (مَا)

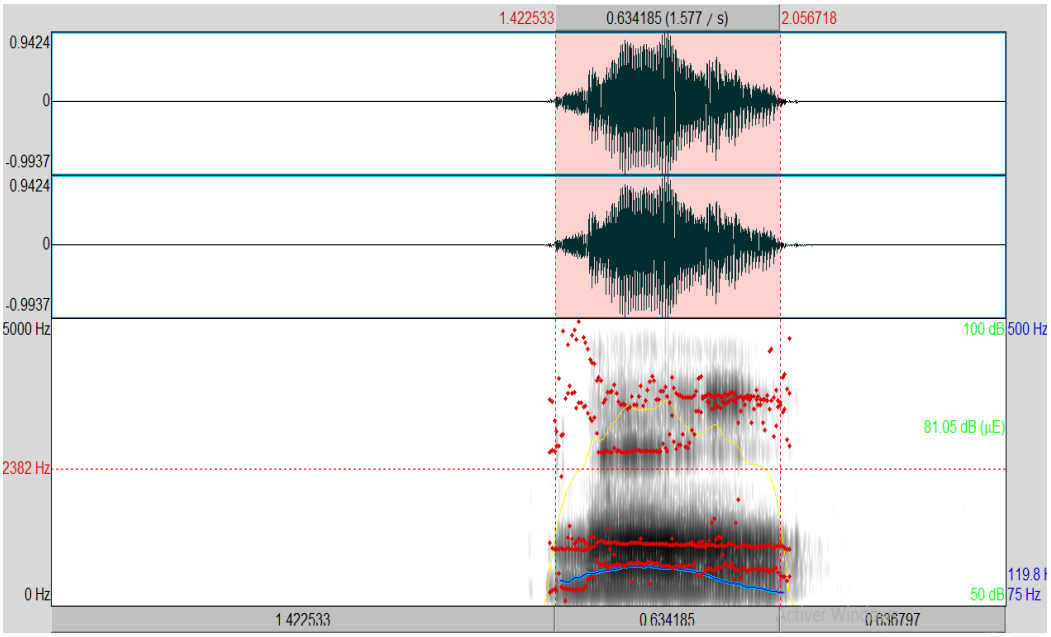

الزّمن المستغرق: (0.634) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(119.816)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db(81.045)

3–المقطع المتوسّط المغلق: (ص ح ص)

التسجيل الطيفي للمقطع المتوسّط المغلق: (مَنْ)

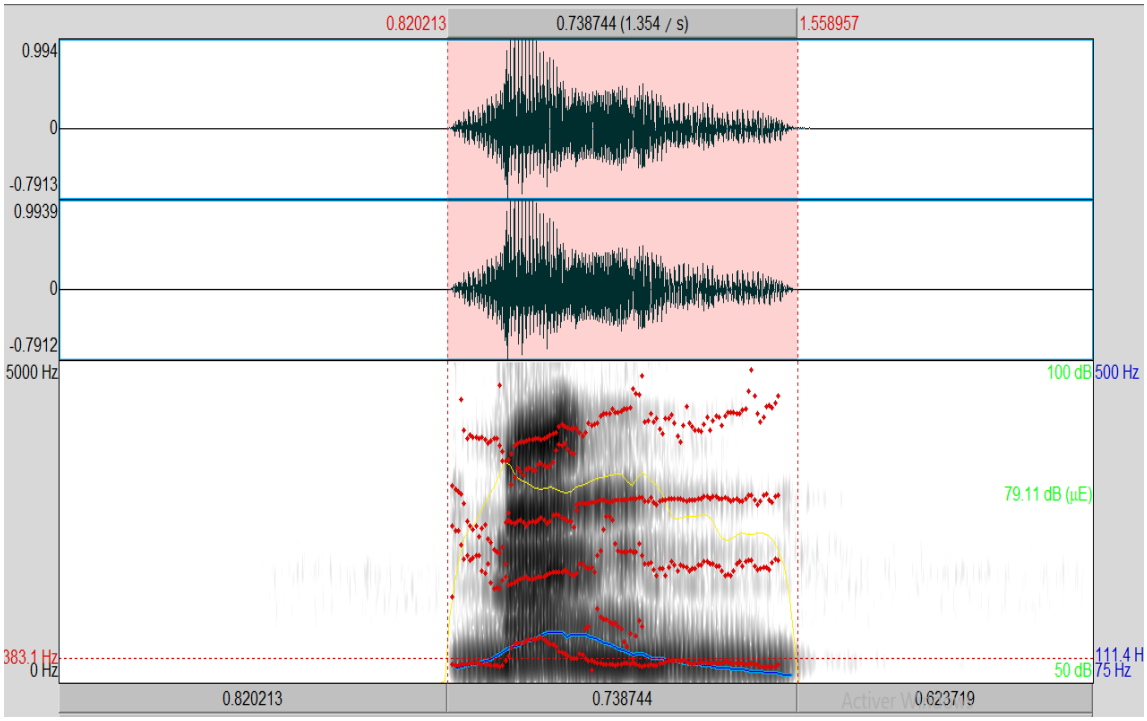

الزّمن المستغرق: (0.738) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(136.964)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (74.834)

4–المقطع الطّويل المغلق بصامت: (ص ح ح ص)

التسجيل الطّيفي للمقطع الطّويل المغلق بصامت: (بَابْ)

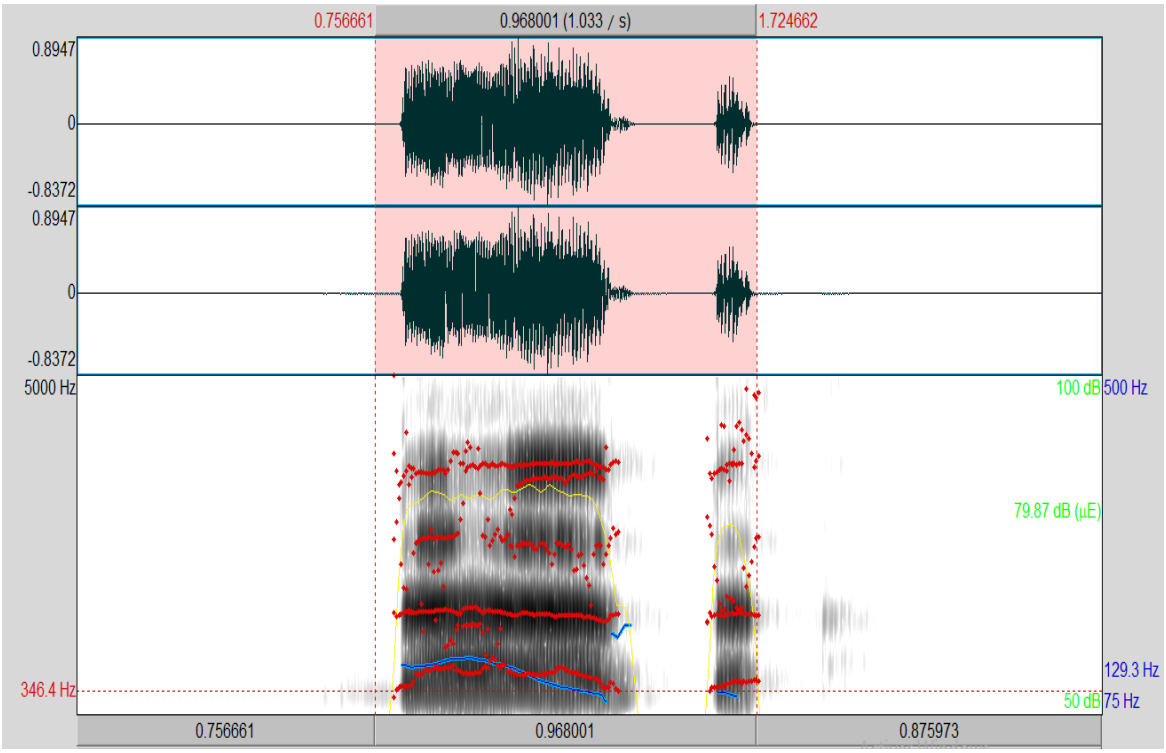

الزّمن المستغرق: (0.968) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(129.750)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (74.769)

5–المقطع الطّويل المغلق بصامتين: (ص ح ص ص)

التسجيل الطيفي للمقطع الطّويل المغلق بصامتين

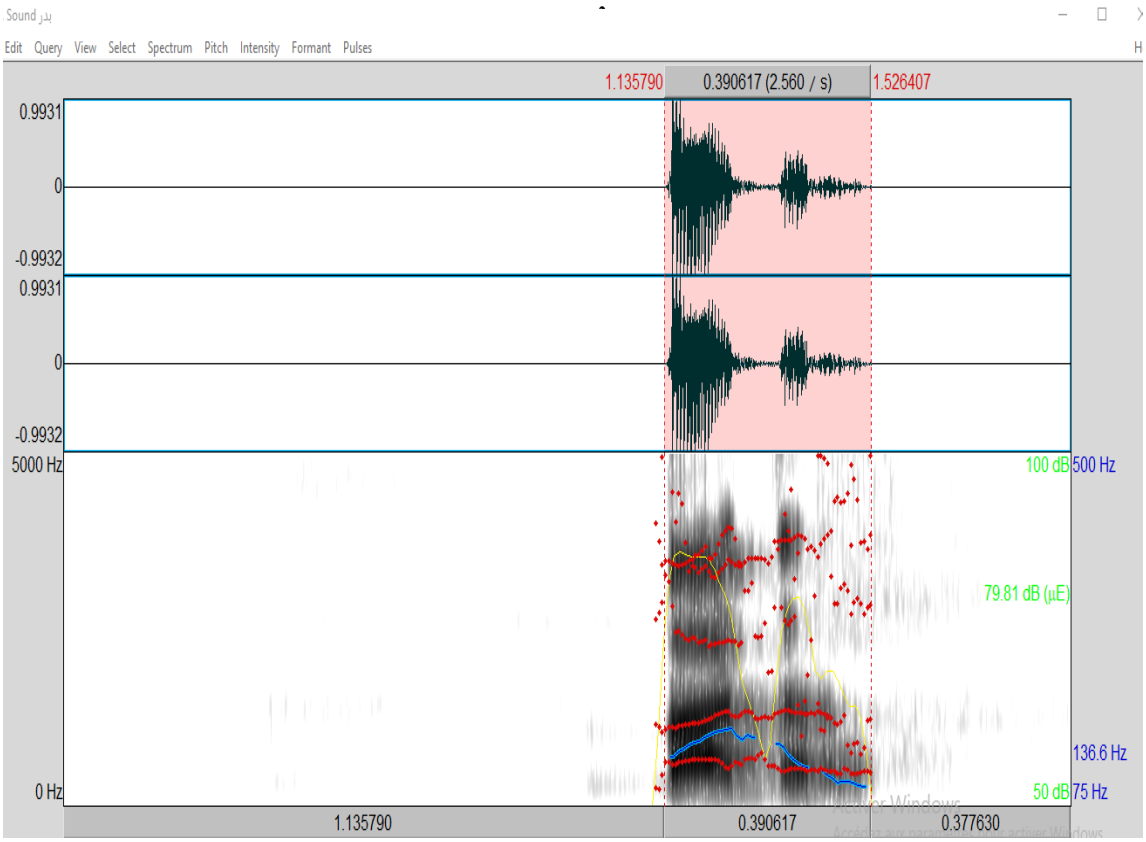

الزّمن المستغرق: (0.390) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(136.642)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.811)

6–المقطع المديد أو البالغ الطّول المزدوج الإغلاق: (ص ح ح ص ص)

التسجيل الطّيفي المقطع المديد: شاقٌّ

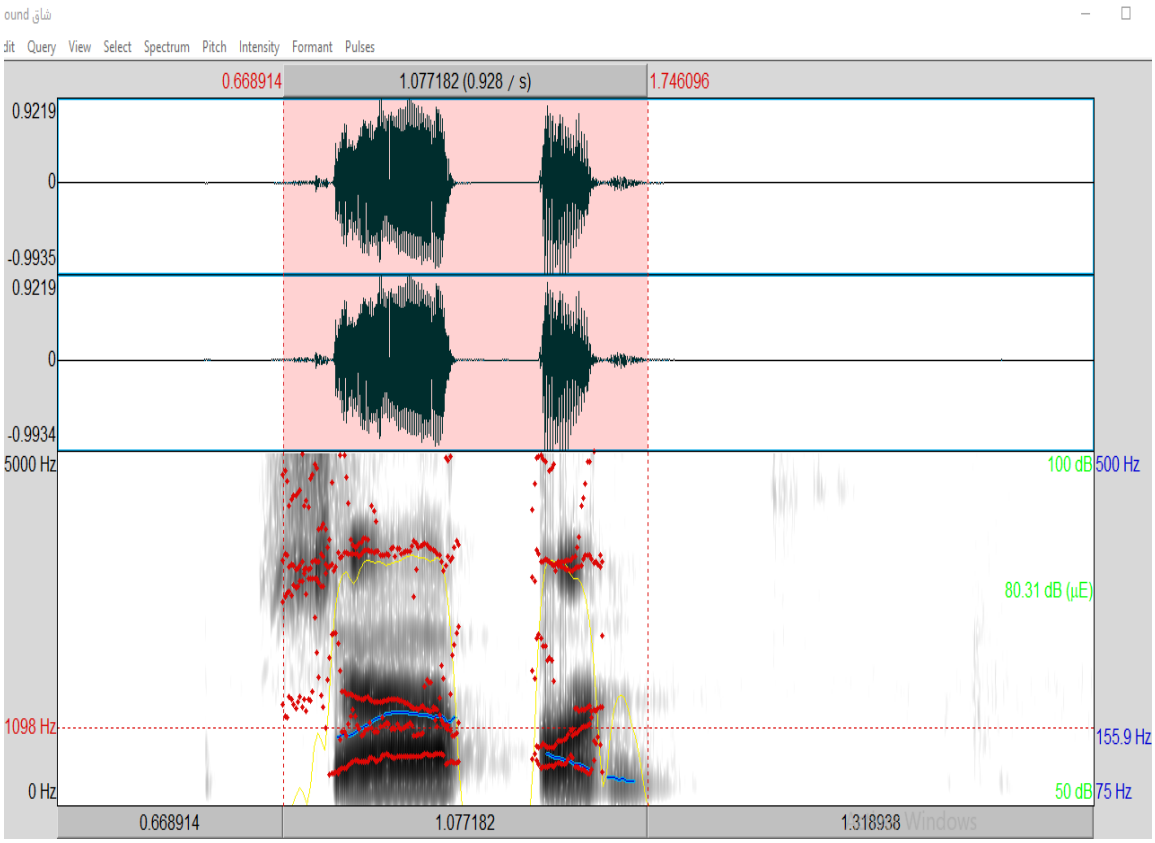

الزّمن المستغرق: (1.077) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(155.938)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.313)

يوضّح لنا التّحليل الطّيفي للمقاطع أن المقطع الأكثر شيوعًا[1]، في العربيّة من نوع "ص ح" هو الأقلّ كلفة في الأداء إذ قدّرت المدّة الزّمنيّة المستغرقة بـ (0.254 ثا) ثمّ يليه المقطع المتوسّط فالمقطع الطّويل ما عدا المغلق بصامتين، وهذا لقلّة الصّوائت فيه.

1– أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، الشايب، ص: 164.

ب : النّبر:

سنركّز في تطبيقاتنا على النّبر ما كان فيه فونيمًا يفرّق بين المعاني كتغييره للكلمة بين الاسم والفعل أو بين المفرد والمؤنّث.

التسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (أسد) بنبرٍ على المقطع الأوّل

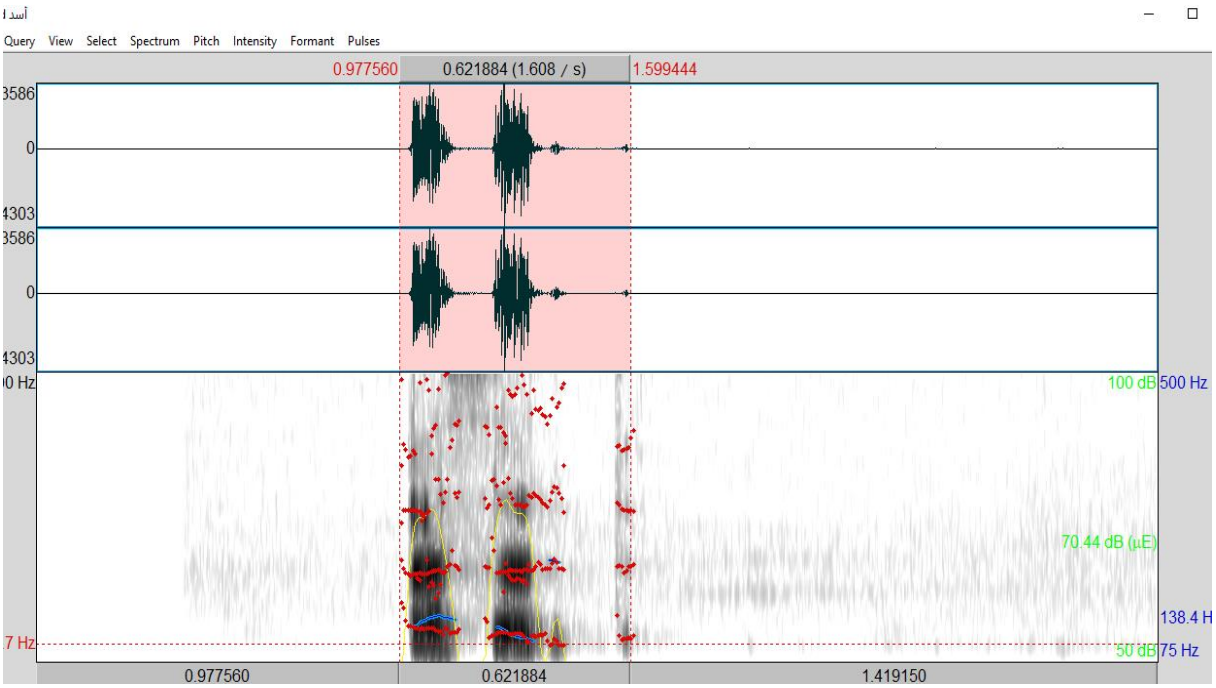

الزّمن المستغرق: (0.621) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(138.381)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (70.442)

التسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (أسدٌ) بنبرٍ على المقطع الأخير

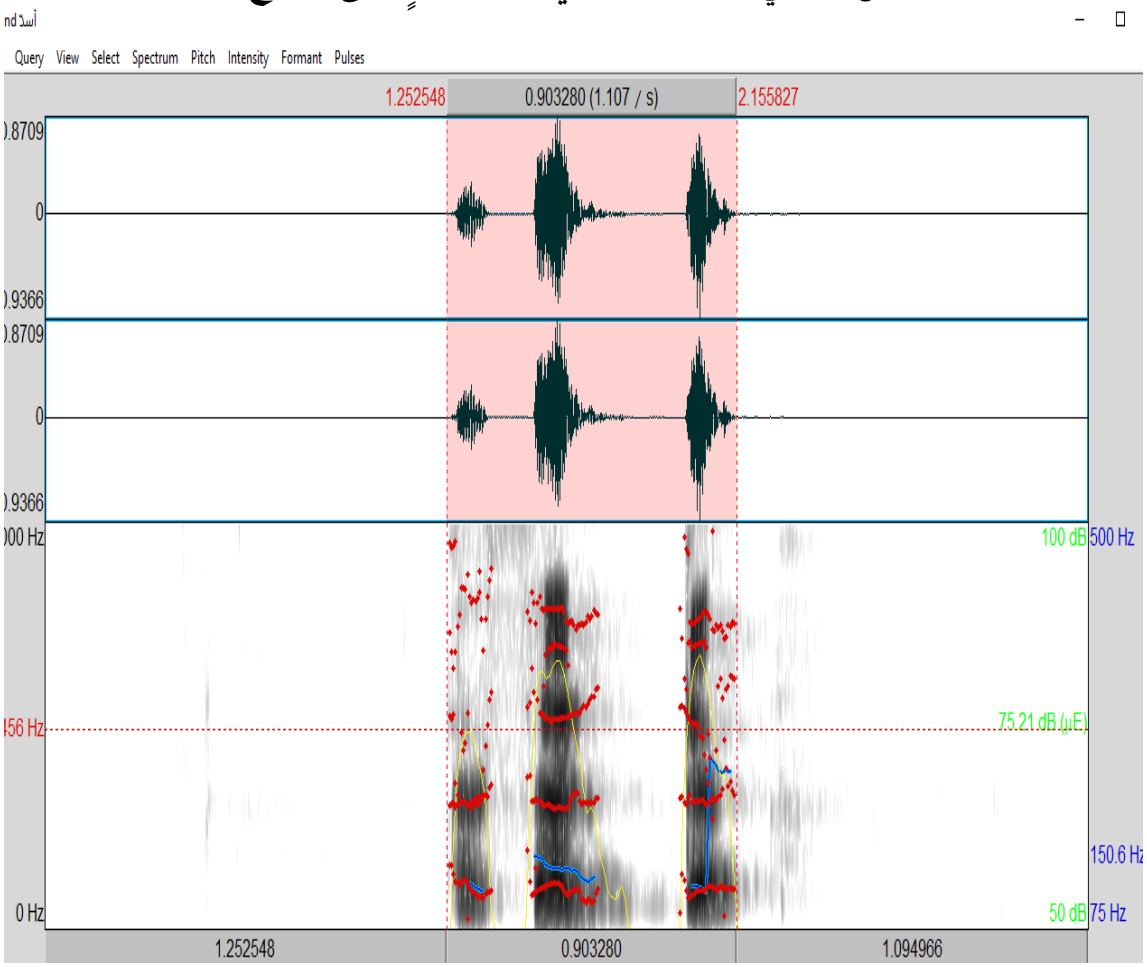

الزّمن المستغرق: (0.903) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(150.621)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (75.211)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (ألم) بنبرٍ على المقطع

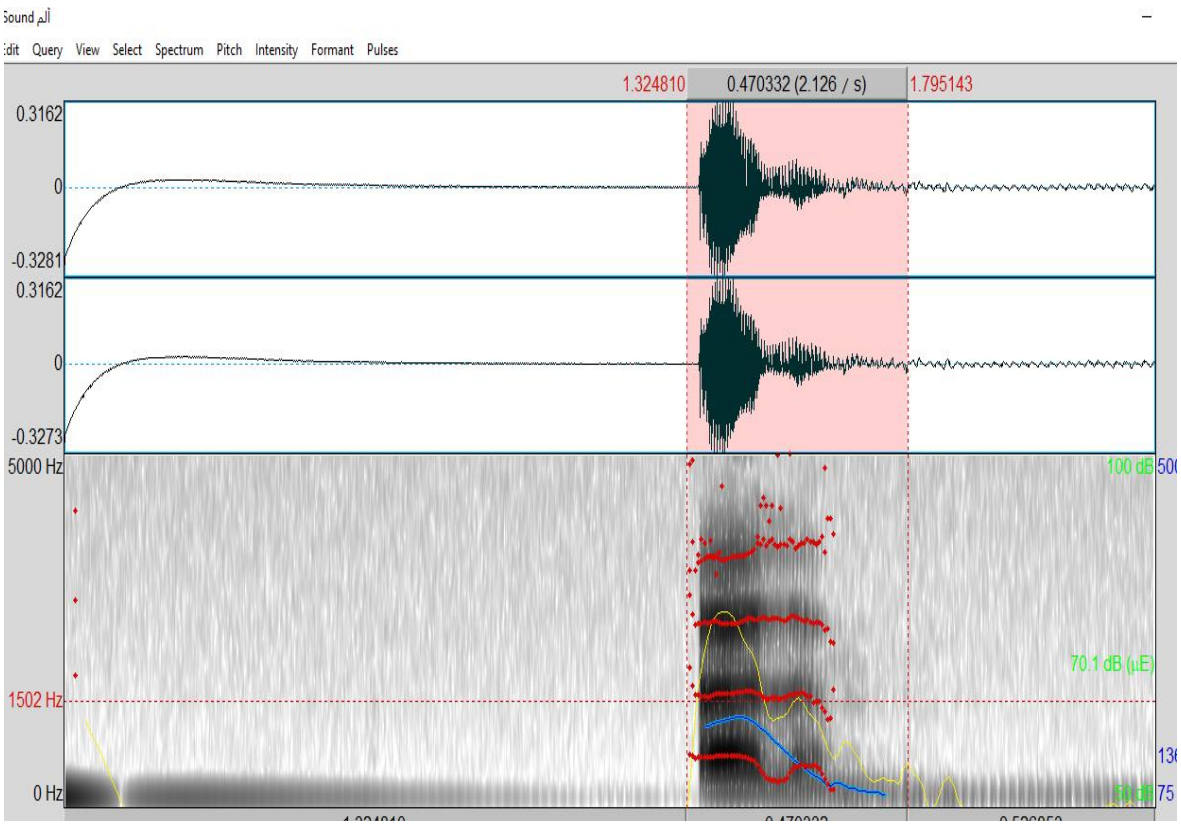

الزّمن المستغرق: (0.470) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(136.102)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (70.095)

التسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (ألمّ) بنبر على المقطع الأخير

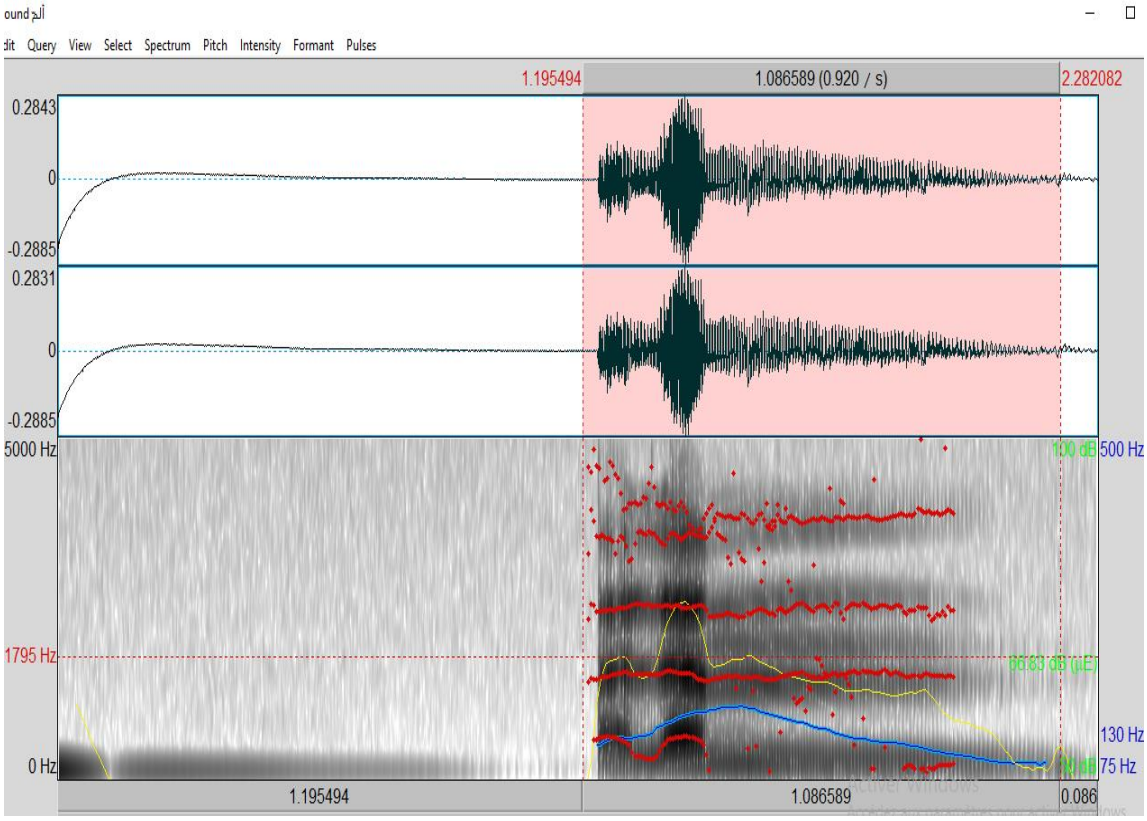

الزّمن المستغرق: (1.086) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(130.041)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (66.825)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (كان) بنبرٍ على المقطع الأوّل

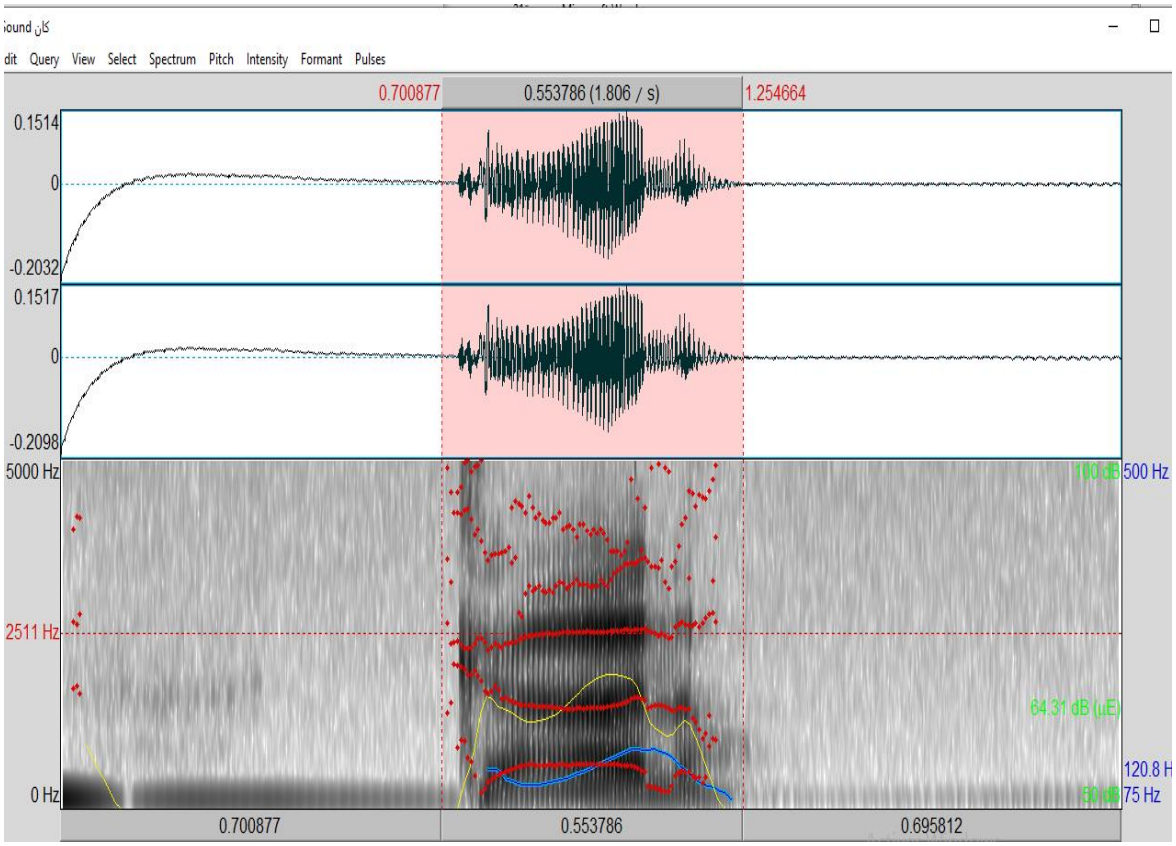

الزّمن المستغرق: (0.553) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(120.835)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db(64.305)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (كَانَا) بنبرِ على المقطع الأخير

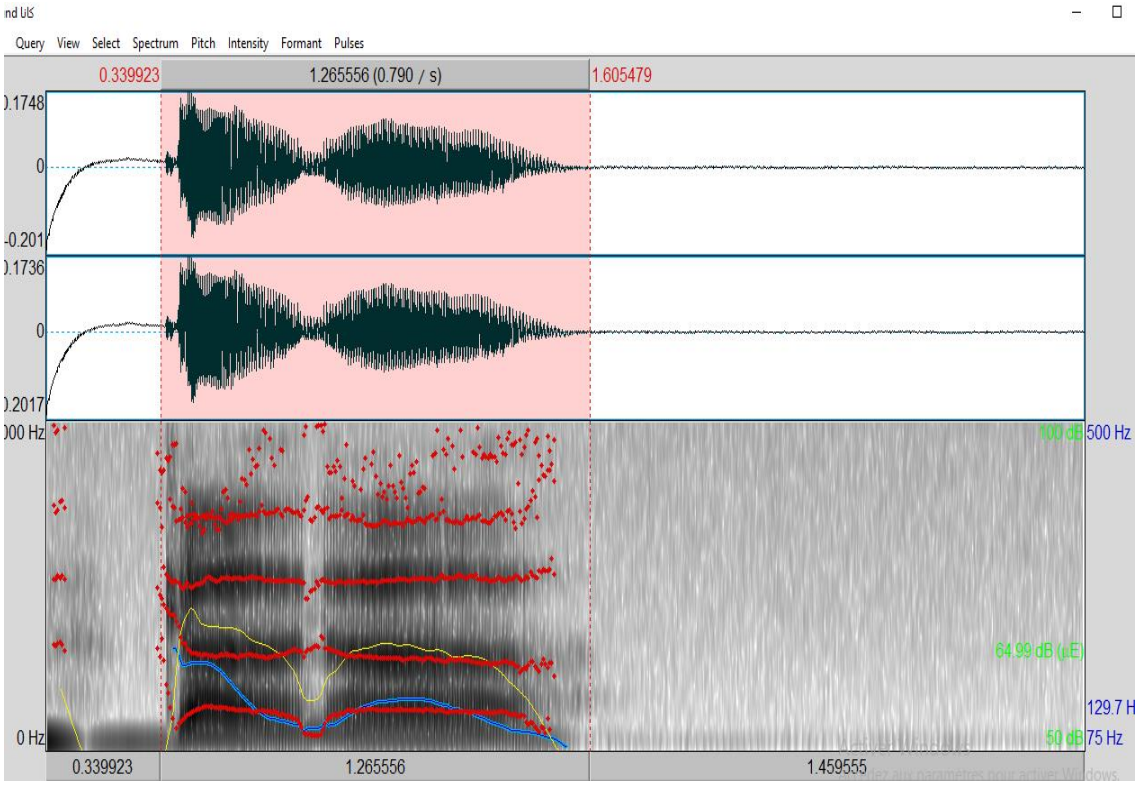

الزّمن المستغرق: (1.265) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(129.658)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (64.989)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (لَبَكت) بنبرٍ على المقطع الأوّل

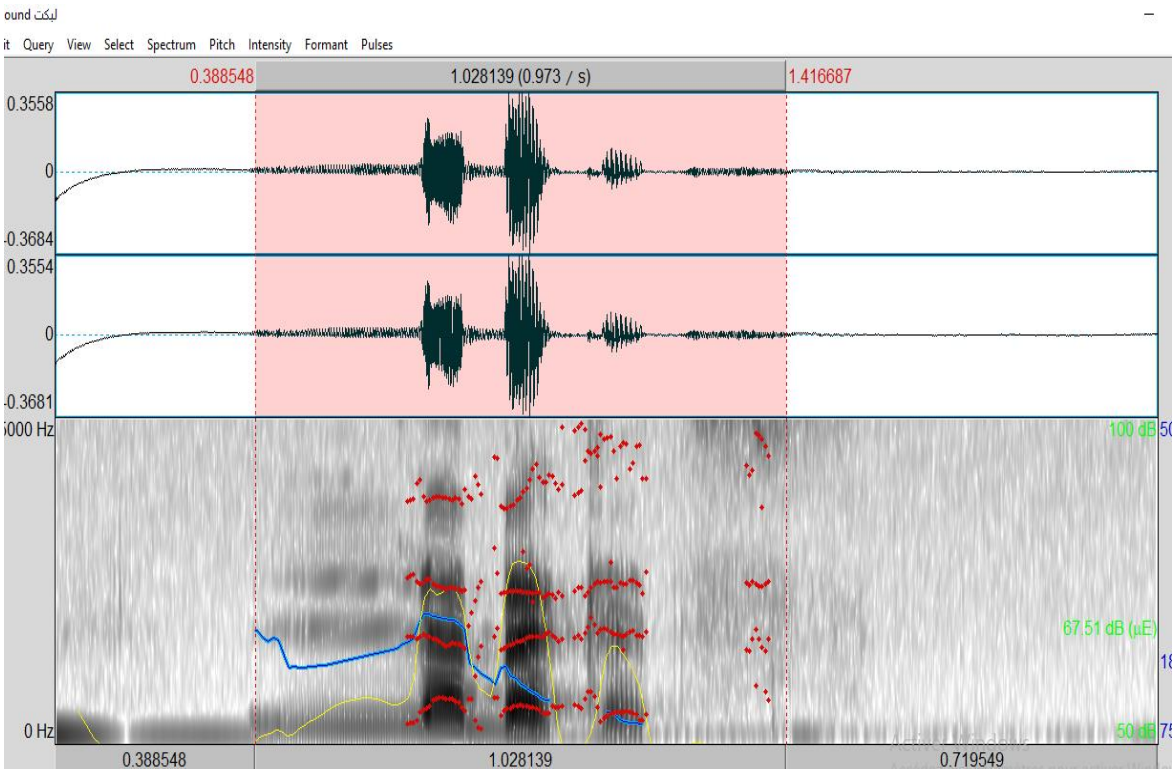

الزّمن المستغرق: (1.028) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(181.008)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (67.506)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (لَبَكت من البكاء) بنبرٍ على المقطع الأخير

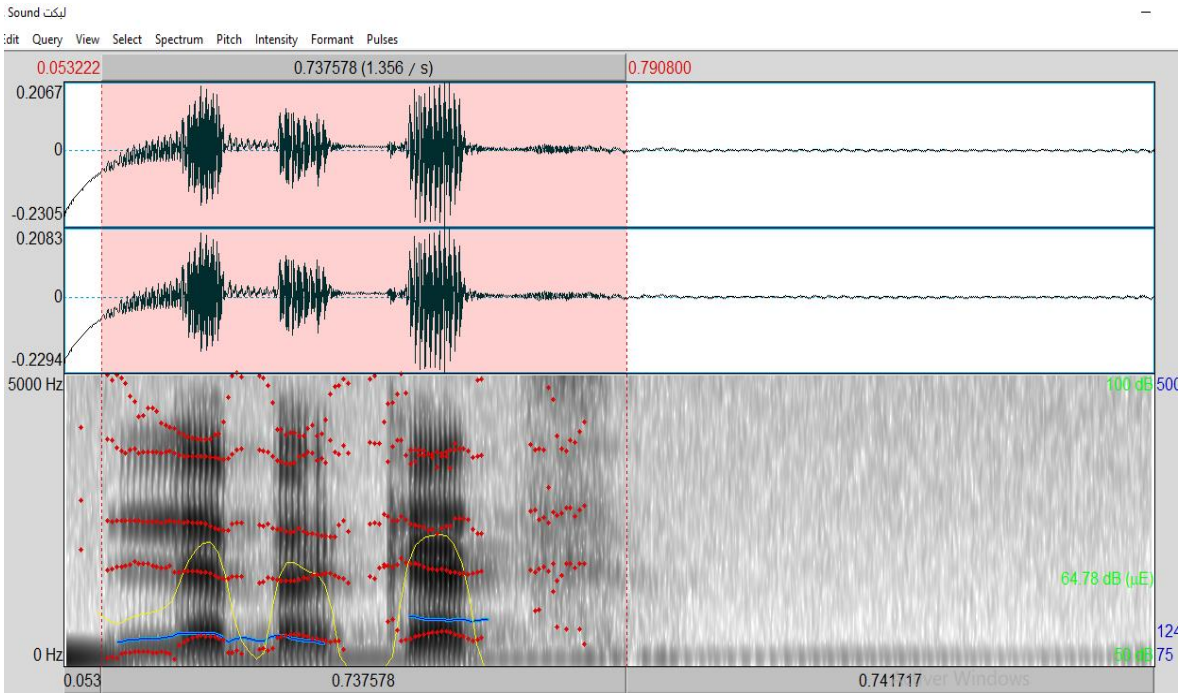

الزّمن المستغرق: (0.737) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(123.990)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (64.775)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تاريخ) دون همزٍ باعتبار الهمز شكل من أشكال النّبر

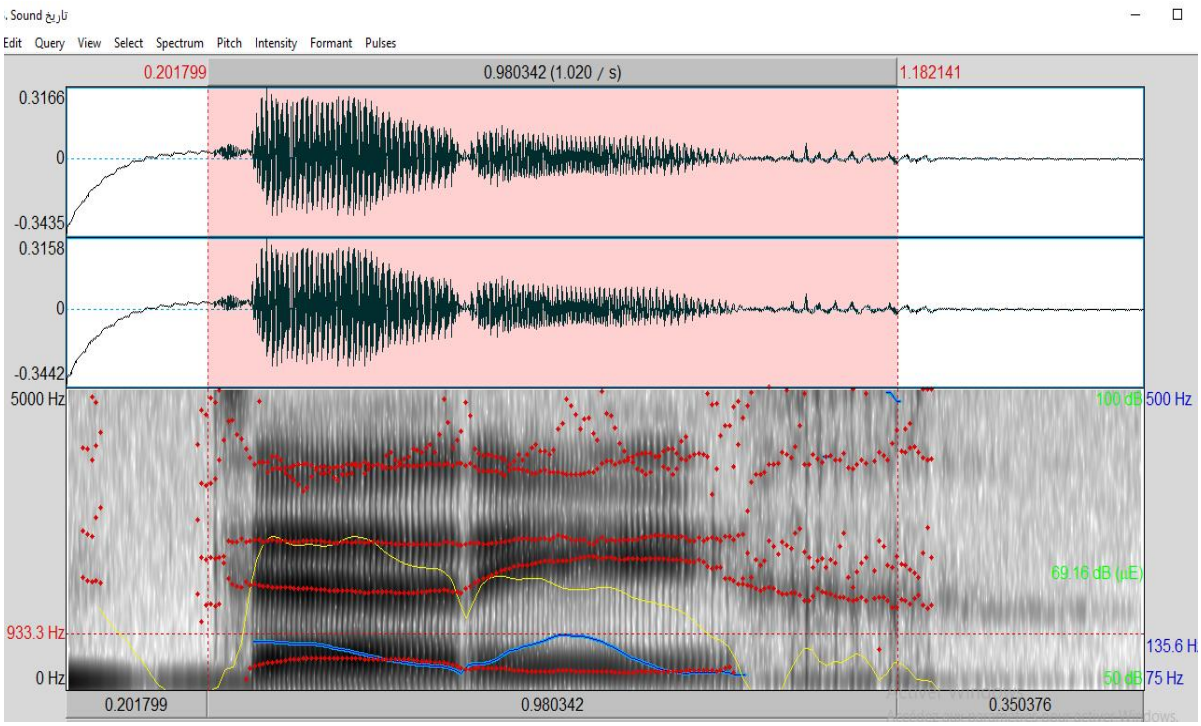

الزّمن المستغرق: (0.980) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(135.580)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (69.163)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تَأريخ) بالهمز أي النبر

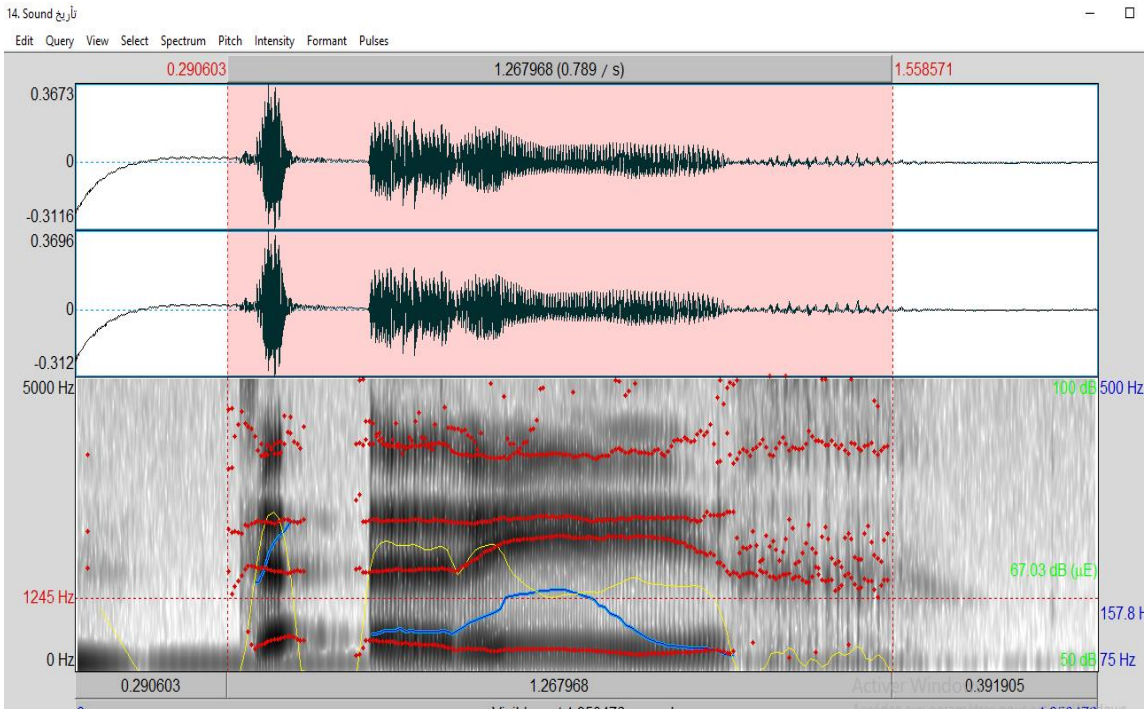

الزّمن المستغرق: (1.267) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(157.782)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (67.028)

يعتبر النّبر كما عرفناه سابقًا "هو الوضوح السّمعي لمقطع من مقاطع الكلمة أكثر من غيره"[1]، أو هو "ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السّمع"[2]، ونلاحظ من التّحليل الطّيفي لهذه التركيبات الصّوتيّة أنّ المقطع المنبور يستهلك طاقة أكثر في الأداء الكلامي وهذا ما يدفعنا لنؤكّد بنبريّة العربيّة في كثيرٍ من كلامها، والنّبر فيها فونيمًا يؤثّر في الدّلالة وهو من أوجه الاقتصاد الصّوتي في العربيّة.

1- علم اللّغة العام، توفيق محمّد شاهين، ص: 113.

2- اللّغة العربيّة ومعناها ومبناها، د.تمام حسان، ص: 170.

2: تطبيقات على الأداءات التشكيليّة:

أ: المماثلة:

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (إضترب)

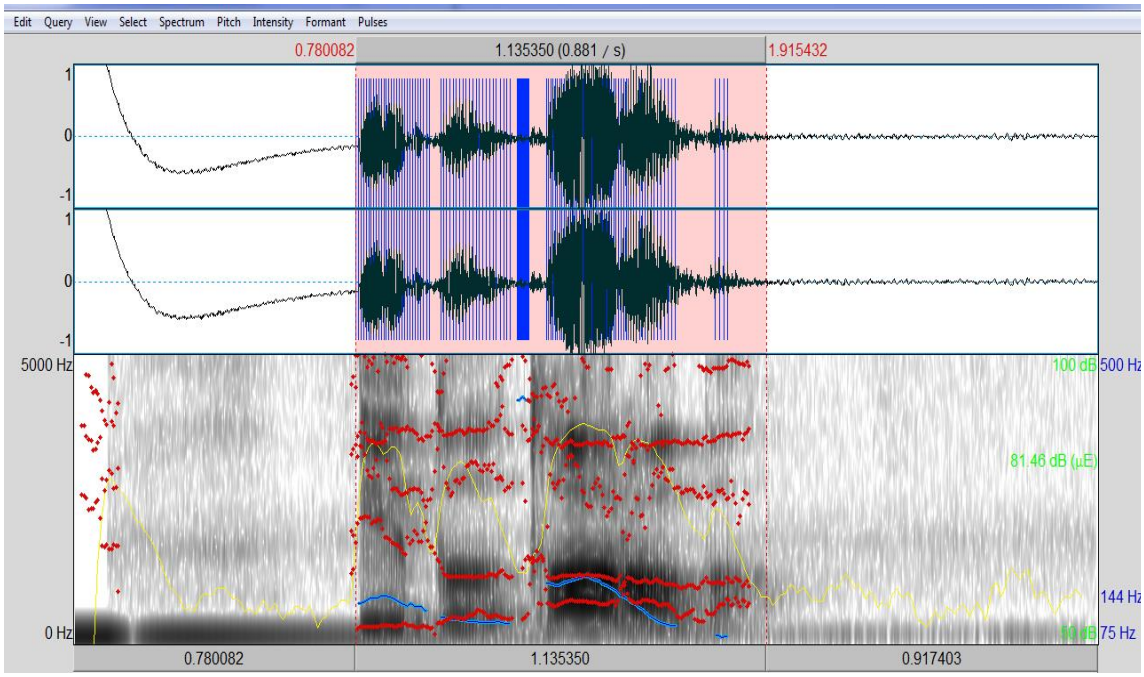

الزّمن المستغرق: (1.135) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(144.028)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (81.510)

التسجيل الطيفي للتّركيب الصّوتي (اضطَرب)

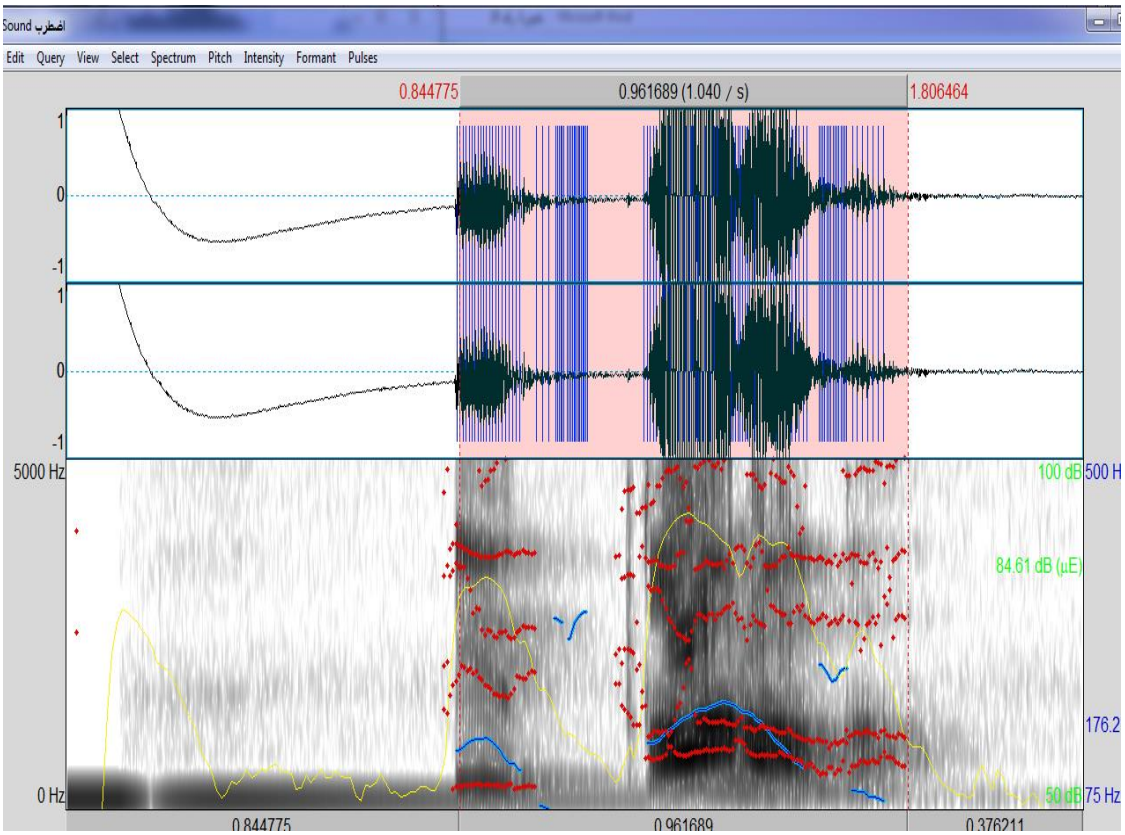

الزّمن المستغرق: (0.961) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(176.152)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (84.605)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اظتلم)

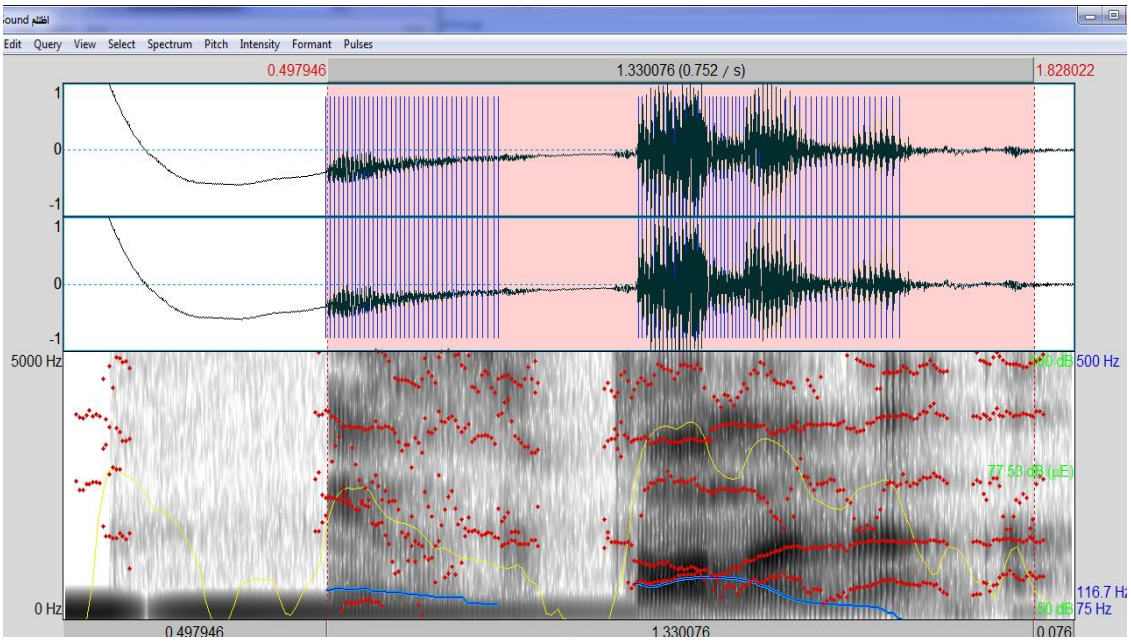

الزّمن المستغرق: (1.330) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(116.686)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (77.530)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اِظلمّ)

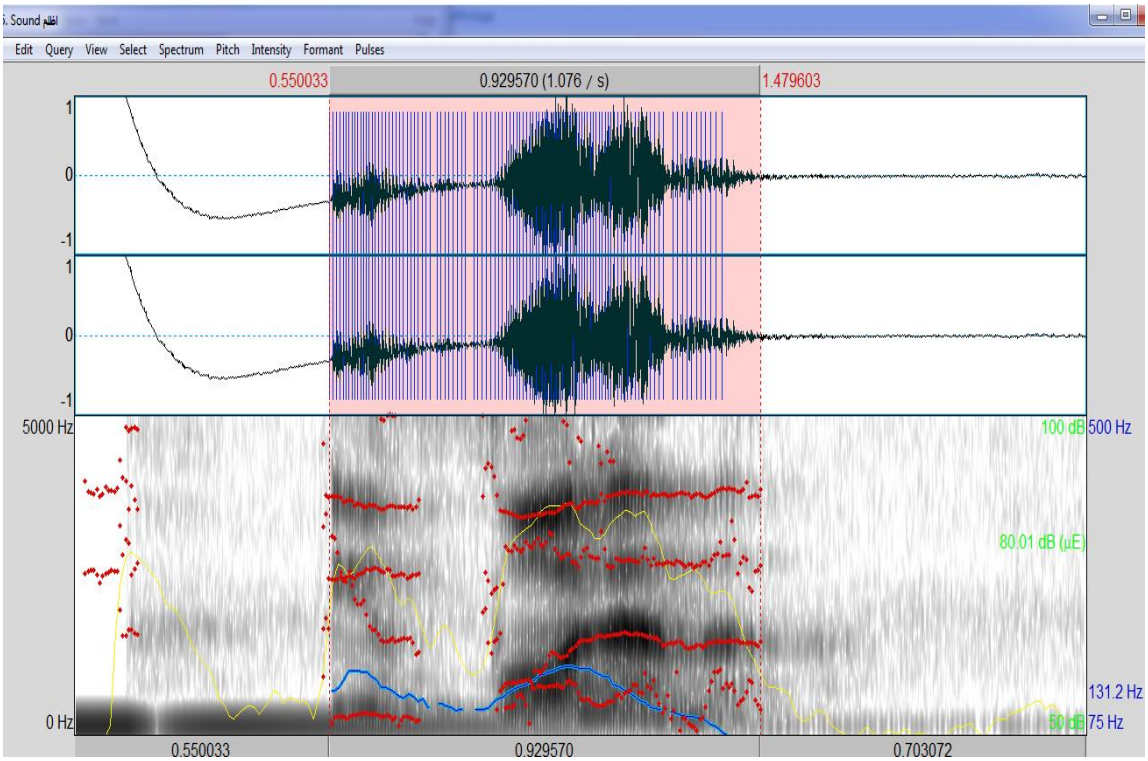

الزّمن المستغرق: (0.929) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(131.234)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.011)

التّسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (ازتجر)

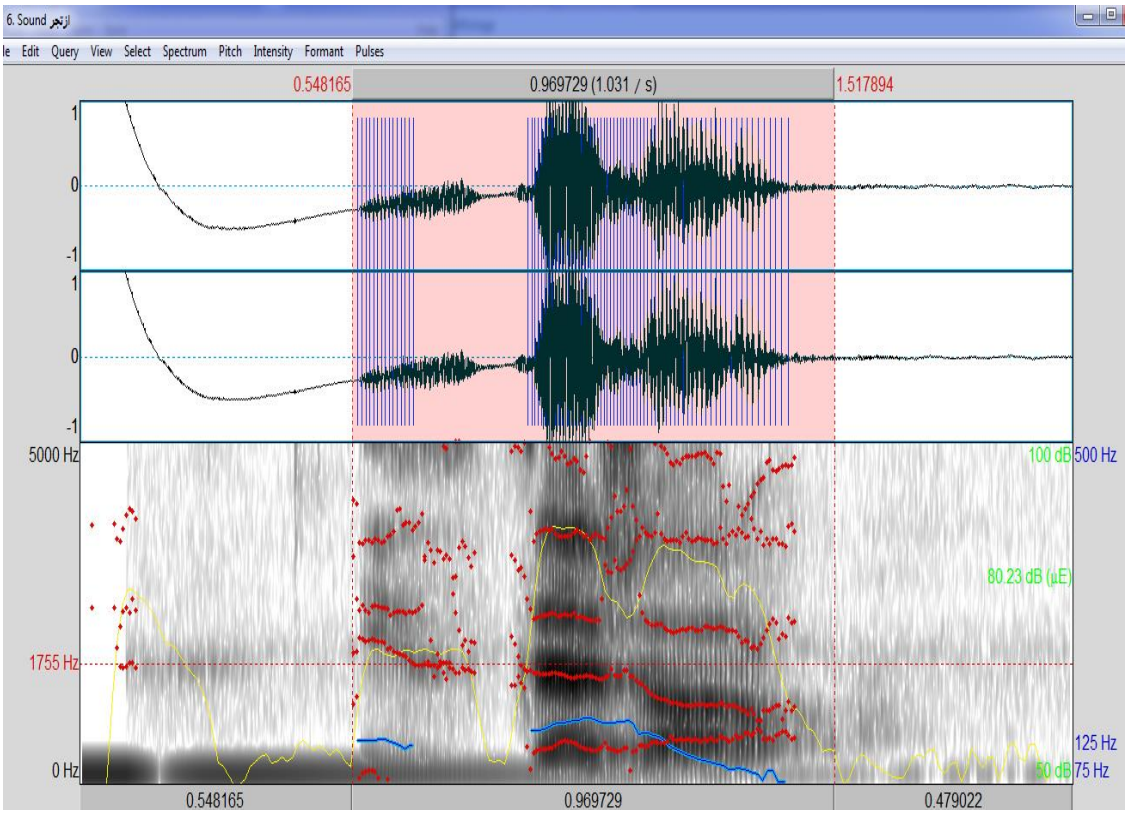

الزّمن المستغرق: (0.969) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(125.029)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.228)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (ازدجر)

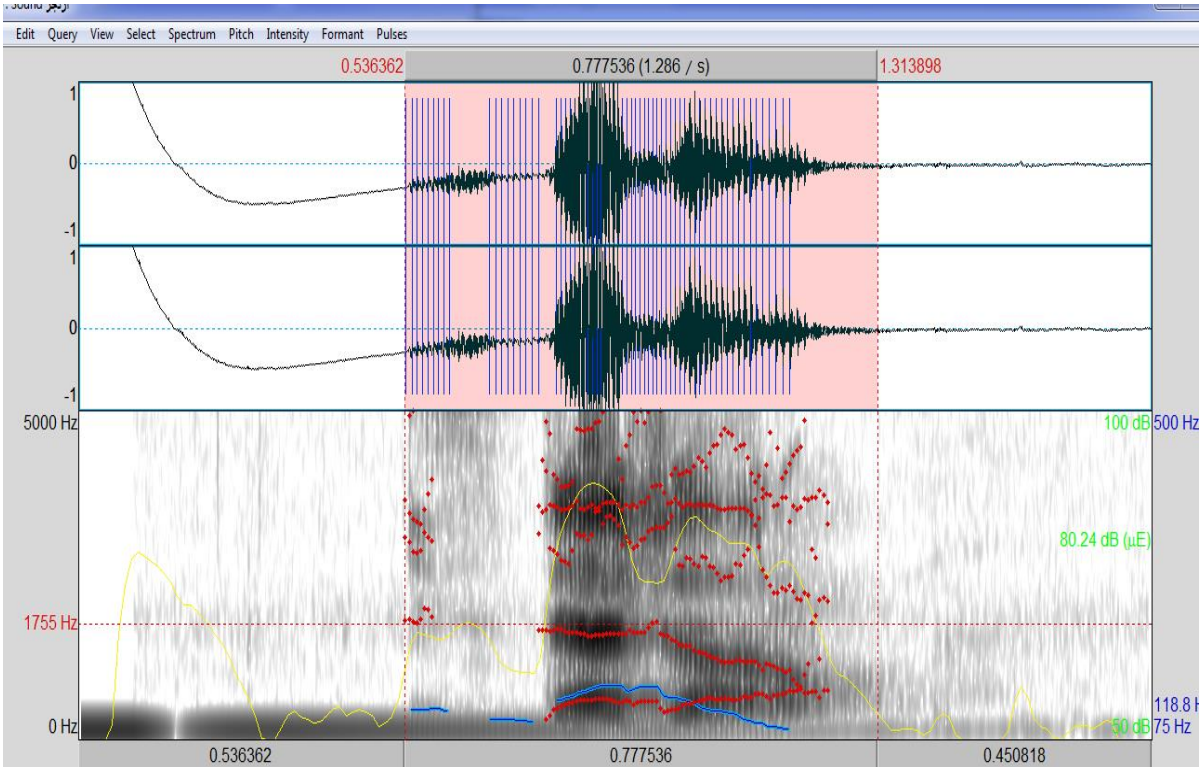

الزّمن المستغرق: (0.775) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(118.843)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.240)

التّسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (ايتسر)

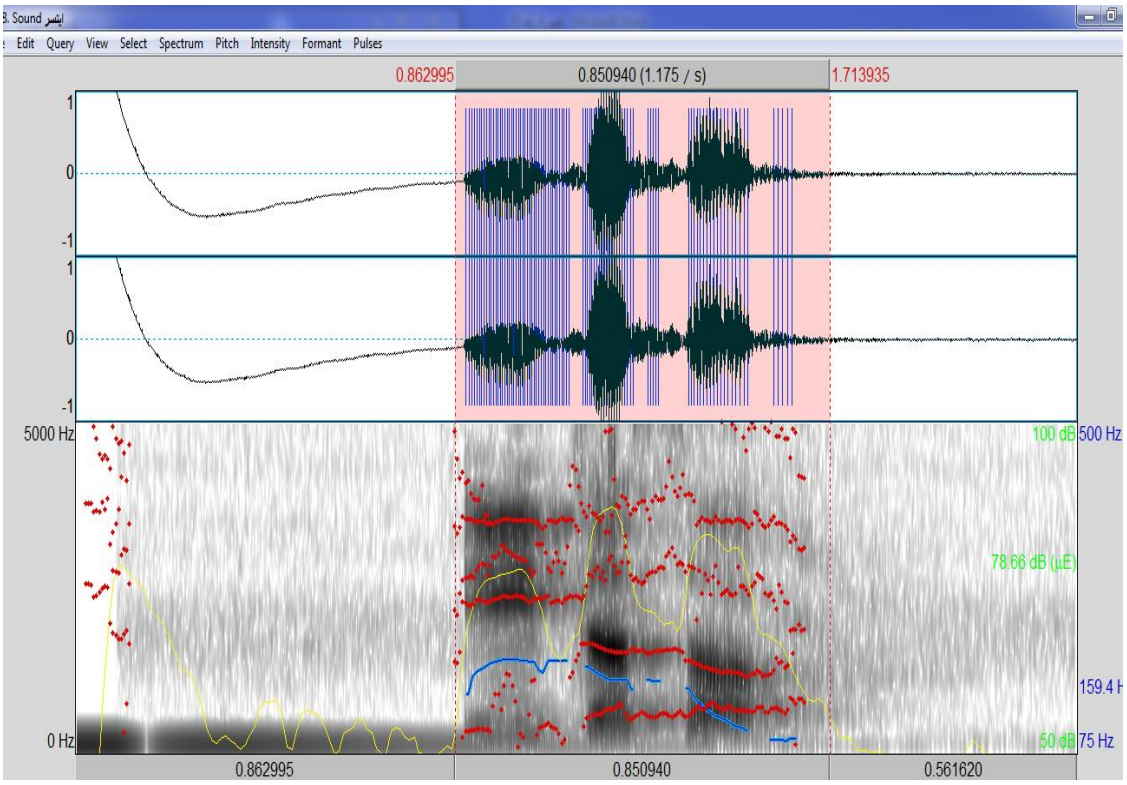

الزّمن المستغرق: (0.850) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(159.423)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (78.657)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اتّسر)

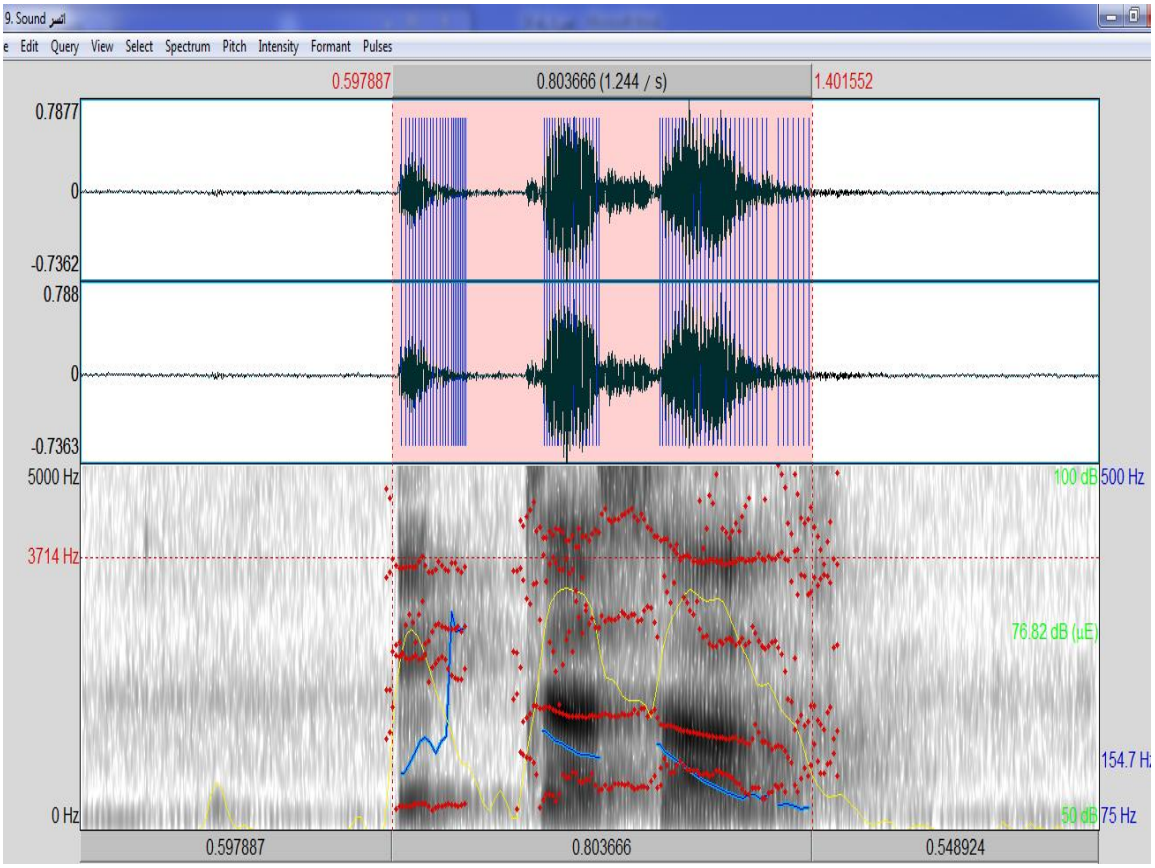

الزّمن المستغرق: (0.803) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(154.711)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (76.815)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (يتطهّر)

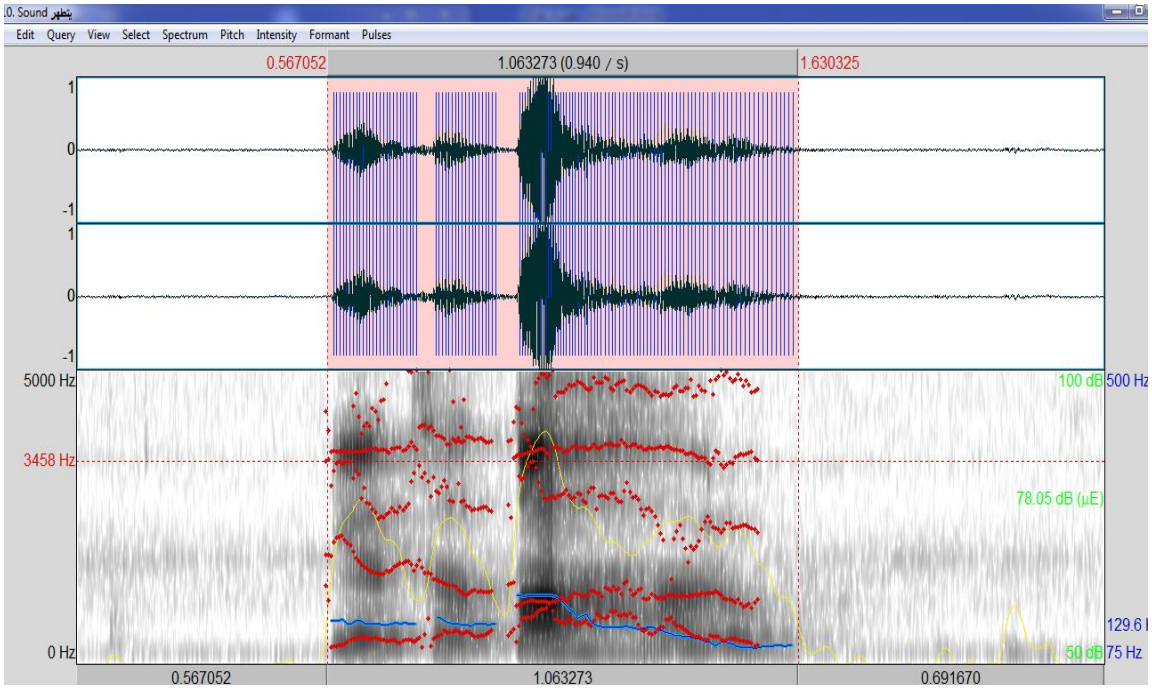

الزّمن المستغرق: (1.063) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(129.591)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (78.049)

التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (يطّهّر)

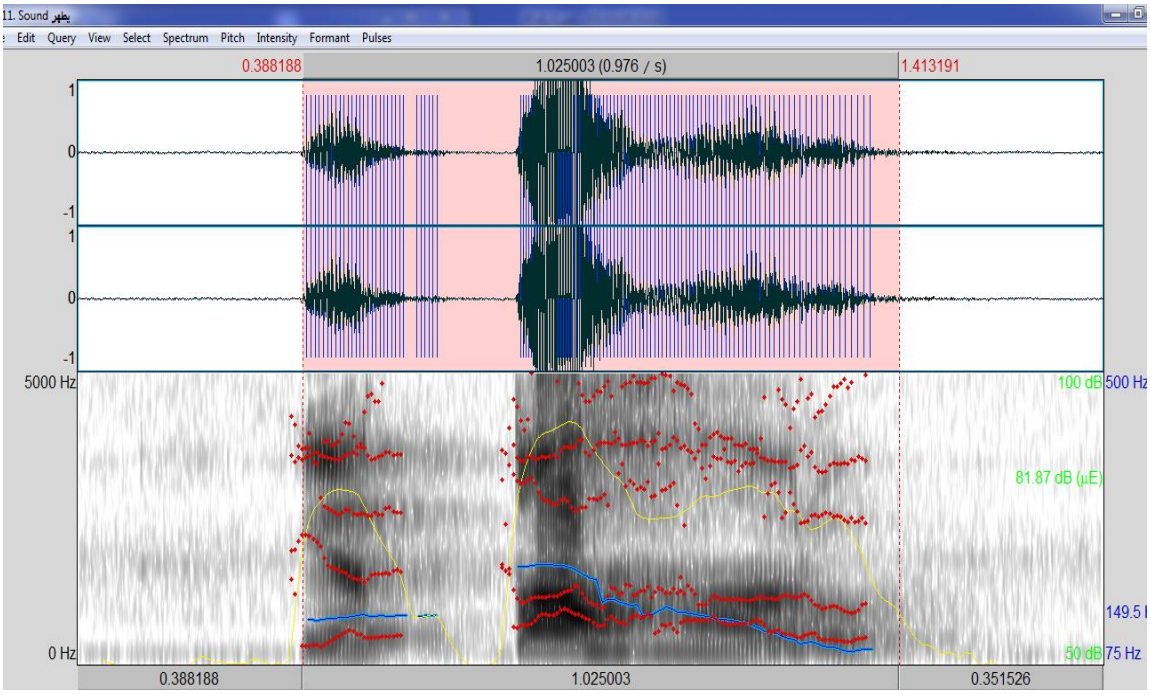

الزّمن المستغرق: (1.025) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(191.481)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (81.865)

التّسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (يتثاقل)

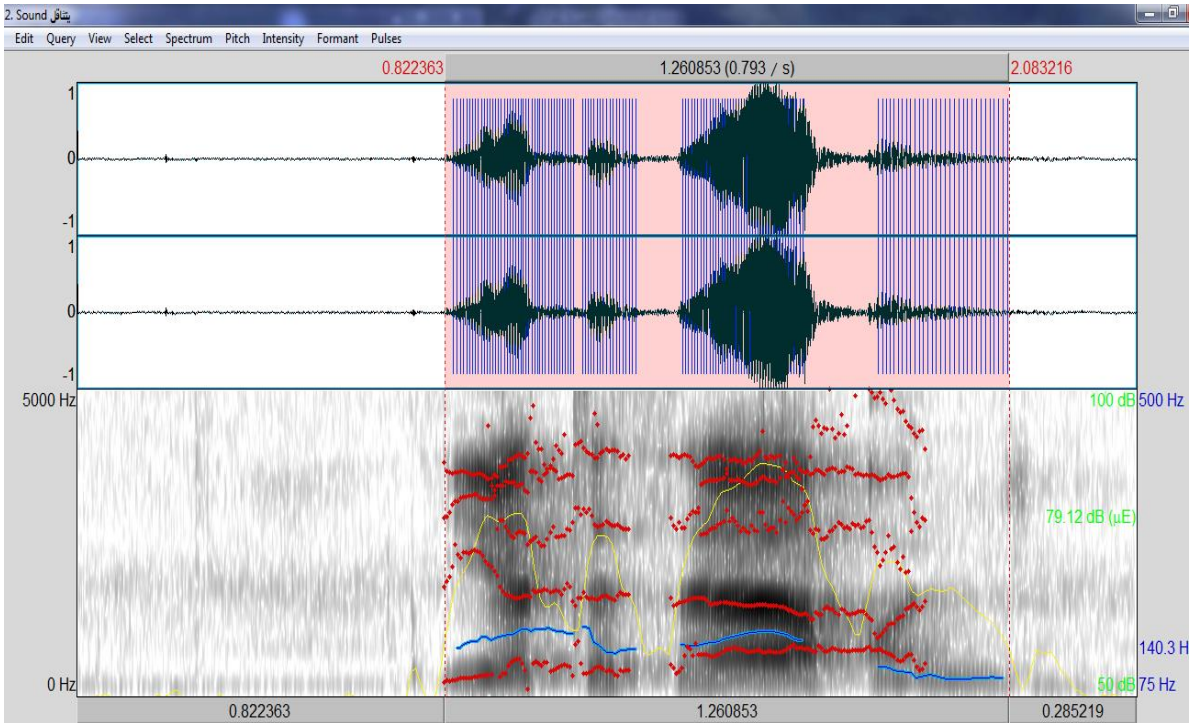

الزّمن المستغرق: (1.260) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(140.322)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.119)

التّسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (يثّاقل)

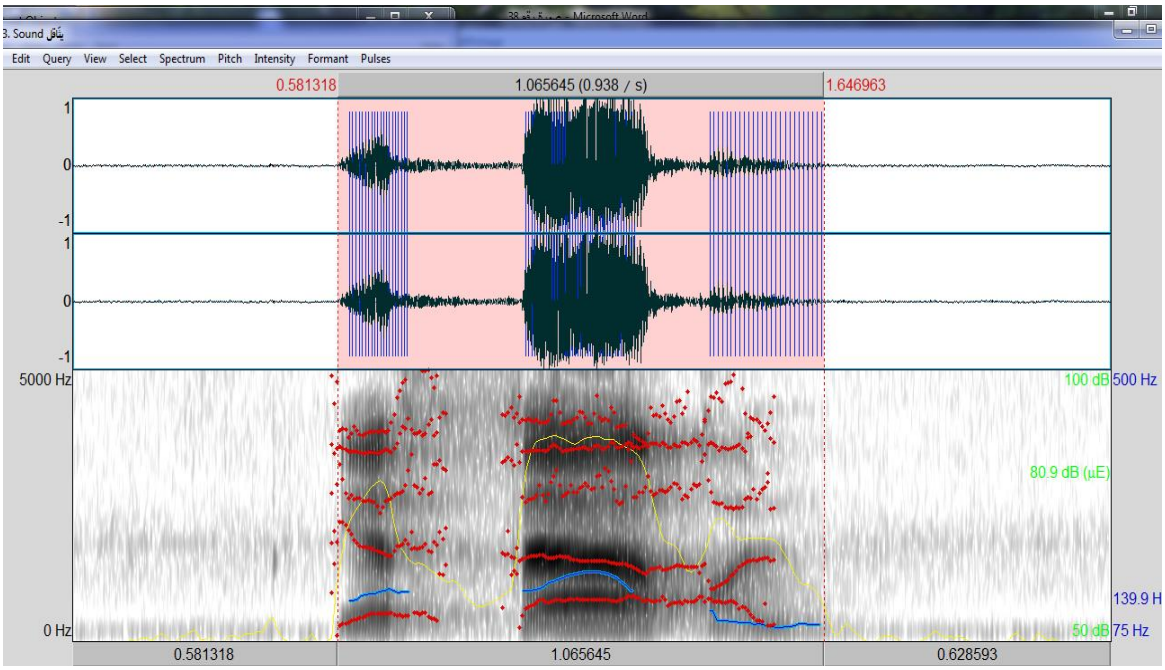

الزّمن المستغرق: (1.065) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(139.857)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.903)

التسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (اضتجر)

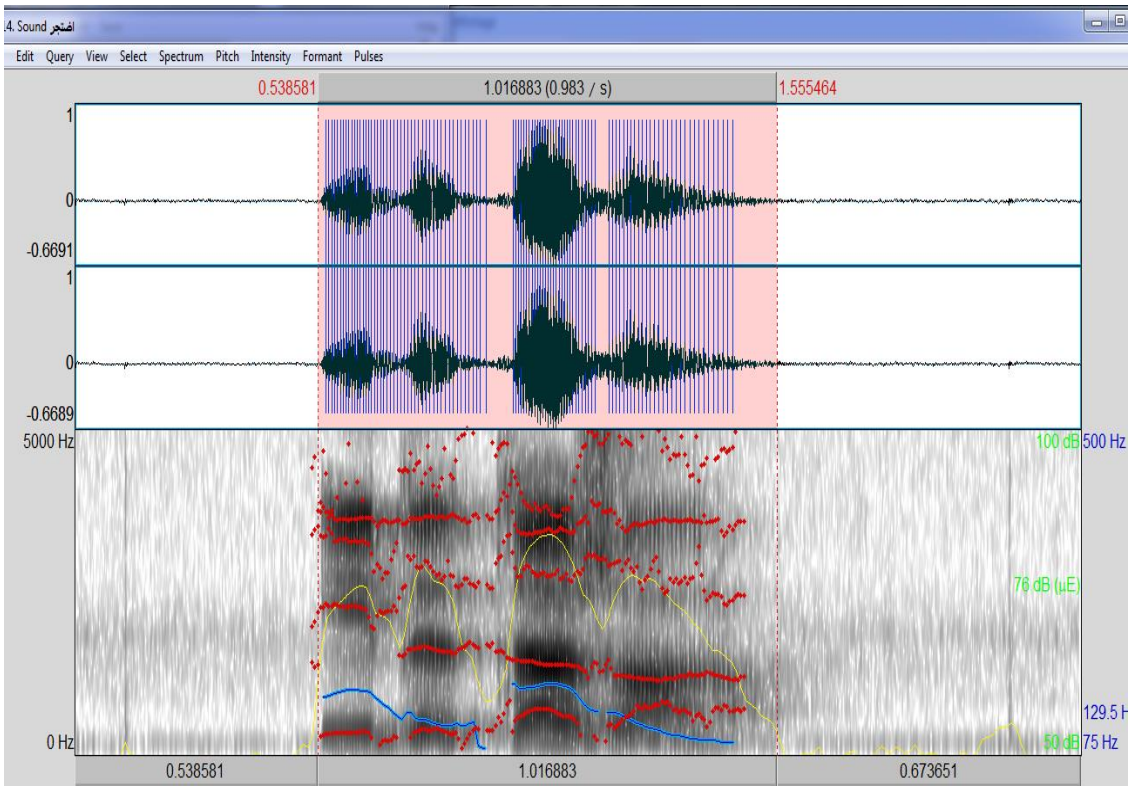

الزّمن المستغرق: (1.016) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(129.479)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (75.999)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اضّجر)

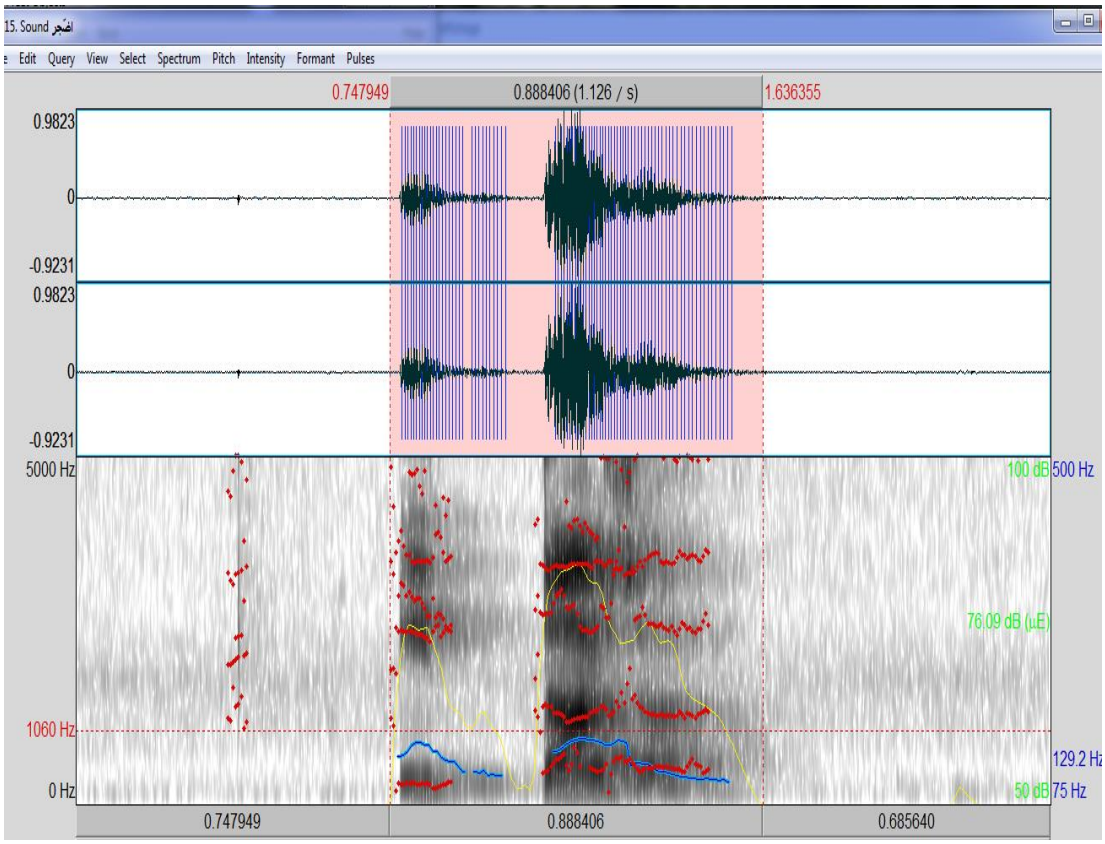

الزّمن المستغرق: (0.888) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(129.194)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (76.092)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اثترد)

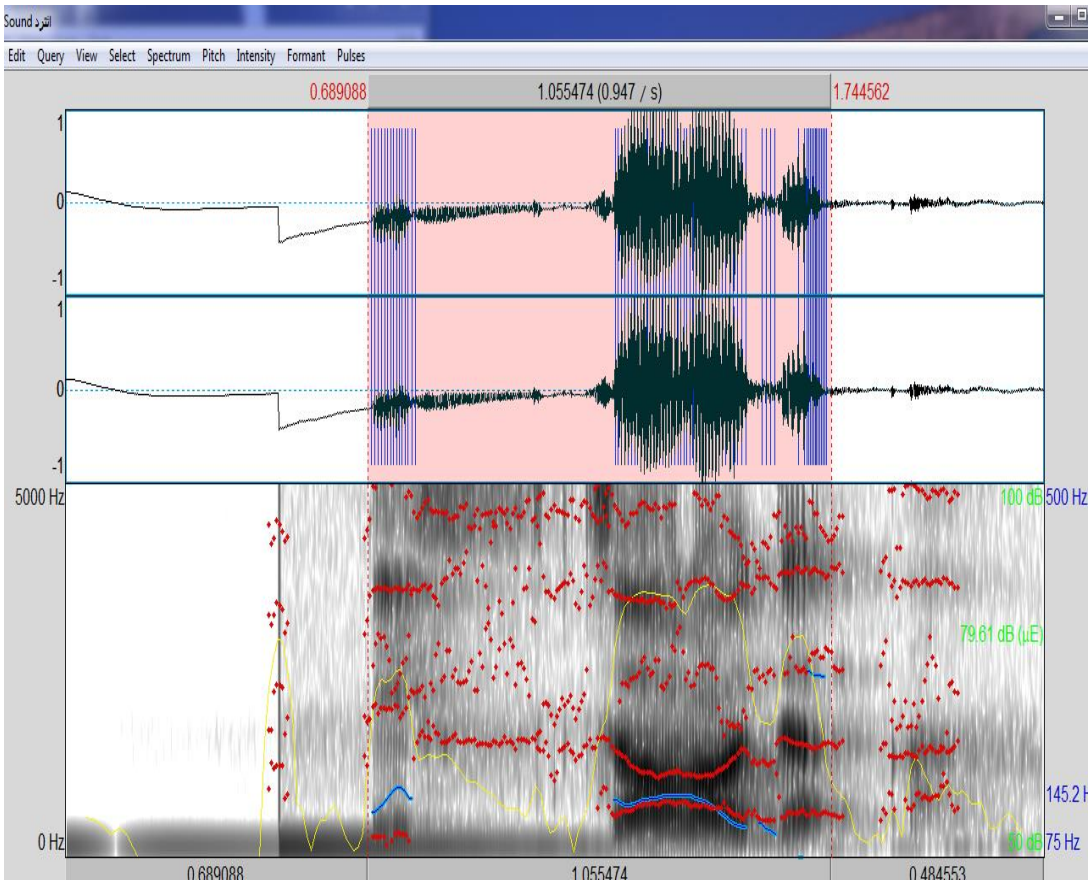

الزّمن المستغرق: (1.055) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(145.177)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.611)

التسجيل التطبيقي للتركيب الصّوتي (اثّرد)

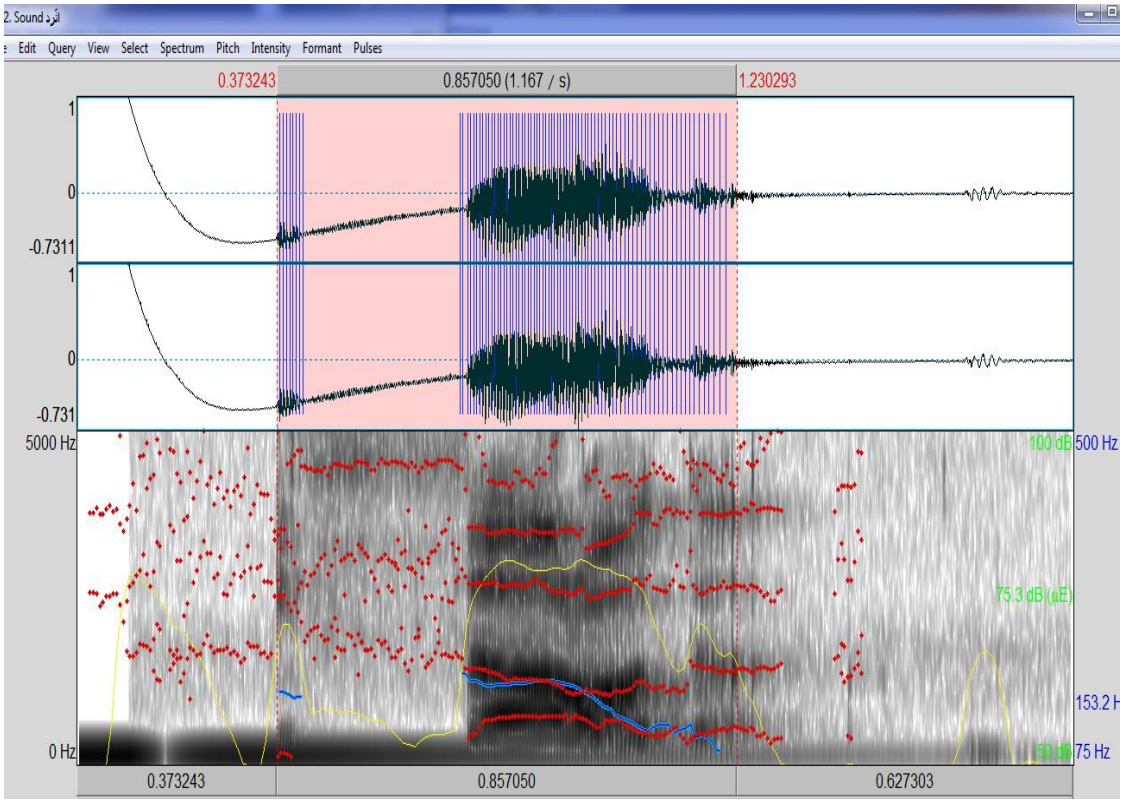

الزّمن المستغرق: (0.857) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(153.165)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (75.304)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اتّرد)

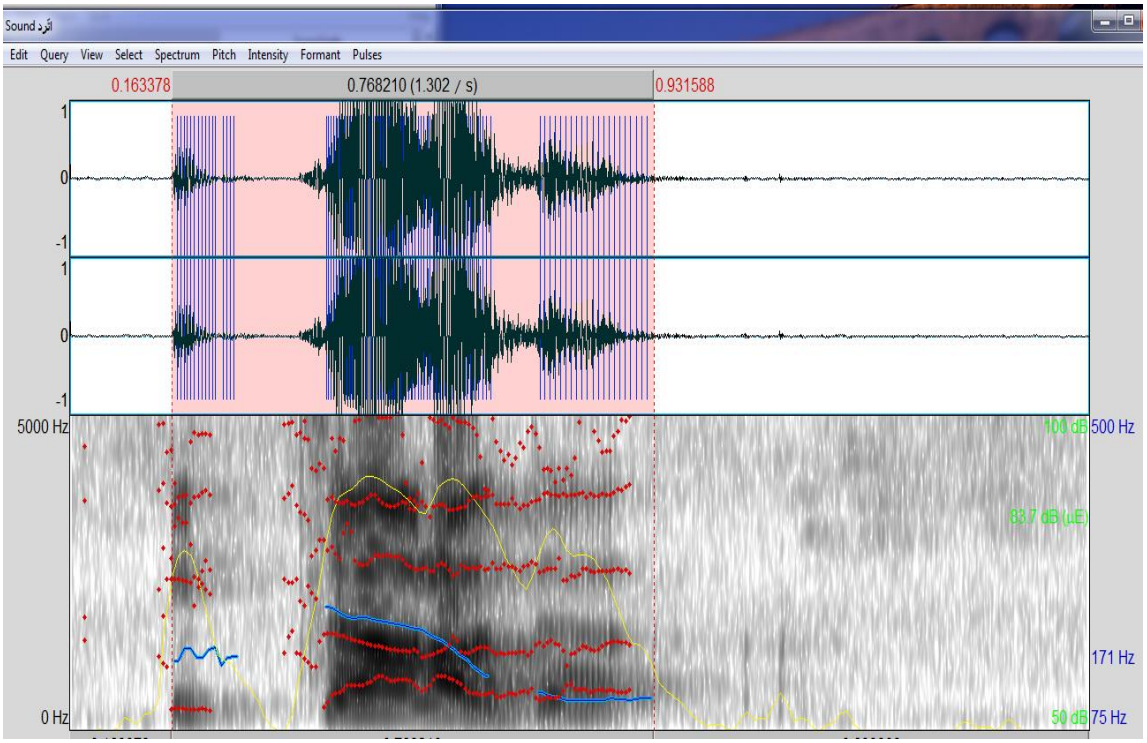

الزّمن المستغرق: (0.768) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(171.038)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (83.698)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اذتخر)

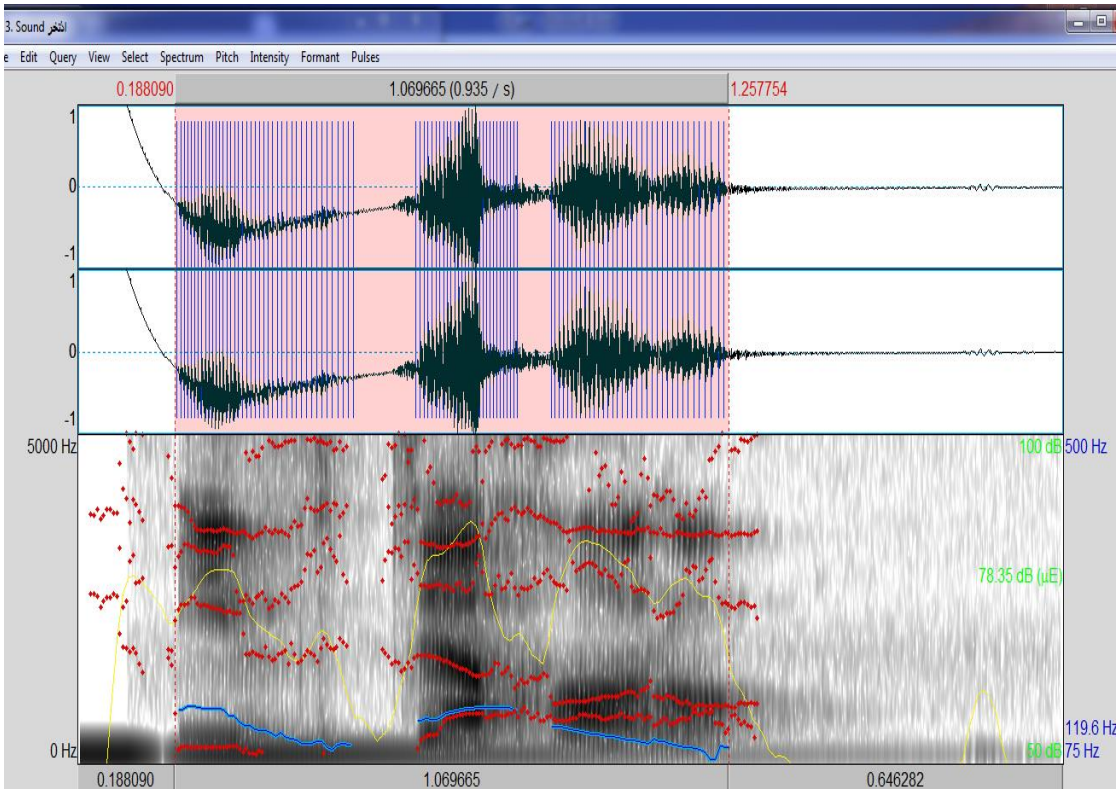

الزّمن المستغرق: (1.069) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(119.605)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (78.34)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (اذّخر)

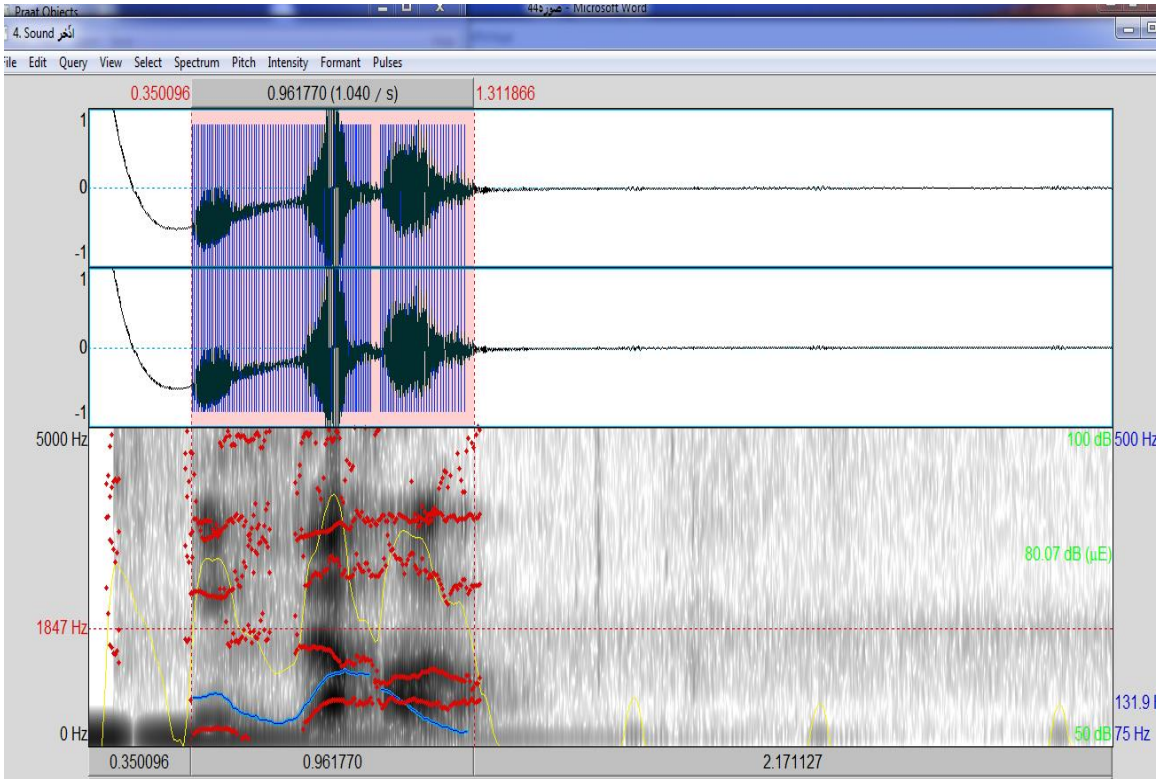

الزّمن المستغرق: (0.961) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(131.861)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.067)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (ادّخر)

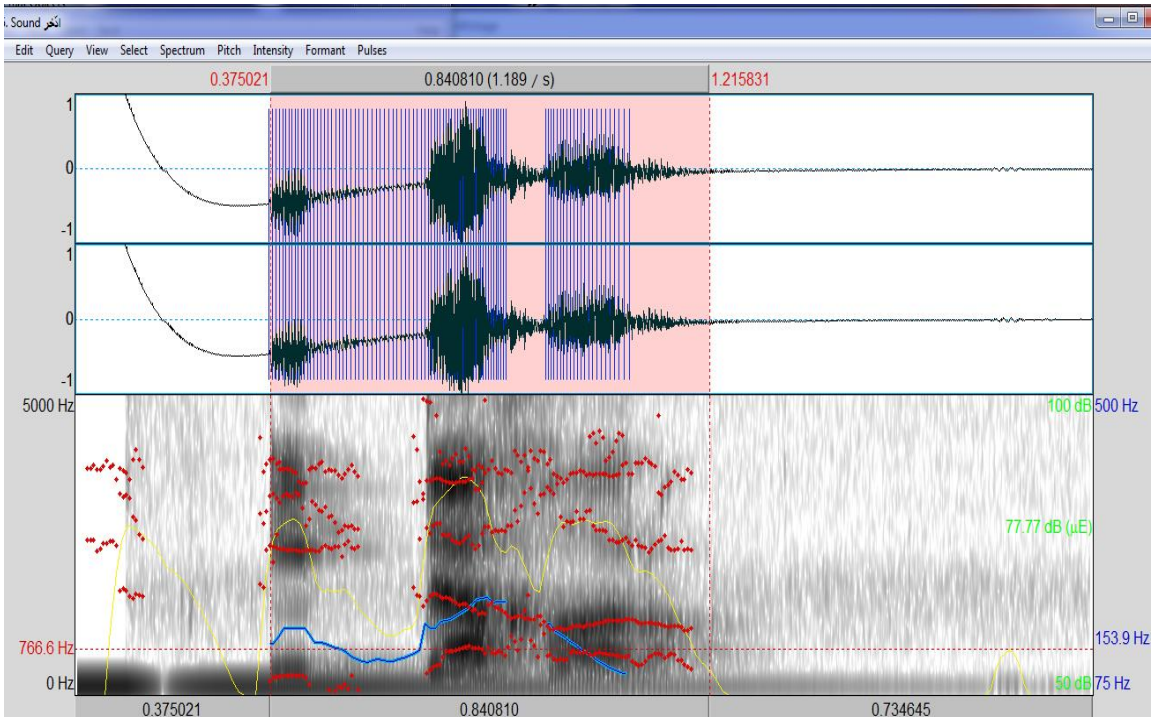

الزّمن المستغرق: (0.840) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(153.901)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (77.769)

تجب الإشارة أنّ الأمثلة التّطبيقيّة في المماثلة كلّها من الصّيغ المجمع على ثِقلها وعُسر نُطقها متفادين الألفاظ الّتي حافظت على بنيتها الأصليّة في لهجة معيّنة، ومسّها التطوّر في لهجة أخرى، وما أثبته التّحليل الطّيفي لجميع ما أوردناه من أمثلة أنّه كلّما اتجهنا صوب تغيّر وتطوّر الصّيغة عن صيغتها الأصليّة، كلّما كان الزّمن المستغرق أقلّ وبالتّالي الجهد المبذول أوفر وقد تتبّعنا لفظة (اثترد) و(اذتخر) بالتّسجيل الطّيفي لأكثر من مماثلة فتبيّن أنّهما في الاستعمال الأخير أقلّ كلفة وأيسر نطقًا، وذلك ما ذهب إليه العرب في كثير من كلامهم بحثًا عن الأكثر سهولة القانون الّذي "يقتضي ترك الأقلّ خفّة كلّما كان ذلك لا يؤدّي إلى ظهور غيب في الكلام"[1].

1–حقيقة الإعلال والإعراب، راسم الطحان، ص: 70.

ب : المخالفة:

التسجيل الطّيفي للتركيب الصّوتي (دوّان)

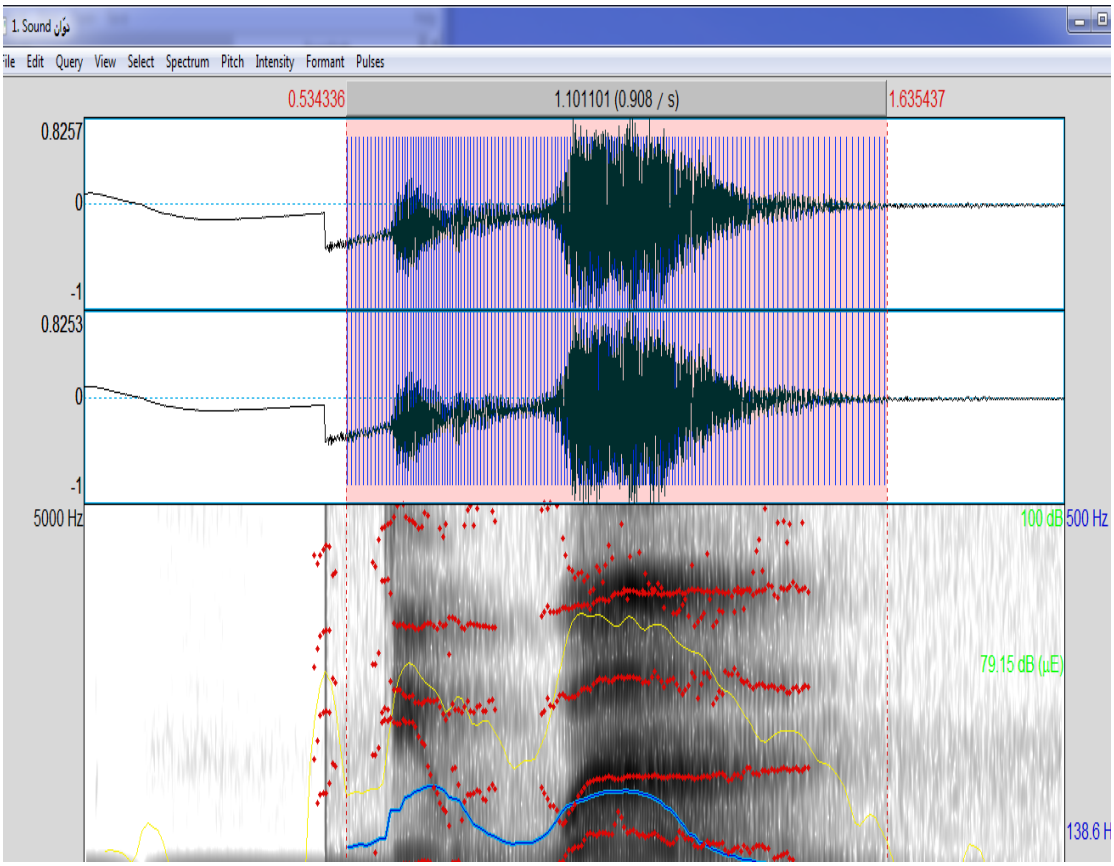

الزّمن المستغرق: (1.011) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(138.597)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.153)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (ديوان)

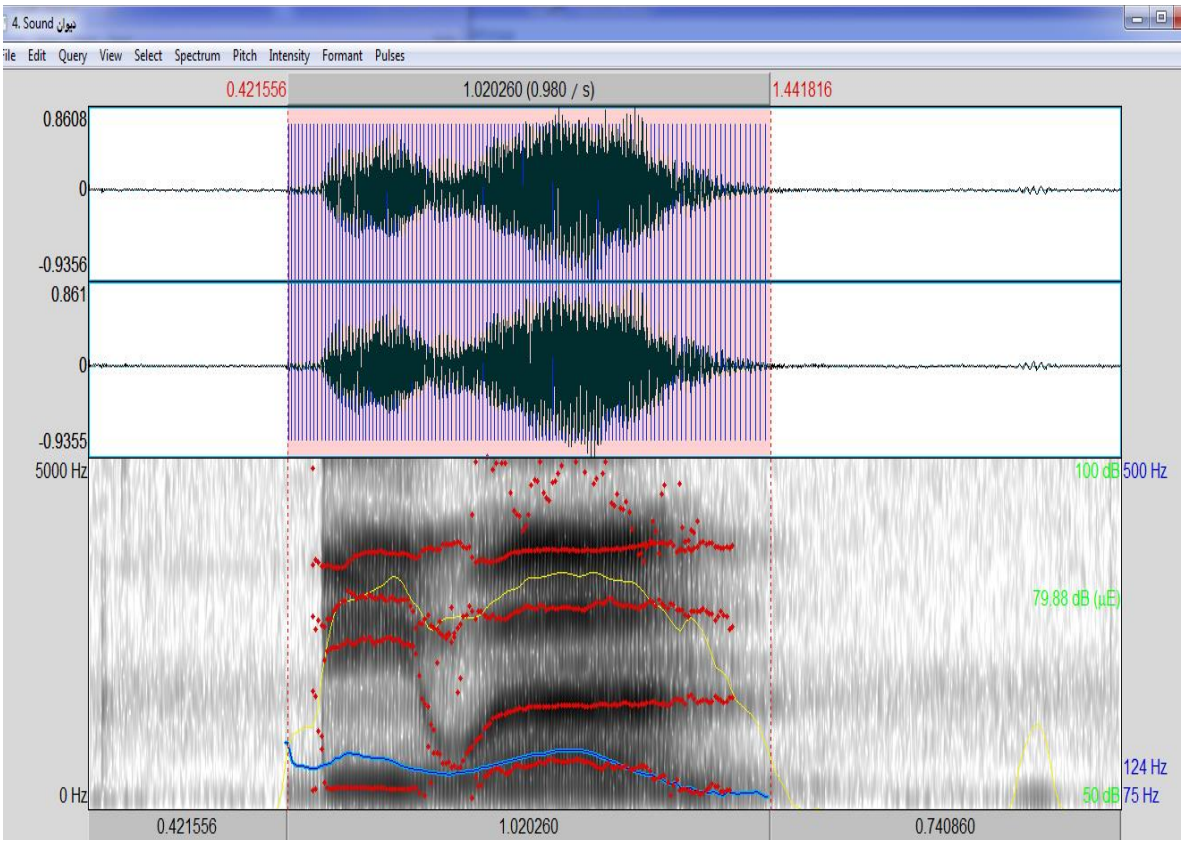

الزّمن المستغرق: (1.020) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(123.991)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.877)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (دبّاج)

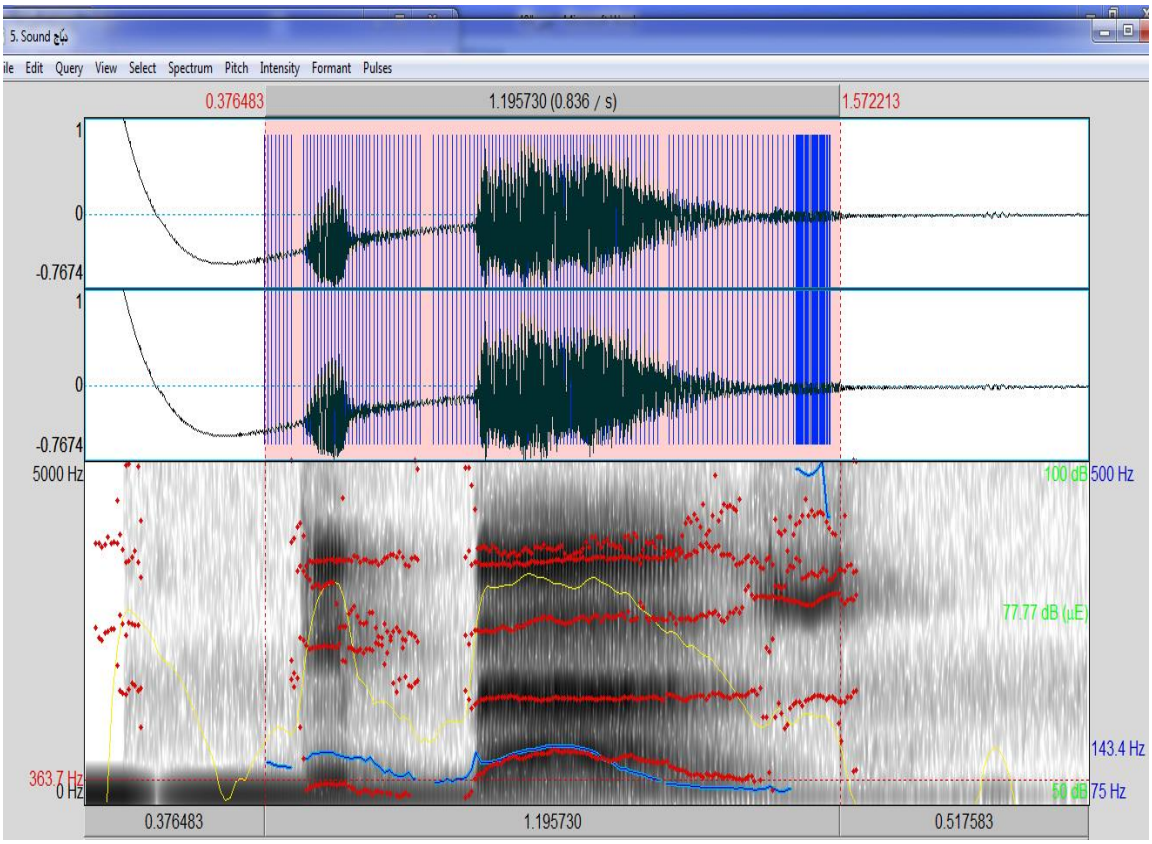

الزّمن المستغرق: (1.195) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(143.397)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (77.767)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (دياج)

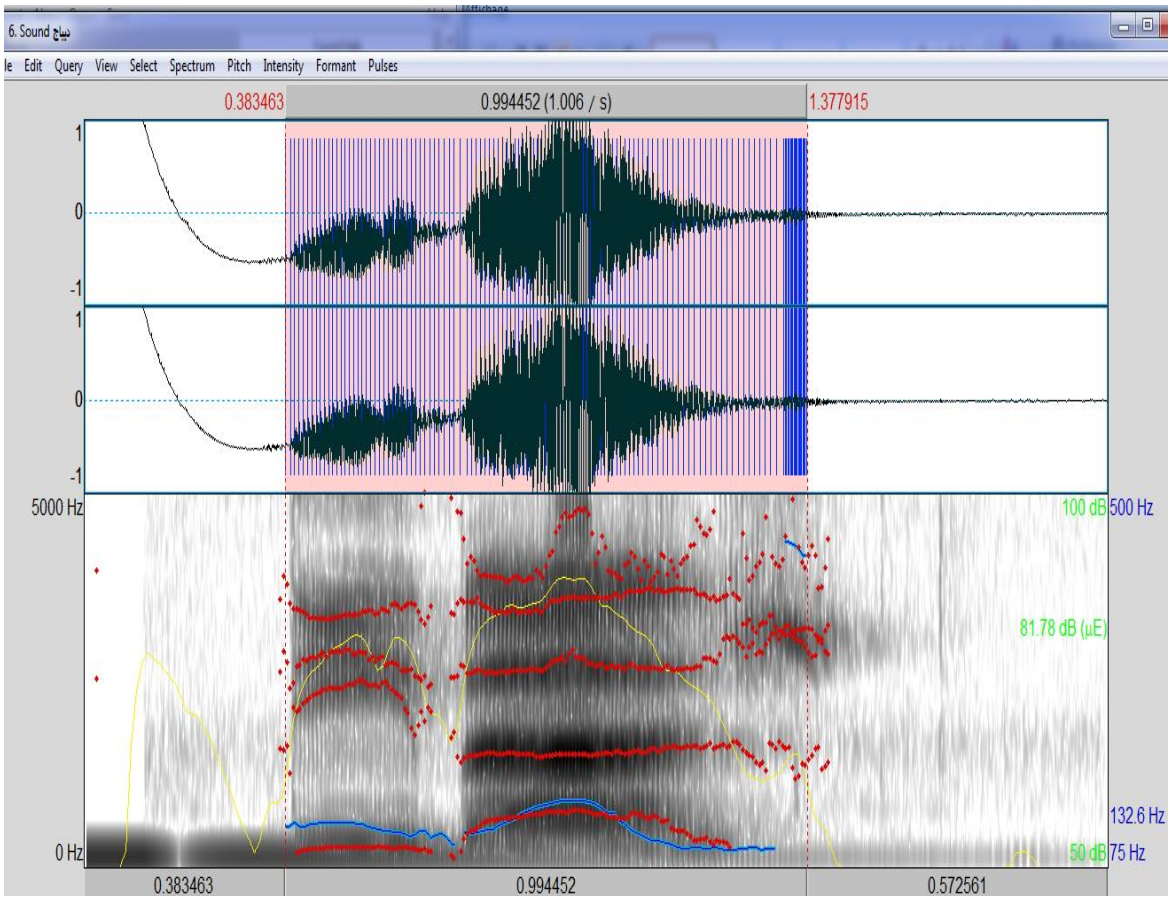

الزّمن المستغرق: (0.994) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(132.609)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (81.784)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (حدّق)

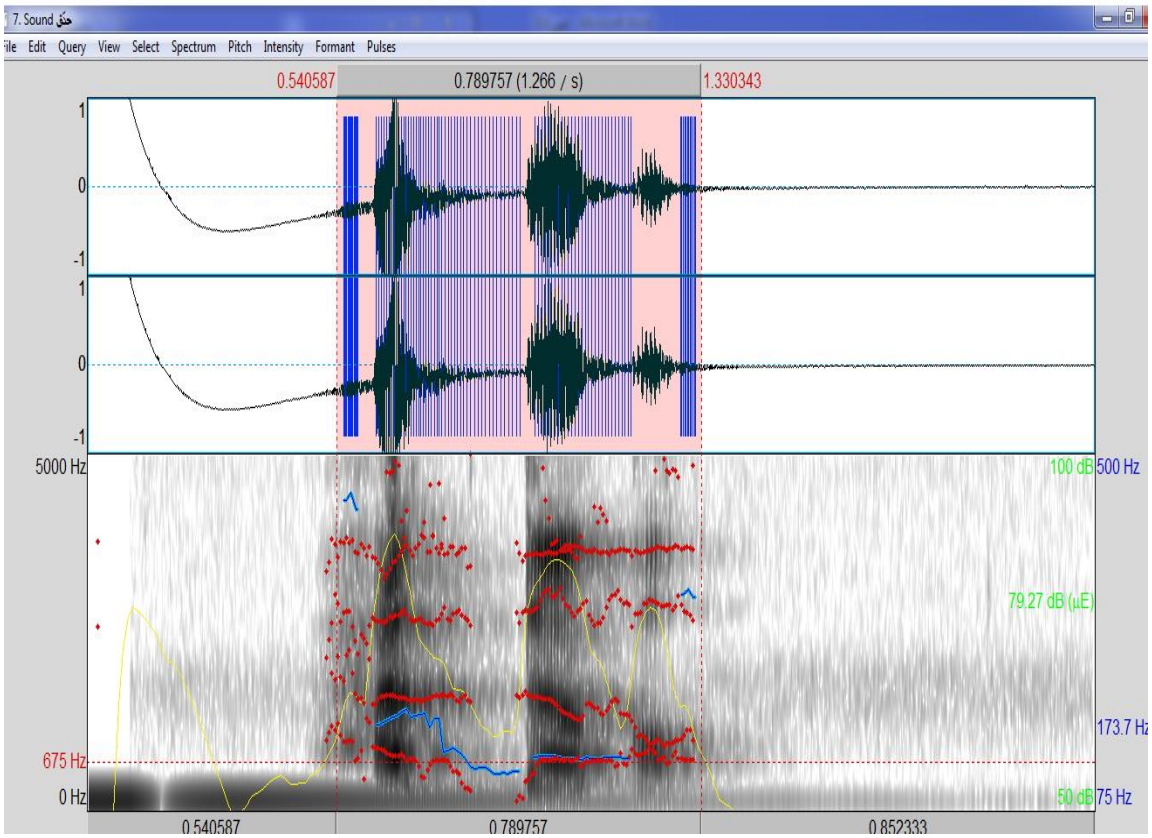

الزّمن المستغرق: (0.789) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(173.668)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.271)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب (حدلق)

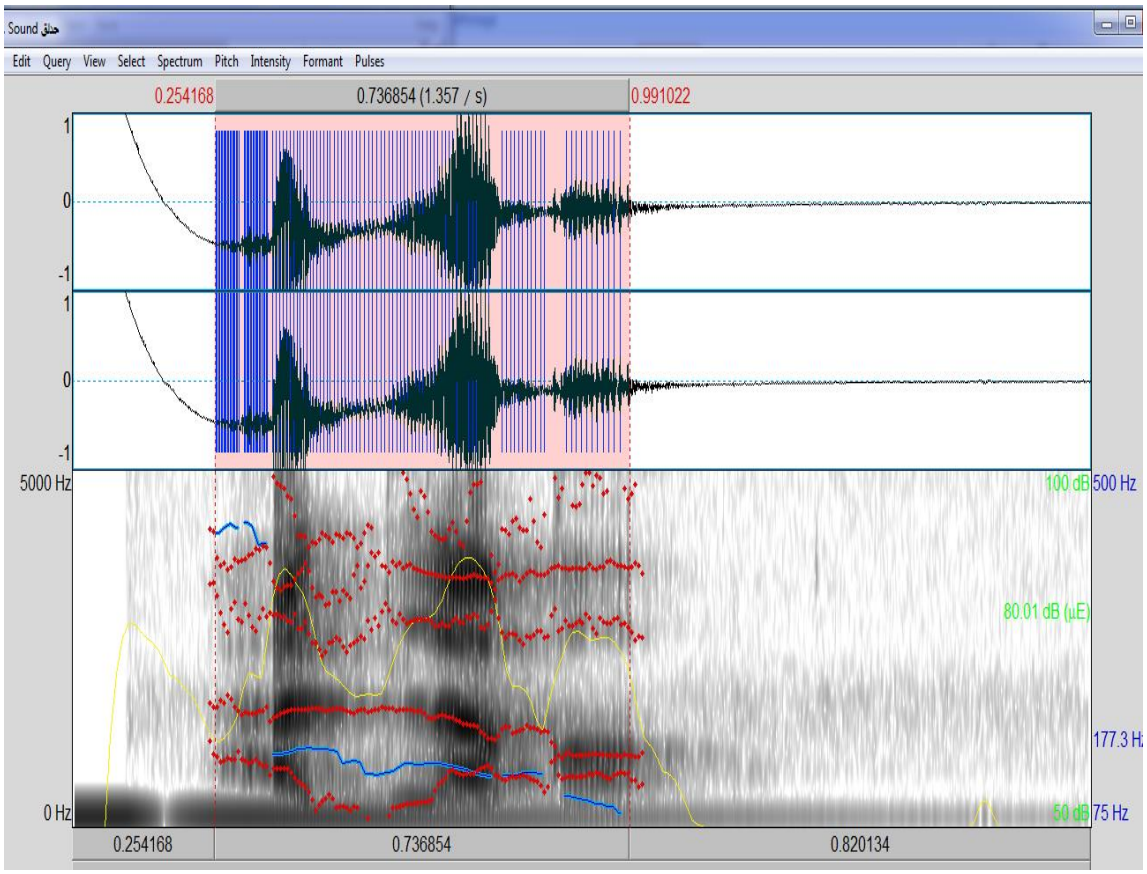

الزّمن المستغرق: (0.736) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(177.330)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.009)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (جلّط)

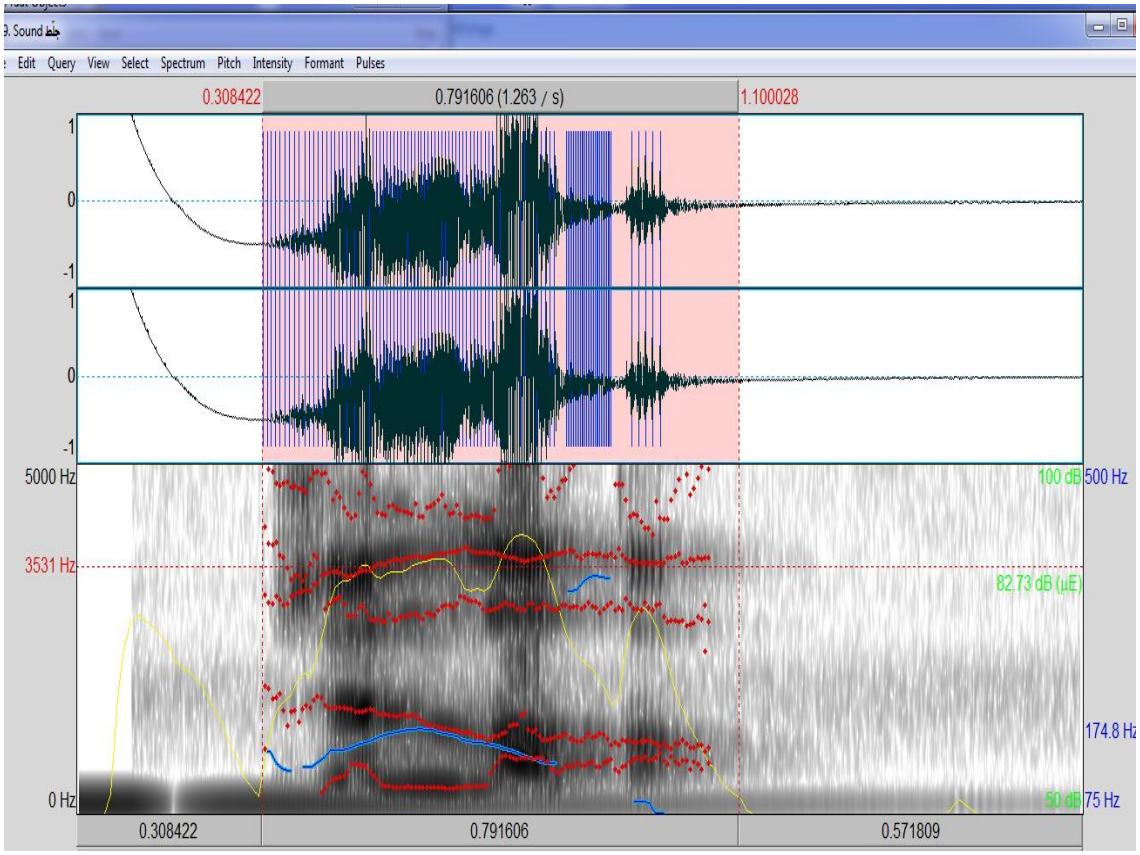

الزّمن المستغرق: (0.791) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(174.820)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (82.730)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (جلمط)

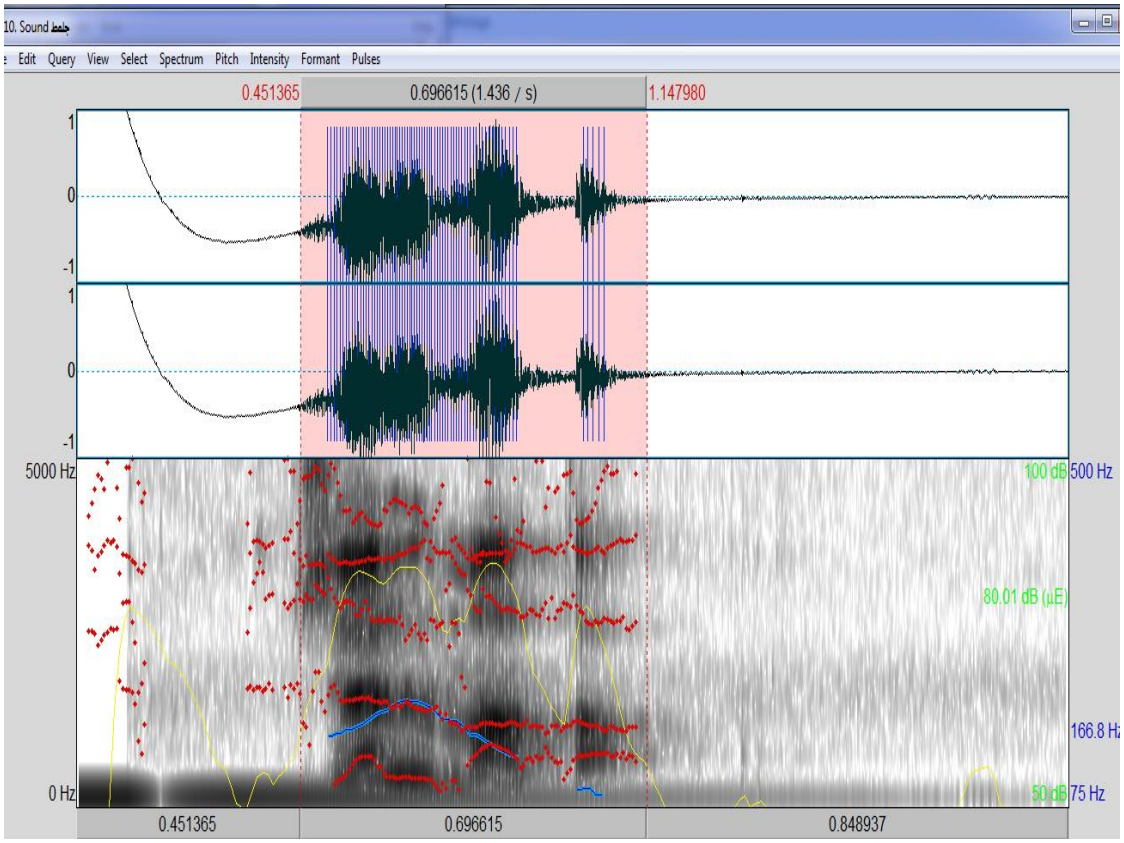

الزّمن المستغرق: (0.6965) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(166.786)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.006)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (صرّر)

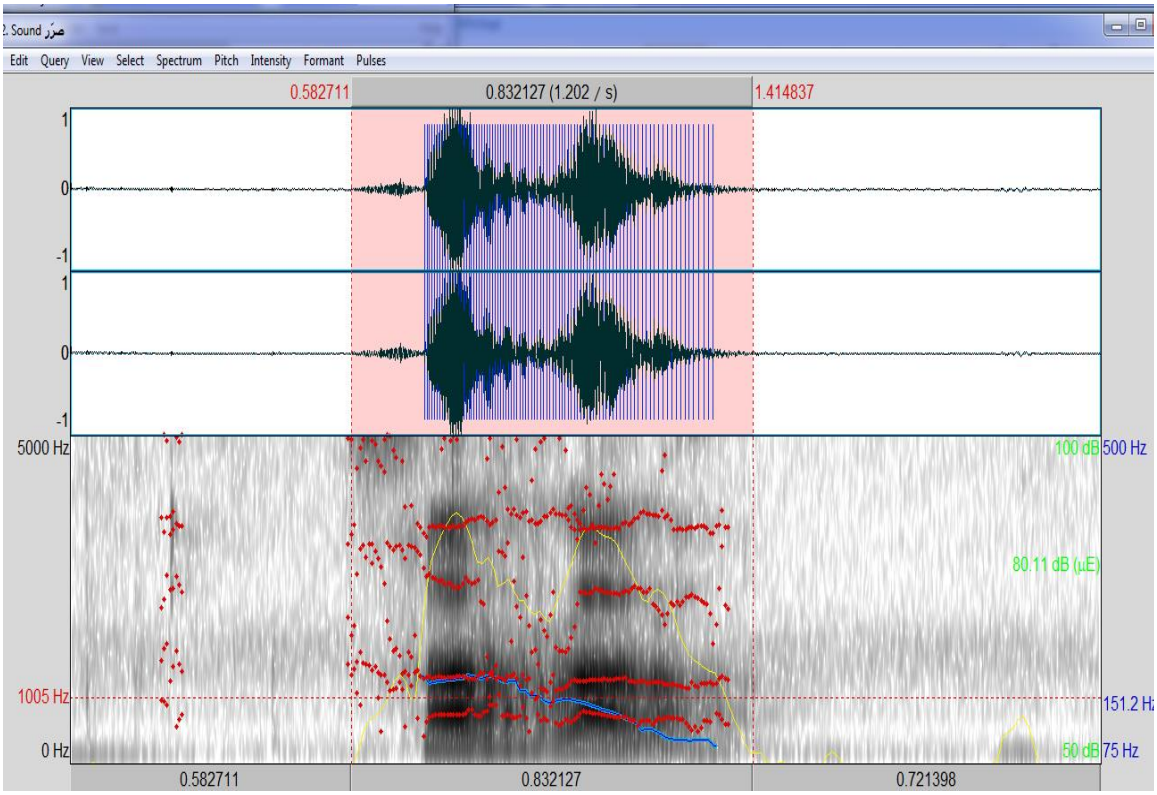

الزّمن المستغرق: (0.832) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(151.184)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (80.106)

التسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (صرصر)

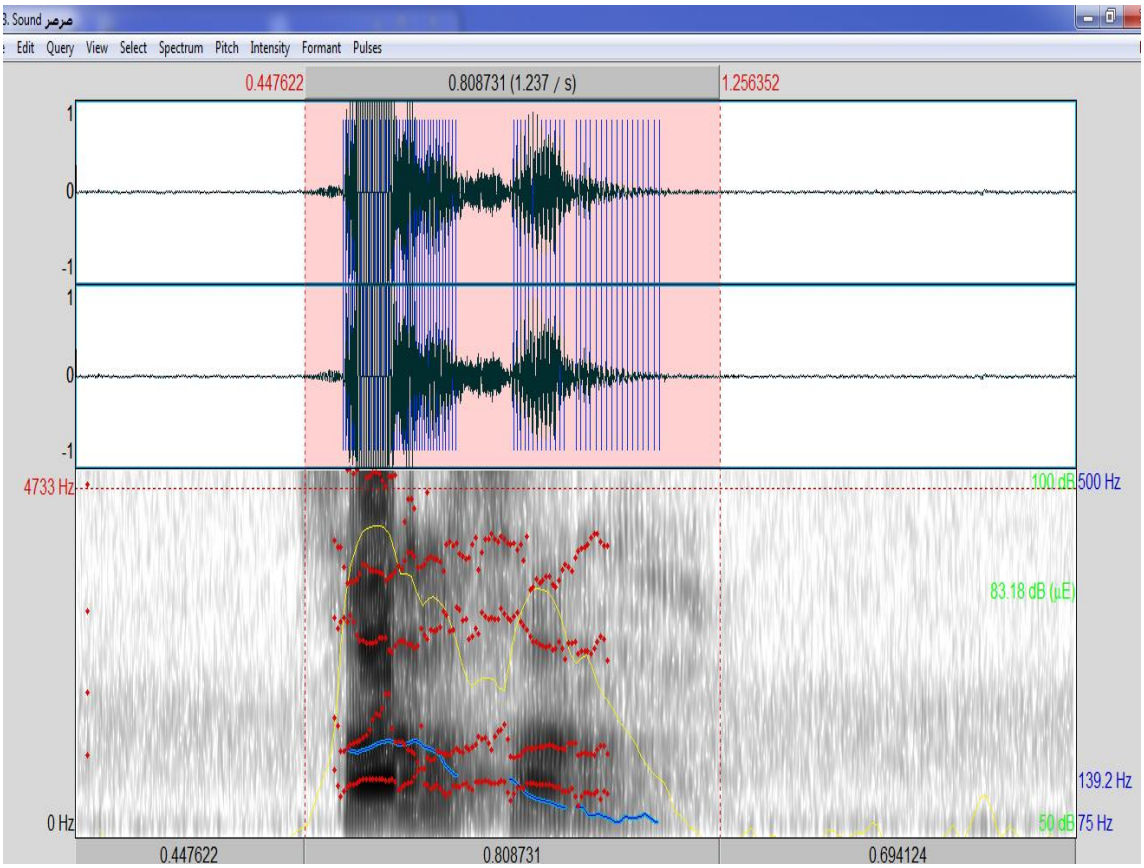

الزّمن المستغرق: (0.808) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(139.154)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (83.194)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (زلّل)

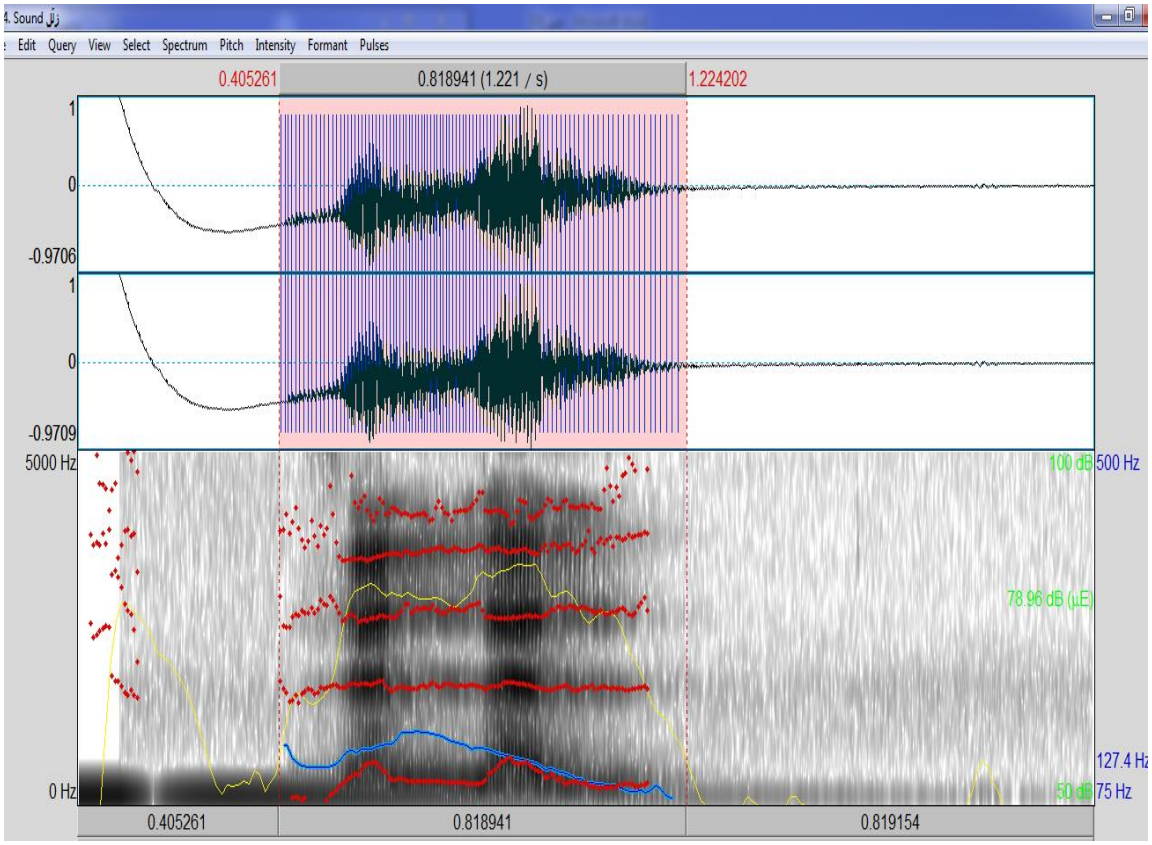

الزّمن المستغرق: (0.818) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(127.375)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (78.963)

التسجيل الطّيفي للتّركيب (زلزل)

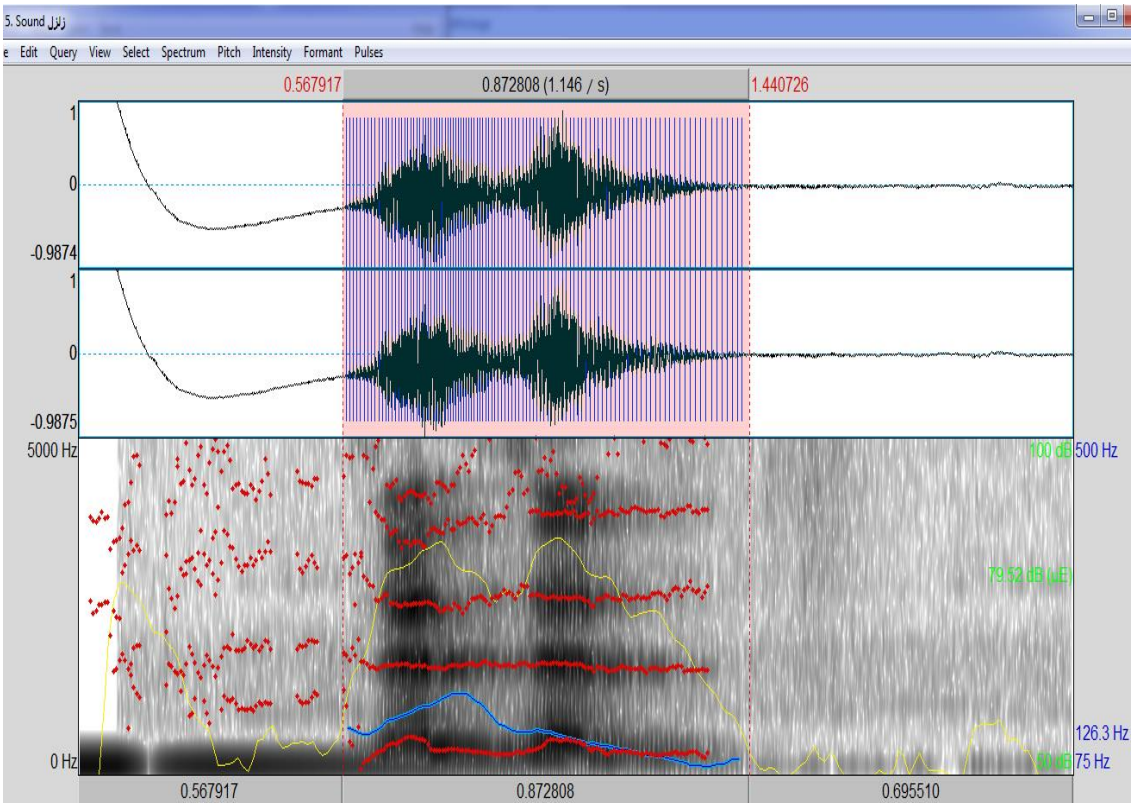

الزّمن المستغرق: (0.872) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(126.274)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (79.516)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تمطّط)

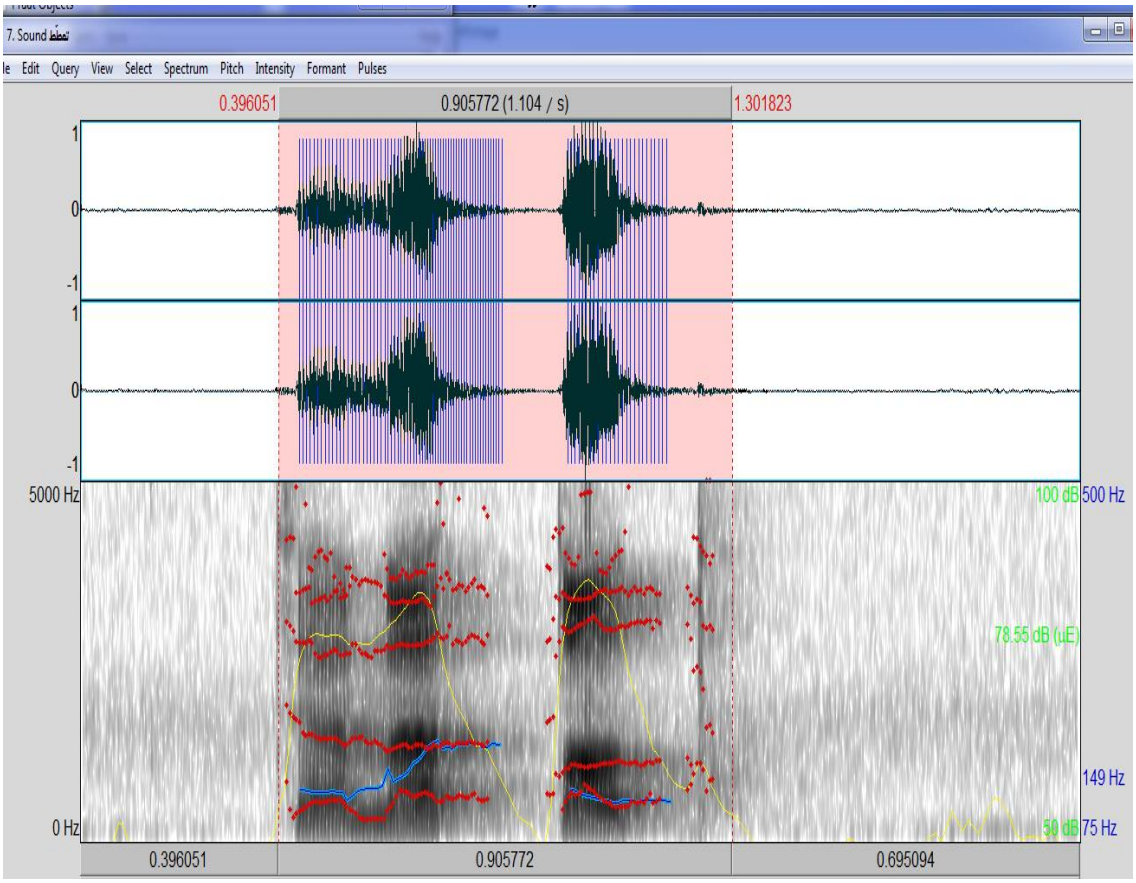

الزّمن المستغرق: (0.968) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(148.968)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (78.552)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تمطّى)

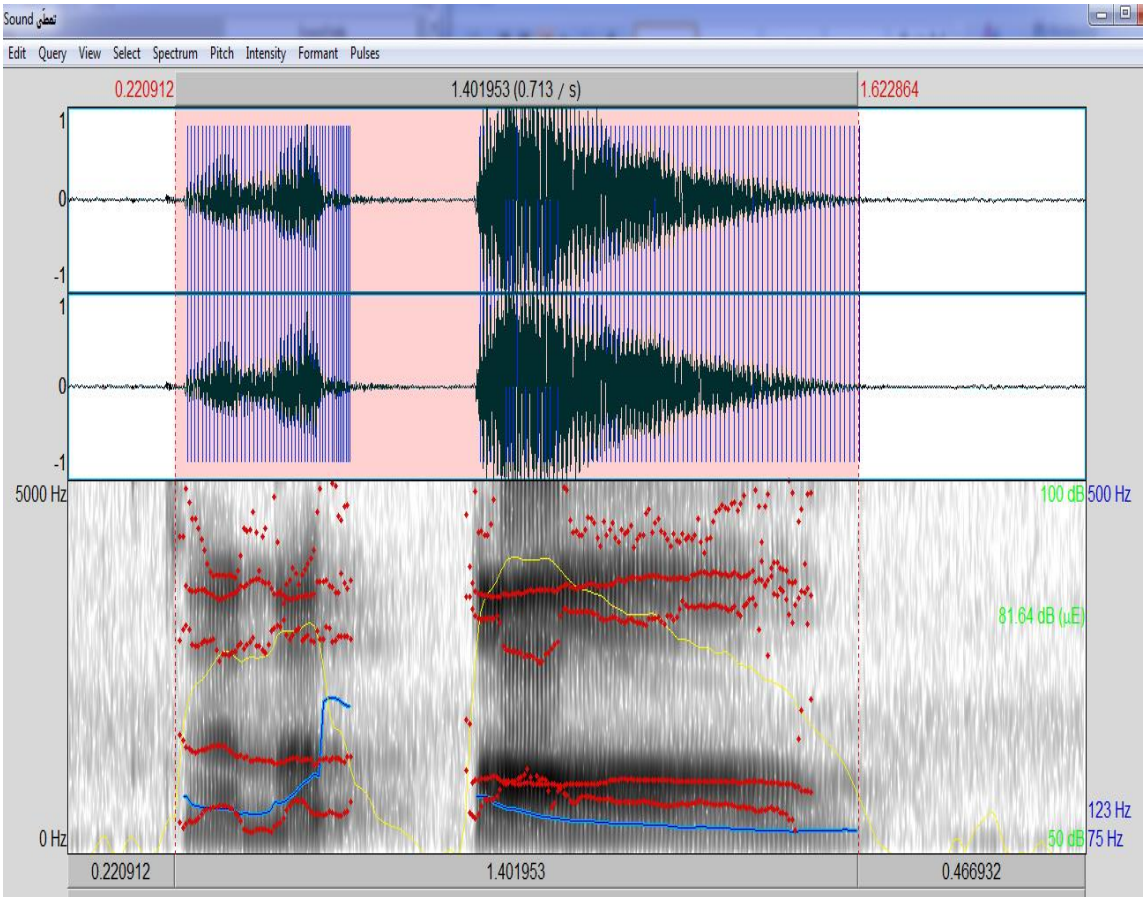

الزّمن المستغرق: (1.401) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(122.992)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (81.642)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تقضّض)

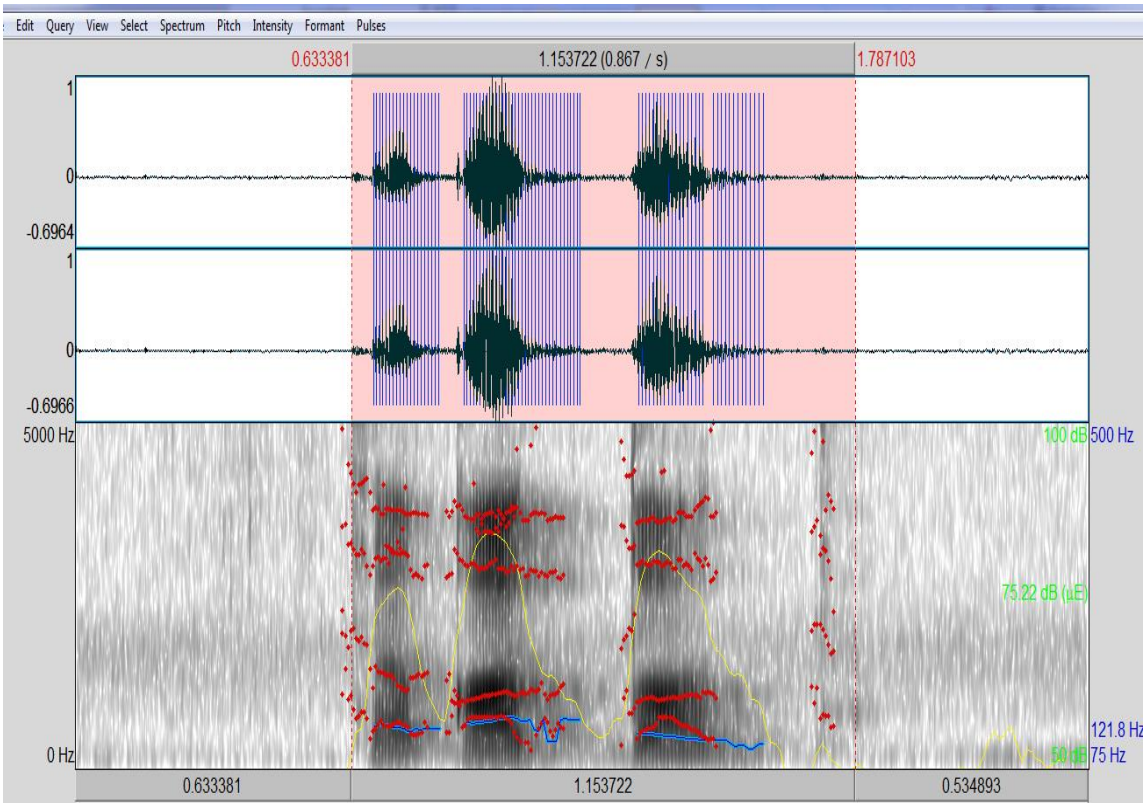

الزّمن المستغرق: (1.153) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(121.781)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (75.216)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تقضّى)

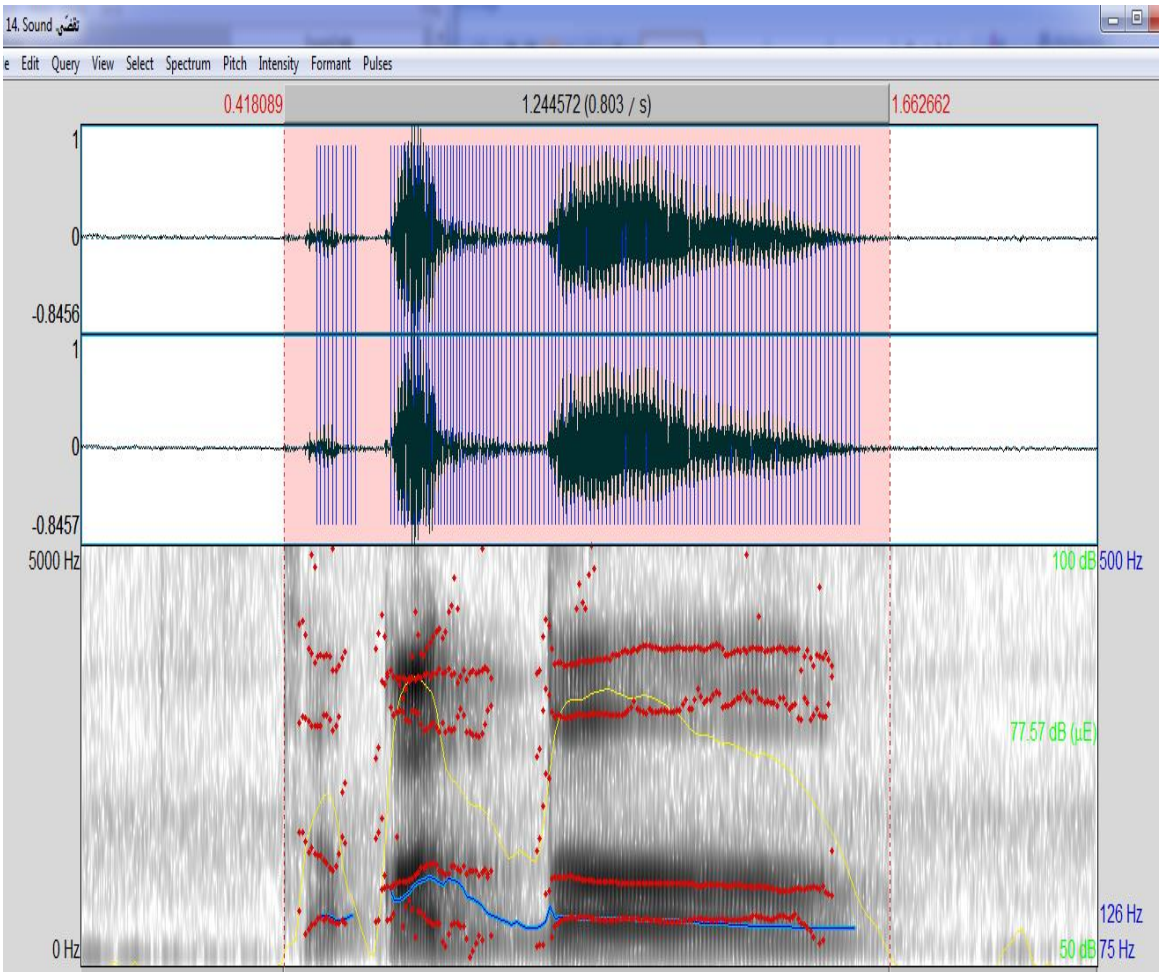

الزّمن المستغرق: (1.244) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(125.964)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (77.571)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (كببّو)

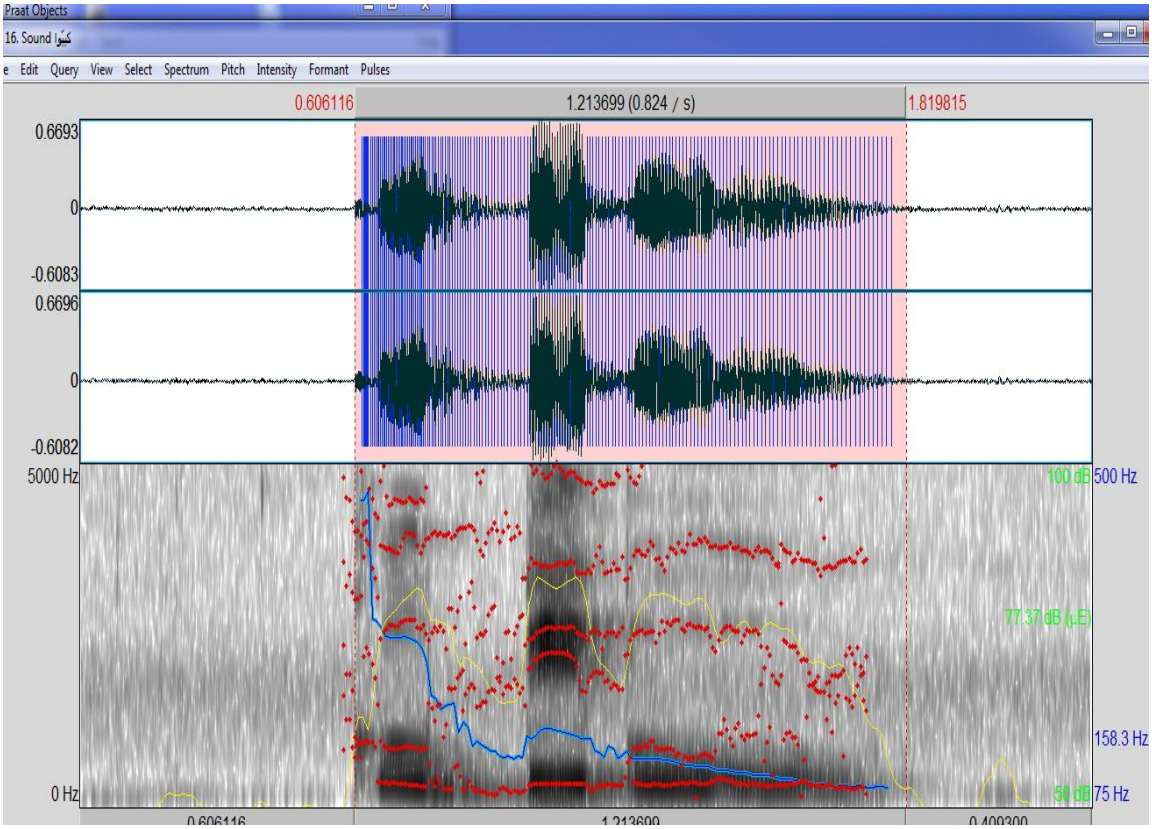

الزّمن المستغرق: (1.213) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(158.346)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (77.369)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (كبْكِبوا)

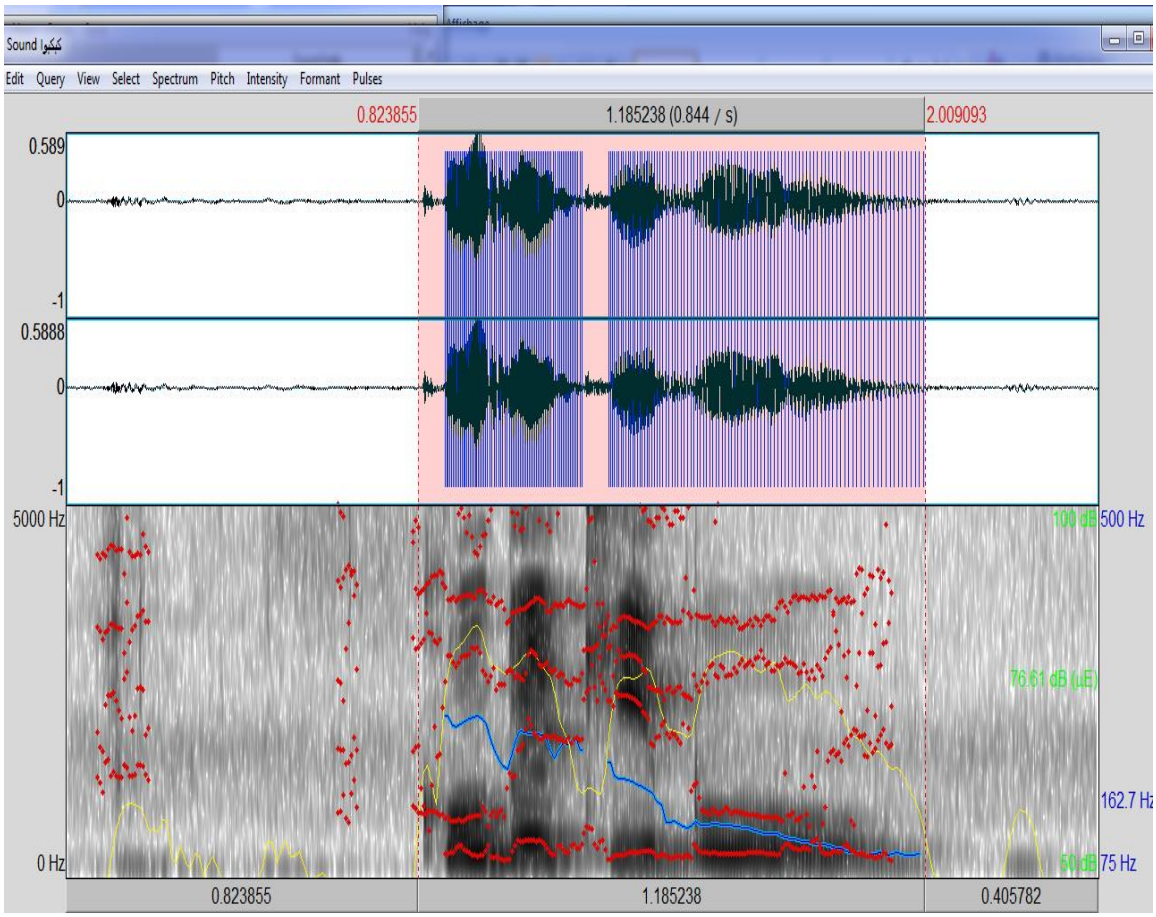

الزّمن المستغرق: (1.185) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(162.692)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (76.612)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تبشّش)

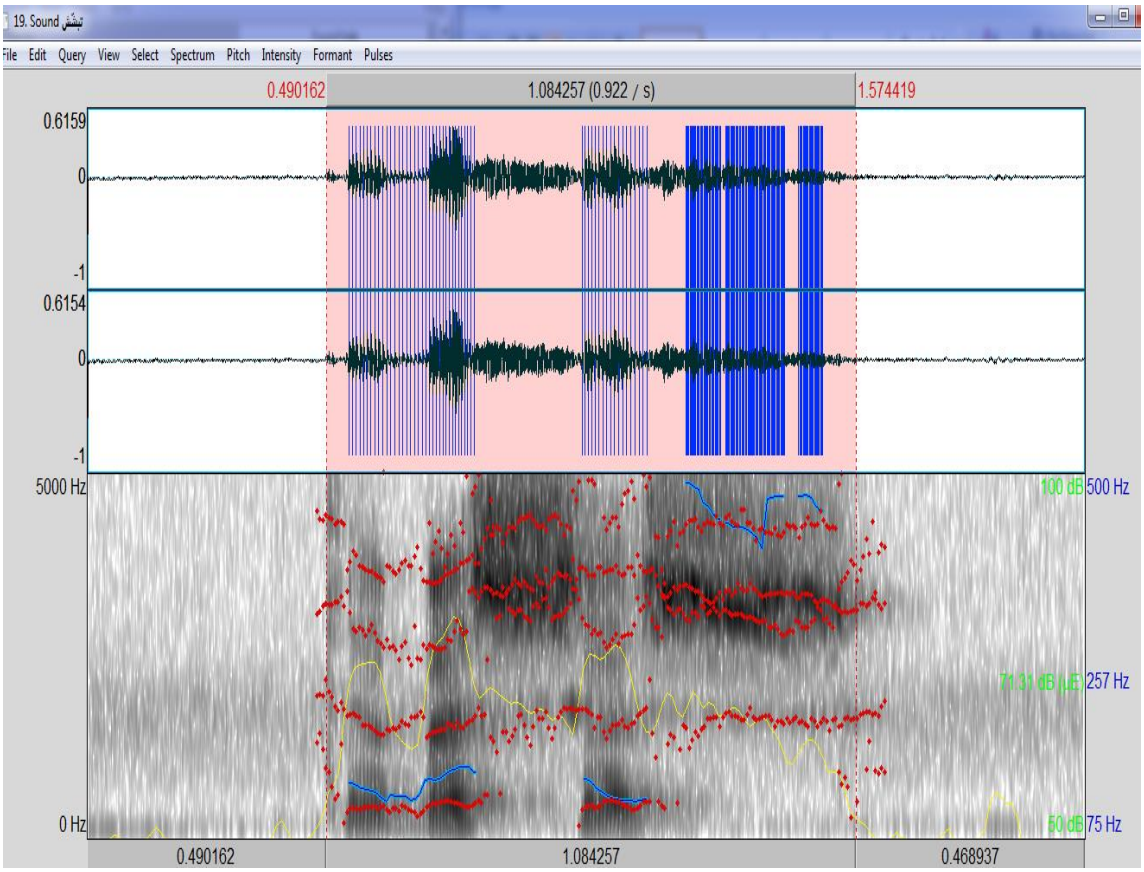

الزّمن المستغرق: (1.084) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(256.956)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (71.306)

التّسجيل الطّيفي للتّركيب الصّوتي (تبشبش)

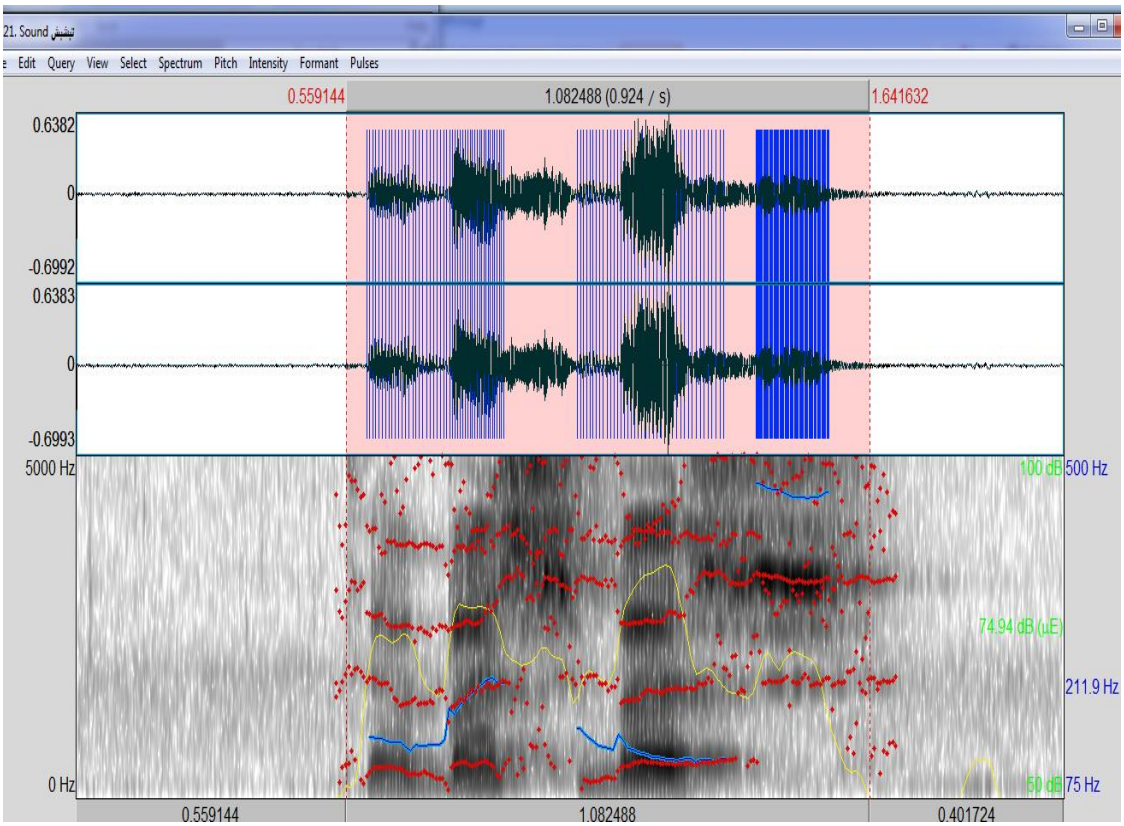

الزّمن المستغرق: (1.082) ثا

درجة الصّوت المتوسّطة: hz(211.901)

شدّة الصّوت المتوسّطة: db (74.943)

إذا عرّفنا المخالفة بأنّها ظاهرة صوتيّة أو إجراء توازني يعمد إلى درء الثّقل بالتّفريق بين الأمثال والمتقاربات إمّا بصوتٍ من الصّوائت الطّوال أو أحد من أشباهها، أو صوتًا من المجموعة المائعة، فإنّنا قد نظنّ لوهلةٍ أنّه زيادة في المبنى وبالتّالي زيادة في الجهد، ولكن ما أثبته التّسجيل الطّيفي لأمثلة المخالفة أن غالب الصّيغ بعد المخالفة هي الأيسر والأقلّ كلفةً، ومرجع هذا أنّ المخالفة تقوم في الغالب باستبدال الصّامت بصائت طويل أو استحضار الأصوات المائعة وهي ما تتميّز باتّساع المجرى، وقلّة الاحتكاك وقوّة الإسماع، وهو ما يؤدّي عند إحداثها لمجهودٍ أقلّ واقتصاد أكثر.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات، وصلاة وسلامًا على سيّد المخلوقات.

بعد انتهاء هذا البحث بعون الله وتوفيه، والّذي تتتبّع ظواهر الاقتصاد الصّوتي عند العرب في فصلين نظريين، أتممناهما بفصل تطبيقي على بعض الأمثلة الّتي وردت في البحث سابقًا، نحاول في ختامه ذِكر بعض ما أضاء لنا من نتائج نوجزها فيما يلي:

- مصطلح الاقتصاد يحمل معاني الاختصار، الحذف، الإيجاز، التّخفيف، الاستفتاء، وغيرها، فهو الأكثر دقّة وإفصاحًا عن التّقليل في اللّفظ مع بقاء المعنى، فيتحقّق المقصد بأقلّ جهدٍ ممكن، أضف إلى ذلك أنّه يحمل معنى التوجّه، والأمّ (القصد) مع الاستقامة والقرب والقلّة، كقاصد لغرضٍ يؤمّه فينحو إليه من طريقٍ مستقيم سهلٍ مستوٍ قريب.
- الاقتصاد الصّوتي هو فرع خاصّ من الاقتصاد اللّغوي الّذي يشمل كلّ التغيّرات النّاتجة عن نظرية التطوّر اللّغوي أو قانون السّهولة والتيسير، وهو إيصال الرّسالة اللّغويّة ببذل أقلّ جهد ممكن مع تحقيق الغاية دون لبس، وهو مطلب يتماشى وروح العصر، وظاهرة عامّة تشترك فيه جميع اللّغات.
- اهتدى القدامى إلى أغلب الظواهر الصّوتيّة بمنهجهم الوصفي الخالص الّذي يعتمد على الملاحظة، بالتذوّق الذّاتي أوّلًا والسّماع ثانيًا، ولو يعالجوها في مبحثٍ واحد، بل جاءت موزّعة في علمي الصّرف والنّحو، واستخدموا جملة من الألفاظ على المفهوم الواحد في الدّرس الصّوتي الحديث؛ فذكروا الإدغام، والمضارعة، والتقريب، والمشابهة، والمشاكلة، والاتباع للّدلالة على المماثلة، وذكروا المغايرة وكراهية التّضعيف واجتماع حرفين من جنس واحدٍ وغيرها من الكلمات للدّلالة على المفهوم المخالفة.
- إنّ اعتماد العربيّة على المشافهة والسّماع طويلًا جعلها تتخلّص من كلّ ما يثقل تراكيبها ويشوب انسياب كلامها، ومنه نفهم عنايتها بكلّ الظّواهر الصّوتيّة الّتي تبعث على التّوافق والانسجام والحضور البارز الاقتصاد الصّوتي في العربيّة.

- اختلفت تعابير العلماء للدّلالة على مفهوم الفونيمات الثّانويّة وقيّدوها بأكثر من مصطلح نحو: الدّراسات فوق مقطعيّة، الفونيمات فوق التّركيبيّة الأداء غير التّشكيلي وغيرها، وتعدّ من ظواهر الاقتصاد الصّوتي لما لها من أثر واضح في تحديد بعض الدّلالات اللّغويّة والنّفسيّة، والأنماط التّركيبيّة، وكذلك بعض الأساليب.
- إنّ نظام المقاطع في العربيّة أساس لدراسة الفونيمات الثّانويّة ولفهم الكثير من الظّواهر اللّغويّة منها ظاهرة الاقتصاد الصّوتي.
- إنّ المماثلة والمخالفة بجميع إجراءاتهما من أهمّ مظاهر الاقتصاد الصّوتي الّتي ساهمت في درء الثّقل وتحقيق الانسجام الصّوتي في اللّغة العربيّة.
- الاقتصاد الصّوتي في العربيّة ليس سببه الأوحد البحث عن التيسير والسّهولة في الأداء، فقد أثبت التحليل الطّيفي لبعض التّراكيب أنّها أكثر كلفة من صيغها الأصليّة.
- إنّ السّلوك النّطقي للمتكلّم وتحكّم البيئة، حتّم نسبيّة السّهولة فنجد أكثر من صيغة للكلمة الواحدة بعد التّماثل أو التّخالف مثلًا، كما نجد ألفاظًا حافظت على الصّيغة الأصليّة في بيئة معيّنة، ومسّها التطوّر في بيئة أخرى.
- إنّ الوسائل المخبريّة والبرامج الآليّة لها أهميّة كبيرة في معالجة الكثير من الظّواهر الصّوتية بصورة دقيقة، وكذا تفسير بعض التغيّرات والتبدّلات الصّوتيّة، كما باتت بفضلها نتائج التّقسيمات الصّوتيّة أكثر تفصيلًا.
- إمكانيّة استثمار هذه البرامج في الأقسام اللّغويّة لما تمتاز به من بساطة في الاستعمال ودقّة في تحليل الأصوات آليًّا.
- دعوة طلبة علم الأصوات التّعامل مع هذه البرامج إذ تمكّنهم من تشريح الأصوات وتحليلها وتفتح لهم مجالًا واسعًا لبحوث في جوانب مختلفة من تخصّصهم.
- يثبت التّحليل الطّيفي أنّه لم تعد هناك حدود فاصلة بين علم اللّغة الإنساني وعلم الفيزياء الطّبيعي.

- إنّ الشّراكة بين أساتذة اللّغة وذوي الاختصاص التّقني يَخدم اللّغة في كثير من القضايا، وقادرة على تقديم حقائق علميّة جديدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا: المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1. أبحاث في أصوات العربيّة، د. حسام النّعيمي، دار الشّؤون الثّقافيّة، بغداد، العراق، ط: 01، 1998م.
2. أبحاث في علم التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمار للنّشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: 01، 2002م.
3. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السيوطي، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004م.
4. أثر القراءات في الصوات والنّحو العربي، أبو عمر بن علاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 01، 1987م.
5. أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، فوزي حسن الشايب، دار عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، الأردن، ط: 01، 2004م.
6. الاختصار سمة العربيّة، لعبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 01، 2006م.
7. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو الحيان محمّد بن يوسف، تحقيق: مصطفى حسان، القاهرة، 1984م.
8. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م.
9. أسرار العربيّة، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباي، محمّد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957.
10. أسس علم اللّغة، ماريوباي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط: 08، 1998م.

11. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدّين السيوطي، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د.ط، 2006م.
12. إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، 1949م.
13. الأصوات اللّغويّة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1999م، ط: 03.
14. أصوات اللّغة العربيّة، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائيّة، د. سمير شريف استيتية، دار وائل للنّشر، الأردن، ط: 2003م.
15. الأصوات اللّغويّة (النّظام الصّوتي للّغة العربيّة)، د. محمّد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 1990م.
16. الأصوات اللّغويّة، لعبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: 01، 1998م.
17. الأصوات ووظائفها، د. محمد منصف القماطي، دار الوليد، طرابلس، ليبيا، ط: 02، 2003م.
18. الأصول في النحو، أبو بكر محمّد سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 04، 1999م، ج: 03.
19. الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمّد الصباغ، المكتبة الأزهريّة للتّراث، مصر، ط: 01، 1999م.
20. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمّد الأمين الشنقيطي، إشراف: بكر عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، دت، دط.
21. إعجاز القرآن، أبو بكر بن الطيّب الباقلاني، تعليق: صلاح بن محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001م.
22. الأعلام، خير الدّين الزركلي، بيروت، لبنان، 1979م، ط: 04.

23. الاقتصاد اللّغوي في صياغة المفرد، د. فخر الدّين قباوة، مؤسسة ناشرون للطباعة والتّوزيع، دمشق، سوريا، د.ط، 2006م.
24. الاقتصاد اللّغوي المعايير الاقتصاديّة في تفسير مبادئ العربيّة، د. محمد كشاش، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: 01، 2011م.
25. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل السامرائي، المطبعة العالميّة، القاهرة، مصر، 1977م.
26. الألسنيّة، المبادئ والإعلام، ميشال زكرياء، المؤسسة الجامعيّة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1983م.
27. الألسنية العربيّة، ريمون طحان، دار الكتب اللّبناني، بيروت، لبنان، ط: 02، 1981م.
28. الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدّين أبي الحركات عبد الرحمان بن محمّد الأنباري، المكتبة العصريّة، بيروت، 1987م.
29. إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، دمشق، 1971م.
30. البحر المحيط في التفسير، أبو الحيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2005م.
31. بحوث في اللسانيات، الدرس الصّوتي العربي، المماثلة والمخالفة، مصطلحات المماثلة والمخالفة في اللّغة العربيّة الفصحى، د. جيلالي بن يشو، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط: 01، 2006م.
32. البرهان في تجويد القرآن، محمّد الصادق قمحاوي، دار ابن زيدون للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط: 01.
33. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السمرائي، دار ابن كثير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط: 01، 2015م.

34. بناء الجملة العربيّة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط: 01، 1996م.

35. البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، 1993م.

36. البيان والتّبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، دار صعب، بيروت، لبنان، تحقيق: فوزي عطوي، دت، دط.

37. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت، د.ط

38. تاج اللّغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1956م.

39. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام المسدّي تدمري، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، 1987م، ط: 01.

40. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

41. التبيان في إعراب القرآن للكبري، تحقيق: البحاوي، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1369هـ.

42. تربية الصوت وتطوير الإلقاء، سامي عبد الحميد، مطبعة الأديب البغداديّة، 1974م.

43. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط: 02، 1987م.

44. التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 03، 1997م.

45. التطوّر النّحوي للّغة العربيّة، برجستراسر، إخراج وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م.

46. التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، الدار العربيّة للكتّاب، ليبيا، تونس، 1971م، د.ط.

47. تقريب التّهذيب، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: محمّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1986م، ط: 01.

48. تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، دار مصطفى الحلبي، 1961م.

49. تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق: عبد الرحمان البلوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، لبنان، د.ت.

50. التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى (الدار البيضاء)، المغرب، ط: 01، 2006م.

51. التّنغيم اللّغوي في القرآن الكريم، سمير إبراهيم العزّاوي، دار الضّياء للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط: 01، 2000م.

52. تنقيح الوسيط في علم التّجويد، محمّد خالد المنصور، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط: 02، 2001م.

53. التّنوّعات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط: 01، 1997م.

54. تهذيب اللّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد العظيم محمود، مراجعة: محمّد على النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة، مصر، 1964م.

55. التهيئة اللّغويّ للنّحت في العربيّة، د. عبد الجليل مرتاض، دار هومة للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.

56. التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمر عثمان بن سعيد الداني، مكتبة الثقافيّة الدينيّة، القاهرة، مصر، ط: 01، 2005م.

57. الثنائيّة اللّغويّة العربيّة (اللّهجات)، منهاج ترقية اللّغة تنظيرًا ومصطلحًا ومعجمًا، محمّد رشاد الحمزاوي، القاهرة، مجمّع اللّغة العربيّة، دار الغرب الإسلامي، 1986م.

58. الجملة العربيّة والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 01، 2000م.

59. الجمل، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: أبي شنب، الجزائر، 1986م.

60. الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م.

61. جمهرة اللغة، ابن دريد، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر أباد، ط: 01، 1344هـ.

62. الحجة في القراءات السبع، الإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 01، ص: 2000م.

63. الحذف في النحو العربي، تمام حمد عيد المنيزل، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعيّة، ط: 01، 2012م.

64. الحروف العربيّة وتبدّلاتها الصّوتيّة في كتاب سبويه (خلفيات وامتداد)، د. مكي درار، دراسة من منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 2007م.

65. حقّ التلاوة، حسن الشيخ عثمان، مكتبة المنار للطباعة والنّشر، الأردن، ط: 09، 1990م.

66. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنّي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 03، 2008م.

67. الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد، د. غانم القدّوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، ط: 01، 1986م.

68. الدراسات اللّغويّة عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمّد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1980م.

69. الدراسات اللّهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، د. حسام سعيد النعيمي، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، العراق، د.ط، 1980م.

70. دراسات في فقه اللّغة والفونولوجيا العربيّة، يحيى عبابنة، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمان، ط: 01، 2000م.

71. دراسات لغويّة في التّراث القديم، صرف، نحو، تركيب، دلالة، معاجم، مناهج البحث، صبيح تميمي، ط: 01، 2003م.

72. دراسة السّمع والكلام، سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م.

73. دراسة الصّوت اللّغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، مصر، ط: 04، 1991م.

74. الدّراسة الصّوتيّة عند علماء العرب والدّرس الصّوتي الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، مصر، ط: 01، 2005م.

75. دروس في علم أصوات العربيّة، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الجامعة التّونسيّة، 1996م.

76. دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، علّق عليه: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2004م.

77. دلالات الظاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم، د. خالد قاسم بني دومي، عالم الكتب الحديث، (اربد)، الأردن، ط: 01، 2006م.

78. دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرين، القاهرة، مصر، ط: 03، 1972م.

79. الدلالة الصّوتية في اللّغة العربيّة، د. صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الإسكندريّة، مصر، د.ط، د.ت.

80. ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجيّة، القاهرة، د.ط، د.ت.

81. ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: 05، دت.

82. ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: د. محمّد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1993م.

83. ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1960م.

84. الرد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط: 02، 1982م.

85. رسالة أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين (ابن سينا)، تحقيق: محمّد حسّان الطيّان، ويحيى ميرعلم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحّام، وأحمد راتب النفاح، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، سوريا، ط: 01، 1983م.

86. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات دار عمار، عمان، الأردن، ط: 03، 1996م.

87. سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1980م، ط: 01.

88. سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1982م.

89. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سبويه، عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 01، 1983م.

90. الشّافية المجموعة، ابن حاجب، المكتبة المكيّة للنشر والتّوزيع، مكّة المكرّمة، ط: 01، 1995م.

91. شرح التّصريح على التّوضيح، جمال الدّين أبو محمّد الأنصاري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 2000م.

92. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي محمّد بن الحسن، تحقيق: محمّد نور الحسن ورفيقه، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1982م.

93. شرح شافية ابن حاجب في علم الصّرف، ركن الدّين الأستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، ط: 01، 2004م.

94. شرح الفارابي لكتب أرسطو طاليس في العبارة، كوتش اليسوعي، دار المشرق، بيروت، ط: 02، د.ت.

95. شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت، د.ط.

96. شرح المفصّل، للزمخشري، دار الكتب العلميّة، بيروت، منشورات محمّد علي بيضون، ط: 01، 2001م.

97. شرح المفصّل، موفق الدّين بن يعيش ت (643هـ)، تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة الوقفيّة، القاهرة، مصر، المجلّد: 02.

98. شرح الملوكي في التّصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مطابع المكتبة العربيّة، حلب، سوريا، ط: 01، 1973م.

99. الشرح الميسّر على ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف، د. عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 2003م.
100. الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب من كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: أحمد حسين بسبح، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1997م.
101. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، إسماعيل حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 04، 1990م.
102. صحيح البخاري، دار ابن كثير للنشر والتوزيع، دمشق، ط: 01، 2002م.
103. صحيح مسلم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، 2006م، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة.
104. الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربيّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 2006م.
105. الصوتيات العربيّة، د. منصور محمّد الغامدي، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، د.ط، 2000م.
106. طريقة عمل برنامج برات وتحليل القصائد صوتيًّا ومخبريًّا، شرح المهندس: فؤاد كاظم ظاهر وإشراف الدّكتور إبراهيم صبر الراضي، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة، جامعة ذي قار.
107. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصريّة اللّبنانيّة، ط: 01، بيروت، 1996م.
108. ظاهرة المخالفة الصّوتية ودورها في نمو المعجم العربي، بحث للدكتور: أحمد عبد المجيد هريدي، بكليّة الآداب، جامعة المنيا، مكتبة الخانجي (القاهرة) مصر، 1989م.

109. العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب عبد الصّبور شاهين، ط: 02، دار المشرق بيروت، لبنان، 1983م.

110. علم الأصوات العربيّة (الفونولوجيا)، د. عبد القادر شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 2012م.

111. علم الأصوات اللّغويّة الفونيتيكا، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط: 01، 1992م.

112. علم الأصوات اللّغويّة، الفونولوجيا، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، ط: 01، 1992م.

113. علم الأصوات اللّغويّة، د. مناف مهدي الموسوي، توزيع دار الكتب العلميّة، بغداد، العراق، ط: 03، 2007م.

114. علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 2000م.

115. علم الأصوات، محمّد أحمد محمود، دار إشبيليا للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السّعوديّة، الرياض، ط: 01، 2003م.

116. علم التعمية واستخراج المعمّى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة)، د. محمد مرياتي، د. يحيى ميرعلم، د. محمد حسان الطيان، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، سورية.

117. علم الصّرف الصّوتي، عبد القادر عبد الجليل، شركة الشّرق الأوسط للطّباعة والنّشر، عمان، الأردن، ط: 01، 1998م.

118. علم الصّوتيات، د. عبد العزيز أحمد علام، د. عبد الله ربيع محمود، مكتبة الرّشيد، الرياض، 2004م.

119. علم اللّسانيّات الحديثة –نظام التحكّم وقواعد البيانات_، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2002م، ط: 01.

120. علم اللّغة العام (الأصوات)، د. كمال البشر، دار المعارف، مصر، 2004م.

121. علم اللّغة العام، توفيق محمّد شاهين، مكتبة وهبة القاهرة، دار التّضامن للطّباعة، القاهرة، ط: 01، 1980م.

122. علم اللّغة العام، دي سوسير، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، العراق، الموصل، ط: 01، 1988م.

123. علم اللّغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود حجازي، دار غريب، القاهرة، ط: 02، 1995م.

124. علم اللّغة بين القديم والحديث، د. عاطف مذكور، مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، جامعة حلب، 1987م.

125. علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، د. محمود السّعران، دار الفكر، د.ت.

126. علم اللّغة، محمّد السعران، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1962م.

127. علم وظائف الأصوات اللّغويّة الفونولوجيا، عصام نور الدّين، دار الفكر اللّساني، بيروت، ط: 01، 1992م.

128. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

129. فقه العربيّة المقارن، دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللّغات الساميّة، د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 01، 1999م.

130. في الأصوات اللّغويّة دراسة في أصوات المدّ العربيّة، د.غالب قاصل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق، د.ط، 1984م

131. في اللّهجات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، مصر، ط: 03، 2003م.

132. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

133. القراءات القرآنيّة بين العربيّة والأصوات اللّغويّة منهج لساني معاصر، د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2005م.

134. القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانجي، 1966م.

135. قطر النّدى، أبو محمّد عبد الله بن جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، مصر، 1963م.

136. الكامل للمبرّد، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 03، 1997م.

137. كتاب التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، أبو محمّد عبد الله بن برّي المصري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، مجمّع اللغة العربيّة، ط: 01، 1981م.

138. كتاب الجمل في النّحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدّين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1985م.

139. كتاب السّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التّميمي، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط: 02، 1400هـ.

140. الكتاب، سيبويه أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م.

141. كتاب الشّفاء الفن التاسع، ابن سينا، تحقيق: محمّد سليم سالم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، 1967م.

142. كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم، دمشق، د.ت، د.ط.

143. كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان الفارابي، تحقيق: غطاس عبد المالك خشبة، مراجعة: د. محمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر، القاهرة.

144. الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربيّة، د. محمّد عالم محيسن، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط: 01، 1992م.

145. الكلمة، د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة للنّشر والتّوزيع، الإزريطة، الإسكندريّة، مصر، 1996م.

146. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكعوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1998م

147. لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط: 02، 1981م.

148. لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حبيب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة.

149. اللّغة، ج فندريس، تعريف: عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950م.

150. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصريّة العامّة للكتّاب، القاهرة، مصر، د.ط، 1979م.

151. اللّغة العربيّة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، نادية رمضان النّجار، دار الوفاء للطباعة والنّشر، الإسكندريّة، د.ط، د.ت.

152. اللّهجات العربيّة في التّراث، د. أحمد عالم الدّين الجندي، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، د.ط، 1983م.

153. اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرًا، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1993م، ط: 02.

154. المباحث المرضيّة، وملحق الدّكتور مازن المبارك، لأبي محمّد عبد الله بن جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط: 01، 1987م.

155. مبادئ اللّسانيات، د. أحمد محمّد قدّور، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط: 02، 1999م.

156. مجمل اللغة لأحمد بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1986م.

157. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى الشؤون الإسلاميّة مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، 1994م.

158. المحيط في أصوات اللّغة العربيّة ونحوها وصرفها، محمّد الأنطاكي، دار الشّرق العربي، بيروت، لبنان، ط: 01، 1971م.

159. مختار الصّحاح، محمّد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، دار مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995م.

160. المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 03، 1985م.

161. المدخل إلى علم اللّغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للإذاعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، طبعة جديدة، 1998م.

162. المدخل إلى علم الأصوات، غانم قدوري محمّد، منشورات المجمّع العلمي، مطبعة المجمّع العلمي، 2002م.

163. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مهدي المخزومي، دار النّشر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1986م.

164. مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 01، 2001م، الحديث رقم: 22963.

165. المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربيّة، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 2000م.

166. المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، الإمام جلال الدّين السيوطي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م.

167. معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، محمود خليل الحصري، طبعة (القاهرة).

168. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، ط: 02، 1981م.

169. معاني القرآن، الفرّاء يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 02، 1955م.

170. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، مصر، ط: 02، 2003م.

171. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1992م، ط: 01.

172. معجم علم الأصوات، محمّد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط: 01، 1998م.

173. معجم القراءات، د.عبد اللّطيف الخطيب، دار سعد الدّين، للطّباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط: 01، 2002م، ج: 05.

174. معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت.

175. معجم مقاليد العلوم، أبو الفضل عبد الرحمان جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: أ.د. محمّد إبراهيم عبادة، دار مكتبة الآداب المصريّة، القاهرة، ط: 01، 2004م.

176. معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، ط: 02، 1979م.

177. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدولية، ط: 04، 2004م.

178. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمّد عبد الله بن جمال الدّين بن هشام الأنصاري، تحقيق: صلاح الدّين عبد العزيز، علي السيّد، دار السلام، القاهرة، ط: 01، 2004م.

179. المقتضب أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التّجاريّة، القاهرة، مصر، 1994م.

180. المقتضب، المبرد محمد بن يزيد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ج: 01.

181. المقدّمة، عبد الرحمان ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: 01، 2004م.

182. المكتفي في الوقف والابتداء، لأبي عمر الداني، تحقيق: جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدّينيّة، بغداد، العراق، 1983م.

183. من قضايا اللّغة، مصطفى النّحاس، مطبعة الفيصل، الكويت، ط: 01، 1995م.

184. مناهج البحث في اللّغة، د.تمّام حسان، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، (د،ط)، 1986م.

185. المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م.

186. الموسيقى الكبير، الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتب العربي، القاهرة، 1997م.
187. الميسّر، منى درويش الطنبولي، دار غريب، القاهرة، ط: 02.
188. النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مراجعة محمّد علي الضباع، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، د.ت، ط: 02.
189. نشوء الفعل الرباعي في اللّغة العربيّة، أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، مصر، 1988م.
190. نظرية إيقاع الشّعر العربي، محمّد العياشي، المطبعة العصريّة، بتونس، 1976م.
191. نهاية القول المفيد في علم التّجويد، محمّد مكّي نصر، دار مصطفى البابي الحلبي وأولاده، طبعة مصر، 2016م.
192. النهاية في غريب الحديث والآثار، ابن أثير، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1963م.
193. همع الهوامع في شرح الجوامع، جلال الدّين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998م.
194. هندسة المقاطع الصّوتيّة وموسيقى الشّعر العربي، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط: 01، 1998م.

ثانيا: الرسائل الجامعيّة:

1. الاقتصاد في البنية والتركيب، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطالب: وليد محمّد خير الله، الكليّة دار العلوم بجامعة، القاهرة، 2007م.
2. الاقتصاد اللّغوي في المستوى الصوتي، الاقتصاد اللّغوي في المستوى الصوتي –دراسة نظرية تطبيقية في سورة الكهف–، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطّالب حمزة بوجمل، كلية الآداب واللّغات، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس

3. تأثير المنطوق العلمي في المستعمل الإنجليزي –دراسة تداوليّة للمستوى الصّوتي الوظيفي– مخطوط رسالة دكتوراه للطالبة نصيرة بوخاتم، كليّة العلوم الإنسانيّة والعلوم الاجتماعيّة، جامعة أبي بكر بلقايد.
4. دلالة الظّاهرة الصّوتيّة في القرآن الكريم، للطالب خالد حسين بني دومي، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م.
5. طلب الخفّة في الاستعمال العربي، مخطوط رسالة ماجستير في علم اللّغة، ردّة الله ردّة الطّلحي، كليّة اللّغة العربيّة، بجامعة أمّ القرى مكّة المكرّمة، 1989م.
6. ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللّغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث هجري، رسالة تقدّم بها الباحث المهدي بوروبة إلى قسم اللّغة العربيّة وآدابها من كليّة الآداب، جامعة تلمسان، لنيل درجة دكتوراه دولة، عام 2002م.
7. الظّواهر الصّوتيّة في قراءة الإمام نافع، –سورة التوبة أنموذجًا– دراسة صوتيّة ووظيفيّة وتطبيقيّة، أطروحة دكتوراه تخصّص لسانيات تطبيقيّة، راضية بن عربية، كليّة الآداب واللّغات –قسم اللّغة العربيّة– جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– الجزائر.
8. الفونيمات فوق التركيبيّة في الدّراسات الصّوتيّة العربيّة الحديثة —دراسة وصفيّة تحليليّة–، رسالة دكتوراه، د/العوض أحمد الشيخ أحمد، كلية اللّغات، جامعة السّودان، 2006م.
9. مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التّراث العربي دراسة وتقويم، آمنة بن مالك، البحث رسالة قدّمت لنيل درجة دكتوراه في معهد اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة الجزائر، 1987م.
10. المقطع في بنية الكلمة العربيّة، رسالة ماجستير في علم اللّغة، مناع عبد الله مصلح شداد، كليّة اللّغة العربيّة بجامعة أم درمان الإسلاميّة، 2009م.
11. النبر والتّنغيم في اللّغة العربيّة –دراسة وصفيّة وظيفيّة–، رسالة تقدّم بها الباحث: والي دادة عبد الحكيم إلى معهد اللّغة العربيّة وآدابها من كليّة الآداب جامعة تلمسان، لنيل شهادة ماجستير في اللّسانيات، عام 1998م.

12. نظرية العروض وموسيقى الشّعر في الفكر الفلسفي عند العرب قديمًا وحديثًا، مخطوطة أطروحة دكتوراه دولة، إعداد: د. محمّد خليفة، إشراف: أ.د. عبد القادر دامخي، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة: 2005م

ثالثًا: البحوث المنشورة في الدّوريات:

1. أضواء على الدّراسات اللّغوية المعاصرة، د.نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة (9)، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، أيلول، 1978م.
2. بنية الزمن الأكوستيكي للصوامت العربيّة، محمد صراع، مقال بمجلّة المصطلح، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد: 18، 19، ماي 2018م.
3. التطوّر اللّغوي بين القوانين الصّوتيّة والقياس، د. رمضان عبد التواب، مقال مجلّة مجمّع اللّغة العربيّة، القاهرة، الجزء: 33، ماي 1974م.
4. التطوّر اللّغوي وقانون السّهولة والتيسيير، د. رمضان عبد التواب، مقال بمجلة مجمّع اللغة العربية، القاهرة، الجزء: 36، نوفمبر 1975.
5. خواص صوتيّة تمتاز بها اللّغة العربيّة، د.كمال بشر، مقال بمجلّة مجمّع اللّغة العربيّة، الجزائر، العدد: 01، ماي 2005م.
6. طرق العربيّة في معالجة الثّقل الصّوتي وإرساء الانسجام، د. مهدي بوروبة مقال بمجلّة اللّغة العربيّة، الجزائر، العدد: 17، يونيو 2007م.
7. ظاهرة التخالف الصّوتي في تراث علماء العربيّة القدامى، مقال للدّكتور: صبيح التميمي، مجلّة كليّة الدّعوة الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، العدد: 07، 1990م.
8. في خصائص اللّسان العربي –مبدأ الاقتصاد اللّغوي أساس لغة الاختصاص، د.عمار ساسي، مقال بمجلة كليّة الدّعوة الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، العدد السابع، 1990م.
9. مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصّوتي عند سبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، العدد: 99، و100، 2005م.

10. النمطي في الأساس الصّوتي للعربيّة، مقال بمجلّة التاريخ العربي، العدد: 16، 2000م، د. محمد الأوراغي، كليّة الآداب الرّباط.

قائمة الفهارس العامّة

1–فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
﴿ٱلْحَمْد لِلهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾	02	الفاتحة	128
﴿ٱلضَّآلِّين﴾	07		48
﴿فَالَ يَـٰٓـَادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾	33	البقرة	117
﴿إِلَى بَارِبِـكُمْ﴾	54		161
﴿يَامُرُكُمُ﴾	67		161
﴿وَإِد فَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	72		102– 120
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾	137		50–51
﴿وَتَفَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلاَسْبَبُ﴾	166		24
﴿فَانظُرِ اِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾	259		86
﴿وَمَنَ اَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثاً﴾	87	النساء	116
﴿وَءَلاَمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلاَنْعَـٰمِ وَءَلاَمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾	119		152
﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيا فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ	134		117

﴿ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾			
﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْۚ﴾	45	الأنعام	24
﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾	80		137
﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾	90		86
﴿يُشۡعِرُكُمۡ﴾	109		161
﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾	153		04
﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي﴾	162		52
﴿تَذَكَّرُونَ﴾	03	الأعراف	137
﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾	52		80
﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾	57		137
﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلۡجَرَادَ وَٱلۡقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٖ مُّفَصَّلَٰتٖ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ وَكَانُواْ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ﴾	133		80
﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أُمَمًا﴾	168		24

﴿لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَراً قَاصِداً لاَّتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾	42	التوبة	05
﴿تَذَكَّرُون﴾	03	يونس	136
﴿وجاءتهم رُسُلُهُمُو بالبيّنات﴾	13		162
﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ الاَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾	24		120
﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾	89		152
﴿تَذَكَّرُون﴾	24	هود	137
﴿وَلَيِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾	32	يوسف	152
﴿وَقَال الذِى نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ اُمَّةٍ اَنَآ اُنَبِّيئُكُم بِتَاوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾	45		102– 122
﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ الذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	111		116
﴿طيبى لهُم وحُسْنَ مآب﴾	29	الرعد	135
﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُومَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾	94	الحجر	116

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾	09		02–03
﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾	80		12
﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتاً لِّلَّهِ حَنِيفاً وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	120	النحل	160
﴿وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾	127		160
﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾	106	الإسراء	162
﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجاً ۜ قَيِّما لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً﴾	02–01		94
﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَٰتَ﴾	17		156
﴿وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَداً﴾	23		152
﴿وَمَا أَنسِينِيهِ إِلاَّ ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾	63	الكهف	127
﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾	65		158
﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْراً﴾	76		158
﴿ذَٰلِكَ تَاوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً﴾	82		137–

			157
﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾	97	الكهف	137– 157
﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	20	مريم	159
﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾	10	طه	127
﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾	53	المؤمنون	24
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾	67	الفرقان	05
﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا﴾	94	الشعراء	147
﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾	08	النمل	117
﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾	47		121
﴿اطَّيَّرْنَا بِكَ﴾	49		120
﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾	24	القصص	64
﴿فَخَسَفْنَا بهو وبدارهو الأرض﴾	81		102– 162

﴿وجاءتهم رُسُلُهُمُو بالبيّنات﴾	09	الروم	162
﴿وَاقْصِد فِي مَشْيِكَ ﴾	19	لقمان	04
﴿تَتَذَكَّرُون﴾	04	السجدة	137
﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾	10	الأحزاب	36
﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ﴾	27	فاطر	117
﴿فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	32		05
﴿قَالُوٓا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾	18	يس	120
﴿قَالُوا يَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾	52		94
﴿الصَّبَّاب﴾	01	الصافات	47
﴿كِتَاب اَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا ءَايَاتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ اُوْلُوا الْالْبَابِ﴾	29	ص	121
﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلاَّ مَنْ يُّنِيبُ﴾	13	غافر	121
﴿تَتَذَكَّرُون﴾	58		136

﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ﴾	21	الغاشية	102
﴿فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَاۖ﴾	18	محمد	148
﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾	10	الفتح	127
﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾	15-17-22-33-40-50	القمر	123
﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾	56	الرحمان	10
﴿مُدۡهَآمَّتَانِ﴾	64		48
﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ فِي ٱلۡخِيَامِ﴾	72		10
﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾	29	الواقعة	91
﴿عُرُبًا أَتۡرَابٗا﴾	37		153
﴿فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۚ﴾	16	الحديد	65
﴿كَأَنَّهُمۡ خُشُبٞ مُّسَنَّدَةٞ﴾	04	المنافقون	153
﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ﴾	08	الملك	156

﴿لَّوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	49	القلم	121
﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾	02–01	الحاقة	48–91
﴿وَيَقُول يَٰلَيْتَنِى لَمْ اوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَم اَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦﴾	26–25		87
﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾	29–28	الحاقة	86
﴿خُذُوه فَغُلُّوهُ﴾	30		162
﴿ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝٤٣ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾	44–43	المدثر	159
﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ۝٩ يَقُولُ ٱلِانسَنُ يَوْمَئِذٍ اَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ۝١٠﴾	08–07– 10–09	القيامة	78
﴿وَقِيل مَن رَّاقٍ﴾	27		94
﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ اُقِّتَتْ﴾	11	المرسلات	79– 149
﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾	38		80
﴿فَأَنت عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾	10	عبس	156
﴿كَلاَّ بَل رَّانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾	14	المطففين	95

﴿وَالَيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾	04	الفجر	89
﴿رَبِّيَ أَكْرَمَنِ ﴾	15		89
﴿رَبِّيَ أَهَنَنِ ﴾	16		89
﴿وَقَد خَابَ مَن دَسَّيهَا ﴾	10	الشمس	139
﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظّىٰ ﴾	14	الليل	156
﴿لَنَسْفَعا بِالنَّاصِيَةِ ﴾	15	العلق	117
﴿اَلْقَارِعَه مَا اَلْقَارِعَةُ ﴾	02-01	القارعة	91
﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِن اَلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلا اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ اَلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ ۝٣﴾	03-02-01	العصر	88

2–فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	شكل ومدى النغمة	72
02	الفرق بين الوقف والسكت	90
03	مراحل اقتصاد الأبنية وفقًا للنّظام الصّوتي العربي	111
04	أمثلة عن الإبدال	112
05	التماثل في أبنية على وزن افتعل	122

3–فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المقطع عند أصحاب الاتجاه النطقي الفيسيولوجي	40
02	تسجيل الذّبذبات الصّوتيّة لجملة فوق لوح حساس	41
03	معالجة الصّوت عن طريق السلسلة الفيزيائيّة	167

4–فهرس الصّور:

الرقم	عنوان الصّورة	الصفحة
01	نافذتي برنامج برات	168
02	نافذة (praat objet)	169
03	نتائج التحليل الصوتي	171
04	الصوت المتمثل باللون الأسود	171
05	الرسم الطيفي	172
06	توضيح للخط الأزرق	173
07	توضيح للخطّ الأخضر	173
08	توضيح للخطّ الأحمر	174
09	عدد الوقفات والذّبذبات في الصّوت	175
10	زمن الصّوت ومدّته ويمثّل بالثّانية	175
11	التسجيل الطيفي للمقطع القصير (مَ)	178
12	التسجيل الطيفي للمقطع المتوسط المفتوح (مَا)	179
13	التسجيل الطيفي للمقطع المتوسط المغلق (مَنْ)	180
14	التسجيل الطيفي للمقطع الطويل المغلق بصامت (بابْ)	181

15	التسجيل الطيفي للمقطع الطّويل المغلق بصامتين (بَدْرْ)	182
16	التسجيل الطيفي للمقطع المديد (شاقٌّ)	183
17	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (أسد) بنبرٍ على المقطع الأوّل	184
18	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (أسد) بنبرٍ على المقطع الأخير	185
19	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ألم) بنبرٍ على المقطع الأوّل	186
20	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ألم) بنبرٍ على المقطع الأخير	187
21	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (كان) بنبرٍ على المقطع الأوّل	187
22	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (كانا) بنبرٍ على المقطع الأخير	189
23	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (لبكت) بنبرٍ على المقطع الأوّل	190
24	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (لبكت) بنبرٍ على المقطع الأخير	191
25	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تاريخ) دون همزٍ باعتبار الهمز شكل من أشكال النبر	192
26	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تأريخ) بالهمز أي بالنّبر	193
27	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اضترب)	194
28	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اضطرب)	195
29	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اظتلم)	196

30	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اظلّم)	**197**
31	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ازتجر)	**198**
32	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ازدجر)	**199**
33	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ايتسر)	**200**
34	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اتّسر)	**201**
35	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (يتطهّر)	**202**
36	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (يطّهّر)	**203**
37	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (يتثاقل)	**204**
38	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (يثّاقل)	**205**
39	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اضتجر)	**206**
40	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اضجر)	**207**
41	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اثترد)	**208**
42	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اثّرد)	**209**
43	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اتّرد)	**210**
44	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اذتخر)	**211**
45	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (اذّخر)	**212**

46	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ادّخر)	**213**
47	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (دوّان)	**214**
48	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ديوان)	**215**
49	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (دبّاج)	**216**
50	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (ديباج)	**217**
51	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (حدّق)	**218**
52	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (حدلق)	**219**
53	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (جلّط)	**220**
54	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (جلمط)	**221**
55	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (صرّر)	**222**
56	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (صرصر)	**223**
57	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (زلّل)	**224**
58	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (زلزل)	**225**
59	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تمطّط)	**226**
60	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تمطّى)	**227**
61	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تقضّض)	**228**

62	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تقضّى)	**229**
63	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (كبّبوا)	**230**
64	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (كبْكِبُوا)	**231**
65	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تبشّش)	**232**
66	التسجيل الطيفي للتركيب الصّوتي (تبشبش)	**233**

5–فهرس الموضوعات:

الإهداء

الشكر والتقدير

المقدمة.....أ

المدخل: مفهوم الاقتصاد الصّوتي وعلاقته باللّغة

أوّلًا: مفهوم الاقتصاد:.....**2**

ثانيًا: مقاربة اصطلاحيّة لمفهوم الاقتصاد الصّوتي:.....**8**

ثالثًا: الاقتصاد الصّوتي وعلاقته بالدّرس اللّغوي: **15**

الفصل الأول: ظواهر الاقتصاد الصوتية غير التشكيلية

توطئة: **20**

أوّلا: النّسيج المقطعي في الكلمة العربيّة:.....**23**

1: المقطع الصّوتي عند القدامى: 24

2: المقطع الصّوتي عند المحدثين:.....38

3: أنواع المقاطع في العربيّة:.....45

ثانيا: النّبر: **54**

1: النبر بين القدماء والمحدثين: 54

2: مواضع النّبر وأنواعه:.....60

3: قيمة النّبر في العربيّة:.....64

ثالثا: التنغيم: **66**

1: التّنغيم بين القدماء والمحدثين: 67
2: أنواع التّنغيم: 71
3: وظيفة التّنغيم: 74
رابعا: الفاصلة الصّوتيّة: 79
1: الوقف: 81
2: السّكت: 89

الفصل الثاني: ظواهر الاقتصاد الصوتي في المستوى التشكيلي (التركيبي)

توطئة: 97
أولا: المماثلة: 98
1: المماثلة بين القدامى والمحدثين: 98
2: المماثلة بين الصّوامت: 109
3: المماثلة بين الصّوائت: 125
ثانيا: المخالفة: 138
1: مفهومها بين القدامى والمحدثين: 139
2: المخالفة بين الصّوامت: 144
3: المخالفة بين الصّوائت: 151
ثالثا: الحذف: 157
1: حذف الصّوامت: 157
2: حذف الصّوائت: 161

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية معالجة أكوستيكية

توطئة: **166**

أولاّ: البرنامج والأدوات المستعملة للدراسة التطبيقيّة: **168**

ثانيا: الدّراسة التّطبيقيّة: **177**

1: تطبيقات المقطع والأداءات غير التّشكيليّة: 178

2: تطبيقات على الأداءات التشكيليّة: 194

الخاتمة: **236**

قائمة المصادر والمراجع: **240**

1-فهرس الآيات **262**

2-فهرس الجداول: **271**

3-فهرس الأشكال: **271**

4-فهرس الصّور: **272**

5-فهرس الموضوعات: **277**

الملخص:

تطرق هذا البحث لموضوع الاقتصاد الصوتي الذي يعدّ ظاهرة لغوية قديمة، حيث كان المتكلم العربي ينزع إلى أيسر السبل لنطق الكلمات، فاقتصد في الجهد والأصوات- ما أمكنه ذلك- مع حفظ سلامة الأصوات التي يتوصل بها إلى تبليغ رسائله إلى المخاطَب بوضوح، ومن مظاهر هذا الاقتصاد: النبر، والتنغيم، والمماثلة، والمخالفة، وغيرها من الظواهر التي حافظت على سلاسة وانسجام الكلمة العربية؛ قد حظيت جميعُها بعناية الدرس الصوتي قديمًا وحديثًا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الأصوات، اللغة، الظواهر الصوتية، النبر، التنغيم، المماثلة، المخالفة.

Résumé :

Cette recherche portait sur le sujet de l'économie phonémique, qui est un phénomène linguistique ancien, où le locuteur arabe avait tendance à trouver les moyens les plus faciles de prononcer les mots .Il a donc économisé l'effort et les voix - autant qu'il le pouvait - tout en préservant l'intégrité des voix avec lesquelles il plaide pour communiquer clairement ses messages au destinataire, Parmi les manifestations de cette économie: accent, tonification, analogie, dissidence et autres phénomènes qui ont préservé la finesse et l'harmonie du mot arabe, qui ont tous été soigneusement étudiés par la leçon audio, passé et présent.

Mots clés: économie, sons, langage, phonème, stress, tonification, analogie, offense.

Abstract:

This research deals with the feature of economical phonemics, which is an ancient linguistic phenomenon ,Thus, the Arab speaker tended to pronounce words naturally and easily, So he saved the effort and voices - as much as he could -. He could preserve the integrity of the sounds he pleads clearly to communicate his messages to the addressee.

Among the manifestations of this economy: accent, toning, analogy, dissent, and other phenomena that have preserved the smoothness and harmony of the Arabic word.

Keywords: economics, sounds, language, phoneme, stress, toning, analogy, offense.